ظاهرة التخفيف

فى النحو العربى

دكتور أحمد عفيفى

كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة

الناشر

الدار المصرية اللبنانية

ظاهرة التخفيف

فى النحو العربى

الناشر : **الدار المصرية اللبنانية**
١٦ ش عبد الخالق ثروت ـ القاهرة
تليفون : ٣٩٢٣٥٢٥ ـ ٣٩٣٦٧٤٣
فاكس : ٣٩٠٩٦١٨ ـ برقياً : دار شادو
ص . ب : ٢٠٢٢ ـ القاهرة
رقم الإيداع: ٨٩٦١ / ١٩٩٦
الترقيم الدولى: 6 - 291 - 270 - 977
جمع : **او ـ تك**
العنوان: ٤ ش بني كعب ـ متفرع من السودان
تليفون: ٣١٤٣٦٣٢
طبع: **آمون**
العنوان: ٤ فيروز – متفرع من إسماعيل أباظة
تليفون: ٣٥٤٤٣٥٦ – ٣٥٤٤٥١٧

الطبعة الأولى: رجب ١٤١٧ هـ ـ نوفمبر ١٩٩٦م

ظاهرة التخفيف

فى النحو العربى

دكتور أحمد عفيفى

كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة

الناشر

الدار المصرية اللبنانية

بسم الله الرحمٰن الرحيم

﴿رب زدني علما﴾

إهداء

إلى أستاذيَّ العالمين الجليلين:

الأستاذ الدكتور: **حسين شرف**

والأستاذ الدكتور: **عبد الحكيم بلبع**

(فى رحاب الله).

اعترافًا بفضلهما الكبير، ووفاءً لتاريخ علميّ مشرّف.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد..

فإن «ظاهرة التخفيف فى النحو العربى» موضوعٌ تجسَّد فى الواقع العملى لِلُّغة نطقًا واستخدامًا، وظهر فى السلوك اللغوى للناطقين بالعربية، كما ظهر من خلال الإشارات والتلميحات المتناثرة فى قواعد النحاة. وتمثلت البداية فى طريق البحث الشاق، كما يقول البعض «ليس البيت تراكمًا من الحجارة، وليس العلم تراكمًا من المعلومات»، فليست اللغة بناء لانظامَ له، أو تراكمًا من الكلمات دون حكمة، ولابد لهذا البناء من سرٍ يخفى وراءه عبقرية هذا النظام، وحكمة تتجلى من خلالها براعة هذا البناء، وينبغى لنا ـ نحن الباحثين ـ أن نكشف عن هذا السر، وتلك الحكمة والبراعة؛ لتكون هذه الأشياء ـ بعد تأصيلها ـ مدخلاً أساسيا لفهم اللغة.

أقول: إن هذه البداية هى التى قفزت إلى الذهن منذ جذبتنى أحاديث النحاة إلى التخفيف، وهذا التوازن اللغوى والتعادل الفريد الكامن فى كلمات اللغة أو جُملها، فظهر لى أن التخفيف ظاهرة لها وجودها الفعلى فى اللغة بكل مستوياتها، صوتًا وصرفًا ونحوًا، دون فصل بين هذه المستويات.

والتخفيف ظاهرة من الظواهر اللغوية التى تسرى فى شرايين اللغة العربية، ولها وجودها الفعلى نطقًا وتقنينًا، والذى يؤكد ذلك أن التخفيف لم يكن قائمًا فى ذهن النحاة فقط، بل كان لدى كثير من القبائل، وشمل كثيرًا من المناطق العربية، باعتراف بعض النحاة المحدثين.

والتخفيف يوضح جانبًا كبيرًا من عبقرية اللغة فى مراعاة الخفة فى سلوكها رفضًا للثقل، ويوضح طبيعة العربية وحقيقة بنائها.

وظل إحساسى ينمو تجاه هذه الظاهرة التى تؤكد أن قواعد اللغة العربية قائمة على نظام دقيق، لاتناوئ فيه الأحكام بعضها بعضًا، فلا تَعَارُضَ بين قواعد التخفيف والقواعد اللغوية الأخرى؛ ولهذا حُقَّ لمن أشار إلى عبقريتها أن يُفاخِر بالعربية غيرها من اللغات.

لقد تأكد لى منذ بداية الأمر ألاَّ أعتمد على المنهج الزمنى فى هذا البحث؛ لأن هذا المنهج يصف اللغة فى زمنٍ بعينه، أو عصر من العصور، فالعربية الفصحى منذ بدايتها لم تنقطع عن اللغة التى نَزَلَ بها القرآن، ولم تنقسم إلى لغات متباعدة مثل بعض لغات العالم، فما زال النطق بها مدوياً، وشكلها المكتوب مألوفًا، وعلى هذا قُمت بوصف الواقع اللغوى حسب مبادئ معينة هى:

(أ) قواعد النحاة القدامى حول الخفة والثقل.

(ب) إحساس الناطقين بالخفة والثقل، وتذوقهم لذلك من خلال إشارات القدماء لذلك.

(جـ) آراء المحدثين فى ظاهرة التخفيف وإحصائياتهم التى قدمها بعضهم.

(د) تحديد مساحة البحث بقصره على مستوى الفصحى للغة العربية دون لهجاتها، إلا حينما يستدعى الأمرُ الحديثَ عن مستوى آخر بقدر مايضيء الفكرة.

حاولت ألا أعرض رأيًا يحكم بالخفة أو الثقل على شيء ما، إلا إذا كان له ما يؤكده أو يوضحه من أقوال النحاة القُدامَى أو المحدثين، نظرًا لأن مظاهرهما تكون فى بعض الأحيان نسبية، من هنا لابد أن يعتمد الحكم على ماورد على ألسنة النحاة، بحيث يكون ذلك مرتبطًا بالواقع اللغوى، ولهذا كثرت الإشارات إلى أقوال النحويين فى محاولة جادة لفهم أسرار النظام اللغوى.

وقد تشعب هذا البحث إلى أربعة أبواب، كل باب ينقسم إلى عدة مباحث:

* **الباب الأول**: تأصيل ظاهرة التخفيف فى الدراسات النحوية بمستوياتها المختلفة صوتًا وصرفًا ونحوًا: وقد تناول هذا الباب كثيرًا من القضايا هى:

- معنى الخِفَّة والثِّقَل على المستوى المعجَمى والتخصُّصِى، وحاولت حصر مواصفات الثقل والخفة كما تجسدت من خلال الاستخدام اللغوى.

- مستويات الخفة والثقل على المستوى اللفظى والمعنوى، وتحدثت عن الثقل المعنوى بشكل مفصل، وتركت الثقل اللفظى، حيث تكفلت به بقية الدراسة؛ لهذا تحدثت عن مؤثرات الثقل المعنوى، ونتائج كل مؤثر على مستوى الكلمة المفردة، وتناولت الثقل المعنوى على مستوى الجملة وأسباب ذلك.

- مراتب الخفة والثقل، وظهر أن للخفة مرتبتين حسب نوع الثقل، فإذا زاد الثقل كان التخفيف أبلغ، حيث يصل اللغوى بالخفة إلى مدى بعيد، وتناولت مراتب الثقل، سواءٌ كان لفظيا أو معنويا.

ومن القضايا التى طرحها الباب الأول: هل يمكن أن يكون التطور اللغوى من الأخف إلى الأثقل؟

- ثم تناول الباب ظاهرة التخفيف عند العرب، وهل عرف الناطقون هذه الظاهرة فَروعِيَتْ فى استخدامهم للُّغة؟. لهذا أوضحت علاقة الظاهرة بالأداء النطقى، وأدى هذا إلى مناقشة الآراء التى تذهب إلى نفى وجود إحساسٍ بالخفة أو الثقل لدَى الناطق.

- وتناول هذا البابُ الخِفَّةَ وأَمْنَ اللَّبْسِ، وأن التخفيف لايؤدى إلى فساد فى اللفظ أو المعنى، وكان هذا مدخلا للحديث عن الشذوذ والتخفيف، حيث جاء التخفيف مخالفًا لقاعدةٍ ما، فحكم عليه بالشذوذ، وأنه عدول غير مطرد.

* **الباب الثانى**: التخفيف على المستوى الصوتى: وهو مقسم إلى أربعة مباحث، وقد تناول علاقة التخفيف بالإدغام، والإقلاب، والإخفاء، والمناسبة الصوتية.

المبحث الأول: أوضحت فيه علاقة التخفيف بالإدغام ومفهوم النحاة، وخاصة لدى «سيبويه»، وأسباب الإدغام، ودور التماثل فى ذلك، وكيف تتخلص اللغة من التماثل؟ وأوضحت علاقة كل ذلك بأصل الوضع، ورأى المحدثين فى التخفيف بالإدغام.

المبحثان الثانى والثالث: الإقلاب والإخفاء: أوضحتُ علاقة كل منهما بالتخفيف، حيث يعدان طريقين من طُرق التخفيف، وذلك متصل بالنظام الصوتى للغة العربية.

أما المبحث الرابع: وهو التخفيف والمناسبة الصوتية: فقد تناولت فيه مفهوم المناسبة، وتصوراً لتاريخ وجودها فى اللغة ، وأوضحت أنها تجعل اللغة أحيانًا تُضَحِّى ببعض القيم والقوانين اللغوية، ثم تناولت بالتفصيل مظاهر المناسبة، مُحَدِّدًا مفهوم المصطلحات التى ترددت فى باب المناسبة الصوتية لدى النحاة.

* **الباب الثالث:** التخفيف على المستوى الصرفى: ويشمل أربعة مباحث:

المبحث الأول: التخفيف وأصل الوضع: أوضحت فيه العلاقة بينهما من خلال تأكيد النحاة على فكرة الأصل والفرع، وأوضحت أسباب العدول عن الأصل إلى الفرع، ومتى يجوز العدول ومتى لايجوز، وشَدَّنَا ذلك إلى الحديث عن قوانين الخفة التى رُوعيت أثناء الوضع، وأخيراً تناولنا بالتفصيل مظاهر العدول عن الأصل.

المبحث الثانى: التخفيف وأصل القاعدة: تناول أسباب العدول وكيفيته عن قاعدة أصلية إلى أخرى فرعية.

المبحث الثالث: التخفيف والإبدال: وقد أَوْضَحَ هذا المبحث أَنَّ الإبدال بكل مظاهره قائمٌ على الخِفَّة؛ ولهذا قُمت بدراسة دقيقة لحالات الإبدال، مؤكدًا أنه يعتمد على قواعد التخفيف مثل: التجانس، والمناسبة، وكراهية التماثل، وثقل

الحركات والحروف، وثقل التقاء ساكنين. وكل ذلك من مظاهر الثقل، وناقشتُ بعض المحدثين الذين يرون غير ذلك.

المبحث الرابع: التخفيف والحذف الصَّرْفى: وقد تناول هذا المبحث الحذف باعتباره مظهراً تخفيفيا، ووضح فيه أسباب الحذف وأنواعه التى تنقسم إلى حذف الحروف وحذف الحركات، وتناول هذا المبحث الإجابة عن أسئلة كثيرة مُثارَة فى مواضعها حول أخف الحركات وأثقلها، كما أوضح هذا المبحث العلاقة بين رأى القُدامَى والمحدثين فى هذا الشأن.

* **الباب الرابع:** التخفيف على مستوى الجملة: وقد تناول المباحث التالية:

المبحث الأول: التخفيف وظاهرتا الإعراب والبناء: تناول المبحث الأول طبيعة العلاقة بين التخفيف والإعراب والبناء بكل أنواعهما، وناقش كيف أن الإعرابَ والبناء قائمان على التخفيف بمظاهره المختلفة، وأظهر هذا المبحث التناسق اللغوى من حيث مراعاة اللفظ والمعنى عند الإعراب، وتناول التخفيف وإعراب المناسبة، فكثيراً ما يكون-إعراب المناسبة خارجًا على النظام اللغوى، وتناول المظاهر الناتجة عن إعراب المناسبة بالتفصيل.

المبحث الثانى: التخفيف والحذف فى الجملة العربية: ناقش هذا المبحث كيف يكون الحذف مرتبطًا بالدلالة الوظيفية والمعنوية للكلمة أوللجملة ارتباطًا شديدًا، وتناول شروط الحذف وأسبابه ومظاهره، وأجاب عن السؤال: هل كل حذف يؤدى إلى التخفيف؟.

المبحث الثالث: الاستتار والتخفيف: تناول هذا المبحث الفرق بين الاستتار والحذف، والعلاقة بينهما، وكيف يكون الاستتار قائمًا على الثقل المعنوى للجُمْلَة، وناقش أيضًا كيفية ارتباط الاستتار الواجب والجائز بالخِفَّة.

المبحث الرابع: الاختصار والتخفيف: تناول هذا المبحث مفهوم الاختصار وكيف يكون تخفيفًا مع أنه ليس إسقاطًا لعنصر لغوى، ثم تناول هذا المبحث

مظاهر الاختصار، والعلاقة بينه وبين التخفيف، ثم أجاب عن السؤال: هل جاء الاختصار نتيجةً لتطور لغوى؟.

المبحث الخامس: ظاهرة التعادل اللغوى: أظهر هذا المبحث التوازن والتناسب بين كلمات اللغة من حيث الخفة والثقل عند تطور الكلمات أو تَغَيُّرِهَا بحذفٍ أو زيادة، بحيث لايزداد الخفيف خفة، ولا الثقيل ثقلاً، وإنما يخف الثقيل بالحذف، ويعتدل الخفيف بالزيادة. وتناول هذا المبحث العلاقة بين التخفيف والتعادل، وناقشت الآراء المعارضة لفكرة التعادل اللغوى، مع أنها فكرةٌ واضحةٌ فى اللغة العربية.

المبحث السادس: ظاهرة التخفيف بين المؤيدين والمعارضين: ناقش هذا المبحث التخفيف باعتباره ظاهرة لغوية مجسدة بالفعل فى واقعنا اللغوى، يؤكد ذلك الملاحظة اللغوية، وهذا الاستقراء الدائم والمستمر للتطورات اللغوية؛ ولهذا بسطتُ آراء المعارضين وناقشتُهم، وأوضحتُ أن بعض النحاة المُحْدَثِين عدلوا عن موقفهم المعارض لظاهرة التخفيف، نتيجة لما لمسوه من وجود الظاهرة فى الواقع اللغوى. وهنا تكون عظمة العالم حينما يعترف بالحق ويعتنقه.

وبعد.. فهذا البحث كان أُطروحتى لنيل درجة «الدكتوراه» تقدمت به إلى كلية دار العلوم جامعة القاهرة عام ١٩٨٧م، وحصل البحث على «مرتبة الشرف الأولى»، ولم يُطبع منذ ذلك التاريخ، وقد تقدمت به اليوم للقارئ الكريم بدون إضافة أو تعديل، اللهم إلاَّ من تغيير كلمة أو جُملة عند إعادة قراءته قبيل الطباعة أو إسقاط صفحات قليلة لا يؤثر حذفها على البحث.

وأخيرًا أرجو أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم فى خدمة لغتنا العربية..

..وما توفيقى إلا بالله.

أحمد عفيفى

أكتوبر ـ ١٩٩٥

التمهيد

هذه الدراسة

أرى أن البحث فى موضوع «ظاهرة التخفيف فى النحو العربى» أقرب إلى طبيعة الدراسة فى العلة النحوية؛ لأن ظاهرة التخفيف قائمة على رفض الثقل النطقى، باعتباره عِلَّةً أَثَّرَتْ فى اللغة صوتًا وكلمةً وتركيبًا تأثيراً واضحًا؛ إذْ كان الثقل سببًا فى اللجوء إلى النقيض، وهو الخفة، مما أباح لهذه الدراسة أن تتوقف أمام هذه الظاهرة، لتقوم بتحليل مظاهر الخفة فيها من خلال قواعد النحاة الذين اسْتَقْرَءُوا اللُّغة نصوصًا ونُطقًا، وتوصلوا إلى هذه الأحكام العامة للتخفيف، ومن هنا كان لى أن أعتمد على مبدأين، هما:

١ ـ القواعد التى أرساها اللغويون القُدامَى والمحدثون.

٢ ـ الذوق الصياغى اللغوى.

ونحن فى حاجة إلى مثل هذه الدراسة لنرى كيف تخلصت اللغة من كل ثقيل لايؤثر حذفه، واحتفت بكل ماهو سهل ويسير.

وينبغى معرفة أن التخفيف قد أَثَّر فى اللغة العربية تأثيراً واضحًا، التفت إليه بعض النحاة من أمثال «ابن جِنِّى»، و «ابن يعيش»، و «السيوطى»، ومِنْ قبلهم «سيبويه»، وغفل عنه كثيرٌ من النحاة، ومع هذا فقد ظل تأثير هذه الظاهرة مستمرا فى أوصال اللغة؛ لأن اللغة مرتبطة بألسنة المتكلمين أولاً، ثم بقوانين الوضعيين المقننين ثانيًا، وإنْ كان تأثير الناطقين هو الأهم والأخطر، فسلوك المتكلمين فى كثير من الأحيان هو الذى يفرض على المقننين وَضْع قاعدةٍ ما.

وهذه الظاهرة القائمة على الثقل ينبغى دراستها دراسة موضوعية تقيمها على محتوى علمى مُدَقَّق ومُمَنْهَج حسب قيم ومعايير منضبطة، بحيث ينجلى هذا الغموض المتراكم الذى يحيط بها، فيكون لدينا قوانين خاصة بالخفة والثقل نتعرف من خلالها على طبيعة لغتنا ناطقين ودارسين، وإنْ كنتُ لا أستطيع أن أنفى تدخل الذوق اللغوى فى هذه المسألة.

والخفة والثقل ظاهرتان متضادتان، إلا أنهما كَوَجْهَىِ العملة الواحدة، وهما مرتبطتان بطبيعة اللغة، ولا يمكن الاستغناء عن البحث فيهما لفهم كثير من أسرار اللغة، وإن كانت ظاهرة الخفة قائمة على قَسيمها، وهو الثقل، فإنه ليس علة من العلل الثوانى والثوالث، ولكنه من العِلَل التى «بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب»[1].

ولو أننا نظرنا فى كتاب «الاقتراح»، لوجدنا أن «السيوطى» قد أورد تقسيم اعتلالات النَّحْوِيِّينَ إلى صنفين: «علَّةٌ تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعِلَّةٌ تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم فى موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشد تداولاً، وهى واسعة الشُّعَب، إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعًا»[2]، ثم عدّ «السيوطى» منها علة الاستثقال وعلة التخفيف، ومَثَّلَ للاستثقال بالواو فى «يعد» لوقوعها بين ياء وكسرة، ومَثَّلَ للتخفيف بالإدغام، وهكذا يظهر لنا أن الخفة والثقل يطَّردَان على كلام العرب، وينساقان إلى قوانين لُغتهم، لكن السؤال الذى يطرح نفسَه مُلِحًّا فى طلب الإجابة عنه هو: هل التخفيف عِلَّة أو غاية؟.

والإجابة عن ذلك من خلال مفهوم كثير من النحويين القُدَامَى أن التخفيف عِلَّةٌ مثلُ الثقل تمامًا، وقد ظهر هذا من خلال عرضنا لرأى «السيوطى» السابق فى «الاقتراح»، لكنَّ لى رأيًا آخر تمتد جذوره على استحياء فى صورة إشارة خاطفة عند بعض النحويين. هذا الرأى هو أن الثقل علة، أما التخفيف فغايةٌ لتلك

(١) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى. دار الاعتصام ط: ١ لعام ١٩٧٩م - ص ١٢٨.
(٢) الاقتراح للسيوطى. مطبعة السعادة ط: ١ لعام ١٩٧٦م ص ١١٥ وما بعدها.

العلة، والدليل على ذلك بعض العبارات الواردة على لسان هؤلاء تَحْمِل هذا المعنى. فعند «سيبويه» نجد عبارة «التماسا للخفة»[1]، أو «أرادوا التخفيف»[2]، وعند غيره نجد عبارة «طلبًا للخفة»[3]. فالتماس الخفة، وإرادتها، وطلبها غايةٌ وهدف، لهروبٍ مِنْ ثِقَلٍ استوقفنا، وفى شرح التصريح قوله: «يجوز ترخيم المنادى، أى حَذْفُ آخره تخفيفًا»[4]، فالحذف كان لغرض التخفيف، وهو بذلك غرض وهدف لنا، وليكن مفهوم النص الآتى دَالا على ذلك دلالة قاطعة.

يقول «ابن يعيش» عن الجمع: «فإن قيل: ولِمَ كان الجمع بالزيادة ولم يكن بالنقصان؟ قيل: لَمَّا كان الجمعُ تكثير الواحد، وَجَبَ تكثير حروف الواحد للدلالة على الجمع، لتكون الزيادة كالْعِوَض من الأسماء الساقطة. هذا هو القياس، إلاّ أَنْ توجد عِلَّة تقتضى الحذف والتخفيف»[5].

ومع تحفظى على بعض ماورد فى نص «ابن يعيش» حول أن الجمع لم يكن بالنقصان ـ مع وجوده فى بعض حالات جمع التكسير[6] ـ فإنه يوضح لنا فى عبارته «إلاَّ أن توجد علة تقتضى الحذْفَ والتخفيف» أنَّ هناك عِلَّة غائبة، هذه العلة تقتضى الحذف للتخفيف، من هنا فقد ثبت أن التخفيف غاية وهدف، وليس علةً، سواء كان ذلك هدفًا للمتحدثين أو للمقننين.

وطلب الخفة أو التخفيف يُعد مظهرًا من مظاهر التفسير اللغوى الذى ينبنى على الذوق الاستعمالى للغة، يقول الدكتور «تمام حسان»: «من مظاهر الطاقة

---

(1) الكتاب ـ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ٤ / ١١٧.

(2) الكتاب ٤/ ٤٦٧.

(3) الاقتراح ١٣٨.

(4) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، طبعة عيسى الحلبى ٢ / ١٨٤.

(5) شرح المفصل لابن يعيش ـ دار الطباعة المنيرية بالقاهرة ٣/٥.

(6) الحق أن جمع التكسير ورد بزيادة الحرف والحركة، وورد بنقصانهما، وورد بهما معًا فى وقت واحد، وبذلك لايجب تكثير الحروف فى كل الأحوال، كما يشير «ابن يعيش»، مع أن باقى كلامه جيد إلى حد الإبهار؛ لأنه يوضح أن الحروف التى زِيدَت قد زيدت نتيجة للأسماء الساقطة، وأفهم من كلامه حينما نقول: مساجد، فكأنَّ الألف قد نابتَ مناب «مسجد ومسجد ومسجد» ـ وهذه الكلمات الثلاثة هى المحذوفة على الأقل ـ وذلك لتأدية الجمع عن طريق هذا اللون من التخفيف.

التفسيرية فى النحو العربى ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته، ولَعلَّ «طلب الخفة»أن يكون أوسع العلل العربية مجال تطبيق، وحسبه أن يجد اعترافًا مؤكدًا من علم اللغة الحديث، إذ يجد لنفسه مكانًا مهمًا بين مبادئه تحت عنوانeconomy of effort أى: الاقتصاد فى المجهود[1].

إنَّ ظاهرة التخفيف فسرت كثيراً من الظواهر الصرفية والنحوية التى كانت غامضة أمامنا، وقد قام بهذا التفسير العَرَبُ الفصحاء «الذين كانوا يدركون عِلَلَ مايقولون، وأنهم كانوا يُعللون بعض ما يقولون، ومِن ثَمَّ جعل النحاةُ نص العربى على العلة أو إيماءه إليها مسلكًا من مسالك العلة»[2].

واللغة العربية مليئة بكثير من الظواهر اللغوية التى نالت القسط الأوفر من اهتمام علماء اللغة ورجالها فى القديم والحديث، وتعليل ذلك كما يقول الدكتور «حسين شرف»: «ألجأ العربَ إلى ذلك ضروبٌ من التوسُّع فى اللغة والتخفيف والاختصار»[3]. .ومن هذه الظواهر ظاهرة «التخفيف» التى هى على بساط بحثنا الآن.

وهذه الظاهرة سوف أقوم بدراستها على مستوى الدراسة النحوية بمعناها الأوسع الذى يضم الأصوات، والصرف، والنحو؛ لهذا كان لابد من توضيح تشابك العلاقات بين هذه الفروع الثلاثة.

هذه دراسة تقدم لنا تفسيرات تمتد إلى طبيعة اللغة بأصواتها وصرفها ونحوها. ومن هنا فإن هذه الدراسة تقرب بشكل دقيق بين هذه الفروع الثلاثة، كذلك تعمل على اكتشاف أسرار لغتنا بتراكيبها الهندسية وموسيقيتها التى تظهر للباحث فى الحقل اللغوى، وعندما نكشف هندسة البناء والتراكيب للعربية، فإننا حينئذٍ نجلى نظرية التعادل اللغوى ـ صوتًا وصرفًا ونحواً ودلالة ـ للغة العربية. يقول الدكتور «عمر فروخ»: «وعندنا ـ نحن العرب ـ فى الصرف

---

(١) اللغة العربية والحداثة. مجلة «فصول» القاهرية، جـ ١، عدد: ٣. المجلد الرابع لعام ١٩٨٤م ص ١٣٧.
(٢) الأصول دكتور / تمام حسان، دار الثقافة بالمغرب / ط: ١ ـ ١٩٨١م ص ١٨٧.
(٣) القلب المكانى، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٤٢ لعام ١٩٧٨م. ص ١٠٥.

والنحو أبوابٌ، عناوينها: الإدغام، والإعلال والإبدال، والممنوع من الصرف، ثم نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة بدل الفتحة . ومن الحق أنْ تُجمع هذه الأحوال كلها في باب واحد يسمى باب الموسيقى في اللغة»[1]. ومن الغريب أن هذه الأبواب التى ذكرها الدكتور «فروخ» تتجسد فيها ظاهرة التخفيف عن طريق الموسيقا التى أشار إليها سيادته. وهذه الموسيقا ستظهر لنا من خلال دراستنا بشكل ملحوظ، ولعل هذا التقارب بين الموسيقا اللغوية والتخفيف هو الذى أدى إلى القول بوجود المناسبة الصوتية «على المستويات اللغوية المختلفة».

ومن الواجب علينا أن نعترف بأن طبيعة الدراسة النحوية قد تنوعت منذ إنشاء النحو حتى الآن. فعلى حين نجد بعض النحاة يُقْصرون دراسة النحو على القواعد الحاكمة للجملة فقط، نجد بعض النحاة يدرسون النحو بمعناه الأوسع بما يشتمل على أصوات وصرف وقواعد نحوية تحكم الجملة العربية. ومن هؤلاء النحاة «سيبويه» الذى احتوى كتابه على دراسة نحوية صرفية صوتية. «لقد ضم كتاب سيبويه - وهو وفق تصنيف الكتب العربية كتابٌ فى النحو - دراساتٍ فى بناء الجملة وبناء الكلمة والأصوات»[2]، والملاحظ أن هذا الترتيب - البدء بدراسة الجملة ثم دراسة الكلمة وأخيراً الأصوات - «ليس كترتيب كتب النحو المتأخرة، فهو لم ينفرد بالنحو وحده»[3]، ويبدو أن مافعله سيبويه جعل بعض المستشرقين يؤمنون بأن علم الأصوات فى بدايته كان جزءاً من أجزاء النحو، يقول المستشرق «برجشتراسر»: «وقد كان علم الأصوات فى بدايته جزءاً من أجزاء النحو، ثم استعاره أهل الأداء والمقرئون، وزادوا فيه تفصيلات كثيرة مأخوذة من القرآن الكريم»[4].

وإذا كان التصريف جزءاً من أجزاء النحو - كما يقول «الرضى» - بلا خلاف

(١) التراث اللغوى، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عدد: ٤٩ لعام ١٩٨٢م ص ١٢٧.
(٢) علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة: الدكتور/ محمود فهمى حجازى، طبعة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠م ص ١.
(٣) أبنية الصرف فى كتاب سيبويه، الدكتورة/ خديجة الحديثى، مكتبة النهضة، بغداد طـ ١ لعام ١٩٦٥م ص ٦٥.
(٤) التطور النحوى، مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٩٨٢م ص ١١.

من أهل الصناعة[1]، فلايمكن الاستغناء بهذا عن نتائج الصرف لخدمة النحو، فقد أصبح علم الأصوات غاية فى الأهمية لدراسة الصرف والنحو، بل إن عدم الاستعانة بالدراسة الصوتية داخل الحقل الصرفى والنحوى له عواقب وخيمة، وكما يقول الدكتور «أحمد علم الدين الجندى»: «ونحن نؤمن الآن أن كل دراسة صرفية أو نحوية لاتقوم على أساس صوتى مصيرها الفشل؛ لأن العلاقة وثيقة بين علم وظائف الأصوات Phonology وبين الدرس الصرفى والنحوى»[2].

هكذا يعترف النحاة بأهمية علم الأصوات بالنسبة للصرف والنحو؛ لأنه اتجاه كلى، وهذا الاتجاه الكلى «ليس أمراً مستحدثًا؛ لأن سماته البارزة قد تقررت فى عمل سيبويه»[3]، ولأن طبيعة هذه العلوم مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بعضها ببعض، فقد كنا نأمل أن نجد فى كتب القدماء ما يؤكد تلك الصلة، ولكن «من النادر أنَ نجد فى كتب النحو القديمة من يشير إلى الارتباط بين ظاهرة نحوية وأخرى صوتية، مع أن الكثير من ظواهر النحو لايمكن تفسيره إلا على أساس صوتى»[4].

هكذا يقرر الدكتور «عبد الصبور شاهين»، ويلتمس للنحاة القدماء العذر، فهم بَذَلُوا غاية جهودهم وإخلاصهم فى تقعيد أحوال الكلمة والتركيب العربى، ولكنه يعود فيقول: «ومع ذلك فإن منهم من اهتم بدراسة الأصوات، وفى مقدمتهم (سيبوَيه، والفارسى، وابن جِنِّى)[5]. ونضيف إلى تلك الأسماء التى تجسد دورها فى دراسة الأصوات «الخليل بن أحمد الفراهيدى»، فقد كان «الخليل» أول من التفت إلى صلة الدرس الصوتى بالدراسات اللغوية الصرفية والنحوية؛ ولذلك كان للدراسة الصوتية من عنايته نصيب كبير»[6]، ولهذا لاندهش مما فعله

---

(1) شرح الشافية، مطبعة حجازى بالقاهرة طـ ١٣٥٨ هـ ١ / ٦.

(2) التعاقب والمعاقبة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جـ ٤٠ لعام ١٩٧٧م ص ١٠٨.

(3) فى التطور اللغوى، الدكتور/ عبد الصبور شاهين، مكتبة دار العلوم بالقاهرة، ص ١٥٦.

(4) المنهج الصوتى للبنية العربية، للدكتور/ عبد الصبور شاهين، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٧م ص ٩.

(5) المنهج الصوتى للبنية العربية ص ٩.

(6) فى النحو العربى: قواعد وتطبيق، الدكتور/ مهدى المخزومى، طـ ١ لعام ١٩٦٦، مطبعة الحلبى بمصر، ص ٤.

الزمخشرى فى مفصله، حينما أتى بباب رابع سمّاه «المشترك»، درس فيه الأصوات. ومعنى «المشترك» هنا: الظواهر التى اشترك فيها الاسم والفعل والحرف، وهى الدراسة الصوتية، وقد أشار إلى ذلك «جان كانتينو»[1].

وإذا كان الخلاف بيننا وبين «سيبويه» هوأن «سيبويه» بدأ كتابه بدراسة النحو، وتبعه بدراسة الصرف، وأخيرًا دراسة الأصوات، فإن النحاة فى العصر الحديث يعكسون الأمر تمامًا - وهم على حق - فالأصوات أولاً، ومعطياتها ضرورية للولوج فى علم الصرف، ومعطيات العِلْمين ضرورية ومهمة لعلم النحو، وبسبب ترابط هذه العلوم وعدم الفصل بينها بحدود فاصلة «فإنه لابد فى تحليل أى مستوى من مستويات هذا النشاط - اللغوى - أن يُوضع فى الاعتبار نتائج تحليل المستويات الأخرى»[2].

ولو نظرنا عند بعض المحدثين، فإننا نجدهم قد استخدموا طريقة «سيبويه» فى دراسة الأصوات مع الصرف والنحو، غير أنهم لم يتبعوا المنهج نفسه، فَبَدءُوا - بالأصوات، ثم بالصرف، تمهيدًا بالفرعين لدراسة النحو، وهذا ما يفعله الكثيرون من النحاة المعاصرين عند دراسة النحو، ومن أمثلة ذلك مافعله الدكتور «مهدى المخزومى» فى كتابه «فى النحو العربى: قواعد وتطبيق».

وإذا كان هذا هو منهج المشرقيين فى دراسة النحو، فهذا مافعله علماء الغرب المعاصرون، فقد ألف «بروكلمان» كتابه «الأساس فى النحو المقارن» حيث نجده «قد تناول فى قسم كبير من الجزء الأول النظام الصوتى فى اللغة السامية، ثم أنهى هذا الجزء بدراسة مفصلة فى بناء الكلمة من اللغات السامية. أما الجزء الثانى من هذا الكتاب فهو خاص ببناء الجملة، تناول المؤلف فيه بالمقارنة بناء الجملة فى اللغات السامية. وهنا نذكر أن المؤلف سَمَّى كتابه كتابًا فى النحو المقارن»[3].

---

(١) دروس فى علم الأصوات العربية، منشورات مركز الدراسات والبحوث بالجامعة التونسية؛ عام ١٩٦٦م ص ١٧.

(٢) الظواهر اللغوية فى التراث النحوى، الدكتور/ على أبو المكارم، ط/ ١ القاهرة الحديثة - للطباعة ١٩٦٨م ص ٣٢٥، فى النحو العربى ص ١٠.

(٣) علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ص ١٠.

والملاحظ أن ترتيب «بروكلمان» في «الأساس» يتوافق مع ترتيب المشرقيين المحدثين، فهل هذا الترتيب له أهمية عَمَّا ورد عند سيبويه؟.

يقول الدكتور «كمال بشر»: «ليس الترتيب بين هذه العلوم ترتيب أهمية أو أفضلية، إنما هو ترتيب يقتضيه منطق الأشياء»[1]، فالبسيط أولاً، ثم المُرَكَّبُ، هكذا الأصوات أولا، ثم بناء الجملة «إنما المهم أن نوجه قيم الأصوات إلى دراسة النحو العربى ـ وهى قيم يُظهرها الاستعمال الذى كان أساس التقعيد[2] ـ توجيهًا مفسرًا، هذا الاستعمال الذى تنبنى عليه ظاهرة التخفيف فى الدراسات النحوية من خلال دراسة الصوت والكلمة والتركيب، ولعل هذا ماحَدَا بمؤتمر جامعة الإسكندرية[3] حول مناهج وطرق تدريس اللغة العربية بالجامعات إلى إصدار توصيته التى جاء فيها: «يجب استخدام الأساليب العلمية الحديثة فى دراسة اللغة العربية، والإفادة من الدراسات الصوتية فى بحوث الصرف والنحو والعَرُوض واللهجات والقراءات وتحليل النصوص الأدبية»[4].

ويبدو أن مافعله «الزمخشرى» فى الكشاف كان سببًا فى قول «جان كانتينو»، : «ويبدو أن النحاة العرب لم يكن لديهم مصطلح يوافق كلمة Phonetique «فونيتيك»، فلم يعتبروا دراسة أصوات اللغة قسمًا من أقسام النحو الكبرى كما نفعل نحن. على أن ثَمَّةَ عندهم فصلاً رابعًا وأخيرًا فى النحو، سمَّاه الزمخشرى (المشترك)[5]، أى: مايشترك فيه الاسم والفعل والحرف. وفى هذا الفصل دراسة لأكثر المسائل الصوتية التى اهتموا بها إلى جانب مسائل أخرى.

وإذا كنا ندرك طبيعة الدراسة الآن ـ هذه الطبيعة المتشابكة ذات العلاقات غير المرئية ـ فإنه «ليس من شك فى أن محاولة تحقيق هذه الغاية أمر بالغ الصعوبة؛

---

(١) دراسات فى علم اللغة، الدكتور/ كمال بشر، دار المعارف، القسم الثانى ص ٨٤.

(٢) من وظائف الصوت اللغوى، الدكتور/ أحمد كشك، مطبعة المدينة بدار السلام، ط: ١ لعام ١٩٨٣ ص ٣.

(٣) عقد بجامعة الإسكندرية من ٢٦ ديسمبر إلى ٣٠ ديسمبر ١٩٨١م.

(٤) من وظائف الصوت اللغوى ص ٣، وانظر توصيات المؤتمر السابق.

(٥) دروس فى علم الأصوات العربية ص ١٧.

إذ يتطلب قدرة على النظر الشامل، ويستلزم دقة فى تلمس العلاقات المتشابكة، ويحتاج إلى بَصَرٍ بأساليب تشكيل الظواهر المشتركة»[١].

وبعد أن ثبت أنَّ قِلَّةً من القدماء، وكثيرًا من المحدثين، يهتمون بدراسة الأصوات، لارتباطها بدراسة الصرف والنحو، ويحاولون القيام بدراسة النحو تطبيقًا عمليًا للدراسة اللغوية، وجدنا عجبَ بعض المُحْدَثِين لتجاهل النحاة لدور الأصوات فى دراسة الصرف، يقول الدكتور «محمد أبو الفتوح شريف»: «يقرر علماء اللغة أن الصرف أشد التصاقًا من النحو بالأصوات اللغوية ونظرياتها ونظمها، ويعجب بعضهم أن يتجاهل المهتمون بالصرف العربى علم الأصوات اللغوية اكتفاءً بالمحفوظ المشهور من الصيغ والقواعد التقليدية. . إلخ»[٢].

من هنا أود أن أقول: إن دراستى لظاهرة التخفيف تنطلق من أساس عميق ينبنى على وجهة النظر التى اتفق عليها، وهى الانطلاق من الدراسة الصوتية لوجود ارتباط وثيق بين هذه الظاهرة والصوت اللغوى؛ ولهذا سنقدم تلك الظاهرة على مستويات لانستطيع الفصل بينها بأية حال من الأحوال، نبدؤها بالمستوى الصوتى، ونتبعه بالمستوى الصرفى، وأخيرًا يأتى المستوى الجُمْلى التركيبى؛ وذلك لأن «الدراسات النحوية» بمعناها الواسع تضم كل هذه المستويات دون فصلٍ بينها، فكلٌ منها يأخذ بزمام صاحبه.

وينبغى ملاحظة أن النحو هنا ليس المقصود به النحو التعليمى أو نحو الصنعة، وإنما المقصود به النحو الفنى الذى يعد أساسًا للصحة اللغوية «فهو جزء من اللغة، وعنصر أساسى من عناصر تكوينها كلغة مهذبة راقية، وهو فى نشأته يكاد يكون فطريا، وإن كان الأساس فى وجوده هو المجهود العقلى»[٣]. نعم إننا نكشف الآن عن ظاهرة التخفيف التى كان ميلادها مع ميلاد اللغة منذ استخدامها

---

(١) الظواهراللغوية فى التراث النحوى، الدكتور/ على أبو المكارم، ص ٣٢٥.

(٢) من قضايا جمع التكسير، مجلة مجمع اللغة العربية، عدد ٤٦ لعام ١٩٨٠م ـ ص ١١٩. ويقصد الدكتور/ شريف بالبعض الدكتور/ عبد الصبور شاهين فى كتابه: المنهج الصوتى للبنية العربية.

(٣) اللغة والنحو، د. حسن عون، ط ١: سنة ١٩٥٢م، مطبعة رويال بالإسكندرية ص ٧٨.

والنطق بها، والنحو الفنى بالمفهوم السابق يكشف عن تلك الظاهرة، فهو ليس نحواً تعليميًا بمفهومنا، «إنه كسائر الفنون يسبق النحو العلمى، ففنّ الهندسة، أو الهندسة العملية، وُجِدَ قبل أن يوجد علم الهندسة، وفن النحت وُجِدَ قبل أن توجد النظريات العلمية له. . . . الخ»[1]، فالمتكلم حينما نطق (شَدَّ) رافضًا (شَدَدَ) سواء كان قد نطقها هكذا، أو كان هذا افتراضًا لما كان يجب أن يكون عليه، أصل مرفوض، فهو لم يعمد إلى (شَدَدَ)، وإنما ابتعد عنها ورفضها، وربما نُطِقَتْ لفترة، ثم رفضها لثقلها، وذلك لرقة حسِّه وذوقه، كذا حينما نطق (قَال)، سواء كانت قد نُطِقَتْ فى أول الأمر (قَوَلَ)، أم كان هذا افتراضًا لأصل الصيغة المرفوضة، ويُعَدُّ هذا نحواً فنيا بالمعنى الوسيع؛ لأنه مرتبط بطبيعة اللغة، وليس نحواً علميًا أو تعليميًا.

هذا النحو الفنى يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعقل، والعقل حينما يدخل اللغة ينظمها ويعيد ترتيبها، ويتخلص مما يجب التخلص منه ممَّا رفضه الذوق الاستعمالى، ويُبقى مايجب إبقاؤه مما استساغه وقَبِلَهُ الذوق اللغوى لدى المتحدثين، يقول الدكتور «حسن عون»: «عندما يدخل العقل فى دور العمل ويتسلم زمام اللغة ويبدأ فى تصريفها وترتيبها، بحيث يسهل أن يؤدى بها كل مايتصور من المعانى وما تدعو إليه الحياة الاجتماعية، نجد اللغة تبعًا لذلك تدخل بدورها فى التزام طرق للأداء مخصوصة»[2]. ربما كان التخفيف واحدًا من هذه الطرق، فهو ظاهرة لغوية، والظواهر اللغوية كثيرًا ما يُعْقَدُ لها المؤتمرات لمناقشتها والبحث فيها، ممَّا يدل دلالة قاطعة على إدخال العقل بها، بجوار الذوق والإحساس من خلال الممارسة العملية للنطق، وسيرى القارئ الكريم كيف تمتزج الأصوات بالصرف بالنحو فى تكامل دقيق وبارع يُظْهِرُ ترابطَ اللغة فى كل مستوياتها.

* * *

(١) اللغة والنحو، ص ٧٩.

(٢) اللغة والنحو، ص ٥٤.

الباب الأول

تأصيل ظاهرة التخفيف

ويشمل هذا الباب المباحث التالية:

- المبحث الأول: معنى الخفة والثقل.
- المبحث الثانى: مستويات الثقل.
- المبحث الثالث: الثقل المعنوى.
- المبحث الرابع: الثقل المعنوى على مستوى الجملة.
- المبحث الخامس: مراتب الخفة والثقل.
- المبحث السادس: هل اللغة تفضل الثقل؟
- المبحث السابع: العرب وظاهرة التخفيف.
- المبحث الثامن: ظاهرة التخفيف والأداء النطقى.
- المبحث التاسع: الخفة وأمن اللبس.
- المبحث العاشر: الشذوذ والتخفيف.
- المبحث الحادى عشر: موقف بعض النحاة من فهم التخفيف.

معنى الخفة والثقل

لاشك أن ظاهرة التخفيف ترتبط ارتباطًا وثيقًا بظاهرة أخرى، وهى الثقل؛ ولهذا سأتناول معنى الخفة والثقل على مستويين:

المستوى الأول: المستوى المعجمى:

فى لسان العرب: الخفة ضد الثقل والرجوح، وهى خفة الوزن وخفة الحال، وخَفّ القوم خُفُوفًا أى قَلّوا، وقد خَفَّتْ زحمتهم، التّخفيف ضد التثقيل، واستخفَّه خلاف استثقله، واستخفّه رآه خفيفًا، ومنه قول بعض النحويين: استخفّ الهمزة الأولى فخففها، وقوله تعالى: ﴿تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾[1].

أى: يخفّ عليكم حملها، والمُخِفّ: القليل المال، واستخفّ قَوْمَهُ: أطاعوه، واستخفه الفرح أى: ارتاح لأمر، واستخفَّه الجزع والطرب: خَفَّ لهما فاستطار ولم يثبت، وفى خبر علىٍّ ـ كرّم الله وجهه ـ لما استخلفه رسول الله ـ ﷺ ـ فى غزوة تبوك قال: «يا رسول الله، يزعم المنافقون أنك استثقلتنى وتَخَفَّفْتَ منّى»، قالها لما استخلفه فى أهله، ولم يمضِ به إلى غزوة تبوك، معنى تخفَّفْتَ منى: أى طلبتَ الخِفَّةَ بتخليفك إياى وتَرْكِ استصحابى معك. وفى اللسان أيضًا: خَفَّ الرجل: طَاشَ، وخَفَّ إلى العدو خُفُوفًا؛ أى: أسرع[2].

وحينما أراد صاحب اللسان تعريف الثِّقَل قال: الثِّقَل نقيض الخفة. والثقل

(١) سورة النحل ـ من الآية ٨٠.

(٢) لسان العرب ط : دار المعارف مادة (خفف) جـ ١٤ ص ١٢١٢.

مصدر ثَقُلَ، تقول: ثَقُلَ الشيءُ ثِقَلاً.... الخ.. ويستمر قائلاً: التثقيل ضد التخفيف، واستثقله رآه ثقيلاً[1].... الخ.

وفى الصّحاح: ثَقَلْتُ الشَّاةَ، أى: وَزَنْتُها، وذلك إذا رَفَعْتَهَا لتنظر ما ثقلُها من خفتها. وأَثْقَلَتِ المرأةُ، أى: ثَقُل حملُها، ودينار ثاقل إذا كان لاينقص[2]. وفى الصحاح أيضًا: التثقيل ضد التخفيف[3].

وفى أساس البلاغة: رجل مُثْقَل، أى: حُمِّل فوق طاقته، ولفلان ثَقَلٌ كبير، أى: متاع، وأخَذَتْنِى ثَقْلَةٌ، وهى النَّعْسَة الغالبة، واستثقل فى نومه، وهو مستثقل كالميت[4].

ويظهر لنا من خلال المعاجم أن لفظ الخفة تتعاور عليه عدة معان مثل: الترك، والتخلص، والقلة، والطاعة، والإسراع، والطيش، والتوقد، والذكاء، والاستطارة، وأخيرًا هو ضد الثقل.

وسنجد للثقل عدة معان مثل: عدم النقص، والوزن، والتحمل فوق الطاقة، والنعسة الغالبة، والاستثقال فى النوم، والمتاع، وأخيرًا هو ضد التخفيف.

وواضح أن الخفة ضد الثقل، فإذا كانت الخفة معناها القِلَّة كما فى اللسان، فإن الثقل معناه الكثرة، فالخفة فيها معنى الحركة، والثقل فيه معنى الثبات؛ ولهذا سنجد بقية المعانى من هذا القبيل، فالخفّة فيها معنى الإسراع والاستطارة، والثِّقَل نعسة، ونوم، الخفة تَرْكٌ وتَخَلُّصٌ، والثقل تحمُّلٌ فوق الطاقة، والخفة طاعة وطيش، والثقل وزن ورجوح.

المستوى الثانى: المستوى الاصطلاحى التخصصى:

لقد اتضح من خلال المعاجم أن الخفة تُعْرَف بأنها نقيض الثقل، والعكس،

---

(1) لسان العرب جـ ٦ مادة (ثقل) ص ٤٩٣ وما بعدها.

(2) الصحاح طـ: دار الكتاب العربى بمصر ١٩٥٦م مادة ثقل ٤ / ١٦٤٧.

(3) الصحاح (خفف) ٤/ ١٣٥٣.

(4) أساس البلاغة طـ: دار الكتب المصرية ١٩٢٣م (ثقل) ١/ ٩٦.

أى أنه لايوجد تعريف لأيهما جامعٌ مانع، فهل يوجد تعريف لهما على مستوى التخصص؟

الحق أن عدوى عدم تعريفهما فى المعاجم قد انتقلت إلى علم اللغة بكل مستوياته، فلم نجد هذا التعريف الجامع المانع، وإنما وجدنا توصيفًا للظاهرة، ولكن السؤال الذى يفرض نفسه طالبًا الإجابة عنه هو: أليس للثقل حد وللتخفيف حد حتى نستطيع قياسَ كُل منهما؟. ألا يوجد شىء نستطيع من خلاله قياس الثقل والخفة؟ ثم ماهى النسبة بينهما؟ يقول الأستاذ «محمد العياش»: «لا حَدَّ للثِّقل إذا اعتبرنا العنصر الثقيل على حِدَة، ولا حَدَّ للخفة إذا اعتبرنا العنصر الخفيف على حدة، ولكن الخفة نسبية تُقاس بالثقل، والثقل نسبىٌّ يُقاس بالخفة، ومتى عرفنا ما بينهما من النسبة، وأن الثقيل ضعف الخفيف، والخفيف نصف الثقيل صارت لهما حدودٌ مُحَدَّدَة، ومقادير مقدرة»[1].

إن هذا يؤكد أن الثقل والخفة عنصران كَوَجْهَىِ العُملة الواحدة، لا غناء لأحدهما عن الآخر؛ ولهذا فقياس كل منهما لابد أن يكون فى مقابل الآخر ووجوده، فلا وجود لأحدهما فى غياب الآخر، ولكن يجب معرفة أن «هذا الوزن من الثقل والخفة مجرد انطباع وأثر يتركه (الإيقاع) فى النفس، وليس من المادية فى شىء»[2] فالثقل والخفة مجرد انطباع وأثر إيقاعى يحسه المتحدث فى نفسه من خلال الممارسة اللغوية، وفى هذا المعنى يقول «فندريس»، وهو يتحدث عن الأصوات عسيرة النطق: «وعُسْر النطق كعكسه، وهو اليسر، من المسائل النسبية المحضة التى يحسها المتكلم بوضوح على ما يبدو، ولكنها تختلف فى كل لغة عنها فى لغة أخرى، ولايمكن تقويمها دون معرفة اللغة معرفة دقيقة، والواقع أن أصلها يرجع إلى العادات المكتسبة من الحركات النطقية»[3].

---

(١) نظرية إيقاع الشعر العربى، المطبعة العصرية بتونس ١٩٧٦م ص ٤٤، ولا أدرى لِمَ كان الخفيف نصف الثقيل؟ ولماذا حدد هذا القدر بصفة خاصة؟ وفى تصورى أن ذلك التحديد - وإن لم يكن دقيقا - محاولة جادة لتحديد الفرق بين الخفيف والثقيل وتقريبهما إلى الذهن.

(٢) نظرية إيقاع الشعر العربى ص ٤٤.

(٣) اللغة «فندريس» مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م ص ٩٢.

هكذا يعترف «فندريس» بأن المسألة نسبية، ولكنه يعترف من ناحية ثانية بأن المتكلم يحسها بوضوح، وليس غير المتكلم؛ ولهذا فإنه لايمكن تقويم ظاهرة التخفيف دون معرفة اللغة معرفة دقيقة، وهو يربط بين العسر «الثقل» واليسر «الخفة» من خلال العادات المكتسبة فى نطق المتحدثين.

من هنا نرى أن البعض يُرجع الخفة والثقل إلى مجرد الانطباع، وبعضهم يرجعهما إلى إحساس المتكلم؛ ولهذا قال النحاة: إن الخفة والثقل شيء نسبى.

ونعود إلى تراثنا العظيم الشامخ لنرى ماذا قال «سيبويه» فى هذا الشأن. إنه يقول: «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هى الأولى، وهى أشد تمكناً، فمن ثَمَّ لم يلحقها (أى الأفعال) تنوين، ولحقها الجزم والسكون، وإنما هى من الأسماء. ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم، وإلاَّلَمْ يكن كلامًا، والاسم قد يستغنى عن الفعل، تقول: الله إلـهنا، وعبد الله أخونا.....»[1]. إن هذا النص غاية فى الأهمية، ففيه يدعونا «سيبويه» إلى معرفة الثقل والخفة عن طريق الوصف لا عن طريق تعريف شامل، ربما لأنه ـ أيضًا من قبل ـ قد آمن بأنه انطباع وإحساس داخله لايظهر إلا عن طريق الوصف. وهو أيضًا يفضى بنا إلى النتائج التى ترتبت على خفة الاسم وثقل الفعل من خلال وصفه. من هنا كان هدف الدراسة الوصفية، هو «تحرى الحقيقة»[2].

وإذا كان الثقل عملية نسبية، وإحساس المتحدث وانطباعه هما اللذان يجسدان الظاهرة لدى المتكلم، فمن الأجدر أن نقول: إن الثقل لايظهر إلا بمواصفات تتجسد فى الاستخدام اللغوى لدى الناطقين بشكلٍ عملى قَنَّنَه النحاةُ القدماء فى شكل قواعد ملموسة، ثم تلاهم النحاة المحدثون. هذه المواصفات كثيرة، نقتصر منها على مواصفات الفصحى، «باعتبارها نماذج للغة التى ترتضيها الطبقة المثقفة وتعتبرها مقياسًا للصواب»[3]، وسنورد بعضها ـ بوصفها نماذج ـ فيما يلى:

---

(١) الكتاب ١ / ٢٠، ٢١.

(٢) التطور اللغوى للدكتور عبد الرحمـٰن أيوب، دار الطباعة القومية بمصر، ١٩٦٤م ص ٥٨.

(٣) التطور اللغوى ص ٥٨.

أولا: هذه القواعد العامة التى اتفق عليها النحاة المقننون للغة والتى حكمت ظاهرة التخفيف أثبتت بما لايدع مجالاً للشك أن هذه الظاهرة تجسدت فى لغتنا، وأصبح هناك إحساسٌ عامٌ بها، فانطبعت فى نفوسنا أدلة ذلك. وهذه القواعد تجسدت لدينا من خلال ما سُمى بالنحو الفنى، والنظر فى طبيعة اللغة، وعلى سبيل المثال ـ لا الحصر ـ سأورد منها مايلى:

١ ـ الاسم أخف من الفعل، والفعل أثقل من الاسم(١).

٢ ـ خفة الاسم وثقل الصفة(٢).

٣ ـ خفة الفتح عن الكسر والضم، وخفة الكسر عن الضم(٣).

٤ ـ المذكر أخف من المؤنث(٤).

٥ ـ المهموس أخف من المجهور(٥).

٦ ـ النكرة أخف من المعرفة(٦).

٧ ـ اختلاف الحروف أخف عليهم من موقع واحد(٧).

٨ ـ الكسرة مع الياء أخف من الواو والضمة بعد الياء(٨).

---

(١) الكتاب ١ / ٢٠، الخصائص ط دار الكتب المصرية ١٩٥٥ م، ١ / ٢٣٦، شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٨، شرح الشافية للرضى، مطبعة حجازى ١٣٥٨ هـ ٣ / ١٤٤، الأشباه والنظائر، دائرة المعارف العثمانية ١٣٥٩ هـ ١ / ١٠٦، ٢٦٩.

(٢) الكتاب ١ / ٢١، شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٨، ١٠ / ٣٢، شرح الشافية لنقرة‌كار، مطبعة عيسى الحلبى ص ٨٣.

(٣) الكتاب ٤ / ٣٧، ١٦٧، ٣٨٣، ٤٢٠، شرح المفصل ٧ / ١٥٢، الإيضاح للزجاجى، دار النفائس ط ٢ / ١٩٧٣م، ص ١٢٨، المقتضب للمبرد، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٥هـ، ١ / ١٨٤، ٢٦٠، ٢ / ١٢٥، شرح الشافية للرضى ١ / ١١٨، الأشباه والنظائر ١ / ١٠٦، شرح شواهد الشافية ٤ / ١٨.

(٤) الكتاب ١ / ٢٢، الأشباه والنظائر ١ / ١٠٧.

(٥) الكتاب ٤ / ٤٥٠.

(٦) الكتاب ١ / ٢٢، شرح المفصل ١ / ٥٧.

(٧) الكتاب ٤ / ٤١٧.

(٨) الكتاب ٤ / ٥٤، ٥٥.

٩ ـ الإفراد أخف من التثنية والجمع، والتثنية أخف من الجمع[١].

١٠ ـ الياء مع الياء أخف عليهم من الواو مع الواو[٢].

١١ ـ الياء أخف من الواو[٣].

١٢ ـ التنوين عَلامة الخفة[٤].

١٣ ـ التضعيف يثقل على ألسنتهم ، واختلاف الحروف أخف عليهم[٥].

١٤ ـ التقاء الحَاءَيْن أخف فى الكلام من التقاء العينين[٦] .

ثانيًا: من أسباب الثقل انفراج المسافات بين الحروف والحركات عند النطق؛ ولهذا فقد عَدَّ «الجاربردى» من أسباب الثقل النطقى تلك المسافة المنفرجة بين الحرف والحركة، مثل: (مَوْعِد) بكسر العين، و (مَوْعَد) بفتح العين، فالأول أخف والثانى أثقل؛ لأن المسافة بين الفتحة والواو منفرجة؛ ولهذا ثقلت الكلمة»[٧]. وعلى هذا فكلما ضاقت المسافة النطقية بين الحروف والحركات تمكنت أعضاء النطق من الكلمة تمامًا، فنتج عن ذلك خفة فى نطق الكلمة، والعكس بالعكس.

ثالثًا: إيمان النحاة بثقل الجملة حين تطول وتكثر مكملاتها إلى حد الترهل، مثل: جملة الصلة التى أجاز النحاة فيها حذف العائد للخفة نظرًا لطولها، وكذلك الجملة التى يتعدى فعلها إلى أكثر من مفعول، والجملة الشرطية، وجملة القَسَم، لاسيما إذا اجتمع معها العطف... الخ[٨].

---

(١) الكتاب ١ / ٢٢، وعبارته «والواحد أشد تمكنًا»، شرح المفصل ١/ ٦٣، ٥ / ٣٥، شرح الشافية لنقرة كار ص ٨٢، شرح التسهيل لابن مالك، مكتبة الأنجلو المصرية عام ١٩٧٤م ط: ١، ١ / ٢١٣، الأشباه والنظائر ١ / ١٠٦.

(٢) الكتاب ٤ / ٥٥.

(٣) الكتاب ٤ / ٣٧، ١٦٧، ٢٣٨.

(٤) الكتاب ١ / ٢٢، شرح المفصل ١ / ٥٨.

(٥) الكتاب ٤ / ١٧٧.

(٦) الكتاب ٤ / ٤٥٠.

(٧) شرح الشافية ص ٧٢.

(٨) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى، الدكتور/ طاهر سليمان، الدار الجامعية للطباعة بالإسكندرية ١٩٨٢م ص ٩٠.

رابعًا: اتفاق كثير من النحاة على أن الأدوات تستخدم فى اللغة بدلا من أفعال حُذفت، ونابت هذه الأدوات مكانها، مثل: «يا» التى نابت مناب «أدعو» و «أنادى»، و «هل» التى نابت مناب «أستفهم»، و «ما» التى نابت مناب «أنفى». . . الخ، وكان من الواجب أن تؤدِّى هذه المعانى وأمثالها بالأفعال، ولكن لكثرة دورانها فى الكلام حُذفت الأفعال تخفيفًا وحلت هذه الأدوات محلها.

خامسًا: ثقل التضعيف: يقول «الرضى»: «إنهم يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال؛ إذ على اللسان كلفة شديدة فى الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه؛ ولهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء ولا الأفعال رباعيًا أو خماسيًا فيه حرفان أصليان متماثلان متصلان لثقل البناءين، وثقل التقاء المثلين، ولاسيما مع أصالتهما»[1].

واضح أن الثقل هنا نتج عن عُسر فى النطق لأسباب عضوية، وقد جاء هذا العسر نتيجة التقاء حرفين أصليين متماثلين متصلين، ولاشك أن الأمر زاد ثقلاً من أصالة الحرفين؛ لأن تضعيف الحروف الأصلية أشد ثقلاً على أعضاء النطق من غيرها؛ ولهذا تستبعد هذه الأصوات التى من هذا القبيل كما يقول فندريس: «حيث يوجد احتجاز عضلى يعطى للسماع طابع العنف، وتتخلله أنواع من الاسترخاء المفاجئ، ومواقع الوزن والاصطدام»[2]، ولقد سمى «فندريس» هذه المجموعة الصوتية بالمجموعة «عسيرة النطق»، مما أدى إلى استبعادها[3].

ولأجل ألاَّ يلتقى المتماثلان يستحسن العرب تركيب كلمات لغتهم من حروف متباعدة، كما يقول ابن جنى: «إذ كان الصوت مع نقيضه أظهر منه مع قرينه ولصيقه؛ ولذلك كانت الكتابة بالسواد فى السواد خفية، وكذلك سائر الألوان»[4]، ولهذا كان رأى النحاة والصرفيين مؤكِّدًا أن إدغام الحرف فى الحرف

(١) شرح الشافية ٣ / ٢٣٨ ، ٢٣٩.
(٢) اللغة ص: ٥٨.
(٣) اللغة ص: ٩٢.
(٤) الخصائص ٢ / ٢٢٧.

أخف عليهم من إظهار الحرفين: «ألا ترى أن اللسان ينبو عنهما معًا نبوة واحدة نحو قولك: شَدَّ وقطَّع وسلَّم»[1]؛ ولهذا كان نُبوُّ اللسان عنهما معًا مرة واحدة سببًا فى الخفة، مما أدى إلى أن يعلق الدكتور «إبراهيم أنيس» على ذلك قائلا: «قد اعترف القدماء بكراهية التضعيف، ولعلهم كانوا يريدون بهذا أنه يحتاج إلى مجهود عضلى»[2].

سادساً: من الأشياء التى استثقلها اللغويون تَتَابُع نوعٍ معين من المقاطع يُظهر ثقلاً فى بناء الكلمات، منها:

(أ) المقاطع القصيرة يقول «جان كانتينو» «يبدو أن أهل اللهجات الشرقية يجتنبون أنواعًا معينة من تتابع المقاطع القصيرة»[4]، ولعل هذا ما يقصده النحاة العرب من قولهم بثقل اجتماع أربعة متحركات فأكثر، مما أدى إلى تسكين آخر الفعل الماضى حين تدخل عليه تاء الفاعل المتحركة مثل: ضَرَبْتُ؛ ولهذا تتخلص العربية من هذا التتابع بطرق معينة، يقول «الدكتور عبد الصبور شاهين»: «ومن المسلم به أن العرب يكرهون النطق بمقاطع مفتوحة، وهو ما اتخذ أحيانًا صورة الإسْكان، وأحيانًا شكل «الإدغام» فى الكلمة الواحدة وفى الكلمتين، وقياسًا على هذا يبدو لنا أن العرب كانوا يكرهون توالى الحركات الكثيرة الذى يضعف النظام المقطعى، فينتج عنه ثقل فى النطق»[4].

(ب) من المقاطع التى تكرهها العربية لثقلها، المقاطع المغرقة فى الطول، «فاللغة العربية لاتفضل المقاطع المغرقة فى الطول، ويظهر ذلك فى الفعل المعتل الوسط فى حالة الجزم»[5]، فى مثل: «لم يَقُلْ» وأصلها: «لم يقولْ»،

---

(١) الخصائص: ٢ / ٢٢٨.

(٢) الأصوات اللغوية للدكتور/ إبراهيم أنيس ، ط: ٣ لعام ١٩٦١م، دار النهضة ص ١٥٣.

(٣) دروس فى علم الأصوات العربية: ص ١٩٦.

(٤) القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث، الدكتور/ عبد الصبور شاهين، دار القلم ١٩٦٦م ص ٧٨، ٧٩.

(٥) التصريف العربى من خلال علم الأصوات الحديث، الأستاذ الطيب البكوش، تونس، ١٩٧٣م ص ١٨٦. أصول تراثية فى علم اللغة، الدكتور/ كريم زكى حسام الدين، ط ٢، الأنجلو المصرية ١٩٨٥م ص ٢٣١

سنجد أن الواو تسقط لطول المقطع الذى أدى إلى استكراه آخر، وهو التقاء ساكنين؛ ولهذا يُعَدّ كلٌّ منهما سببًا مستقلا، ولو كان السبب الوحيد فى اختصار المقطع ـ بحذف الواو ـ هو التقاء الساكنين لردت الواو فى «لم يقول» حينما تحركت اللام بإتيان حرف ساكن بعدها مثل: «لم يقول الحق». فعدم عودة الواو مع تحريك اللام بسبب سكون ما بعدها يثبت أن العربية لا تفضل المقاطع المغرقة فى الطول، وتتخلص منها بشكل أو آخر، حتى لو كان التقاء الساكنين فقط سببًا من أسباب الحذف لكفى؛ لأن «التقاء الساكنين يقع معه الحذف رغبة فى التخفيف؛ لصعوبة النطق بهما ملتقيين على نحو لم يَعْتَدْهُ ناطقو العربية»[1] وبهذا نصبح أمام ظاهرة صوتية أخرى تسبب ثقلاً فى النطق يؤدى إلى الحذف الإعرابى فى التركيب.

سابعًا: الثقل والتنافر من تجاور الأصوات ذات البعد الشديد من الناحية النطقية. فكما استثقل العرب التماثُل أو القرب الشديد، نجدهم استثقلوا تجاور الأصوات البعيدة فى مخارجها بُعْدًا ملحوظًا: «لأن البعد الشديد بمنزلة الطَّفر، والقرب الشديد بمنزلة مَشْى المقيَّد، أو لأنه بمنزلة رفع اللسان وردّه إلى مكانه، وكلاهما صعب على اللسان، والسهولة من ذلك فى الاعتدال»[2]. ولهذا يقول الدكتور «تمام حسان» عن الثقل فى مثل «مستشزرات»: إنه تكرار عدد من حروف الأسنان التى كانت سببا لاستثقال «مستشزرات»، وتردد اللسان فى النطق بين داخل الأسنان وأطرافها، مما يستدعى انتباهًا خاصًا من المتكلم إلى مخارج الحروف أثناء النطق»[3]، ولهذا وجدنا أن الاستخدام اللغوى والقواعد تثبت أن التماثل أثقل من التباعد فى حالات، وأن التباعد أثقل من التماثل فى حالات أخرى، تبعًا للاستخدام اللغوى»[4].

---

(١) ظاهرة الحذف فى النحو العربى، الدكتور / طاهر سليمان ص ٨٩.

(٢) أثر النحاة فى البحث البلاغى، الدكتور/ عبد القادر حسين، دار نهضة مصر بالفجالة، عام ١٩٧٥م ص ٢٥٩.

(٣) الأصول، الدكتور/ تمام حسان، ص ٣٥٦.

(٤) التصريف العربى ص ١٨٨.

ثامنًا: ثقل بعض الحركات عن بعض، كثقل الضمة عن الفتحة؛ والسبب قد نقله «السيوطى» عن «الخليل» قائلا: «أنت تتكلف فى إخراج الضمة إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت، وفى تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت، فما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد»[1]، وقد نتج عن ذلك مظاهر كثيرة فى بناء الجملة وإعرابها، أى فى طبيعة اللغة، فالفتحة الخفيفة لها مواضع ليست للضمة الثقيلة، وقد أحدث هذا تعادلاً سيظهر من خلال الدراسة. وما توصل إليه المحدثون دليل على صحة ما قدمه النحاة القدماء من نتائج، ففى الإحصائية التى قدمها الدكتور «محمد على الخولى» من خلال نصوص لغوية لموضوعات مختلفة ثبت أن الفتحة القصيرة هى أكثر شيوعًا من كل الحركات، تليها الكسرة القصيرة، ثم الفتحة الطويلة، والضمة القصيرة، ثم الكسرة الطويلة، وأخيرًا الضمة الطويلة[2]، والأخف هو الأكثر شيوعا عن الثقيل، والفتحة القصيرة هنا هى أخف الحركات، وأكثرها ثقلاً الضمة الطويلة، يقول الدكتور «محمد على الخولى»: «احتلت الفتحة القصيرة المرتبة الأولى فى الشيوع، وهذا يتوافق مع مبدأ سهولة النطق، فالفتحة القصيرة صائت وسطى مركزى غير مدور. وكل صفة من هذه الصفات الأربع فى صالح سهولة النطق، فالصائت أسهل نطقًا من الصامت»[3]، ثم يؤكد الدكتور «الخولى» أن: «الضمة الطويلة لاتتمتع بما يجعلها سهلة، وذلك بمعيار السهولة، فهى طويلة وخلفية ومدورة، وهذا يفسر قِلَّة شيوعها بالنسبة إلى الأصوات الأخرى. ويرتبط ذلك الطول والقصر بالزمن، فالصائت القصير أسهل من الصائت الطويل، حيث إنه يستغرق وقتًا أقصر فى نُطقه. ويتطلب جهدًا أقل، وكانت نسبة شيوع القصير إلى الطويل بنسبة ٤ : ١»[4].

(١) الأشباه والنظائر ١ / ١٦٣.

(٢) التحليل الإحصائى لأصوات اللغة العربية، الدكتور/ محمد على الخولى، مجلة معهد اللغة العربية بأم القرى بالسعودية، العدد الثانى لعام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ص ٥٢ ، ٥٣.

(٣) المصدر السابق ص ٧٧.

(٤) التحليل الإحصائى لأصوات اللغة العربية ص ٨٢.

تاسعًا: ثقل الانتقال من حركة إلى حركة أخرى، سواء كان ذلك فى بناء كلمة أو بناء جملة، ولينطق من يشاء عبارة: «فى أوجُهِنا» نطقًا صحيحًا، فالانتقال من الجيم المضمومة إلى الهاء المكسورة غاية فى الثقل لمن لديه ذوق لغوى، وهذا ما أحدث نظرية التناسب اللغوى.

عاشرًا: ثقل بعض الحروف فى طبيعتها وفى نطقها، وأمثال هذه الحروف التى لها طبيعة خاصة من هذه الناحية:

(أ) حرف الهمزة. وهو أوضح مثال على ثقل بعض الحروف، فالهمزة «حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق، فلذلك الاستثقال شاع فيها التخفيف لنوع من الاستحسان»[١]، ولهذا الثقل قال «نقرة كار»: «وإنما تُخَفَّف لكونها حرفًا ثقيلاً، لها خشونة ونبوة جارية مجرى التهوع من أقصى الحلق مع تعان»[٢]، ومن أجل ثقل الهمزة لانجد كتابًا من كتب الصرفيين أو الأصواتيين القدامى أو المحدثين إلا وتناول الهمزة معالجًا لها لجانب من جوانبها.

(ب) من الحروف ذات الطابع الخاص بقية حروف الحلق، بالإضافة إلى الهمزة، نجد الألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء[٣]، وثقل هذه الحروف ناتج عن «عمق مخارج الأصوات. هذا العمق الذى يؤدى إلى ثقل هذه الأصوات»[٤]، ونتج عن هذا الثقل ما يلى:

١ ـ قلة الكلمات التى تكون فيها اللامات والعينات من حروف الحلق.

٢ ـ الألف والهمزة لم يجئ معهما مضاعف.

٣ ـ المضاعف من العين قليل.

٤ ـ الغين لاتجىء عينًا ولاماً معًا إلا مع حاجز، مثل: الضَّغِيغَة، وهى اللبن المحقون أو الخصب.

---

(١) شرح الشافية للفاضل العصام، مطبعة عيسى الحلبى، ص ١٥٠.

(٢) شرح الشافية ص ١٥٠.

(٣) مفتاح العلوم للسكّاكى، الطبعة الأولى، مطبعة الحلبى ١٩٣٧م ص ٥.

(٤) أبو على والدراسات الصوتية، د. على جابر المنصورى، مجلة المورد، المجلد ١٤ ص ٨٨.

٥ ـ الخاء مضعف أكثر من الغين؛ لأنه أقرب إلى الفم، ولأنها مهموسة، وقل تضعيف العين لصعوبتها وتكلف إخراجها مخففة فكيف بها مضعفة.

٦ ـ لا تدغم الهاء فى الغين[١].

وإذا تأملنا «إحصائيات جذور معجم لسان العرب» وخاصة الجدول الخاص بتتابعات الحروف، وهو غاية فى الأهمية؛ لأن «علم الأصوات اللغوية يقدم لنا تفسيرات النطق بالإشارة إلى تردد التتابعات المختلفة، اعتمادًا على أن الطبيعة البشرية تؤثر النطق الأسهل»[٢] ، أقول: إذا تأملنا جدول التتابعات[٣] فى هذا الكتاب فسنجد النتائج التالية:

١ ـ عدم تتابع الهمزة مع الهمزة أو العين.

٢ ـ عدم تتابع الحاء مع الحاء أو الغين.

٣ ـ عدم تتابع الخاء مع الهمزة والحاء والغين والكاف[٤] .

٤ ـ عدم تتابع العين مع الهمزة والحاء والغين.

٥ ـ عدم تتابع الغين مع الهمزة والحاء والخاء والعين والكاف.

٦ ـ عدم تتابع الهاء مع الحاء.

وقد أحصيت ما ورد فى هذا الجدول من الحروف التى لا تَتَابُعَ فيها، ـ وخاصة حروف الحلق ـ فوصل إلى سبع عشرة حالة ليس بها متابعة، وهذا دليل على ثقل التتابع.

من هنا كان الحق، كل الحق، للنحاة القدامى أن يؤكدوا أن حروف الحلق نادرًا ما يحدث معها التضعيف[٥]، وهو تتابع حرفين متماثلين، وأن يؤكدوا أن لهذه

---

(١) شرح الشافية للرضى، ٣ ص: ٢٧٥ وما بعدها.

(٢) إحصائيات جذور معجم لسان العرب، الدكتور/ على حلمى موسى ص ٢٦.

(٣) الجدول، ص ٨٩ من المصدر السابق.

(٤) يلاحظ أن «الكاف» ليست من حروف الحلق، وهى لم ترد متابعة للخاء لقرب مخرجها من مخرج الحلق.

(٥) شرح الشافية للرضى ٣ / ٢٧٥.

الحروف ظروفًا خاصة تستدعى حركة الفتح، وهذا ما جعلنى أفرد لحروف الحلق حديثًا مستقلا فى باب الإدغام، أليس هناك تشابه إلى حد كبير فى النتائج التى توصل إليها القدماء مع ما توصلت إليه نتائج إحصائيات «الكمبيوتر» فى العصر الحديث؟ فدل ذلك على أنهم على دراية كبيرة بظاهرة التخفيف والسهولة.

(جـ) اللام والنون والميم أقوى من الناحية الصوتية من الواو والياء، وإن كان الفرق بينهما «ليس مما يحتاج إلى جهد عضلى كبير، والذى يمكن أن يكون قد برر الانتقال من النطق باللام أو النون أو الميم إلى النطق بالواو أو الياء ليس عنصر السهولة وحده، إنما يُضاف إليه أثر شيوع هذه الأصوات الثلاث فى العربية»[1] وبالمقارنة بين كلام القدماء وإحصائيات المحدثين سنجد مايلى:

١ ـ أكَّدَ القدماء من النحاة أن «الهمس والرخاوة أسهل على الناطق من الشدة والجهر»[2] ، وتؤكد ذلك الإحصائيات الحديثة التى قام بها الدكتور «على حلمى موسى» فى إحصائيات جذور معجم لسان العرب»[3]، التى تثبت شيوع الحروف المائعة والرخوة عن الأحرف الشديدة، وتنفى شيوع الحروف المهموسة عن المجهورة، وهى:

ـ الأحرف الشديدة	٣١,٥٪
ـ الأحرف الرخوة	٣٥,٥٪
ـ الأحرف المائعة	٣٣٪
ـ الأحرف المجهورة	٦٩,٥٪
ـ الأحرف المهموسة	٣٠,٥٪

---

(١) الأصوات اللغوية ص ١٧٨، وقد أثبت الدكتور أنيس صحة شيوع هذه الأصوات وسهولتها فى الكلام العربى، مطبقًا ذلك على عشر صفحات من القرآن الكريم كنموذج يقاس عليه، وكانت النتيجة كما رأينا.

(٢) شرح الشافية للرضى ٣ / ٢٧٥.

(٣) انظر ص ٢٥، وجدولى ٢٦، ٢٧ من الكتاب نفسه.

٢ ـ من خلال إحصائية الدكتور «محمد على الخولى» أكد أن الحروف اللّثَوِيَّة هى الأشيع، والسبب فى ذلك أن أقرب مكان إلى رأس اللسان هو اللثة أو الأسنان. بل إن اللسان فى وضعه الطبيعى يلامس اللثة أو الأسنان برأسه، «وهذا يعنى أن إحداث الأصوات اللثوية لايتطلب جهداً خاصاً»[1] ، وهذه الأصوات هى: الصاد والسين والزاى والنون و اللام والراء، وهناك ترتيب داخلى لهذه الأصوات من حيث الشيوع والخفة من عدمها، فالسين أسهل من الصاد؛ لأن الثانى يتطلب حركات إضافية بسبب التفخيم، وكان تكرار الأول ٧١٠ مرة مقابل ٣٣٩ مرة للثانى، واللام أسهل من الراء؛ لأن الثانى يتطلب تكرار لمس رأس اللسان للثة، بنسبة ٣٤٨٢ للأول، إلى ١٣٨٤ للثانى[2].

٣ ـ الحروف الشفوية تلى الحروف اللثوية فى المرتبة، ويعزى ذلك إلى سهولة النطق أيضاً، وهذه الأصوات هى الباء والواو والميم[3] .

٤ ـ حروف الزلاقة هى أكثر الحروف شيوعاً فى الكلام العربى، والزلاقة كما يقول الدكتور «إبراهيم أنيس» هى «القدرة على الانطلاق فى الكلام بالعربية دون تعثر أو تلعثم»[4] ، وهذه الحروف هى اللام والراء والنون والفاء والباء والميم ، وقريب من هذا ما ورد فى نتائج إحصائيات جذور معجم لسان العرب التى قام بها الدكتور «على حلمى موسى»، فقد ورد أن أقوى ستة أحرف تردُّداً فى الثلاث على الترتيب هى «الراء والنون والميم واللام والباء والعين»[5] .

ولم تختلف هذه الإحصائية كثيراً عمَّا ورد عند الدكتور «إبراهيم أنيس»، فقد اتفقا فى خمسة أحرف، حيث وردت الفاء عند الدكتور «أنيس» على حين وردت العين بدلا منها عند الدكتور «موسى» وهذا فى مجمله لايختلف كثيراً عن ملاحظات القدماء.

---

(١) التحليل الإحصائى لأصوات اللغة العربية، مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى بالسعودية عام ١٩٨٤م، ص ٦١.

(٢) التحليل الإحصائى للغة العربية، العدد السابق ص ٨٣.

(٣) المصدر السابق ص ٦١.

(٤) الأصوات اللغوية ص ٧٩.

(٥) إحصائيات جذور معجم لسان العرب ص ٢٤.

حادي عشر: عند تأليف الكلمات رُوعِيَ مبدأ طلب الخفة، فقد امتنع تجاور القاف والجيم، والصاد والجيم، والدال والزاى، كما امتنع تجاور المِثْلَيْنِ والمتقاربين تقاربًا شديدًا، ولا نستطيع إلاَّ مع الثقل أن نعزل تاء «قامت» عن تاء تظلّلنى حينما نقول:

قَامَتْ تُظَلِّلُنى من الشَّمْسِ   نفس أعزُّ علىَّ مِنْ نَفْسى[1]

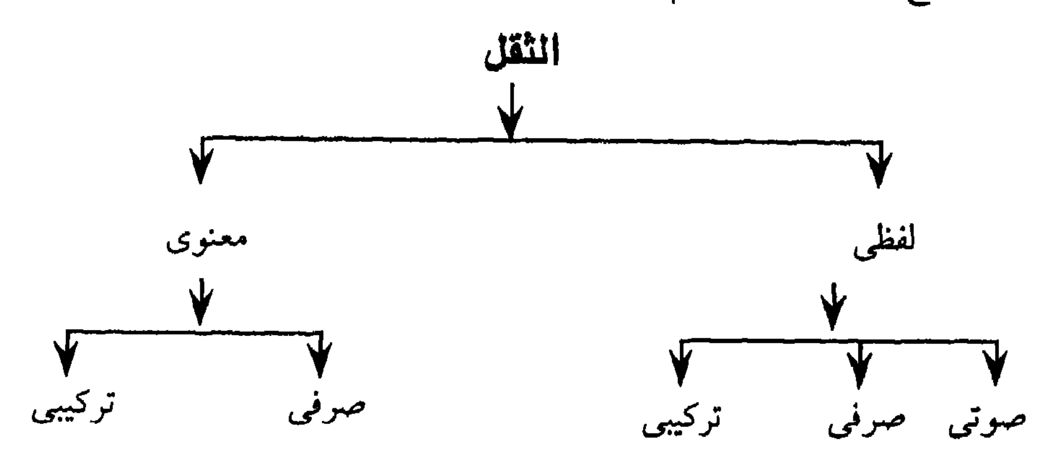
وأخيرًا، هذه القواعد قليل من كثير تكلمت عن الأخف والأثقل، وقد كثرت كثرةً واضحةً مع كتب النحو التالية لكتاب «سيبويه»، وعلى حد علمى المحدود لم يختلف معه أحد من النحاة حول قواعد الخفة والثقل، مما يدل على أن الذوق العربى ذوق حساس فى استخدامه للغة؛ ولهذا فقد أصبح لدينا قواعد تحكم هذه الظاهرة، فوجب تأصيلها بوصفها ظاهرة لغوية تضم مستويات عديدة.

* * *

(١) من خصائص العربية، الدكتور تمام حسان، مجلة مجمع اللغة العربية عدد ٤٧ لعام ١٩٨١م ص ٨٣.

مستويات الثقل

نستطيع من خلال التقسيم الآتى أن نعرف مستويات الثقل:



سوف أشير هنا إلى الخطوط العريضة للثقل اللفظى، ثم أُعَرِّف بالثقل المعنوى تعريفًا واضحًا؛ لأن بقية الدراسة سوف تتكفل بإعطاء الثقل اللفظى ما يستحق من توضيح وبيان.

فالثقل اللفظى الصوتى له مظاهره التى تتضح من استخدام الجهاز النطقى عند الممارسة اللغوية لصوت معين أو أصوات معينة، ينتج عنها صعوبة نطقية، كثقل التقاء المتماثلين أو المتقاربين أو المُتَباعِدَيْن المتنافرين. والثقل الصرفى مظاهره كثيرة، منها:

(أ) استخدام الأصول المفترضة للكلمات.

(ب) ثقل تتابع أنواع معينة من المقاطع، كالمقاطع القصيرة.

(جـ) ثقل المقاطع المغرقة فى الطول.

(د) ثقل الحركات على الحروف.

(هـ) ثقل ناتج من طول الكلمة.

أما الثقل اللفظى فى الجملة، فينتج عن طول بناء الجملة من خلال تطويل العناصر اللغوية بها، أو كثرة مكونات الجملة وتباعدها، أو الانتقال السريع من فعلٍ دالٍّ على زمنٍ إلى فعلٍ دالٍّ على زمنٍ آخر، وطول الجملة يؤثر فى سهولتها وخفتها أو ثقلها[1]، وها هو ذا «ابن جنى» يجسد هذه الظاهرة فيقول: «إنهم إذا كانوا فى حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه مصانعين (نافرين) عنه، علم أنهم إلى الإيجاز أميل، وبه أعنى، وفيه أرغب، ألا ترى إلى ما فى القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف، كحذف المضاف، وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير، كالواحد من الجماعة، وكالتلويح من التصريح؟ فهذا ونحوه ـ مما يطول إيراده وشرحه ـ مما يزيل الشك عنك فى رغبتهم فيما خف، وأوجز، عَمَّا طال وأَمَلَّ، وأنهم متى اضطروا إلى الإطالة لداعى حاجة أبانوا عن ثقلها عليهم، واعتدّوا بما كلفوه من ذلك أنفسهم، وجعلوه كالمنبهة على فرط عنايتهم وتمكن الموضع عندهم، وأنه ليس كغيره مما ليست له حُرمته، ولا النفس معنية به»[2].

لقد نقلت نص «ابن جنى» ـ على طوله ـ لأنه يثبت أن العرب من طبيعتهم يكرهون التطويل الذى يؤدى إلى الثقل، وأنهم أميل للإيجاز وأرغب فيما خف، وليس أدل على ذلك من القرآن الكريم وفصيح الكلام، فقد ورد العديد من المظاهر التى تثبت تلك الظاهرة، وأن العرب إذا اضطروا للإطالة أبانوا عن الثقل فى كلامهم؛ ولذلك كان الحذف للتخفيف يعد من شجاعة العربية. وقد أفرد «ابن جنى» بابًا فى خصائصه يحمل هذا الاسم «فى شجاعة العربية» يتحدث فيه عن مثل هذه الظواهر التى تجسدت فى كلام العرب الفصحاء نُطقًا وكتابة، مع

---

(١) أسس وقواعد الكتابة السهلة، الدكتور/ فؤاد البهى السيد، مجلة مجمع اللغة العربية جـ ٢٨، لعام ١٩٧١م، ص ١٢٨.

(٢) الخصائص ١ / ٨٦.

أننى أومن أن هذه الظواهر من طبيعة اللغة، وليس ذلك غريبًا عليها، حتى ولو أدى هذا إلى حذف جملة بكاملها، بشرط ألا يؤدى الحذف إلى خَلل فى المعنى، يقول الأستاذ «إبراهيم مصطفى»: «إن العرب كانوا يتخففون ما وجدوا السبيل، ويحذفون الكلمة إذا فُهِمَت، والجُملة إذا ظهر الدليل عليها، والأداة إذا لم تكن الحاجة مُلجئة إليها»[1]. هكذا يتخفف العربى من كل ثقيل، وهو راضٍ عَمَّا فعله، سواء فعله بإرادته عن طريق وضع القواعد التى تحكم البناء، أو بغير إرادته فى أثناء الممارسة العملية للغة عن طريق التحدث. هذا التخفف من الثقل يساعده كثرة الاستعمال وشيوعه، كما يؤكد المحدثون أن كثيراً من الأسباب الظاهرة للحذف إنما يكمن وراءها التخفيفُ، وأن كثرة الاستعمال تجىء معها الرغبة فى التخفيف بالحذف فى الصيغ والتراكيب[2].

وهناك من المحدثين من يربط بين ثقل الجملة وأفضليتها بعنصر الزمن الذى يستغرقه الإنسان للوصول إلى مضمون الجملة، وسأورد نص الدكتور «رفعت الفرنوانى» ـ بالرغم من تحفظاتى عليه ـ يقول: «والمقياس لأفضلية جملة على جملة تبعًا لارتفاع درجة القبول لدى السامع هو أن يختار المتكلم الإمكانية السهلة التى يستغرق ذهن السامع فى استيعابها وفهمها أقل وقت ممكن، ولا ترتبط سهولة الإمكانية بقصر الجملة أو بطولها، فقد لاتكون الجملة القصيرة من السهولة بالقدر الذى توفره الجملة الطويلة»[3]، وهذا الكلام يحمل شيئًا من الصحة إن كان يقصد به قائله الثقل المعنوى الذى ينتج عن كلمات ذات مدلولٍ غامض أو معقد، أما الثقل اللفظى فلا يرتبط بزمنٍ معين من حيث طول الجملة أو قصرها، ومع ذلك يظل الأمر متعلقًا بذكاء المتلقى ووعيه.

---

(١) إحياء النحو، الأستاذ / إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٩٣٧م، ص ٥٠.

(٢) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى، الدكتور/ طاهر سليمان، ص ٨٩.

(٣) محاضرات فى علم اللغة، الدكتور رفعت الفرنوانى، ص ٣٦، والأفضلية هنا تعنى قصر المسافة الزمنية التى يستغرقها المتلقى فى فهم الجملة دون ارتباط بطولها أو قصرها. وليس هذا مسلمًا به؛ إذ الجملة القصيرة الواضحة المعنى والتى لاتحتوى على ألفاظ معقدة أفضل من غيرها، فيكون الثقل بسبب الدلالة المعنوية للفظ.

الثقل المعنوى

أُطلق عليه مرة الغموض فى المعنى، ومرة التعقيد، وهو ثقل معنوى ينتج عن تشابك فى الدلالات وتعقدها وغموضها، كما قرر الصرفيون والنحاة، فماذا قالوا عن الثقل المعنوى على مستوى الكلمة؟.

لقد اتفقوا على عدة مبادئ من هذا القبيل كان لها تأثير كبير على النحو والصرف بشكل خاص، وعلى اللغة بشكل عام. هذه المبادئ هى:

الاسم أخف من الفعل، والفعل أثقل من الاسم.

هكذا يعترف كثير من النحاة، وعلى رأسهم «سيبويه»، الذى يقول «اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هى الأولى، وهى أشد تمكنًا، فمن ثَمَّ لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون. ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم، وإلاَّلَمْ يكن كلامًا، والاسم قد يستغنى عن الفعل. تقول: الله إلـهنا. وعبد الله أخونا»[1].

و«سيبويه» يقرر ثقل الفعل؛ لأنه فى دلالته لايستغنى عن الاسم، فإذا ما وُجِد الفعل فلا بد له من اسم لتكملة الدلالة، أما الاسم فمن الممكن استغناؤه عن الفعل، كما ورد فى كتاب «سيبويه».

ثم نجد «السيوطى» يتناول أطراف الحديث من «سيبويه»، وكأنه يدافع عنه فى وجه المعترضين عليه، فيقول: «فإن قلت: فإن المبتدأ يحتاج إلى خبر، فليكن كاحتياج الفعل إلى فاعله. قلنا: تعلّق الفعل بفاعله أشد من تعلق المبتدأ بخبره؛

(١) الكتاب ١ / ٢٠، ٢١.

لأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل، ولا كذلك الخبر مع المبتدأ»[1]، وكأن الارتباط الدلالى الكائن بين الفعل والفاعل أشد وضوحًا من الارتباط بين المبتدأ والخبر؛ لأن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل، وهنا فإن الدلالة لاتُفهم إلا من هذا البناء المركب من الفعل والفاعل. وكانت نتيجة هذا الثقل - كما يقول «سيبويه» - لم يلحق الأفعال التنوين (عَلامَة الخفة) وهو كما يقول «سيبويه»: «علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون»[2]، وعلى هذا يلحق الأفعال الجزم والسكون؛ لأن الجزم يكون بالحذف دائمًا، سواء حذفَ الحرف أو حذفت الحركة[3] وحل محلها السكون، أو حذف حركة وحرف معًا لعدم التقاء ساكنين، كما فى الفعل المعتل الوسط، وكل ذلك تخفيف للفعل؛ ولهذا يقول الكوفيون: «لم تخفض الأفعال لثقلها، ولم تجزم الأسماء لخفتها؛ ليعتدل الكلام»[4]. وكلام الكوفيين يدل دلالة واضحة على هذا التعادل اللغوى الكائن داخلها، والذى سموه بالاعتدال، وهو إنما أتى من خفة الاسم وثقل الفعل وما ترتب عليه من نتائج، ومن رأى الزجاجى أن «وجه ثقل الفعل وخفة الاسم أن الاسم إذا ذُكر فقد دل على مسمى تحته، نحو: رجل وفرس، ولا يطول فكر السامع فيه، والفعل إذا ذُكر لم يكن بد من الفكر فى فاعله؛ لأنه لاينفك منه»[5].

ثم يردف «الزجاجى» هذا الرأى برأى آخر عن ثقل الفعل قائلاً: «وثقل الفعل لدلالته على الفاعل والمفعول والمفعولين والثلاثة والمصدر والظرفين من الزمان والمكان والحال وما أشبه ذلك»[6]؛ ولذا فإن احتياج الفعل الدلالى لكل هذه الأشياء يجعل الذهن متوثبًا للبحث عنها، فتثقل الدلالة، فيتوقف الذهن لكثرة المدلولات، وقد أدلى «ابن يعيش» بدلوه فى هذا الأمر، فكتابه «شرح المفصل» غاية فى الأهمية للنحو العربى بصفة عامة، ولهذه الظاهرة بصفة خاصة، يقول عن هذا الثقل: «وإنما قلنا: إن الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين:

---

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٢٧٠.
(٢) الكتاب ١ / ٢٢.
(٣) الإيضاح فى علل النحو ص ١٠٦.
(٤) الإيضاح فى علل النحو ص ١٠٦.
(٥) الإيضاح فى علل النحو ص: ١٠٠.
(٦) الإيضاح فى علل النحو ص: ١٠١.

أحدهما: أن الاسم أكثر من الفعل من حيث إن كل فعل لابد له من فاعل . . .

الوجه الثانى: وهو ـ الأهم لدينا الآن ـ أن الفعل يقتضى فاعلاً ومفعولاً فصار كالمركب منهما، إذ لايستغنى عنهما، والاسم لايقتضى شيئًا من ذلك؛ إذ هو سمة على المسمى لاغير فهو مفرد، والمفرد أخف من المركب، فقد ثبت بهذا البيان أن الأفعال أثقل من الأسماء، وهى مع ثقلها فروع فى الأسماء من حيث كانت مشتقة من المصادر التى هى ضرب من الأسماء على الصحيح من المذهب[1]، فالدلالة التى جمعت بين الفعل والفاعل والمفعول وربطت بين كل هذا برباط شديد جعلت هذه الأشياء مركبة، والمركب أثقل من المفرد، هكذا يعترف «السيوطى»[2].

ومن الصرفيين من يذهب إلى أن المصدر ـ وهواسم ـ كالمادة والفعل كالمركب من المادة والصورة؛ ولهذا أصبح الفعل أثقل من الاسم، فالتخفيف به أولى[3]، ويضيف «ابن جنى» رأيه الذى يعرض فيه الدلالة فى بعض الأفعال مثل: قطَّع وكسَّر، ويقول: «اللفظ ها هنا يفيد معنى الحدث، وصورته تفيد شيئين: أحدهما الماضى، والآخر تكثير الفعل، كما أن ضَارَبَ يفيد بلفظه الحدث، وببنائه الماضي، وكون الفعل من اثنين، وبمعناه على أن له فاعلا»[4]، ويظهر من حديث «ابن جنى» أن الفعلين (قطَّع وكسَّر) يدلان على:

(أ) الحدث باللفظ.

(ب) الزمن بالصورة.

(جـ) تكثير الفعل بالصورة.

ولـم يشر «ابن جنى» إلى شيئين آخرين:

(أ) الاحتياج للفاعل.

(ب) الاحتياج للمفعول أو أكثر.

---

(١) شرح المفصل (بتصرف): ١ / ٥٧.

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٢٥٩.

(٣) شرح الشافية للرضى ٣ / ١٤٤.

(٤) الخصائص ٣ / ١٠١.

وكذلك الفعل «ضَارَبَ» يدل على:

(أ) الحَدَث.

(ب) الزمن.

(جـ) المشاركة.

(د) الاحتياج إلي الفاعل.

ولم يشر أيضًا إلى المفعول.

وبعض النحويين ربط بين خفة الاسم وكثرته فى الكلام، وثقِل الفعل وقِلَّته، ومنهم «ابن يعيش» حيث يقول عن خفة الاسم وثقل الفعل: «إن الاسم أكثر من الفعل من حيث إن كل فعل لابد له فاعل اسم يكون معه، وقد يستغنى الاسم عن الفعل، وإذا ثبت أنه أكثر فى الكلام كان أكثر استعمالا، وإذا كثر استعماله خف على الألسنة لكثرة تداوله، ألا ترى أن العجمى إذا تَعَاطَى كلام العرب ثَقُلَ على لسانه لقلة استعماله له، وكذلك العربى إذا تعَاطَى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله له»[1]، وهذا وجه آخر من أوجه ثقل الفعل وخفة الاسم عند «ابن يعيش»، وهو وإن كان يحوى شيئًا من الحقيقة فإن العادة النطقية التى تتهيأ لها أعضاء النطق عند الإنسان، والتى تعودت عليها وتمرست بها هى التى تصبغ اللغة بطابع الخفة والثقل، فالعربى ـ فى لغته ـ لايستطيع البدء بالساكن، أما الإنجليزى فيستطيع ـ حسب عادته النطقية ـ البدء بالساكن فى مثل Street (شارع)، فهو ينطقها كما تعود عليها؛ ولهذا حينما يريد العربى نطق مثل هذه الكلمة يضيف إلى بدايتها حرف (e) المتحرك، وأعتقد أن هذا النطق ليس مرتبطًا بجهاز صوتى يختلف عن جهاز آخر، وإنما هى العادة النطقية.

وقد نقل «السيوطى» عن «ابن النحاس» فى تعليقته كلامه الذى تعرض فيه لأسباب كثرة الاسم وشيوعه، والتى نتج عنها الخفة، وهذه الأسباب هى:

---

(١) شرح المفصل ١ / ٥٧، الأشباه والنظائر ١ / ٢٦٩.

١ ـ هناك أسماء ثلاثية ورباعية وخماسية، وليس فى الأفعال خماسية.

٢ ـ الاسم يبلغ بالزيادة سبعة وأكثر، وليس كذلك الفعل.

٣ ـ أبنية الأصول فى الأسماء المجمع عليها تسعة عشر، وأصول الأفعال أربعة فقط.

٤ ـ أبنية الأسماء بالزيادة تزيد على ثلاثمائة، والأفعال لاتبلغ الثلاثين.

٥ ـ الاسم يفيد مع جنسه، والفعل لايفيد إلا بانضمام الاسم.

٦ ـ الفعل يفتقر إلى الاسم، وليس كذلك الاسم، فليس لازمًا أن يفتقر للفعل.

٧ ـ الفعل تلحقه زوائد، نحو حروف المضارعة، وتاء التأنيث، ونونى التوكيد، والضمائر، فثقل بذلك.

٨ ـ الأفعال مشتقة من المصادر، والمشتق فرع على المشتق منه، والفرع أثقل من الأصل[1].

هكذا يمزج «ابن النحاس» بين الثقل اللفظى والمعنوى؛ لينتهى إلى النتيجة التى يريدها، وهى ثقل الفعل وخفة الاسم لشيوعه.

ومن المحدثين من ربط ربطًا وثيقًا بين طول الكلمة وشيوعها فى الاستخدام والخفة، دون النظر إلى معناها، والعلاقة بين طول الكلمة والخفة علاقة عكسية، فكلما طالت الكلمة ثقلت وقل شيوعها، وكلما قصرت الكلمة سهلت وخفت وزاد شيوعها[2]. وهذا الكلام به قَدْر من الصحة، وقدر آخر من التجاوز؛ لأنه أهمل الثقل المعنوى، ونسى أن من ضمن مظاهر الخفة اعتدال الكلمة، فالكلمة

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٢٧٠.

(٢) العلاقة بين طول الكلمة وشيوعها، الدكتور محمد على الخولى، مجلة اللسان العربى، عدد ٢١ عام ١٩٨٣م، ص ١٣.

القصيرة التى تظهر على شكل حرف واحد أو حرفين لانستطيع الحُكم عليها بالخفة لعدم اعتدالها، وصحة هذا الكلام هو أننا نرى أن الاسم إذا زاد زيادة تقتضى الحذف طلبًا للخفة حذفنا، إذا لم يؤدِّ الحذف إلى خلل فى المعنى. يقول «سيبويه» عن الحذف فى الاسم المنسوبُ إليه: «وإذا ازداد الاسم ثقلا كان الحذف ألزم»[1]. مع أن الاسم أحمل للزيادة فى آخره من الفعل لخفته[2].

هكذا يعترف البعض بأن ثقل الفعل وخفة الاسم قد نتج عن شيوع استخدام الأسماء، وكان السببَ فى شيوع الاستخدام هذه الأمور التى ذكرت. والملاحظ أن معظمها يركز على شكل البناء، وأن قليلا منها يصور الثقل الدلالى، مع أن بعض النحاة يؤكدون أن الخفة والثقل «يُعرفان عن طريق المعنى لا من طريق اللفظ». وقد ذكر هذه القاعدة «أبو البقاء» فى التبيين، قال: «فالخفيف من الكلمات ما قلَّتْ مدلولاته ولوازمه، والثقيل ما كثر ذلك فيه، فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد، ولا يلزمه غيره فى تحقّق معناه، كلفظة: رجل، فإن معناها ومسماها الذكر من بنى آدم، والفرس هو الحيوان الصهَّال، ولايقترن بذلك زمان ولا غيره، ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحدث والزمان، ولوازمه الفاعل والتصرف وغيره»[3]، والشكل الآتى يوضح مدلولات كل من الاسم والفعل ولوازمهما.

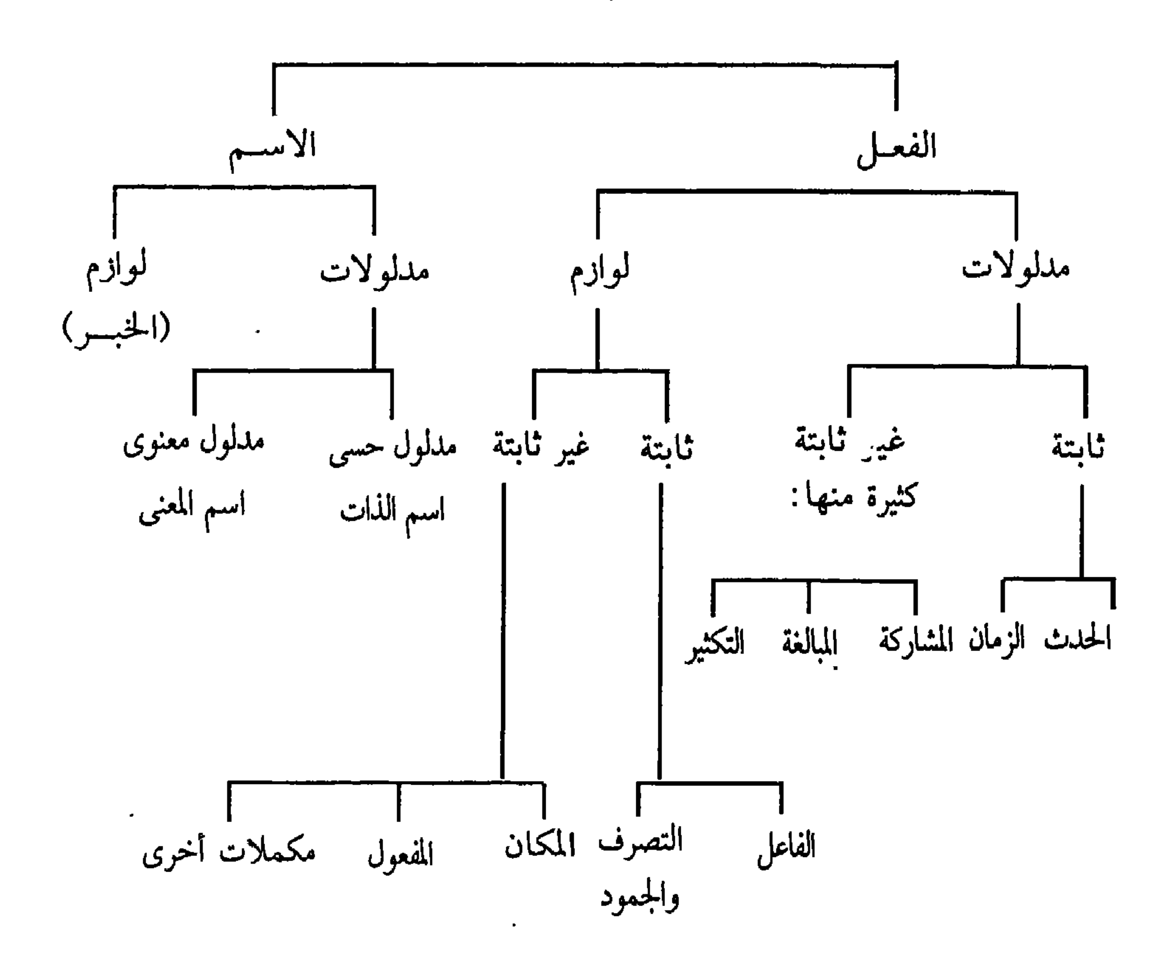
---

(١) الكتاب ٣ / ٣٥٥.

(٢) الخصائص ١ / ٢٣٦.

(٣) الأشباه والنظائر ١ / ١٤٨.

مدلولات الاسم والفعل ولوازمهما



من خلال الشكل السابق يتبين لنا كثرة مدلولات الفعل ولوازمه وقلتها مع الاسم، بل إن النظر فى مدلولات الاسم يفضى بنا إلى **القاعدة التالية:**

وهى: خفة اسم الذات وثقل اسم المعنى. يقول الدكتور «فؤادالبهى»: «معنى الكلمة يحدد مستوى سهولتها، فأسماء الذات أسهل من أسماء المعنى. فمثلا كلمة (قَلَم) أسهل فى إدراكها من كلمة (فكر)[1]؛ لأن اسم الذات يدل على شىء مُجَسَّم ومحدَّد ومحسوس، أما اسم المعنى فيدل على شىء مُجَرَّد هُلامى، غير

(١) أسس وقواعد الكتابة السهلة، الدكتور فؤاد البهى السيد، مجلة مجمع اللغة العربية جـ ٢٨ لعام ١٩٧١م، ص ١٢٧.

مرئى، والشىء المجسد المحسوس أكثر وضوحًا وأقرب للعقل من غيره، ولنقارن بين كلمة «كرسى» بدلالتها، وكلمة «مشاعر»، تلك الكلمة الهلامية، وأيهما أقرب إلى التصور الذهنى.

نتائج ثقل الفعل وخفة الاسم

يقرر النحاة والصرفيون أصالة «الفعل» فى باب الإعلال وتبعية المصدر له، وذلك لثقل الفعل وفرعيته، فإذا أعلَّ الفعل أعل مصدره[1]، مثل: قام قيامًا، وإذا سَلِمَ الفعل سلم مصدره، مثل: قاوم قوامًا.

وينتج عن ذلك سقوط التنوين من الفعل لثقله، وبقاؤه مع الاسم لخفته، فهو عَلَمٌ على الخفة[2].

وينتج أيضًا أن الاسم لخفته كان «أحمل للزيادة فى آخره من الفعل، وذلك لقوة الاسم وخفته، فاحتمل سحب الزيادة من آخره، والفعل لضعفه وثقله لايتحامل بما يتحامل به الاسم من ذلك لقوته. ويدل على ثقل الزيادة فى آخر الكلمة أنك لاتجد فى ذوات الخمسة ما زيد فيه من آخره، إلا الألف لخفتها، وذلك مثل قَبَعْثَرى»[3].

ومن النتائج أيضًا أن الأفعال لثقلها لَحِقَها الجزم والسكون[4]، وكما عرفنا أن الجزم حَذْفُ حركة أو حرف، فهو تخفيف، وإذا كانت الأسماء أحمل للخفض لخفتها فالأفعال أحمل للجزم لثقلها، فيعتدل الكلام بتخفيف الثقيل، وإلزام بعض الثقيل للخفيف[5].

---

(١) شرح الشافية للرضى ٣ / ٨٨، الإنصاف فى مسائل الخلاف ـ الأنبارى، ط ١، مطبعة الاستقامة ١٩٤٥م، ١ / ١٤٤.

(٢) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى، ص ١٣٢.

(٣) الخصائص ١ / ٢٣٦.

(٤) الإيضاح فى علل النحو ص ١٠٦.

(٥) الإيضاح فى علل النحو ص ١٠٦.

والسؤال الذى يتطلب الإجابة عنه هو: لماذا لايدخل الجزم فى الأسماء؟ . .

والإجابة عن هذا السؤال فى عدة نقاط هى:

١ ـ أن الجزم فى الأسماء يلزمها سقوط الحركة والتنوين، وهذا إخلال ببنية الكلمة.

٢ ـ استحالة دخول الأدوات الجازمة عليها؛ لأنها إما للنفى أو النهى أو الجزاء، ودخولها على الأسماء غير جائز[١].

وأخيرًا من نتائج خفة الاسم وثقل الفعل، أن الفعل لثقله الدلالى ليس له أبنية خماسية، أما الاسم لخفته فيملك من الأبنية الثلاثى والرباعى والخماسى[٢].

خفة الاسم وثقل الصفة:

اتضح لنا ـ فيما مضى ـ ثقل الفعل وخفة الاسم، ونلاحظ أن هذا مرتبط ارتباطًا وثيقًا بما نحن فيه الآن من خفة الاسم وثقل الصفة؛ لأن الصفة قد ارتبطت بالفعل فى الدلالة والعمل، ويبدو أن السبب فى ذلك كما يقول «سيبويه»: «أنك ترى الصفة تجرى فى معنى يَفْعَل، يعنى هذا رجل ضاربٌ زيدًا وتنصب كما ينصب الفعل. . . . فإن كان اسمًا كان أخفَّ عليهم»[٣]. فسيبويه هنا يعترف بأن الصفة تجرى مجرى يَفْعَل أولاً فى المعنى، كما مَثَّل، وثانيًا فى العمل، وهو النصب، كما فى المثال؛ لهذا اقترنت الصفة بالفعل، فهى جاريةٌ مجراه[٤] فهى تتحمل الضمير؛ ولهذا يقول «ابن جماعة»: «إنما كانت أثقل لمشابهتها الفعل فى تَحَمُّل الضمير والدلالة على الحدث[٥]. وهذا الكلام نفسه يؤكده «ابن يعيش» قائلاً: «الأخف هو الاسم، والأثقل هو الصفة لمقاربتها الفعل، وتضمنها ضمير الموصوف[٦]».

إذن الصفة تشبه الفعل فى الدلالة والعمل وتحمل الضمير والحَدَث، لكن «ابن

(١) الإيضاح فى علل النحو ص ١٠٢ ، ١٠٦.
(٢) شرح الشافية، نقره كار، ص ٥.
(٣) الكتاب ١ / ٢١.
(٤) شرح المفصل ٥ / ٢٨.
(٥) شرح الشافية ص ١٣٣.
(٦) شرح المفصل ١٠ / ٣٢.

جماعة» يضيف سبباً آخر لثقل الصفة قائلاً: «وسبب ثقلها كون مفهومها متعددًا من الذات والحدث والنسبة»[1]. وهكذا حينما تُذكر الصفة لابد من تخيل الحَدَث، والذات القائمة بالحدث، ونسبة هذا الحدث إلى القائم به، وكل اللوازم والمدلولات الخاصة بالفعل، لازمًا أو مُتَعَدِّيًا، وهذا يشغل الذهن كثيرًا ويثقله، وفى هذا يقول «السيوطى» مفرقًا بين الاسم والصفة: «الفرق بينهما من حيث المعنى أن الصفة تدل على ذات وصفة، نحو أسود مثلا، فهذه الكلمة تدل على شيئين: أحدهما: الذات، والآخر: السواد. إلا أن دلالتها على الذات دلالة اسمية، ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو خارج، وغير الصفة لايدل إلا على شىء واحد، وهو ذات المسمى»[2]. وهذه تفرقة فى الدلالة غاية فى الدقة، فالاسم يدل على شىء واحد، أما الصفة فهى تدل على معنى الاسمية من داخل اللفظ، ودلالتها على الحدث من خلال لفظ الفعل الذى اشتقت منه، وإن كان «السيوطى» لم يتحدث عن النسبة المفهومة منها فإنه حاول أن يجمع تلك الأسباب بقوله: «وبيان ثقل الصفة من أوجه:

أحدها: أنها تناسب الفعل فى الاشتقاق.

الثانى: أنها تناسبه فى تحمل الضمير.

الثالث: أنها تناسبه فى العمل.

الرابع: أنها تفتقر إلى موصوف تتبعه، فلما ثقلت من هذه الجهات أشبهت ثقل المركب، فكان زيادة الحركة[3] للفرق على الخفيف أولى من زيادتها على الثقيل»[4].

بالإضافة إلى مفهومها المتعدد من الحدث والذات والنسبة، يظهر لنا مدى ثقل

---

(١) شرح الشافية ص ١٣٣.

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٥٥.

(٣) يقصد السيوطى زيادة الحركة على العين فى المجموع بالألف والتاء فى الاسم دون الصفة فى مثل: صعْبة وصعْبات بتسكين العين وجفْنه وجَفَنات بتحريك العين بالفتح؛ لهذا كانت زيادة حركة الفتح على الخفيف اسمًا أولى من الثقيل صفة.

(٤) الأشباه والنظائر ١ / ٥٥.

الصفة من خلال كل هذه المدلولات التى تقفز إلى الذهن بمجرد ذكر الصفة. هذه المدلولات المتشابكة المعقدة التى يُتَطَلَّب استيفاؤها فى أى جملة تُقال تُظهر ثقل الصفة بالنسبة للاسم، وأن النحاة كانوا على حق حينما اعترفوا بمدى ثقلها منذ «سيبويه»، ولم ينكر ذلك أحد حتى الآن؛ ولهذا فقد ترتب عليها عدة نتائج منها:

- زيادة الحركة فى الاسم المجموع بالألف والتاء على العين، وحذفها من الصفة - كما ذكر «السيوطى» - وكما اعترف «ابن يعيش» بذلك فى قوله: عن جمع تمرة: تمرات (بفتح العين) وجارية خدلة: خدْلات بتسكين العين، يقول «ابن يعيش» عن ذلك: «إنما فتحوا الاسم وسكَّنُوا النعت لخفة الاسم وثقل الصفة؛ لأن الصفة جارية مجرى الفعل، والفعل أثقل من الاسم»[1] هكذا يعترف القدماء.

كان هذا هو الأصل، ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى جواز نطق كلمات جُمعت بالألف والتاء بالفتح والتسكين والإتباع، ويبدو أن هذا تطور تاريخى ارتبطت به اللغة فى مراحل نموها. فاللغة فرضت شيئًا فى بداية الأمر، ثم تطورت هذه البداية من خلال ظاهرة التخفيف والاستخدام اللغوى.

- ومن هذه النتائج أنه يجب فى الوصف الذى أَلفُهُ مقصورة قَلْبُ الياء فى الجمع ألفًا دون الاسم؛ لأن الوصف أثقل من الاسم من حيث المعنى، فالتخفيف به أنسب، وقد مثل لذلك «الرضى» بالكلمتين: حَبَالى وحَنَاثى، وقال: «الألف فى فَعَالى مبدلة من الياء»[2].

- ومن هذه النتائج أيضًا: بقاء الياء كما هى دون قلب فى: حِيكى وضِيزى وقلبها واوًا فى الكوسَى والطوبَى، يقول «ابن يعيش»: «وخصوا الاسم بالقلب للفرق؛ لأن الأسم أخف من الصفة، والصفة أثقل؛ لأنها فى معنى الفعل، والأفعال أثقل من الأسماء، والواو أثقل من الياء، فجعلوها فى الاسم الذى هو خفيف، ولم تجعل فى الصفة لئلا تزداد ثقلاً»[3].

---

(١) شرح المفصل ٥ / ٢٨.

(٢) شرح الشافية للرضى ٢ / ١٦٠.

(٣) شرح المفصل ١٠ / ٩٧ ، ٩٨.

إن هذا يثبت قمة التعادل اللغوى، فلو أن هناك تغييراً مًا لابد أن يحدث، ولدينا كلمة خفيفة، وأخرى ثقيلة، فالتغيير يتم متساوقًا، مع مراعاة نظرية الخفة والثقل، فيتغير الأثقل للأخف، ويبقى الخفيف كما هو. إن هذا لَدلالة مؤكدة على دقة لغتنا، ومراعاتها لجانب الذوق الصياغى.

من خلال النظر إلى الشكل السابق نستطيع أن نقول: إن الفعل اللازم أخف من المتعدى لقلة لوازم الفعل اللازم ومدلولاته، وكثرتها مع الفعل المتعدى. وهذا يتوافق مع مبدأ النحاة القدامى نظرًا وتطبيقا، ولننظر إلى النص الآتى «الجاربردى» حيث يفرق فيه بين صياغة مصدر الفعل اللازم ومصدر الفعل المتعدى فيقول: «فُرِّقَ بين اللازم والمتعدى، فزيدت الواو فى اللازم نحو: قُعُود وخُرُوج، وأبقى مع المتعدى على فَعْل كقَتْل وضَرْب؛ لأن اللازم أقل، فجعل له الأثقل، وجعلوا الزيادة فى المصدر اللازم عوضًا عن المتعدى»[1] . فالملاحظ أن المتعدى أثقل معنى من اللازم؛ ولهذا لم تزد الواو مع مصدر الفعل المتعدى، ولكنها زيدت على مصدر الفعل اللازم الخفيف معنى؛ ليحدث تعادل بينهما كما ياتى:

الفعل اللازم = (المصدر + الواو ـ معنى التعدية).

الفعل المتعدى = (المصدر ـ الواو + معنى التعدية).

فنقصان الواو فى مصدر الفعل المتعدى، وزيادتها مع اللازم أحدثت تعادلاً لغويًا تكلم عنه الكثير من النحاة، وإن كانت هناك أفعال خرجت عن هذه القاعدة فلن يضير ذلك؛ لأن السمة العامة للأفعال اندراجها تحت هذه القاعدة، فهذه القاعدة ـ كغيرهامن القواعد ـ قد تخرج عن إطارها، يقول «ابن جماعة» تعليقًا على كلام «الجاربردى» السابق: «قد ينخرم هذا كما هو قضية الغلبة، قالوا جَحَدْته جُحُودًا، ووَرَدْتُ الماءَ ورودًا. قال «سيبويه»: شبهوا ما يتعدى بما لايتعدى؛ لأن بناء الفعل واحد»[2] .

---

(١) شرح الشافية، ص ٦٢.

(٢) شرح الشافية،ص ٦٢.

ثقل المعرفة:

المعروف أن النكرة لعموميتها لاتشغل الذهن كثيرًا، أما المعرفة فإنها لخصوصيتها يبدأ الذهن معها فى التفكير فى عمومية المعنى ثم خصوصيته، فإذا ذكرت كلمة (رجل)؛ فإن المعنى: أى رجل، ولا يشغل الذهن بأكثر من هذا، أما إذا قلت: الرجل، فإن الذهن يعمل فى ناحتين معًا فى وقت واحد، فالرجل واحد من جنس الرجال **أولا**، ثم هو الرجل الذى هو مثار الحديث بينى وبين محدثى **ثانيا**. يقول «الزجاجى» فى هذا الأمر: «النكرات من الأسماء أخف من المعارف؛ لأنه إذا ذكر الواحد منها دل على مسمى تحته بغير فكر فى تحصيله بعينه، وإذا ذكر الاسم المعروف فلابد من الفكر فى تحصيله دون سائر من يشركه فيه. ألا ترى أنك إذا قلت: جاءنى رجل، فليس للسامع فكر فى تحصيله؛ لأنه واحد من جنس. وإذا قلت: جاءنى محمد، ذكرت واحدًا معروفًا، فسبيله أن يحصله بعينه من سائر من قد يشركه فى التسمية وإلا لم يكن لذلك معنى»[1]، وبمثل هذا يعترف «سيبويه» قائلا: «اعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهى أشد تمكنًا؛ لأن النكرة أولى، ثم يدخل عليها ما تعرف به. فمن ثَمَّ أكثر الكلام ينصرف للنكرة»[2] ، ويعترف «ابن يعيش» أيضًا بأن «النكرة هى الأصل والأخف عليهم والأمكن عندهم، والمعرفة فرع»[3] . ولكن من وجهة نظر أخرى «أن الأشياء ـ أيا كانت ـ تكون فى أول أمرها مجهولة غير معروفة، ثم تعرف بعد ذلك ويستبين أمرها فتصير معرفة، وهذا أمر عقلى»[4] ، وكأن الجهل بالشىء أخف من معرفته؛ لهذا خفت النكرة وثقلت المعرفة .وكان لثقل المعرفة وخفة النكرة نتائج:

ـ منها أن النكرة «ألحقوها التنوين دليلاً على الخفة؛ ولذلك لم يلحق الأفعال لثقلها»[5].

(١) الإيضاح ص ١٠٠.
(٢) الكتاب ١ / ٢٢.
(٣) شروح المفصل ١ / ٥٧.
(٤) فى علم اللغة التقابلى، الدكتور/ أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، عام ١٩٨٥م، ص ١١٤.
(٥) شرح المفصل ١ / ٥٧.

ـ ومنها المنع من الصرف للكلمات التى تحتوى على فرعين فى المعنى، أحدهما العلمية، وهى نوع من أنواع التعريف.

ـ ومن هذه النتائج أيضاً: عدم تعريف المعرفة، فالمُعرَّف لاتدخل عليه (أل)؛ لأن المعرف فيه ثقل معنوى بطبيعته قياسًا إلى النكرة؛ ولهذا لا تدخل (أل) على المنادى؛ «لأن نداء الاسم يفيد التعريف و (أل) هى الأخرى للتعريف، ولاتجمع اللغة بين معرفين على معرف واحد فى وقت واحد»[1] ، ولا يجمع بين (أل) والمنادى إلا فى الضرورة الشعرية[2] ، وأحوال معينة ذكرها النحاة؛ لأن الجمع بينهما مما يثقل على الذهن.

المذكر أخف من المؤنث:

يقول «سيبويه»: «واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنًا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير»[3] ، وهذا مرتبط بفكرة الأصل والفرع عند النحاة، وعلى رأسهم «سيبويه»، وكل هذا مرتبط بالأحكام الشرعية التى توجب أن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين. قال تعالى: ﴿فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[4].

يقول الدكتور «أحمد سليمان ياقوت»: «فلا غرابة إذن أن يتأثر النحاة بذلك، فيجعلوه ـ المذكر ـ أصلاً والمؤنث فرعًا عليه»[5] ، وتأثُّر النحاة بالفقه أمر معروف، وله كثير من الشواهد، فيذكر «السيوطى» أنه أَلَّفَ كتابه «الأشباه والنظائر» قاصدًا أن يسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صَنَّفَه المتأخرون فيه والفوه من كتب الأشباه والنظائر، والحق أن هذا رأىٌ صحيح، فقد تأثر النحاة بالأحكام

(١) همع الهوامع ١ / ١٧٤.

(٢) سيبويه والضرورة الشعرية ـ الدكتور/ إبراهيم حسن إبراهيم، ط ١ / ١٩٨٣م، مطبعة حسان بالقاهرة، ص ٣١٠.

(٣) الكتاب ١ / ٢٢، ٣ / ٢٤١.

(٤) سورة النساء ـ من الآية ١٧٦.

(٥) فى علم اللغة التقابلى ٩٨ ، ٩٩.

والأصول الفقهية[1]، ولكن ليس هذا مهما؛ لأن المهم النتيجة، فقد أثر هذا فى طبيعة اللغة، مما أدى إلى عدة نتائج، منها:

أولا: يتدخل التأنيث، وهو فرع، فى منع الكلمة من الصرف، إشعارًا بفرعيته؛ لذلك كان له إعراب مخالف لبقية الكلمات، إلى حد أن يقول «ابن جنِّى»: «ألا تراك لو نزعت عن الاسم تأنيثه لصرفته»[2] ، ولو صرفناه لَتَغَيَّرَ إعرابه أيضًا عن الممنوع من الصرف.

وثقل الكلمة من المعروف أنه من أسباب المنع من الصرف، ألا ترى أنه إذا اجتمع سببان مُنعت الكلمة من الصرف تخفيفًا، وتغير إعرابه أيضًا لذلك، وإذا اجتمع ثلاثة أسباب أو أكثر فقد أكد «ابن جنى» أن ذلك يمنع الكلمة من الإعراب أصلاً، ويحولها إلى المبنيات، مثل: حَذام، وقَطامِ، فهما معدولتان عن حاذمة وقاطمة[3] ،وقد كانتا معرفتين لا تنصرفان قبل العدل، فالكلمة إذن بُنيت لوجود ثلاثة أسباب هى:

(أ) العلمية.

(ب) التأنيث.

(جـ) العدل.

وكل هذا يبعد الكلمة عن الأصل ويتوغل بها فى نطاق الفرعية؛ لهذا بُنيت، والكلمة إذا بُنيت يكون البناء على حركة واحدة، فتشيع على الألسنة نُطقًا واحدًا فتخف على الناطقين، وهذا الكلام، وإن كان يخص البناء والإعراب، وهما من سمات بناء الجمل، فإنه بُنى على قاعدة صرفية، وهى ثقل المؤنث وخفة المذكر، وهذا يظهر مدى تأثير التأنيث مع غيره من العلل فى بناء بعض الكلمات أو منعها من الصرف، وبالتالى يتغير إعرابها.

---

(1) تناولت تأثر النحاة بأصول الفقه فى بحثي لرسالة الماجستير: عنقود الزواهر فى التصريف «ماجستير بكلية دار العلوم ص: ١٠٠ وما بعدها»، وأثبتّ بما لا يدع مجال للشك أنهم تأثروا بذلك تأثرًا واضحًا..

(2) الخصائص ١ / ١٧٩.

(3) الخصائص ١ / ١٧٩.

ثانياً: وجود معنى التأنيث له تأثير على حذف بعض الحروف من الكلمة، فالنسب إلى حنيفة: حَنَفِىّ وشنوءة شَنَئِىّ. أما النسب إلى حنيف: حنيفى وشنوء: شنوئى. كما هما دون حذف. ويعلق «ابن جماعة» على علتى إبقاء الياء مع حنيف وحذفها مع حنيفة قائلا: «والمؤنث أولى بالحذف لاستثقالهم إياه، أى: لأنه اجتمع فيه ثقل اللفظ والمعنى، وفى المذكر ثقل اللفظ فقط»[1] .

والملاحظ أن فى المذكر ثقلاً لفظيًا فقط، أما المؤنث ففيه ثقل لفظى لوجود التاء، وآخرمعنوى بوجود معنى التأنيث فيه.

ثالثاً: «التغليب»، أى تغليب المذكر على المؤنث:

إذا كان للتأنيث تأثيره فى تغيير بعض الكلمات فإنه يظل له تأثيره فى بناء الجمل، «فإذا اجتمعت أسماء مذكرة مع أخرى مؤنثة، فالحكم للأسماء المذكرة؛ لأنها أصول، والأصل أخف من الفرع، فله الحكم»[2]، فإذا قيل: محمد وعلى وخديجة وزينب جاءوا، فلا يقال: جِئْنَ، لتغليب المذكر على المؤنث؛ لأنه أخف، فهو الأصل، وهذه سمة من سمات بناء الجملة.

لقد بنى النحاة على هذه القاعدة «أن تذكير المؤنث واسع جدًا؛ لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب فى التناكر»[3] ؛ لهذا وجدنا أن الأساليب التى يُذَكَّر فيها المؤنث فى العربية كثيرة، وهى من سمات الجملة، ومن رأى «سيبويه»: إنما كان المؤنث بهذه المنزلة، ولم يكن كالمذكر؛ لأن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعد، فكل مؤنث شىء، والشىء يذكر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكنًا»[4] .

بعد أن لاحظنا مدى تأثير ظاهرة التخفيف فى بناء الكلمات والجمل بناء على فكرة الأصل الخفيف والفرع الثقيل، هذا التأثير الذى تجسد أمامنا بشكل واضح

(١) شرح الشافية، ص ١٠٤.
(٢) فى علم اللغة التقابلى ص ١٠١.
(٣) فى علم اللغة التقابلى ص ١٠١.
(٤) الكتاب ٣ / ٢٤١.

المعالم، لنا ـ بعد ذلك ـ أن نتعجب من إنكار بعض المحدثين لفكرة الأصل والفرع حينما يقول أحدهم: «والدراسات النحوية الحديثة لاتعترف بفكرة الأصل والفرع، كما فسرها النحاة، إذ إنها ترى أن فهم اللغة يخضع للشكل والوظيفة، ففى العربية كثير من الوظائف، كوظيفة الفاعل والمفعول والمبتدأ، وكل وظيفة تتخذ لها طريقة شكلية تعبر عنها، فشكل الفعل مع الفاعل يختلف عن شكله مع نائب الفاعل»[1] .

والعجيب أن علماء اللغة يؤمنون بضد ذلك كما أثبتنا، ألا يرى هؤلاء النحاة أن علماء اللغة التحويليين يقيمون نظريتهم على الأصل والفرع، فالأصلية هى التركيب الباطنى، أوما يسمى بالبنية العميقة، والفرعية هى التركيب السطحى أو البنية الظاهرة[2]. وهكذا تبنى نظرية النحو التحويلى على فكرة الأصل والفرع، وهى باعتراف النحاة تقوم على خفة الأصل وثقل الفرع، ثم يأتى هؤلاء لينكروها.

قاعدة المفرد أخف، والجمع أثقل لفظًا ومعنيً: «فالواحد أشد تمكنًا من الجمع»[3] ، فهو أخف منه[4] ، بل إن الجمع لثقله المعنوى قد اعترف بعض النحاة بأنه أثقل من الضمة ـ الثقيلة لفظًا ـ وهى تلك الحركة الثقيلة التى اعترف بثقلها كثير من النحويين، يقول «الرضى»: «إن ثقل الضمة ليس كثقل الجمعية فلم يطلب معها غاية التخفيف كما طلبت مع الجمع الأقصى، بل اقتصر على شيء منه»[5]، وكلام «الرضى» يؤكد ثقل الجمع، وخاصة الجمع الأقصى الذى يجب أن يطلب معه التخفيف بقدر الإمكان، ولأن الضمة إذا كانت ثقيلة فى كيفية نطقها فقط، فالجمع ثقيل لفظًا ومعنى، يقول «نقرة كار»: «وتكسير الخماسى مستكره؛ لأنه

(١) فى الإعراب ومشكلاته، الدكتور/ أحمد علم الدين الجندى، مجلة مجمع اللغة العربية، جـ ٤٢ لعام ١٩٧٨م، ص ١٧١.

(٢) فى علم اللغة التقابلى ص ٩١.

(٣) الكتاب ١ / ٢٢.

(٤) شرح الفصل ١ / ٦٣ ، ٥ / ٣٥.

(٥) شرح الشافية ٣ / ١٣٤.

مستثقل فى واحده، فإذا جُمِعَ زاد استثقالا؛ لأنه إن لم يحذف منه شيء، ويُجمع على ماحكى «سيبويه» عن بعضهم أنه: «يقال فى تكسير سفرجل: سفارجل، لزم الثقل بامتداد البناء فى الجمع الثقيل لفظًا ومعنًى»[1] .

وأبرز النتائج التى ظهرت فى سلوك اللغة من جراء ثقل الجمع أن التخفيف يكثر فى الجمع بالحذف أو التغيير، فالتخفيف فى الجمع أولى منه فى المفرد للثقل الوارد فى الجمع[2]، ولهذا فالثقل فى الجمع قد أباح حذف بعض الحروف أو الحركات من الكلمة عند جمعها، وقد قال البعض: «إنه يلزم حذف حرف أصلى»[3].

وإذا كان الجمع أثقل من الضمة فإنه أثقل من المصغر؛ لأنه فى قوة تكرير الواحد، والمصغر فى معنى الموصوف[4]، ولهذا نتائج على المستوى الصرفى والجملى ستظهر فى حينها.

هكذا يظهر لنا أن الثقل المعنوى كامن فى اللغة، وأنه أَثَّرَ كثيراً فى اللغة، بحيث أصبحت له ظواهر كثيرة تستحق التوقف أمامها.

* * *

(١) شرح الشافية ٩٧ ، ٩٨.
(٢) شرح الشافية للرضى ١ / ٤٤.
(٣) شرح الشافية، نقرة كار، ص ٩٨.
(٤) شرح الشافية للجاربردى ٧٦، نقرة كار، ص ٧٦.

الثقل المعنوى على مستوى الجملة

لهذا النوع من الثقل أسباب. من هذه الأسباب:

ـ أن نوع الكلمات فى الجملة يحدد مستوى سهولتها، فالجملة التى تكثر فيها الأسماء وتقلّ فيها الأفعال أكثر سهولة، وذلك «لأن الأسماء أقرب إلى الواقع من الأفعال؛ لأنها تدل على وجود ذاتى أو معنوى، والأفعال أحداث فى زمن، والزمن أكثر تجريداً من معنوية الأسماء»[1] ، هذا بالإضافة إلى ما قلناه آنفًا عن خفة الاسم وثقل الفعل، فالدلالة هنا دلالة مركبة لا انفصال بين بعضها والبعض.

كذلك يتأثر مستوى فهم الجملة بتلك الكلمات الغريبة التى تعوق الفهم لغرابة رسمها أو لغرابة معناها؛ ولهذا يؤكد أحد المحدثين أنه «يجب تجنب استخدام الكلمات التى يحتمل تأويلها بأكثر من معنى، مثل «عين» بمعنى جهاز الإبصار، أو بئر الماء، أو بمعنى جاسوس.... الخ»[2].

وأعتقد أن تباعد مكونات الجملة مما له أثر كبير، فحينما يبتعد الخبر عن المبتدأ، أوالفعل عن الفاعل، ويفصل بينهما فاصل طويل يؤدى إلى التباعد بين معنى الجزء الأول والثانى ثم العودة إليه مرة أخرى، هذا يساعد على الثقل فى مستوى فهم الجملة.

---

(١) أسس وقواعد الكتابة السهلة، الدكتور/ فؤاد البهى السيد، مجلة مجمع اللغة العربية جـ ٢٨ لعام ١٩٧١م، ص ١٢٦ ، وقد تمت هذه النتائج بناء على إحصائيات قام بها كاتب المقال.

(٢) المصدر السابق ص ١٢٧.

ـ كذلك يمكن أن يكون الثقل المعنوى ناتجًا عن كثرة الجمل الاعتراضية، أو الانتقال السريع فى الزمن، أو فى الضمائر من الغيبة إلى الحضور إلى التكلم بشكل يغمض على المتلقى، ويصعب عليه المتابعة الدلالية.

ـ كذلك يمكن أن يكون حذف أحد عناصر الجملة للتخفيف، مع أن الجملة فى احتياج إليه من حيث الدلالة، أى حذف العنصر بدون دلالة عليه.

ـ كذلك يمكن أن يكون الثقل من عدم وجود ربط بين أجزاء الجملة الواحدة أو الجمل المتجاورة. كل هذا يمكن أن يقوم بدوره فى حجب المعنى عن ذهن المتلقى بسهولة، وربما توقف المتلقى زمنًا للفهم، وربما لم يفهمه.

بل إن من النحاة من أرجع هذا الثقل أو التعقيد إلى الإخلال بقواعد النحو. يقول الدكتور «عبد القادر حسين»: «ويتناول» «ابن جنى» التعقيد ويبين: «أنه أثر من آثار الإخلال بقواعد النحو وعدم تطبيقها، فعلى الشاعر لكى يستقيم كلامه ويتضح معناه أن يلتزم بمراعاة قواعد النحو وملاحظة تطبيقها»[1].

ـ كذلك يمكن أن نرجع الثقل المعنوى إلى نوعين من الدلالات التى تتشابك وتتداخل، وهى: «الدلالات المتعددة التى يمكن أن تُستفاد من النص المنطوق به، وتلك الدلالات الأخرى التى تستمد من الظروف والملابسات، أو ما يسمى أحيانًا بسياق الكلام، فهى متشعبة معقدة»[2].

* * *

(١) أثر النحاة فى البحث البلاغى، ص ٢٨٣.

(٢) دلالة الألفاظ، الدكتور/ إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، طـ ١، ١٩٥٨م، ص ٤٧ (بتصرف).

مراتب الخفة والثقل

إذا كان هناك ما هوخفيف وهناك ماهو ثقيل على المتكلم، فلنا أن نتساءل: هل كل خفيف وكل ثقيل على درجة واحدة، أو هناك تفاوت فى كل منهما؟ أو بمعنى آخر: هل يوجد ثقل ويوجد ماهو أثقل منه، وخفيف وأخف منه؟ الحق أن الإحساس بالخفة والثقل يتفاوت من شخص إلى آخر، وخاصةً أن الإحساس بهما إحساسٌ نسبى، وأن مراتب كل منهما متفاوتة[1]، فما أُحِسُّه ثقيلا قد يحسه غيرى أثقل أو العكس. والشىء الثقيل من الممكن أن يزداد ثقلاً، وفى هذه الحالة يكون الشىء للتخفيف أحوج، يقول «سيبويه»: «وإذا ازداد الاسم ثقلاً كان الحذف ألزم»[2]، هكذا يعترف «سيبويه» أن هناك زيادة فى الثقل، فيكون هناك ثقيل، وهناك ماهو أثقل. ويوجد أيضًا ماهو خفيف وماهو أخف. وفيما يلى نوضح مراتب كل من الخفة والثقل.

أولاً - مراتب الخفة:

للخفة مرتبتان: أمَّا الأولى فتكون فى صورة القلب، وأما الثانية فتكون فى صورة الحذف، وعلى هذا يكون القلب مع بداية الإحساس بالثقل، إذ يجب التخلص منه عن طريقه. يقول «الرضى»: «إن ثقل الضمة ليس كثقل الجمعية، فلم يطلب معها غاية التخفيف كما طلبت فى الجمع الأقصى، بل اقتصر على شيء منه، وذلك بقلب ثانى المكتنفين ألفًا ثم همزة»[3]، ومثل ذلك بـ (شواى)

(١) دراسة فى حركية عين الكلمة، الدكتور/ علم الدين الجندى، مجلة المجمع جـ ٤٩، لعام ١٩٨٢م، ص ١٩٣.
(٢) الكتاب ٣ / ٣٥٥.
(٣) شرح الشافية للرضى، ٣ / ١٣٤.

من شَوِى وتطورها إلى شِواء. أما الجمع، وخاصةً إذا كان مفرده خماسيا، فهو مستكره أن يجمع كما هو دون حذف مثل: سفرجل فلايقال: سفارجل، للزوم الثقل بامتداد البناء في الجمع الثقيل لفظًا ومعنى[1]، ولهذا يلزم الحذف الذى يُعَدُّ ثانى مراتب التخفيف، وقد حكم «الجاربردى» أن الحذف أخف من القلب[2].

يتضح لنا أن الثقل مع الضمة أدى إلى القلب، والثقل مع الجمع أدى إلى الحذف، وذلك لأن الثانى أكثر ثقلاً من الأول فنتج عنه الحذف، ونتج عن الأول القلب، ولا شك أن القلب يكون مع بداية الثقل، أما الحذف فمع تمكنه؛ لأن القلب بقاء للحرف فى صورة ما، أمَّا الحذف فهو تخلص منه، فالقلب حفاظ، والحذف تخلص مع الحفاظ على تناسب الحروف فى الكلمة.

وهناك عامل آخر يجب الاعتداد به عند الحذف أو القلب، وهو طبيعة الكلمة التى تسوغ الحذف أو القلب. يقول عنه «الرضى»: «ثقل الرباعى فى نفسه إلى غاية التخفيف: أى الحذف، أدعى منه إلى ما دون ذلك.. بخلاف الثلاثى، فإن خفته فى نفسه لاتدعو إلى مثل ذلك»[3]، وقد دعا هذا بعض الصرفيين إلى القول بوجود نوعين من التخفيف فى الإطار الماضى نفسه:

الأول: تخفيف بليغ.

الثانى: تخفيف غير بليغ، وقد عد الحذف من التخفيف البليغ، أشار إلى ذلك «نقرة كار» قائلاً: «والتزم فى باب أكرم: أى فى مضارع المتكلم من باب الأفعال حذف الهمزة الثانية، وإن كان الواجب أن تقلب واوًا؛ لأنه ليست إحداهما مكسورة، وإنما التزم الحذف لكثرة الاستعمال؛ لأن كثرة الاستعمال توجب التخفيف البليغ، والحذف أبلغ فى باب التخفيف من القلب»[4]، وهكذا يشير إلى وجود التخفيف البليغ والأبلغ. وللتخفيف البليغ سببان هما:

---

(١) شرح الشافية، نقرة كار، ٩٧ ، ٩٨.

(٢) شرح الشافية، ص ١٥٦.

(٣) شرح الشافية للرضى ٢ / ٤٥.

(٤) شرح الشافية ١٦٠.

١ ـ زيادة الاستثقال.

٢ ـ كثرة الاستعمال.

من هنا نستطيع القول بأن مراتب الخفة هى:

أولا: الخفيف، وتجنح فيه الكلمة إلى القلب، وأطلق عليه: تخفيف غير بليغ.

ثانياً: الأخف، وهو الذى تجنح فيه الكلمة إلى الحذف، وأطلق عليه: تخفيف بليغ. ولنا أن نتخيل وجود علتين تمنعان الكلمة من التنوين مثل: عائشة؛ لأن فى هذا ثقلاً أدى إلى حذف التنوين، فإذا كان فى الكلمة علة واحدة فإنها لا توجب حذف التنوين، أما إذا اجتمع فى الكلمة ثلاث علل بُنيت الكلمة بناءً لازمًا مثل: حَذامِ وقَطامِ، وفى البناء على الكسر خفة من ناحيتين:

أولاً: حذف التنوين.

ثانياً: هروب من ثقل الضمة فى إحدى أحوال الكلمة، وثبات شكل الكلمة، وفى ذلك خفة.

ولنتذكر ما يقوله النحاة من أن المفرد خفيف والمثنى والجمع ثقيلان، ثم يكون الجمع أكثر ثقلاً من المثنى.

ثانياً ـ مراتب الثقل:

للثقل مراتب عدة هى:

أولاً: الثقل بالحروف الأصول أشد تمكنًا من الحروف غير الأصول (الزوائد)، والحروف الأصول لرسوخها وتمكنها يكون ثقلها أشد وأقوى[1]، وبالطبع تكون الحروف الأصول راسخة وثابتة يتكرر نطقها، أما الزوائد فتذهب وتعود لعدم ثباتها فى الكلمة، فثقلها طارئ وعارض، والحروف الأصول ثقلها ثابت.

---

(١) شرح الشافية للرضى ١ / ٢٠٥.

ثانياً: الثقل المعنوى اللفظى أشد من كل منهما على حدة، وينتج عن ذلك:

(أ) ثقل الجمع الأقصى، وخاصة إذا كان مفرده خماسيا؛ لهذا كان تكسيره مستكرهًا؛ لأنه مستثقل فى واحده، فإذا جُمع ازداد استثقالا، وهو ثقيل لفظًا ومعنى[1] .

(ب) ثقل الجمع فى الخماسى حينما يضاف إليه التشديد فيزداد ثقلاً؛ ولذا قال «السيوطى» عن صَحَارى وعَذَارى: «فيه لغات: التشديد، وهو الأصل، والتخفيف هروب من ثقل الجمع مع ثقل التشديد»[2] .

(جـ) ثقل الجمع لفظًا ومعنى حينما تُضاف إلى الجمع حركة الضمة على حرف العلة مثل: أسوُط أَبْيُت؛ لهذا جُمع على أَسْواط وأَبْيات لإطباق الشفتين حين النطق، وغيره من الصحيح على أَفْعُل مثل: ضَرْب يقال: أَضْرُب.

(د) ثقل الجمع عن التصغير، فالتصغير مستثقل لفظًا لدخول الياء المشددة عليه، والجمع فى قوة تكرير الواحد، فهو فى معنى ثلاثة ألفاظ وفوقها، وأما المصغر فى معنى الموصوف فهو فى معنى لفظين وقوتهما[3].

ثالثاً ـ ثقل الحركات:

للحركات درجات متفاوتة فى الخفة والثقل، فمنها ماهو خفيف، ومنها ما هو ثقيل، ومها ماهو أثقل. وينتج عن ذلك مايلى:

(أ) الضمتان أثقل من الكسرتين، وإن كانتا ثقيلتين بالنسبة إلى الفتحة[4] .

(ب) ثقل الضمة على حرف العلة عن غيره من الحروف[5] ، وذلك لأن حرف العلة ضعيف بطبيعته، وحركة الضمة ثقيلة لايتحملها الحرف الضعيف؛

---

(١) شرح الشافية، نقرة كار ٩٧ ، ٩٨.

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٤١.

(٣) شرح الشافية لابن جماعة ص ٧٦.

(٤) شرح الشافية للرضى ١ / ٤٤.

(٥) شرح الشافية للرضى ٢ / ٩٠.

ولهذا لايحدث تعادل فى اللفظ بين الحروف والحركات. وبصفة خاصة يستثقل ضم حرف العلة فى الجمع؛ لأنه ثقيلٌ لفظًا ومعنى[1] .

رابعًا - ثقل الحروف:

هناك بعض الحروف ثقيلة وبعضها الآخر أكثر ثقلاً، ومظاهر ذلك مايلى:

(أ) ليس لدينا شك فى ثقل «الهمزة» عن غيرها من الحروف العربية، ولكنَّ أسبابًا أخرى قد تجعل حرفًا آخر أكثر ثقلاً من الهمزة، فالياء تُستثقل عن الهمزة قبل ياء النسبة لاجتماع ثلاث ياءات. وهنا تُعَدُّ الهمزة ثقيلة، والياء أثقل. فثلاث ياءات أكثر ثقلا من اجتماع همزة مع ياءين؛ لأن اجتماع الثقلاء شىء يمجه الذوق اللغوى؛ ولذلك لم تقلب الهمزة ياء قبل ياء النسبة؛ لأنها لم تستثقل ثقل الياء أو الواو، وكان من رأى «نقرة كار»: «إبقاء همزة صحراء حين النسب إليها لولا أنه أراد أن يفرق بين همزة صحراء والهمزة الأصلية فى وضاء مثلا»[2].

(ب) الواو والياء ثقيلتان بالنسبة للألف، أما بالنسبة إلى سائر الحروف فهما خفيفتان لضعفهما[3].

(جـ) إذا كانت الياء ثقيلة بالنسبة للألف، فإنها تزداد ثقلاً حينما يكون قبلها ضمة؛ ولهذا لايوجد فى كلام العرب اسم متمكن فى آخره ياء قبلها ضمة[4] .

خامساً: تتابع الثقلاء المتماثلة أثقل من تتابع الثقلاء المختلفة[5] :

هكذا يعترف الصرفيون، ويعترفون أيضًا بأن تتابع التقاء المتماثلين الأصليين أثقل من تتابع التقاء المتماثلين الزائدين؛ ولهذا يجوز إبقاء التاء فى أول المضارع المبدوء بالتاء، ويجوز حذفهما لأنهما زائدتان. وبالطبع لا تدغم؛ لأنها لو أُدْغِمَتْ لوجب إتيان همزة وصل، ويكون ذلك ثقلاً على ثقل، مثل: تتدحرج[6] .

---

(١) المصدر السابق ٢ / ٩٦.
(٢) شرح الشافية ٧٣.
(٣) شرح الشافية. الفاضل العصام ص ١٢٤.
(٤) شرح الشافية «نقرة كار» ص ٧٠.
(٥) المصدر السابق ص ٦٤.
(٦) شرح الشافية، للرضى ٣ / ٢٣٩.

هل اللغة تفضل الثقل ؟

لاشك أن نظام اللغة العربية يعمل على التخلص من كل ثقل، كذلك الناطق يتخلص منه نشدانًا للأخف؛ لأن «المصير من الأثقل إلى الأخف هو القياس»[1]، فلدينا الخفيف وضده الثقيل، ولكن ينبغى معرفة أن قانون التخفيف لايمكن تطبيقه على كل الحالات اللغوية شاردها وواردها. فأحيانًا يكون التطور من الأخف إلى الأثقل، وأحيانًا يتضح أن الناطق له الحق فى اختيار أخف الثقيلين،لكنَّ كليهما يُعد ثقيلاً بالنسبة لغيره. من هنا «إذا وجد الباحث أن التطور الصوتى كان عكسيًا: أى من السهل إلى الصعب ـ كما وجد فعلا فى بعض الحالات ـ فعليه أن يبحث عن أسباب أخرى خاصة تبرر هذا التطور، وهو لاشك سيجدها فى ظروف خاصة باللغة التى قد يحدث فيها هذا النوع من التطور، فليس ينقض هذا القانون أن نجد أحيانًا أصواتًا سهلة تطورت إلى أصعب منها فى بعض الحالات»[2]، فلماذا تلجأ اللغة إلى الأثقل؟ وما الحكم إذا كان لدينا ثقيلان، فكيف يتصرف الناطق أمام هذا الخيار؟

لاشك أن التقاء الساكنين ثقيل على حدّه، كذلك قلب أحد حروف العلة همزة ثقيل بالتغيير؛ لأن الهمزة أثقل الحروف نطقًا، فهى مكروهة كما قال «ابن جنى»[3]، فإذا كانت كذلك فلماذا تبدل من الحروف الآتية: الألف والياء والواو والهاء والعين؟ أليس فى هذا ترك للشىء إلى ماهو أثقل منه؟.

(١) شرح الشافية، نقرة كار، ص ٤٦.

(٢) التطور اللغوى، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى ١٩٨١م ص ٤٧.

(٣) سر صناعة الإعراب ١ / ٨١.

نستمع إلى جواب ذلك في حديث «ابن جنى» حينما يقول عن الهمزة: «فأما إبدالها من الألف فنحو ما حكى عن «أيوب السختيانى» أنه قرأ ﴿**ولا الضألين**﴾[1]، فهمز الألف، وذلك أنه كره اجتماع الساكنين: الألف واللام الأولى، فحرك الألف لالتقائهما فانقلبت همزة؛ لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لايتحمل الحركة، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة»[2]. وهكذا يكون لدينا ثقلان:

الثقل الأول: التقاء الساكنين.

والثقل الثانى: هو قلب الألف همزة، وقد أباحت اللغة التغير الأول ـ مع ثقله ـ من خلال قواعدها، وأباح الناطقون الثقل الثانى، وقد مَثَّل «ابن جنّى» بأمثلة أخرى من هذا القبيل مثل: شأبة ودأبة، بدلا من شابَّة ودابّة، كذلك قراءة «عمرو بن عبيد»: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَـْٓانٌّ﴾[3] وذكر قول الشاعر:

وبعدَ انتِهَاضِ الشَّيْبِ من كل جانبٍ   على لِمَّتِى حَتّى اشْعَأَلَّ بهيمها[4]

وقد علق «ابن جنى» على هذا البيت بقوله: «يريد اشعالَّ من قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[5].

---

(١) سورة الفاتحة ـ من الآية ٧، وانظر البحرالمحيط لأبى حيان ١ / ٣٠. وقد أشار «أبو حيان» إلى أن ذلك ينبغى أن ينقاس لأنه لغة.

(٢) سر صناعة الإعراب: ١ / ٨٢.

(٣) سورة الرحمن، الآية ٣٩، وانظر البحر المحيط ١ / ٣٠ ؛ ٨/ ١٩٥، ١٩٦.

(٤) نسب البيت لعلقمة الفحل، وهو من بحر الطويل، وقد ورد فى اللسان ٢٤ / ٢٢٨١ (شعل) برواية:

وبعد بَيَاضِ الشيِّب من كل جانب   عَلاَ لِمَّتى حتى اشعالَّ بَهيمها

وقد أشار صاحب اللسان إلى أنهم حركوا الألف لالتقاء الساكنين؛ لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لايتحمل الحركة، ولم أجد هذا البيت فى ديوان علقمة ـ طبعة حول كربونل بالجزائر ١٩٢٥م، وانظر سر صناعة الإعراب ١ / ٨٣، وشرح المفصل ٩/ ٣٠ ، ١٠/ ١٢.

(٥) سورة مريم ـ من الآية ٤، وانظر سر صناعة الإعراب ١ / ٨٣.

ويستمر «ابن جنى» فى عرض هذه الأمثلة التى تثبت كثرة الهروب من ثقل التقاء الساكنين ـ مع إباحة اللغة له ـ إلى قلب الألف الساكنة همزة ـ مع ثقلها ـ والسبب فى ذلك هذا القانون المهم فيما نحن بصدده الآن، وهو الذى ذكره «ابن جنى» فى موطن آخر بقوله: «قد يحتمل للقوة مالا يحتمل للضعف» ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات، وعجز الألف عن احتمالهن، وإن كانت خفيفة لضعفها وقوة الهمزة؛ لهذا كان للحرف القوى قدرة على التحمل ليست لغيره من الحروف الضعيفة، فالحرف القوى يتحمل الحركات، فى حين أن الحرف الضعيف لايقوى على حملها، والمعروف أن «للحرف المتحرك قوة ليست للساكن»[1] .

والذى حدث فى قوله تعالى: ﴿ولا الضالين﴾ من التقاء ساكنين، فتحرك الألف لينقلب همزة، هو نفسه الذى حدث فى صحراء وصلفاء؛ إذ أصلهما صحراا وصلفاا، بالتقاء ألفين ساكنين «فلما التقت ألفان اضطروا إلى تحريك إحداهما، فجعلوها الثانية؛ لأنها حرف الإعراب، فصارت صحراء وصلفاء كما ترى»[2] .

وناطقو العربية ـ كما ترى ـ يستثقلون التقاء الساكنين، وخاصة فى الوسط، ويبدو أن طول المدّ فى «الضالين» و «شابة». . . له أثر كبير فى الثقل الوارد فى نطق مثل هذه الكلمات؛ لأن التقاء الساكنين فى الوقف ليس له هذا الثقل سواء كان هناك مدّ الآخر أم لا، وذلك عند الوقف على مثل: (عاد)، (خسْر).

وهناك سبب آخر للهروب من الثقل إلى آخر أكثر ثقلاً منه، يظهر فى قول الشاعر:

أَحَبُّ المُؤقدين إلىَّ مؤسى وَجَعْدَةُ إذْ أَضَاءَهُما الوَقُودُ[3]

---

(١) الخصائص ١ / ٦٨.

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٩٦.

(٣) البيت من أول قصيدة لجرير مدح بها هشام بن عبد الملك المروانى، موسى وجعدة: ولدا جرير، وروى حرزة بدل جعدة، وهو ابنه أيضاً، وقيل ابنته، وعنى بالإضاءة والوقود الاشتهار ـ شرح شواهد الشافيه للبغدادى ٤ / ٤٢٩، وشرح الشافية للرضى ٣ / ٢٠٦، وسر الصناعة ١ / ٩٠، وديوان جرير، مطبعة دار المعارف ١٩٦٩م، ١ / ٢٨٨ برواية:
لحبّ الواقدان إلىّ موسى وجعدة لو أضاءَهُمَا الوقُودُ.

إن الواو قلبت همزة، فأصل البيت «أحب الموقدين إليّ موسى. . . البيت».
والملاحظ أن الناطق انتقل من الواو الثقيلة إلى ماهو أثقل منها، وهو الهمزة، ووجه ذلك كما يقول «ابن جنى»: «أن الواو وإنْ كانت ساكنة فإنها قد جاورت ضمة الميم، فصارت الضمة كأنها فيها - أى فى الواو -»[1] وتَشَابَهَ ذلك مع: أجوه وأقتت، وأصلهما: وجوه ووقتت، فاشتثقلت حركة الضم الثقيلة على مجاور الواو كأنها فيها، كما استثقلت على الواو نفسها فهمزت. والساكن إذا جاور المتحرك كأن الحركة فيه، وفى الموقدين، وموسى وما شابههما، الواو ساكنة، والميم ضُمت قبلها، فكأن الضمة على الواو، فالنطق متصل، ومن أثقل الثقلاء الضم على الواو؛ لهذا تخلصت الكلمة من شبهة الضمة على الواو بقلب الواو همزة.

وهناك سبب ثالث تجدر الإشارة إليه، حينما نعرف أن هناك عدولا عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف، وهذا عجيب! «إنه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها، فيترك الحرف إلى ماهو أثقل منه ليختلف اللفظان فيخفا على اللسان»[2] .

فلو أننا نظرنا إلى لفظ الحيوان نجده «عند الجماعة - إلا «أبا عثمان» من مضاعف الياء، وأن أصله حييان، فلما ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو، وهذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل من الياء، لكنه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك، وإذا كان اتفاق الحروف الصحاح القوية الناهضة يكره عندهم حتى يبدلوا أحدها ياء، نحو دينار وقيراط وديسماس وديباج فيمن قال: دماميس ودبابيج. . كان اجتماع حرفى العلة مثلين أثقل عليهم»[3] .

وهكذا كان قلب الياء إلى الواو الأكثر ثقلاً، هروبًا من تضعيف المثلين؛ لأن اختلاف الحرفين يسوغ الخفة.

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ٩٠.

(٢) الخصائص ٣ / ١٨ وقد عقد «ابن جنى» بابًا بعنوان: «فى العدول عن الثقيل إلى ماهو أثقل منه لضرب من الاستخفاف». وربما كان يقصد الحرفين بدلا من اللفظين كما يظهر من بقية نص «ابن جنى».

(٣) الخصائص ٣ / ١٨.

ونضيف سببًا آخر، حينما نعلم أنه إذا تقاربت مخارج الحروف بعضها من بعض، أمكن قلب حرف إلى حرف آخر أكثر تجانسًا، وإن كان أشد ثقلاً، كما فى «عنبر» فقد «أبدلوا النون ميمًا فى اللفظ، وإن كانت الميم أثقل من النون. فخُففت الكلمة. ولو قيل عنبر بتصحيح النون لكان أثقل»[1] . وترك الأخف إلى الأثقل لنوع من الاستحسان «لا يأتى عن قوة علة، ولا عن استمرار عادة»[2]. وهذا مبدأ مهم وضعه «ابن جنى»؛ لأنه رأى أن الذوق له كبير صلة بما نحن فيه الآن، ورأى أن الأسباب تتنوع كما عرفنا من قبل مثل: وجود ثقيلين، فالهروب إلى واحدٍ منهما واجبٌ وواقع، وربما رأى أن ذلك بسبب ثقل على الأعضاء النطقية، وغير ذلك مما عرضه، فقال ذلك، مع أننا مؤمنون بوجود أسباب تدفعنا إلى ذلك دفعًا على مستوى النطق المعاصر.

ومن العجيب أنه قرر أن ذلك استحسان، ومن رأيه أن ذلك الاستحسان من غير ضرورة. وتعالوا نرى كيف يبرهن «ابن جنى» على رأيه. فبعد أن ذكر بعض الأسماء التى قلبت فيها الياء الخفيفة إلى الواو الثقيلة مثل: التقوى والشروى والفتوى. . . . الخ، يقول «ابن جنى» عن هذا الإعلال: «ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واوًا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة، وهذه ليست علة معتدة»[3] ، والملاحظ أن التغير يتم فى الاسم دون الصفة؛ لأن الاسم أخف، فهو أحمل للتغير من الصفة التى تقارب الفعل فى ثقلها لدلالتها على أشياء كثيرة، فالاسم أقوى وأخف، لهذا فهو يتحمل التغيير ويتحمل الزيادة عن قسيمه، وباعتراف «ابن جنى» نفسه الذى يقول فيه: «الاسم أحمل للزيادة فى آخره من الفعل؛ وذلك لقوة الاسم وخفته، فاحتمل سحب الزيادة من آخره. والفعل ـ لضعفه وثقله ـ لايتحامل بما يتحامل به الاسم من ذلك لقوته»[4] ، هذا ما يقرره «ابن جنى» من ثقل الفعل وخفة الاسم.

---

(١) الخصائص ٣ / ٢٠.

(٢) الخصائص ١ / ١٣٦.

(٣) الخصائص ١ / ١٣٣.

(٤) الخصائص ١ / ٢٣٦.

والفعل كما هو ثقيل فإن الصفة تضارعه، فثقلت أيضًا؛ لهذا احتاج الأمر إلى أن يكون التغيير فى الاسم وليس فى الصفة للتوازن، وليس المقصود مجرد التفرقة بينهما. وهناك تعليل لطيف فى هذا الموقف «لابن جُماعة» فى شرح الشافية عن الكلمات السابقة يقول: «وأوثر الاسم بهذا الإعلال لأنه مُستثقَل - أى الإعلال - فكان أحمل له لخفته وثقل الصفة»[1] . فالصفة ثقيلة، فلا نزيدها ثقلا.

وسبب آخر يتحكم فى اللجوء إلى ماهو ثقيل، وهو التناسب الصوتى، فهو مظهر من مظاهر الخفة، يُلْجأ إليه حينما يوجد فى الكلمة الواحدة انتقال من فتحة إلى كسرة أو من ضمة إلى كسرة، وخاصة «فى الثلاثى المطلوب فيه الخفة بأصل الوضع»[2] ، ومثل لذلك «نقرة كار» بكلمة فَخِذ بفتح الفاء وكسر الخاء؛ لذا لجأت اللغة إلى تسكين الحرف الثانى وهو تخفيف، وأجاز الصرفيون النطق «فِخِذ» بكسرتين على الفاء والعين؛ وذلك لقوة حرف الحلق، فجعل ما قبله متَابعًا له فى الكسرة، يقول «نقرة كار»: «وإنما عدل فيه من الأخف، وهو الفتحة، إلى الأثقل، وهو الكسرة، لحصول نوع آخر من التخفيف، وهو الخروج من كسرة إلى كسرة؛ وذلك لأن اللسان حينئذ يعمل فى جهة واحدة، بخلاف الخروج من الفتحة إلى الكسرة»[3] .

واعتراف «نقرة كار» غاية فى الأهمية؛ لأنه يثبت أن التتابع فى الحركات أو ما يسمى بالمناسبة الصوتية أو التناسب الصوتى له من التخفيف نصيبٌ كبير؛ لأن اللسان يعمل فى جهة واحدة. إذ هو خفيف على أعضاء النطق. و«نقرة كار» يعترف بأن ذلك نوعٌ آخر من التخفيف، فكأنه يعادل التسكين.

ويبدو أن ذلك اللجوء إلى التتابع الصوتى مرتبط بالحروف الآتية:

الهمزة والغين والعين والحاء والخاء والهاء. يقول الدكتور «أحمد علم الدين الجندى»:

(١) شرح الشافية، ص: ٣٠٨.

(٢) شرح الشافية، نقرة كار، ص: ١٣.

(٣) السابق ص: ١٣.

«فى معانى القرآن للفراء عند قوله تعالى:

﴿سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾[1] يقول «الفراء»: قرأ بعض قُرَّائنا ـ دَأَبًا ـ فَعَلا. وكذلك كل حرف فتح أوله وسكن ثانيه، فتثقيله جائز إذا كان ثانيه همزة أو غينًا أو عينًا أو حاءً أو خاءً أو هاءً، والنحاة يرون أن الفتح والسكون فى ذلك لغتان، وكأنهم ينكرون أن التسكين فى ذلك تخفيف من التحريك[2] . ويبدو أن التتابع الصوتى ينتج عنه عدم تحكم الجهاز النطقى لهذه الحروف فى حالة السكون، فجاز تحريك الحرف متابعًا لما قبله؛ ليعطى له قوة التمكن فى أثناء نطقه. ولنقارن بين كلمتين مثل: أكل ويأكل، فالهمزة الأولى مع فتحها أخف من الثانية مع سكونها؛ لأن الهمزة الأولى أشد تمكنًا.

ولا يمنع هذا الكلام أن يوجد التتابع فى بقية الحروف، فقد روى فى اللسان: أن يوم الجُمْعة (بسكون الميم) لغة فى بنى عَقِيل، ولكن أهل الحجاز يقولون: الجُمُعَة مثقلة، أى مع عدم حذف الحركة «والأصل فيها السكون، فمن ثَقَّل أَتْبَعَ الضمة الضمة، ومَنْ خَفَّفَ فعلى الأصل»[3] . وبالرغم من اعتراف الدكتور «علم الدين الجندى» بعامل الثقل والخفة فى نطق الكلمة؛ لأن عينها ضُمت هناك وسكنت هنا، فإنه يبين سبب هذا التنوع فى حركة عين الكلمة بقوله: «قد تؤثِر عين الكلمة حركة فى موضع ما، ثم ترفض نفس الحركة من الكلمة نفسها فى موضع آخر، وليس السبب فى ذلك عامل الثقل أو الخفة كما قد يتوهم، وإنما يرجع إلى تحقيق الموسيقا الصوتية وانسجام النغم[4] » وهذا الانسجام ـ كما هو واضح ـ يأتى من تتابع الحركات فى الكلمة الواحدة وبالرغم من أن الحركة أثقل من السكون وأن الهروب من السكون إلى الحركة هو هروب إلى الأثقل إنما هو ـ

(١) سورة يوسف ـ من الآية ٤٧، وانظر السبعة فى القراءات لابن مجاهد ص ٣٤٩.

(٢) دراسة فى حركية عين الكلمة، مجلة مجمع اللغة العربية، جـ ٢٩ لعام ١٩٧٢م، ص ١٨٧.
وانظر: معانى القرآن للفراء ٢ / ٤٧.

(٣) لسان العرب (جمع) جـ ٨ ص ٦٨١.

(٤) دراسة فى حركية عين الكلمة. ص ١٩٦ ، ١٩٨.

باعتراف «نقرة كار» منذ قليل - نوع من التخفيف، أو هو - كما نرى - مظهر من مظاهر التخفيف، والدكتور «علم الدين» يعترف بأن الجُمُعة بالتحريك مثقلة، والذى أدى إلى ذلك الموسيقا والانسجام، وهذا هو بعينه السبب فى اللجوء إلى الثقل الذى يحفظ توازن الكلمة وينسينا هذا اللجوء. والإتْباع يعطينا تناسقًا داخل الكلمة، ففى الجُمُعة بالتحريك نجد الميم والضمة قريبين حين النطق، الميم من حروف الشفة، والضمة تحدث عن طريق تحريك الشفتين، وفى هذا أيضًا نوع من التناسق النطقى، بجوار الانسجام الموسيقى والصوتى. وهذا ما يجعل الجهاز النطقى أكثر تمكنًا لنطق الكلمة.

وفى النهاية نستطيع أن نقرر أن اللغة إذا كان نهجها هو اللجوء إلى الخفيف، فإنها - أحيانًا- تلجأ إلى الثقيل لأسباب هى:

أولاً: وجود ثقيلين. وفى هذه الحالة لابد للناطق من اختيار أحد الثقيلين، فقد تخلص الناطق من التقاء الساكنين - على ثقله - بثقل آخر، وهو قلب الألف همزة، والقانون الحاكم لذلك هو أن الحرف القوى أكثر تحملا للحركة من الضعيف، كما فى «الضَّألين».

ثانياً: استثقال الحركات الثقيلة على حرف العلة، أو على الحرف الذى قبله مع سكونه، يجعل الناطق يهمز هذا الحرف، ومدّ الحرف له صلة كبيرة بهذا اللجوء، مثل: مؤسى والمؤقدين: فتجاورُ الواو لضمة ثقيلٌ، نتج عنه قلب الواو إلى همزة، وفى هذا ثقل كبير.

ثالثاً: ثقل المتماثلين عن المتخالفين. فالأمثال إذا كررت ثقلت. وهنا يترك الحرف إلى ماهو أثقل منه؛ ليختلف اللفظان فيخفا على اللسان، كما فى لفظ «الحيوان» وفى التخالف هنا ثقل مثل التماثل؛ ولكنه تمّ؛ لأن اختلاف الحرفين يسوّغ الخفة.

رابعاً: تقاربُ مخارج بعض الحروف المتجاورة فى الكلمة أو الكلمتين يسبب ثقل الحرف عند النطق به على الجهاز النطقى؛ فيضطر الناطق إلى قلب الحرف إلى آخر ثقيل كما فى مثل عنبر.

خامساً: الثقل المعنوى الدلالى للصفة عن الاسم جعل الياء تقلب واواً، وهى الأثقل كما فى تقوى... الخ.

سادساً: التناسب الصوتى الحاصل من تتابع الحركات المتماثلة، وقد رأينا الخروج من كسرة إلى كسرة ـ مع ثقلهما ـ أكثر تناسبًا وانسجامًا من قلب فتحة ـ مع خفتها ـ إلى كسرة كما فى «فِخِذ».

ويرتبط بهذا أن كثيراً من الألفاظ الثقيلة مهملة، بالرغم من أنها تدل على معانٍ موجودة فى الواقع، فالعربية «لاتقبل اللفظ الثقيل ولا تستسيغه، والناطق يرفضه أيضًا، وكثير منها يجب أن يوضع فى مسائل التمرين المهملة، و «ابن جنى» يشير إلى أنها ثقيلة، ومع ثقلها فهو يعترف أن أحدًا لايستنكر هذا الثقل؛ لأن هذه الألفاظ توضع فى مواطن التمثيل فقط، أما موضع الاستخدام فإنه مُستنكَر مرذول[1] ، ومَثَّلَ لذلك بقولهم: حَبَنْطَى (فَعَنْلَى)، فيظهرون النون ساكنة قبل اللام.

وكذلك مثال: جَحَنْفَل فَعَنْلَل، ومثال عَرَنْقَصَان. فَعَنْلَلَان. وقد اعترف «ابن جنى» أن هذا تمثيل للصناعة، ثم قال: «وبهذا تعلم أن التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد»[2] . وعلى هذا فقد هجرت هذه الألفاظ، عفواً، فقد أهملت؛ ولم تستخدم لطولها لتجاور الأمثال متقاربة المخارج، كتجاور النون الساكنة قبل اللام، مما يزيد اللفظ ثقلاً، وكذلك أصواتها المركبة تركيبًا ثقيلاً. وإهمال هذه الألفاظ، وعدم استساغة الناطق لها ولا النظام اللغوى يدل على أن اللغة العربية حينما تلجأ إلى الثقل ـ أحيانًا ـ إنما يكون لسبب منطقى، وقواعد منظمة ودقيقة غير متضاربة؛ لأن الثقيل الذى لايعالج يهمل.

إن أكبر دليل على مانحن فيه الآن، هو أن الناطق اللغوى يلجأ إلى أخف الخفيفين لو أباحت له اللغة طريقين من طرق التخفيف، وهذا شىءٌ لطيفٌ فى

---

(١) الخصائص ٣ / ٩٧.

(٢) الخصائص ٣ / ٩٧.

النظام اللغوى للغة العربية، فنحن نعلم أن للتخفيف مراتبَ ودرجات، ومنها أن الإعلال أخف من الإدغام، والحذف أخف منهما معًا؛ ولهذا فاللغة تلجأ إلى الأخف من هذه الطرق لو كان ذلك مباحًا، فلو تجاذب الكلمة إعلال وإدغام فإن الكلمة تميل إلى الإعلال؛ لأنه أخف من الإدغام، لثقله النطقى بالنسبة إلى الإعلال، ومثال هذا الفعل: قَوِى، وأصله قَوِو[1] قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصارت قوى. وهذا هو الاتجاه الأخف من الإدغام؛ لأن اللغة تتخلص من المتماثلين بإدغامهما لثقل التضعيف «ومقتضى الإدغام موجود»[2] .
ويبقى السؤال: كيف رفض الذوق اللغوى والقاعدة معا الإدغامَ وآثر الإعلال؟.
«قلنا: التخفيف الحاصل من الإعلال أزيد من التخفيف الحاصل من الإدغام؛ لأن التلفظ بالحرف المقلوب أسهل من التلفظ بالمدغم والمدغم فيه، وذلك مدرك بالبداهة، فالمصير إلى جانب الإعلال أولى من المصير إلى جانب الإدغام، «فقَوِىَ» بالإعلال أخفُّ من «قَوَّ» بالإدغام»[3] .

وهكذا تظهر لنا طبيعة الذوق اللغوى والنظام القاعدى فى اختيار أخف الطريقتين للهروب من ثقل تطرف الواو وكسر ما قبلها، وإذا ثبت ذلك يتضح أن اللغة تسير وفق نُظم معينة مرعية ودقيقة؛ ولهذا لاتلجأ إلى الأثقل اعتباطًا، ولكن وفق نظام وقواعد يؤازرها الذوق اللغوى.

* * *

(1) شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ٢ / ٣٧٥، مطبعة عيسى الحلبى (بدون تاريخ).
(2) أساس بناء الأفعال، أحمد رشدى، ص ١٨٩ مطبعة (دار الخلافة) عام ١٢٥٠هـ.
(3) أساس بناء الأفعال، ص ١٨٩ ، ١٩٠.

العرب وظاهرة التخفيف

الواجب فى كل لغة من لغات العالم أن ترتبط مستوياتها بعضها ببعض، فهى تكوّن نظامًا متكاملاً متجانسًا، بحيث تنسجم هذه المستويات وتتكامل وتتداخل فيما بينها، وهذه النظرة ذات مغزى مهم؛ لأنها تثبت أن اللغة لا تتكون من مستويات منعزلة. بل هى نظام متكامل ينبع من داخل اللغة، وأصوات اللغة العربية يرتبط بعضها ببعض ارتباطًا حميمًا، وهى من ناحية أخرى، ترتبط بالصرف ارتباطًا تفسيريًا ومنهجيًا، والاثنان يرتبطان بالنحو فى نظام عجيب، فاللغات البشرية، لها نظامٌ متفاوت الأحكام. وبنية اللغة العربية «نظامٌ كلى مكون من أنظمة فرعية على نحو ما نرى جسم الإنسان جهازًا أكبرَ مُكونًا من أجهزة فرعية، كالجهاز الهضمى والدورى والتنفسى والعصبى والإفرازى.... يتضافر بعضها مع بعض فى أداء الوظائف الخاصة التى يصل الجسم الإنسانى بمجموعها إلى التوازن الحيوى المنشود، وهذه الأجهزة الفرعية لا استقلال لأحدها بوجود خاص»[1]. هكذا تُكَوّن اللغة نظامًا كليا لا يتجزأ، حيث تتداخل الظواهر النحوية والصرفية فى إطارٍ ما.

لهذا كان لابد للباحث من دور ليكشف عن هذا النظام؛ لأن «كل بحث لغوى يجب أن يهدف إلى اكتشاف هذا النظام، وبيان طرق بنائه، ووظائف عناصره، والأسس التى يقوم عليها»[2] ، فكل لغة لابد أن تحكمها مجموعة من القوانين الحاكمة واللغات لاتقضى مسيرتها الزمنية بطريق الاعتباط والمصادفة، وهذه القوانين الحاكمة للغة «تكاد ترقى إلى مكانة القوانين الطبيعية ثباتًا وقوة،

(١) من خصائص العربية، الدكتور/ تمام حسان، مجلة مجمع اللغة العربية جـ ٤ لعام ١٩٨١م، ص ٧٦.
(٢) التصريف العربى، الطيب البكوش، ص: ٢١.

ولا يعنى جهلنا لهذه القوانين فى بعض الأحيان أنها غير موجودة. ومهمة العلم البحث عن هذه القوانين يكتشفها ولا يخترعها، يميط اللثام عنها ولايتحكم فيها»[1]، والقانون الذى نتحدث عنه هو «الجنوح إلى المستخف، والعدول عن المستثقل، وهو أصل الأصول فى هذا الحديث»[2]. هو كذلك لأن كل متحدث للغة يستطيع استخدامها دون تقييد، فشيوع استخدام اللغة يؤكد أنها «لكل الأعمار، ولكل الاختصاصات، ولكل مستوى ثقافى، أى أنها رهن الاستعمال فى كل بيئة، ولدى كل فئة من المتحدثين بها»[3] . من هنا كانت لهذه القوانين التى سنتحدث عنها من خلال ظاهرة التخفيف طبيعة خاصة، فهى مستخرجة من اللغة، «وليست هذه القوانين قوانين تفرض على اللغة ويُعاقَب مخالفوها، بل هى قوانين مفسرة تمامًا»[4] .

لكن السؤال الذى يقفز أمامنا الآن هو: هل عرف العرب المتحدثون ظاهرة التخفيف، فروعيت فى أثناء استخدامهم للغة. إذا نظرنا عند «ابن جنى» فسنجد الإجابة لديه حينما يعرض رأيه فى أن الكلمات الثنائية والآحادية قد فتح أولها كثيرًا وكُسِر قليلاً، ولم نجد المضموم إلا الأقل، لخفة الفتحة وثقل الضمة[5]. ولكن من أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفته وعُنِيَتْ بأحواله وتتبعته؟ ويجيب «ابن جنى» عن هذا السؤال بقوله: «هيهات، ما أبعدك عن تصور أحوالهم، وبُعْد أغراضهم، ولُطف أسرارهم، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم وخففوا عن ألسنتهم بأن اختلسوا الحركات اختلاسًا، وأخفوها فلم يمكنوها فى أماكن كثيرة ولم يشبعوها؛ ألا ترى إلى قراءة «أبى عمرو»:

﴿مَالَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾[6] مختلسًا لا محققًا»[7] .

---

(١) التطور اللغوى، الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة المدنى بمصر، عام ١٩٨١م، ص ٣.
(٢) الخصائص ١ / ١٦١، ١٦٢.
(٣) فى صوتيات العربية، الدكتور/ مُحيى الدين رمضان، مكتبة الرسالة بعمان، ١٩٧٩م، ص ٢٠.
(٤) علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، الدكتور/ محمود فهمى حجازى، ص ٤٠.
(٥) الخصائص ١ / ٦٩.
(٦) سورة يوسف ـ من الآية ١١، وانظر السبعة فى القراءات لابن مجاهد، ط ٢ دار المعارف، تحقيق الدكتور/ شوقى ضيف، ص ٣٤٥.
(٧) الخصائص ١ / ٧٢.

وقد علق «ابن جنى» على جواز إسكانهم فى (رُسُل) المضموم العين، وكذلك المكسور دون المفتوح قائلا: «إنه أدل دليل ـ بفصلهم بين الفتحة وأختيها ـ على ذوقهم الحركات واستثقالهم بعضها، واستخفافهم الآخر. فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر فى هذا القدر اليسير المحتقر من الأصوات؟ فكيف بما فوقه من الحروف التوام؟ بل الكلمةمن جملة الكلام؟»[1] .

ثم روى «ابن جنى» قصصًا أخرى يثبت بها معرفة العرب لهذه الظاهرة، أذكر منها قصة واحدة تأكيدًا لما ذهبت إليه من أن العرب كان لديهم إحساس بالخفة والثقل، وتذوقهم لكل منها، هذا التذوق نتج عنه تجنبهم الثقيلَ وإيثارهم الخفيف، مما أدى إلى تجسيد تلك الظاهرة فى لغة العرب. يقول «ابن جنى»: «سألت غلامًا من آل المُهَيَّا فصيحًا عن لفظة من كلامه لايحضرنى الآن ذكرها، فقلت: أكذا أم كذا؟ فقال: كذا بالنصب؛ لأنه أخف، فجنح إلى الخفة، وعجبتُ من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ»[2] . إنه لدليلٌ قاطعٌ على معرفة العرب ـ حتى الصغار منهم ـ لهذه الظاهرة، ودليلٌ أيضًا على عدم استيراد هذه الظاهرة من لغةٍ أخرى تختلف فى طبيعتها عن العربية؛ لأن «لها من أصولها وقواعدها ومعجمها ما يتيح لها أن تكون أداةً للتواصل بين الناس دون أن تفتقر إلى أصلٍ أو قاعدةٍ من لغةٍ أخرى»[3] ، فكل لغة «تُكَوّن نظامًا متجانسًا مغلقًا تنسجم أجزاؤه كلها فيما بينها»[4] ؛ لهذا لاندهش حينما نعلم «أن العرب كانوا يتخففون ما وجدوا السبيل[5]»؛ لأنهم وجدوا فى لغاتهم كما وجد آخرون فى لغاتهم «أن عدداً من القواعد المنطقية يفقد اللغة شيئًا من السهولة فى اللفظ ومن

(١) الخصائص ١ /٧٥.
(٢) الخصائص ١ /٧٨.
(٣) من خصائص العربية ـ مجلة مجمع اللغة العربية ـ العدد ٤٧ لعام ١٩٨١م، د. تمام حسان ص ٧٥.
(٤) اللغة، فندريس، ص ٦٢.
(٥) إحياء النحو، ص ٥٠.

العذوبة عند التكلم، فلجئوا إلى قوانين الغناء أو قواعد الموسيقا يطبقونها على كلامهم، ثم يخالفون فى ذلك منطق العقول فى سبيل جمال الألفاظ»[1] .

وإذا كان من طبيعة اللغة العربية أن تجنح إلى المستخف، فهل توجد لغات تجنح إلى المستثقل؟. والجواب: نعم، هناك لغات تجنح إلى المجهود الأعظم مثل: اللغة الألمانية. يقول «دوسوسير»: «إذا كان اختصار الأصوات السلافية يعود إلى الجهد الأقل تكون الألمانية قد قدمت الظاهرة العكسية، ويجب أن تعزى إلى الجهد الأعظم... وإذا كان ضياع النفس أو الهمس يعدّ تقليلاً للجهد، فماذا يُقال عن الألمانية التى تضيف مهموسًا عندما لايكون موجودًا[2]؟».

وإذا تعارض مبدأ الخفة مع العقل، يكون جانب الخفة أرجح وأقرب إلى الوجدان، ويبدو أن هذا هو سر اختلاف القبائل فى لهجاتها «فقد كانت كل قبيلة تسير فى لغتها على مقدار يكافئ طبيعتها مما رفضته القبيلة أو قبلته، فإنما يخضع لعامل الثقل حينًا، والخفة أحيانًا. وهاتان الصفتان لاتجمع عليهما القبائل؛ لأن مراتب الخفة والثقل متفاوتة»[3] . ويبدو أن ذلك التفاوت أيضًا كان بسبب اختلاف البيئات من منطقة متحضرة إلى أخرى بدوية، ونحن نعلم أن الحضارة والبداوة كان لهما تأثيرٌ كبيرٌ على نطق العرب فى العصور المتقدمة.

والحق أنه ليس الناطقون من العرب هم فقط الذين أحسوا بالخفة والثقل، بل إن الدارسين أنفسهم قد اهتموا بهذه الظاهرة اهتمامًا شديدًا، وكانوا يعرفون كثيرًا من أسرار اللغة. يقول الدكتور «محمد حماسة عبد اللطيف»: «إن تلمس

---

(١) التراث اللغوى وكلمة «حتى»، الدكتور عمر فروخ، مجلة مجمع اللغة العربية، جـ ٤٩ ص ١٢٦. ولا تناقض بين هذا القول وبين ما قلناه سابقًا من أن العقل يحكم تنظيم اللغة؛ وذلك لأن مخالفة الناطق لمنطق العقول تأتى أولا حينما يستخدم اللغة بشكل تلقائى، وحينما يتدخل العقل يجد أن ذلك مستساغ من خلال ذوق الناطقين.

(٢) فصول فى علم اللغة العام، ف. دى سوسير، ترجمة الدكتور/ أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة بالإسكندرية ١٩٨٥م، ص ٢٦٠ (بتصرف).

(٣) دراسة فى حركية عين الكلمة، الدكتور/ علم الدين الجندى، مجلة مجمع اللغة العربية جـ ٤٩، ص ١٩٣.

الصرفيين لأسباب التغيُّر فى هيئة الكلمة التى حدث فيها الإعلال والإبدال يكشف عن فهم فيه صواب كثير لخصائص الأصوات العربية والتشكيل المقطعى لكلماتها، والأسباب التى قدموها فى هذا السبيل من حيث الخفة والاستثقال والتناسب الصوتى، وغير ذلك أسباب صحيحة فى مجملها، برغم أنهم لم يكونوا يملكون إلا الملاحظة الذاتية»[1] .

واعتراف الدكتور «محمد حماسة» بهذا الرأى غاية فى الأهمية، فهو يثبت:

أولاً: فهم الصرفيين العرب لظاهرة الخفة فهمًا دقيقًا.

ثانيًا: أنهم توصلوا إلى تلك النتائج الخاصة بالإعلال والإبدال من خلال الملاحظة الذاتية، فلم يكن لديهم تلك الأجهزة الحديثة لقياس الأصوات، ومع ذلك فملاحظاتهم صحيحة فى مجملها، وهم صائبون فى تحليلاتهم وتعلاتهم.

من هنا يتأكد لنا أن العرب الناطقين فقط، أو الناطقين الدارسين المقننين للغة، قد عرفوا هذه الظاهرة وأحسوا بها؛ فجاءت هذه النتائج النظرية والعملية من خلال اهتمامهم بهذا الأمر.

* * *

(١) الإعلال والإبدال بين القدماء والمحدثين، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء ٤٨، ص: ١٦٦.

ظاهرة التخفيف والأداء النطقى

التخفيف والثقل مصطلحان ينبغى أن يدور حولهما الحديث فى إطار الأداء النطقى؛ لأن الذوق والإحساس لَهُمَا كَثُير ارتباطٍ بهما؛ لذا فهما مصطلحان يرتبطان أشد الارتباط بالأداء النطقى لدى المتكلمين، فاللفظ الفصيح لا يستطيع أحد أن يحكم بثقله أو خفته إلا بالنظر إليه ونطقه والتأمل فيه شكلاً ودلالة، وحينما يصل الناطق إلى نهاية الكلمة أو نهاية الجملة يستطيع المتكلم ـ من خلال إحساسه وذوقه ـ أن يحكم بالخفة أو الثقل على الصوت أو الكلمة أو الجملة؛ لهذا «كانت دراسة الكلام المنطوق المسموع مقدمة لابد منها لدراسة الأنظمة (القواعد) اللغوية، أو بعبارة أخرى لدراسة اللغة نفسها»[1] .

ونطق الإنسان للغة هو الذى يجعل لديه ملكة وإحساسًا بالخفة أو الثقل، بل إن شيوع الاستخدام وتكراره لدى المتحدثين يجعل الثقيل خفيفًا؛ فيقنع المتحدثون بذلك لخفته التى جاءت من تكراره، وربما كانت هذه هى «الملكة اللسانية» التى تحدث عنها «ابن خلدون» فى مقدمته، والتى يقصد بها «قدرة الإنسان على التحكم فى اللغة والتصرف فيها»[2] .

إن العادات النطقية لمتحدثى اللغة هى التى تجسد مظاهر الثقل والخفة، وتضع لهما حدوداً واضحة المعالم عن طريق ذوق الناطقين وإحساسهم، يقول الدكتور «تمام حسان»: «والذى يبدو لى حين أفكر فى أمراللغة العربية أن الذوق الصياغى العربى يرسم حدوداً واضحةً لما يعده خفيفًا، ولما يعده ثقيلا»[3] .

---

(١) اللغة العربية: معناها ومبناها، الدكتور/ تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٤٧ .
(٢) الملكة اللسانية فى نظر ابن خلدون، الدكتور/ محمد عيد، عالم الكتب بالقاهرة، ٧٩ ص ٥ .
(٣) اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول جـ ١ عدد ٣، المجلد الرابع، عام ١٩٨٤م، ص ١٣٧ .

فاللغة الفصيحة المكتوبة بأصواتها وبنية مفرداتها وجملها آلت إلى ذلك عن طريق موافقة العربى على نطقها كما أراد هو؛ لأن الناطق إذا أحس بثقلٍ مَّا تخلص منه، سواء بالقلب، أو الحذف، أو التغيير إلى شكل آخر، مثل: الإدغام، أو الاستتار، أو الإشباع... إلخ، بشرط ألا يختل المعنى، كما قال كثير من النحويين؛ ولهذا لانستطيع الفصل بين المنطوق فى شكله العملى والمكتوب بشكله الثابت على الورق، الذى لايلبث أن تتناقله الألسنة.

وهذه العادات النطقية تقهر ما وراءها. وإنما «يتمسك بها الإنسان لما فيها من جهود مُدَّخَرَة توفر عليه إعادة إنتاج وبذل أمثال تلك الجهود تكرارًا. ولعل هذه العادة العضلية العصبية هى التى تجعل أبناء البيئة الواحدة يجرون أصواتهم المفردة والمركبة فى مجارٍ ثابتة بقدر ثبات العادات، حيث يكون التجديد فى ألسنتهم والأحوال مستقرة نوعًا يسيرًا بطيئًا ومستمرًا، وأكثرهم عنه غافلون، كما يقول أندريه مارتنيه»[1].

هكذا تكون العادة النطقية لها قوتها، ومن خلالها تفرض على المتحدثين أن يجروا أصواتهم فى مجارٍ ثابتة، ولكن التجديد يأتى فى ثنايا ذلك، وأكثرهم غافل عن ذلك التجديد الذى يجرى على الألسنة - مع إحساس بعضهم بذلك التجديد بالطبع - ثم يأتى دور الباحث ليصف هذا الاستخدام اللغوى المنطوق المكتوب، أو المنطوق المسموع المخالف للمكتوب أحيانًا، فربما يكون المنطوق مخالفًا للنظام اللغوى؛ نظرًا لأن المنطوق قد خرج عن نظام مقنن وقاعدة موضوعة لم تراع الاستخدام اللغوى، يقول الدكتور «تمام حسان»: «إن الكلام المسموع يتسم أحيانًا بطابع التضارب بينه وبين الأنظمة اللغوية - القواعد - صوتية كانت أو صرفية أو نحوية، وعند ظهور مشاكل تطبيق الأنظمة على الكلام المنطوق تعمد اللغة إلى تقديم طائفة من الحلول تسمى الظواهر الموقعية أو المعالم السياقية، وإن اختصاص النطق دون الكتابة بهذه الظواهر يجعل الكلام المسموع

---

(١) بحوث لسانية بين نحو اللسان ونحو الفكر، الأستاذ نعيم علوية، المؤسسة الجامعية، بيروت ١٩٨٤، طـ ١، ص ١٥.

أغنى وأكثر تنوعاً من الكلام المكتوب»[1] . وهذا ما جعلنا نؤمن بفكرة المزج بين المنطوق والمكتوب، فالخفة والثقل أساسهما النطق. ولعل ما ذهب إليه «ابن جنى» فى خصائصه من الروايات الشفهية عن الأعراب[2] ما يشير إلى تلك الأهمية للمسموع، وإحساس الناطق بالخفة والثقل من خلال اعترافاتهم أولاً، وسلوكهم اللغوى ثانيًا.

وهذا ما جعلنا نؤكد أهمية المنطوق فى هذه الدراسة.

وإذا كنا قد وصلنا إلى هذا الحد من إثبات أن الترابط قوى بين المنطوق والمكتوب، وأن للمتحدث دورًا كبيرًا فى ذلك من خلال إحساسه وذوقه، ولكن هذا الإحساس بالثقل والخفة يظل كامنًا فى أعماقه، يظهر ـ أحيانًا ـ فى سلوكه اللغوى ـ أقول: إذا كنا قد وصلنا إلى هذا الحد، فسوف نعرض وجهة نظر مخالفة تذهب إلى أن الناطق ليس له دور فى هذا الإحساس بالخفة والثقل إطلاقًا، يقول الدكتور «محمد عيد»: «أما الإحساس بالخفة والثقل فيمكن أن تفهم قيمته ببيان من يحس هذا الإحساس، هل هو الناطق العربى أو الدارس اللغوى؟ واضح أنه الأخير، فهو الذى يفترض فى مثل: «ميعاد وميزان» أن الأصل (موعاد وموزان)، وأن العلة الثانية لقلب الواو فيها ياء هى الإحساس بالخفة، فالأمر يرجع إلى الباحث، يرجع إلى فرضه هو وإحساسه هو، أما الناطق العربى فأغلب ظنى أنه لم ينطق موزان ولا موعاد على الإطلاق!!![3]».

هذا ما قاله الدكتور «محمد عيد». والحق أنى أقف متحيراً أمام نصه هذا بعد أن نفى أن يكون للناطق دور فى إحساسه بالخفة والثقل. أليس الباحث ناطقًا للغة؟ ومن أين يحكم بالخفة والثقل؟ أليس ذلك من خلال النطق؟ أليس الباحث واصفًا لتلك الظواهر التى يجدها على لسانه وألسنة بقية الناطقين للغة؟.
يقول الدكتور «محمد عيد» نفسه فى موطن آخر: «أما دور الباحث فهو دور من يقوم بوصف نشاط يؤديه الناطقون، وكيفية هذا الأداء وأسسه، وليس دوره وضع

(١) اللغة العربية. معناها ومبناها، ص ٤٦.
(٢) الخصائص ١ / ٧٥ وما بعدها.
(٣) أصول النحو العربى، الدكتور/ محمد عيد، عالم الكتب بالقاهرة، عام ١٩٧٨م، ص ١٧٥.

قواعد جامدة»[1] . هل يمكن للناطقين الفصحاء فى بلاد العرب أن ينطقوا دون وعى أو إحساس فيضلّ الباحثون؟ لقد عاد الدكتور «محمد عيد» نفسه يعترف بعد ذلك بأن الباحث يتخذ موقف الناطق، وهو المعيار، ولكنه يفرق بين الباحث والناطق قائلا: «الأول تحكمى ذو سلطة، والثانى تلقائى ولا سلطة فيه. وهذه التلقائية هى التى تفرض على الباحث»[2] .

وما دمنا فى حقل الثقل والخفة فإن المتكلم إذا أحس بثقلٍ ما، فإنه يلجأ للأخف مخالفةً منه وهروبًا من الثقل إلى الخفة عن قصد، وهذا بالضبط ما اعترف به الدكتور «عيد» نفسه،[3] وما حكاه «ابن جنى» ـ أيضًا ـ فى «خصائصه» عن الناطقين الذين كانوا يدركون ثقل أو خفة ما ينطقونه، فيعللون نطقهم بالخفة[4] ، وهو ما قال عنه الدكتور «محمد عيد»: إنه «تعليلات ساذجة»، أى سذاجة فى ذلك حينما يرد العربى الناطق على «ابن جنى» قائلاً: «كذا بالنصب لأنه أخف»؟[5] . أليس ذلك نشاطًا للمتكلم قد نبه فيه إلى المخالفة التى تحدث عنها معللاً إيَّاها بالخفة؟، تلك العلل التى عاد الدكتور «عيد» يقول عنها: إنها «نواةٌ للعلل التى تعتمد على الرصد العلمى المنظم لخواص الظواهر اللغوية وصفاتها»[6]، وإذا كانت تلك العلل كذلك، فلماذا يقول عنها الدكتور «عيد»: «إنها بهذا الاعتبار لاتصلح أيضًا تعلة»[7] ، ولماذا لاتعد تعلة مادامت قد اعتمدت على الرصد العلمى لخواص الظواهر اللغوية وصفاتها.

إن المنطوق الذى نتحدث عنه هو أساس الملكة اللسانية القائمة على الدربة والتمرس، والتى تساعد على إحساس الناطق بالخفة والثقل، بل إنها تتحكم فى

(١) المستوى اللغوى للفصحى، الدكتور/ محمد عيد، عالم الكتب عام ١٩٨١م، ص ١٢.
(٢) المستوى اللغوى للفصحى، ص ١٢.
(٣) المستوى اللغوى للفصحى ص ١٢.
(٤) الخصائص ١ / ٧٨.
(٥) الخصائص ١ / ٧٨.
(٦) أصول النحو العربى، ص ١٧٥.
(٧) أصول النحو العربى، ص ١٧٥.

اللغة وتتصرف فيها كما اعترف «ابن خلدون»، ولو أن الأمر يتعلق بقاعدة مَّا لَقُلنا: إن ذلك ممكن، ولكن الأمر يتعلق بوصف لغوى للإحساس بالخفة والثقل، صحيح أن الناطقين لم يكن لديهم قاعدة، ولكن لديهم ظاهرة أحسُّوها، وظهرت فى ملكاتهم التى كانت أساس دراسة النحاة وعلماء اللغة، فقد «سعوا وراء الحصول عليها عند الناطقين الفصحاء فى الحضر والبادية»[1]، وهؤلاء العرب هم الذين حكى عنهم «ابن جنى» فى خصائصه، وأورد تعليلاتهم التى تُظَن أنها ساذجة وما هى بساذجة.

ولننظر إلى عبارة الدكتور «محمد عيد» فى قوله: «أغلب ظنى»، والمدهش أنه يعترف فى المقام نفسه بأن «التخريج الظنى يقف فى جانب مخالف لوصف النص اللغوى»[2]. وما قاله الصرفيون ليس «تخريجًا ظنيًا»، بل هو واقع لغوى موجود، أليس هناك أصول ما زالت موجودة ومستخدمة تثبت أصل الوضع، وامتلأت بها كتب الصرف والنحو، من أمثال قول الشاعر:

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وقلَّمَا ... وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ[3]

وفى القرآن الكريم قول الله تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[4].

ومثل: استَنْوَقَ الجَمَلُ، واستَيْست الشَّاةُ، وأمثلة أخرى امتلأت بها كتب الصرفيين الذين اعترفوا أن ذلك ظلَّ موجودًا لبيان الأصل. ثم ماذا يقول الدكتور «محمد عيد» فى ياء (ميزان وميعاد)؟. أهى تطويل للمقطع القصير المكسور بعد حذف الواو كما قال بذلك الدكتور «عبد الصبور شاهين»؟، أم أن هذه الياء أصل فى الكلمة؟. والحق ليس هذا صحيحًا ولا ذاك، وليس لنا إلا

---

(١) الملكة اللسانية ص٥.

(٢) أصول النحو العربى، ص ١٧٥.

(٣) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١ / ٩٣، وقد اعترف الأنبارى بأن التصحيح فى هذه الأفعال المتصرفة جاء تنبيهًا على الأصل.

(٤) سورة المجادلة ـ من الآية ١٩.

الإيمان بتعليل الصرفيين لقلب الواو ياءً تخففًا من ثقل وجود واو ساكنة مكسور ما قبلها، ولا يوجد فى العربية مثل هذا البناء.

ويبدو أن ما دعا الدكتور «محمد عيد» إلى ذلك متابعة صاحبه «ابن مضاء»، فقد أشار إلى أن الخفة والثقل من العلل الثوانى والثوالث المرفوضة، وقد عدهما الدكتور «محمد عيد» من العلل الثوانى. مع أن صاحبه «ابن مضاء» قد قال عن علة الخفة للقلب فى ميزان وميعاد: «فهذه واضحة»[1] . هل معنى وضوحها أن نتركها، أو كما قال «ابن مضاء»: «نستغنى عنها»؟. وهل معنى ذلك أن نستغنى ونترك كل ماهو واضح؟. لو فعلنا ذلك لطمست الحقيقة علينا فى يوم من الأيام. لقد قرأ الدكتور «عيد» نص صاحبه «ابن خلدون» الذى يعترف بأنه قد كان «فن تأليف الكلام منفردًا عن نظر النحوى والبيانى والعروضى»[2] ، فالتأليف منفرد عن الباحث، وتراعى فيه كل مظاهر الخفة، كما هو واقع فى اللغة، ثم يأتى الباحث ليرى مستوى الصواب أو الخطأ، والخفة أو الثقل... الخ. أليس صانع الظاهرة هو الناطق؟!، فهل يضعها وهو غافل عنها تمامًا؟!.

* * *

(١) الرد على النحاة، ص ١٢٩.

(٢) الملكة اللسانية فى نظر ابن خلدون، ص ٧١.

الخفة وأمن اللبس

إن ظاهرة التخفيف ترتبط بقاعدة مهمة، وهي «أَمْنُ اللَّبْس»، فلا يصح أن يلجأ ناطق إلى التخفيف من ثقلٍ مًّا في الوقت الذي لايؤمن اللبس فيه، ولو حدث ذلك وكانت مظاهر التخفيف سببًا في إيجاد اللبس في بناء المفردات أو الجمل، لكان التخفيف اعتباطًا لا تحكمه قاعدة، وأدى إلى التناقض، وكان البحث فيه عبثًا لا طائل من ورائه، والتخفيف ليس كذلك؛ لأنه قائمٌ على أسسٍ ثابتةٍ وقواعد راسخة، منها: عدم التعارض مع فكرة «أمن اللبس»، فظاهرة التخفيف لا تتداخل مع الظواهر الأخرى ولا تتعارض معها. وهذا يثبت لنا أن النظام اللغوى ليس قائمًا على التناقض نطقًا وتقعيدًا، ولكنه متوازن ومتساوق مع الاستخدام والقاعدة بلا اشتباه من نوعٍ ما. فلا توجد ظاهرة على حساب ظاهرةٍ أخرى، وإنما تتكاتف الظواهر وتتعانق في إيجاد لغة لها قوانينها الحاكمة الموضحة لبنائها صوتًا وصَرْفًا وتركيبًا؛ ولهذا وجدنا الاستخدام اللغوى يراعى هذا المستوى من الصحة اللغوية. فالناطق لديه الإمكانية في أن يتخفف من كثير من أصوات اللغة وكلماتها وجملها على حساب أمن اللبس، لكننا نجد غير ذلك، فالناطق لديه الحاسة والذوق اللذان يحكمان بناء لغته، كذلك النحاة الدارسون للغة يراعون هذا المستوى ويوضحون ما يَندّ عن القواعد المألوفة.

وعلى كل المستويات من دراسة ظاهرة التخفيف وضعًا واستخدامًا وتقنينًا، وجدنا أن هذه القاعدة التي ذكرها «السيوطي» تتجسد بشكل واضح. هذه القاعدة التي تقول: «اللبس محذور، ومن ثَمَّ وضع له ما يزيله إذا خيفَ، واستغنى عن

لحاق نحوه إذا أمن»،[1] فاللغة متغيرة، وفى حالة حركة مستمرة ما دامت الحياة، وحينما كان الخوف من اللبس قائمًا، وجدنا حدودًا توضع مثل: استخدام علامات الإعراب التى جاءت لتفرق بين وظيفة كل كلمة داخل الجملة؛ لئلا يثقل على الإنسان - معنويا - معرفة كون الوظيفة الإعرابية للكلمة فاعلا أو مفعولا، فيخلط بينهما، فيظهر اللبس. وحينما كان اللبس مأمونًا وجدنا أن اللغة حريصة على عدم إلحاق التاء فى الصفات الخاصة بالإناث مثل: حائض وطالق ومرضع وكاعب وناهد؛[2] لأن اختصاص هذه الصفات بالمؤنث جعل اللبس مأمونًا؛ ولهذا لم يُحْتَجْ إلى فارق بين المؤنث والمذكر، فتخففت اللغة من هذه التاء التى تثقل الكلمة لفظيا لعدم الاشتباه فى كون الصفة لمذكر. وأصبح الوصف هنا بدون علامة مثل المذكر، ولكن يستطيع الإنسان أن يميّز بين كل منهما بدون التاء.

والملاحظ أن اللغة حينما وجدت فرصة للتخفيف تحذف هذه العلامة التى تؤدى إلى ثقلٍ لفظى - مع أمن اللبس - لم تتردد قواعدها فى ذلك، وكان أمن اللبس عاملاً مساعدًا على هذا التخفيف، وهذه هى طبيعة العربية؛ لهذا وجدنا «المبرد» حينما أراد أن يعالج باب الحذف قال: «هذا باب ما يُحْذَفُ استخفافًا؛ لأن اللبس فيه مأمون»[3]. ومن ذلك يتضح لنا أن أمن اللبس من شروط الحذف للاستخفاف؛ حيث لا يختلط بناء ببناء أو معنى بمعنى؛ ولهذا اشترط بعض النحاة أن يكون الدليل على المحذوف قائمًا وموجودًا[4]، داخل السياق، فلا حذف مع التباس. وقد علق «ابن جنى» على جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه بقوله: «إن الصفة فى الكلام على ضربين، إما للتخليص والتخصيص، وإما للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظان الإيجاز والاختصار. وإن كان كذلك لم يَلِقْ الحذف به، ولا تخفيف اللفظ منه. هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان؛ ألا ترى أنك إذا قلت:

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٢٧٧.

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٢٨١.

(٣) المقتضب ١ / ٢٤٨.

(٤) المبرد فى المقتضب ١ / ٢٥١، وابن جنى فى الخصائص ٢ / ٣٦٦، وغيرها.

مررت بطويل، لم يَسْتَبِنْ من ظاهر هذا اللفظ أن المَمْرُورَ به إنسانٌ دون رُمْحٍ، أو ثوبٍ، أو نحو ذلك»[1]؛ ولهذا يعترف «ابن جنى» فى النهاية بجواز حذف الموصوف، متى قام الدليل عليه، أو شهدت الحال به، ويجب ذكره إذا استبهم الموصوف.

وأَمْنُ اللبس فكرة تتغلغل فى ثنايا الدراسات النحوية بكل مستوياتها صوتًا وصَرْفاً وتركيبًا؛ ولهذا نجد اللغة فى أصول تصريفها قد أحدثت نوعًا من التفرقة بين الصيغ بعضها البعض؛ لعدم التداخل، ولننظر إلى ما يأتى:

الفعل الماضى	مضارعه	الفعل الماضى	مضارعه
ذاب	يَذوب	أذاب	يُذيب
ناب	يَنوب	أناب	يُنيب

يلاحظ أن مضارع المجرد فتح فيه حرف المضارعة وضم الحرف الثانى، أما مضارع الثلاثى المزيد بالهمزة فضم حرف المضارعة وكسر الثانى، ولم يفتح الحرف الأول لعدم الالتباس بمضارع الثلاثى المجرد، كذلك لم يضم حرف المضارعة فى الثلاثى المجرد لسببين:

أولهما: عدم الالتباس بقسيمه.

ثانيهما: الثقل الناتج عن ضمتين متجاورتين لو قلنا: يذوب، وإذا ضم حرف المضارعة فى أذاب ـ دون الفتح ـ فلماذا لم يفتح الحرف الثانى بدلا من الكسرة الثقيلة؟ والجواب واضح: لأنه لو فتح الحرف الثانى لانقلب حرف العلة ألفًا فصارت الكلمة يُذَاب يُنَاب، فالتبس ذلك بالمبنى للمجهول من الفعل الثلاثى المجرد، وأصبح شبيهًا بمثل: يُقال ويُباع، المبنى للمجهول من: يقول، ويبيع.

والسؤال الذى لابد من طرحه هنا: ما الحكم إذا أدى التخفيف إلى فساد؟ أو ما الحكم إذا حدث تعارضٌ بين الخفة والقاعدة فأدى ذلك إلى اللبس؟

(١) الخصائص ٢ / ٣٦٦.

قبل الإجابة عن هذا التساؤل، ينبغى أن ننظر إلى الشكل الآتى:

أقسام الفساد

فساد فى اللفظ | فساد فى المعنى | فساد فى كسر القاعدة

وحينما طرأت هذه الفكرة أمام عبقرية «ابن يعيش» بادر بالقول: «إذا أدى التخفيف إلى فساد عُدِلَ عنه إلى الأصل، وكان احتمال التثقيل أسهل عندهم»[1]. فالمفروض أن التخفيف لا يتعارض مع النظام اللغوى، ولا يؤدى إلى فساد، وإذا تعارض فإن احتمال التثقيل عندهم أخف من احتمال كسر قاعدة، أو فساد لفظ أو معنى.

أما الفساد فى اللفظ فيظهر حينما نعرض المثال التالى:

المعروف أن اللغة العربية تكره توالى المتماثلين وتتخلص منهما بطرق مختلفة، منها الإدغام. هذه قاعدة عامة تسرى على كل متماثلين متلاقيين، إلا فى حالة واحدة لم تقع داخل هذا النطاق، وهى «زيادة الإلحاق»، فلا تقع تحت نطاق هذه القاعدة العامة، فهناك قاعدة أخرى تقول: إذا التقى متماثلان وكان أحدهما زائدًا متماثلاً مع الحرف الموجود كما فى مثل: جَلْبَبَ وشَمْلَلَ «فالحرف الثانى من المثلين كرر ليلحق ببناء دحرج، فلو أدغمت لزم أن تقول: جلبّ وشملّ، فتسكن المثل الأول، وتنقل حركته إلى الساكن قبله، فيخرج عن أن يكون موازيًا لدحرج، فيبطل غرض الإلحاق»[1]؛ لأن الإلحاق أن تجعل الثلاثى أوالرباعى موازيًا لما فوقه، والمراد بالموازاة الموافقة فى الحركات والسكنات وعدد الحروف؛ لأنه يوزن كوزنه، وبالمساواة فى حكمه ثبوتُ الأحكام الثابتة للملحق به للملحق[2]، وحينما نقول: جلبّ فى جلبب، نكون قد فقدنا تلك الموازنة، وهذا ما يؤكده «ابن يعيش»، فلا يجوز أن تدغم إحدى اللامين فى الأخرى لئلا يذهب

(١) شرح المفصل ١٠ / ١٢٢.

(٢) همع الهوامع ٢ / ٢١٦.

غرض الإلحاق الموازن لدحرج؛ لأن القاعدة التى تحكمنا فى هذا الموقف أن «الأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تُركت»[1] ، إذ لو أدغمنا لالتبس بناء الملحق على وزن دحرج ببناء غيره، فاستغنى عن التخفيف وتُرك فى مقابل الحفاظ على الصيغة، وهذا غرض لفظى تُركت من أجله الخفة بالإدغام.

أما النوع الثانى فهو الفساد فى المعنى، مثل أن «يؤدى الإدغام إلى لَبْسٍ نحو «سُرُر وطَلَلَ وجُدُد» فإنه لايدغم المثلان هنا، وإن كانا أصلين، مثلهما فى «شدَدَ ومَدَدَ» من قِبَل أن الإدغام فيها يُحْدث لبسًا، واشتباهَ بناء ببناء. إذا لو أدغمت لم يعلم المقصود منها، ألا ترى أنك لو أدغمت فقلت طلّ وسرّ وجدّ لم يعلم أن طَلَلاً فَعَلاً وقد أدغم»[2]، ففى الأسماء فَعْل بسكون العين، وليس فى الأفعال ذلك. فيحدث الالتباس بين «سُرُر» الاسم و«سَرّ» الفعل؛ فأدى ذلك إلى التباس شديد فى البناء، نتج عنه التباسٌ فى المعنى - ومن الذى يفرق بينهما ويعرف المقصود - وكما يقول «ابن يعيش»: «لم يعلم المقصود منها».

أما النوع الثالث، فإن الفساد قد ينتج عن كسر قاعدة مثل: «أن يلتقى المثلان من كلمتين، وما قبل الأول حرف صحيح ساكن، نحو: «قرم مالك» فإنك لو أدغمت ها هنا الميم فى الميم لاجتمع ساكنان لا على شرطه، وهو الراء والميم الأولى، وذلك لايجوز»[3]. فنحن نعلم أن الساكنين لايتم التقاؤهما إلا فى حالتين فقط، ليست هذه واحدة منهما؛ لذا كان الإدغام على خلاف القاعدة لو تم؛ ولهذا لم يحدث إدغام هنا، وليس هذا الموضع من مواضع موانع الإدغام التى ذكرت فى كتب الصرفيين والنحاة، وإذا حدث إعلال فى كلمة فلا يحدث فيها إعلال آخر؛ لأن الكلمة تلتبس بغيرها، وفى هذه الحالة تكون أشد ثقلاً، يقول «سيبويه»: «اعلم أن الواو والياء لاتعلان، واللام ياء أو واو؛ لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثقلون وإلى الالتباس والإجحاف، وإنما اعتلتا للتخفيف، فلما كان ذلك يسيّرهم إلى ما ذكرت لك رفض»[4] .

---

(1) شرح المفصل ١٠ / ١٢٢.
(2) شرح المفصل ١٠ / ١٢٣.
(3) شرح المفصل ١٠ / ١٢٣.
(4) الكتاب ٤ / ٣٧٦.

ولهذا لم تقلب الواو ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها فى هوى ونوى.. الخ، للالتباس بغيرها، والثقل لو أعلت ذلك الإعلال.

ومن هذا القبيل ما يقوله الدكتور «تمام حسان» من: «أن النظام اللغوى والاستعمال السياقى جميعًا يحرصان فى اللغة العربية الفصحى على التقاء المتخالفين، أو بعبارة أخرى يحرصان على التخالف، ويكرهان التنافر والتماثل. فأما كراهية التنافر؛ فلأنه ينافى الذوق العربى، وأما كراهية التماثل؛ فلأنه يؤدى إلى اللبس. فإذا أحبَّت اللغة العربية التخالف فذلك لأنه يعين على أمن اللبس»[1]. والملاحظ أن الدكتور «تمام» يشير إلى أن الكراهية من النظام اللغوى (القواعد)، وكذلك الاستعمال السياقى (المنطوق)، وهذا دليل على أن العربية ليس بها تناقض بين قواعدها والذوق الاستعمالى؛ ولهذا فالتنافر مرفوض لمنافاته الذوق، والتماثل مرفوض؛ لأنه يؤدى إلى اللبس. أليس الذوق والنظام اللغوى مجتمعين على شىء واحد، وهما من الأسس التى تحكم الظواهر السياقية.

والملاحظ أنه عند أمن اللبس تحذف الجمل الفرعية؛ أى عند وجود قرائن تغنى عن الإتيان بها فتخفف اللغة من وجود تلك الجمل الفرعية «وذلك كحذف جملة جواب الشرط، كما فى قوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[2].

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[3]، بل قد تحذف الجملة الشرطية بجزأيها عند دلالة القرينة، إذْ يُؤْمَنُ اللبس نحو:

قالت بناتُ العمّ يا سلمى وإنْ

كان فقيرًا مُعْدِمًا قالت: وإنْ[4]

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٦٤.
(٢) سورة الأنعام ـ من الآية ٣٥.
(٣) سورة آل عمران ـ من الآية ١٣٩.
(٤) نسب البيت لرؤبة، شرح شواهد العينى ١ / ٣٣، والتقدير: وإنْ، كان فقيرًا معدمًا رضيتُه. حاشية الصبان ١ / ٣٣. و ٤ / ٢٦، وهمع الهوامع ٢ / ٦٢.

وإذا دلت القرائن على جملة الخبر، فأمن اللبس مع حذفها فمن الممكن أن تحذف»[1].

هكذا يبيح أمْنُ اللبسِ الحذفَ تخفيفًا للجملة، ما دامت القرائن تغنى عن ذكر المحذوف، فتهش اللغة لحذفه لطول العنصر اللغوى جملة أو جملتين. وقد ذكر الدكتور «تمام» النوعين من الجمل: الجمل الفرعية مثل: جملة جواب الشرط بمفردها، وجملتى فعل الشرط والجواب معًا. كذلك الجمل الأصلية مثل: جملة الخبر، فلو قال لك قائل: من الذى نجح فى الامتحان؟ تقول: محمد، فقد حذفت جملة الخبر للدلالة عليها - اختصارًا - وهو وجه من وجوه التخفيف - وأمن اللبس «فكل ما دلت عليه القرينة أمكن حذفه»[2] لأمن اللبس، بل هناك ما يشير إلى أن الخفة ينبغى أن نلتزمها، ولو كان ذلك بحذف أجزاء الجملة مادام ذلك لايؤدى إلى لبس المعنى فى ذهن السامع، وكان المخاطب يعلم ما حذف من الكلام»[3].

* * *

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٢٠ ، ٢٢١.

(٢) السابق ص ٢٣٩.

(٣) أثر النحاة فى البحث البلاغى، ص ٥٦.

الشذوذ والتخفيف

كما ذكرنا ـ غير مرة ـ أن طلب التخفيف لايتعارض مع قواعد اللغة ولا طبيعتها، وأن التخفيف يتساوق مع منطق اللغة وليس مناوئًا لها، صحيح أنه يعتمد على الذوق والإحساس، وهما لايتعارضان مع قواعد اللغة. لكن التخفيف كان أحيانًا يطغى على اللفظ لثقله ويسيطر عليه، حتى ولو تعارض ذلك مع القاعدة اللغوية، وأصبح اللفظ شاذًا خارجًا عن القواعد الحاكمة له، نظرًا لثقله، فقد كان التخفيف يطغى على اللفظ شذوذًا مخالفًا للقاعدة. يقول «ابن يعيش»: «وقالوا فى سُلَيْم، وفى خُثَيم خُثَمِىّ، والداعى إلى هذا الشذوذ طلب الخفة لاجتماع الياء مع الكسرة وياءى النسب»[1]. فوجود أربعة أشياء متشابهة، هى: ياء الكلمة، والكسرة وياءا النسب، قد أثقل الكلمة، مما أدى إلى تخلصها من ياء الكلمة لوجود ثلاث ياءات يفصل بينهما سكون، والسكون فى هذه الحالة ليس فاصلاً قويًا كما قرر كثير من النحاة من قبل، فأصبحت الكلمة «سُلَمِىّ» بدلا من سُلَيْمى».

لقد عالج «سيبويه» الإبدال الشاذ الذى خرج عن القاعدة تحت باب أسماه: «ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف وليس بمطّرد»[2]، ومَثَّلَ «سيبويه» لذلك بـ: تقصّيت، من القصة، وتظنيت من الظن، وقد قال «سيبويه» فى تعليل ذلك الإبدال غير المطرد ـ أى الخارج عن قواعد الإبدال ـ: «أرادوا حرفًا أخف عليهم منها وأجلد»[3]. وهذا يظهر الإبدال الشاذ الخارج عن

(١) شرح المفصل ٦ / ١١.
(٢) الكتاب ٤ / ٤٢٤.
(٣) الكتاب ٤ / ٤٢٤.

القواعد اللغوية المألوفة أنه تم طلبًا للتخفيف. وهذا ما حكم به «سيبويه» على ما سبق من الكلمات، وعلى كلمات كثيرة أخرى، مثل: تَسَرَّيت، وأتْلج بدلا من أولج، وست بدلا من سدس... الخ. وحكم سيبويه على قول بعضهم: «استخذ» في: «اتخذ» قائلا: «السين لم تجد حرفًا أقرب إلى التاء في المخرج والهمس، حيث أرادوا التخفيف منها، وإنما فعلوا هذا لأن التضعيف مستثقل فى كلامهم»[1] . والملاحظ أن سيبويه «قد أورد هذا الكلام فى باب أسماه: باب مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد، وهو وإن كان قلبًا غير فصيح، وقد خرج عن القاعدة إلا أنه تم طلبًا للتخفيف.

والتعليل الماضى هو نفسه الذى ينطبق على حذف التاء من قولهم: «يستطيع»، فقد قالوا «يسطيع»، فإنه يكره تحريك السين، وكان حذفه أحرى، إذ كان زائدًا، استثقلوا فى «يستطيع» التاء مع الطاء، وكرهوا أن يدغموا التاء فى الطاء، فتحرك السين، وهى لاتحرك أبدًا، فحذفوا التاء»[2] . هكذا نتخفف فى نطق الكلمات بحذف بعض الحروف التى لا تُحذف بمقتضى علةٍ لغوية، ولكنها حذفت شذوذًا لهذا الثقل الوارد من اجتماع التاء مع الطاء، ونحن نعلم أن اللغة دائمًا تتخلص من ذلك لثقلهما النطقى، ولم يمكن إدغامهما بعد القلب. فتخلصت اللغة من ثقل الكلمة بحذف التاء تخلصًا شاذًا، فصارت الكلمة إلى هذا الوضع غير المطرد.

ومن هذه الأمثلة الشاذة التى يثبت بها النحاة أن الحذف تم تخفيفًا، لأن بعض العرب قد نطق بهذا على مستوى لهجى ما ساقه «ابن يعيش» بالنسبة للظرف «لدن» فقد أورد لهذا اللفظ عدة روايات تغير اللفظ فيها للتخفيف، من هذه الروايات «لُدْن» قال «ابن يعيش»: «لما أرادوا التخفيف نقلوا الضمة من الدال إلى اللام ليكون أمارة على الحركة المحذوفة»[3]، والتخفيف هنا نقل الحركة من الدال إلى اللام بعد حذف حركة اللام.

---

(1) االكتاب ٤ / ٤٨٣ ، ٤٨٤.

(2) الكتاب ٤ / ٤٨٣.

(3) شرح المفصل ٤ / ١٠١، وقد روى ابن يعيش عدة روايات تعرض فى المتن.

ومن هذه الروايات «لَدْن»، فقد «أسكنوا الدال استثقالا للضمة فيها»، ومن هذه الروايات أيضًا «لَد» حيث حذفوا النون من «لدن» تخفيفًا، فقالوا: «من لد الصلاة». ومنها أيضًا «لُدْ» حيث حُذفت النون بعد نقل الضمة إلى اللام، ومنها «لَدْ» بفتح اللام وسكون الدال، كأنه حذف الضمة تخفيفًا، ثم حذف النون وأبقى الدال. روى «ابن يعيش» هذه الروايات الخمسة ذاكرًا: أنها للتخفيف، وأعتقد أن هذه الروايات لهجات لقبائل، وليس ذلك مرتبطًا بالخفة والثقل بمعناهما الفنى التذوقى، وإن كان اختلاف اللهجات يدخل فيه شىء من الخفة أو الثقل، فإن هذه الروايات بعيدة عن ذلك، ونطق اللفظ بهذه الروايات أقرب إلى الشذوذ منه إلى طبيعة اللغة.

وقريب من هذا قول قطرب[1]:

أَلاَ لا بَارك الله فى سُهَيْلٍ   إِذَا ما الله باركَ فى الرجالِ[2]

يقول «ابن جنى» تعليقًا على هذا البيت: «أرادَ لا باركَ الله، فحذف الألف تخفيفًا»[3] ويقصد (الله) بدون المدّ.

والسؤال إذن: أىُّ خِفَّةٍ فى حذف الألف فى البيت؟ والحق أن هذا لايتناسب مع النظام اللغوى لوجود ثلاثة متحركات: حركة اللام الثانية، وحركة الهاء بدون إشباع ـ وحركة الفاء، وثلاثة متحركات بدون ساكن أثقل من ثلاثة متحركات بينها ساكن حسب الذوق اللغوى، مع أن النظام اللغوى يسمح بذلك ـ مع ثقله ـ فأى خفة يقصد «ابن جنى» والمعدول إليه أثقل؟. لهذا لا يسعنا إلا أن نؤكد أن هذا الحذف للضرورة الشعرية، اضطر إليه الشاعر حفاظًا على وزن البيت.

(١) المحتسب ١ / ١٨١، ٢ / ٨٢.

(٢) البيت من الوافر، حذفت ألف المدّ من لفظ الجلالة الأول نطقا، بجانب حذفها إملاء؛ حتى يستوى وزن البيت ـ المحتسب ٢ / ٨٢، وانظر المخصص لابن سيدة ٦ / ١٦٠، واللسان (أله) ٢ / ١١٦.

(٣) المحتسب ٢ / ٨٢.

والغريب أن «ابن جنى» حاول أن يوقف هذا التطرف فى إطلاق العنان لنظرية التخفيف، فتوقف أمام بعض التفسيرات المتطرفة قائلاً: «قد يحذفون بعض الكلم استخفافًا حذفًا يُخِل بالبقية ويعرض لها الشبه، ألا ترى إلى قول «علقمة»:

كأن إبْريقَهُم ظَبى على شَرَفٍ مُفَدَّمٌ بسبَا الكتَّانِ مَلْثُومُ[1]

أراد بسبائب. وقول «لبيد»:
درس المَنَا بِمتَالِعٍ فَأَبَانِ[2] .
أراد المنازل[3].

ويستمر «ابن جنى» فى سرد هذه الأمثلة الغريبة الشاذة، ومع أنه يعترف أن ذلك «إخلالٌ بالبقية»، ولكنه يشير إلى أن هذا الحذف «استخفاف»، وأى استخفاف فى ذلك التشويه والإخلال؟ إن ذلك الحذف ليس خفة بقدر ما هو شاذ أو ضرورة ألجأت الشاعر إلى هذا الحذف المخل، لعدم وجود دليل أو قرينة على المحذوف؛ لهذا يلتبس الأمر على القارئ، وقد اعترف «الصبان» أن هذا حذفٌ للضرورة[4]. وأشار «العينى» فى شواهده إلى أن ذلك «حذفٌ قبيح»[5]. وقد اعترف «ابن سيده» بعد أن أورد بيت «لبيد» السابق بأن ذلك من شاذ الحذف[6]؛ ولهذا أشار البعض إلى أنه لا يوجد حذف فى البيت، وأن «السبا» هى السبائب وليس على الحذف[7] .

---

(١) مفدم: على فمه خِرقَة، ملثوم: متلفف بها، سبائب: واحدها سبيبة وهى الشقة البيضاء من الثوب، انظر الخصائص ١ / ٨١ والبيت من بحر البسيط وهو لعلقمة الفحل، ديوان علقمة طبعة جول كربونل بالجزائر ١٩٢٥م، ص ٧٠، وانظر المحتسب ١ / ٨١، ٢ / ٧٧، والخصائص ١ / ٨٠.

(٢) هذا الشاهد صدر بيت، وعجزه: «وتقادمت بالحُبس فالسوبان، وهو من بحر الكامل ـ الخصائص ٢ / ٤٣٧ وروى البيت «عفت المنا». المساعد على تسهيل الفوائد، دار المدنى بالسعودية ١٩٨٤م، ٢ / ٥٥٩، وفى حاشية الصبان ٣ / ١٦١ الحذف للضرورة، ومتالع وأبان والسوبان: أسماء مواضع، وقيل جبال، شواهد العينى ٣ / ١٦١، والبيت قائله لبيد، انظر ديوانه طبعة دار صادر ص: ٢٠٦، ويروى البيت: «بالحُبس بين البيد فالسوبان».

(٣) الخصائص ١/ ٨٠.

(٤) حاشية الصبان ٣ / ١٦١ . .

(٥) شواهد العينى ٣ / ١٦١ .

(٦) المخصص جـ ١٥ ص ١٦٧ .

(٧) الخصائص ١ / ٨١ (هامش).

وقد سمى هذا الدكتور «تمام حسان» عدولاً عن الأصل[1] ، وإن كان عدولاً غير مطرد، وأشار إلى أن النحاة العرب يعدونه شاذًا. وهو وإن كان فصيحًا يُحفظ ولا يقاس عليه، وأتى بأمثلة لذلك قائلا: ومن أمثلة ذلك قول الراجز:

«الحمدُ لله العَلِىّ الأَجْلَلِ»[2] .

أى: الأجلّ.

وقوله:

«أَوَالِفًا مكَّةَ من وُرْقِ الحَمِى»[3] .

أى الحَمَام. وقول الشاعر:

درس المَنَا بمُتَالِعٍ فأَبَانِ[4] .

وكله عندى من قبيل الترخص ـ والكلام للدكتور تمام حسان ـ عند أَمْن اللبس حتى ليقع فى قرن واحد مع قوله تعالى: ﴿ وَطُورِ سِينِينَ ﴾[5] أى: سيناء.

﴿ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾[6] أى : ميكائيل.

﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾[7] أى: إلياس[8] .

---

(١) الأصول ص ١٤٥.

(٢) تمام البيتين «الواهب الفضل الوهوب المُجْزل»، وهو رجز لأب النجم العجلى، حاشية الصبان ٤ / ٣٤٨، شواهد العينى ٤ / ٣٢٩ ونسبه بهاء الدين بن عقل فى كتاب المساعد على تسهيل الفوائد للعجاج ٤ / ٢٥٣ والغالب أنه لأبى النجم، لأننى لم أعثر عليه فى ديوان العجاج، وقد أشار الأستاذ/ عبد السلام هارون فى معجم شواهد العربية إلى أنه لأبى النجم.

(٣) قائله العجاج، وقد ورد عند سيبويه مرة «أَوَ الفًا» ومرة أخرى «قواطنا» الكتاب ١ / ٢٦، ١ / ١١٠، وانظر ديوان العجاج، طبعة دار الشرق، بيروت ١٩٧١م ص ٢٩٥.

(٤) مر بنا هذا البيت منذ قليل.

(٥) سورة التين ـ آية ٢.

(٦) سورة البقرة ـ من الآية ٩٨.

(٧) سورة الصافات ـ آية ١٣٠.

(٨) الأصول، ص ١٤٥.

وهكذا يتضح لنا أن هذا الحذف شاذ أو ضرورة، وليس من الخفة فى شىء، فهو خارج عن القواعد اللغوية، والخفة لا تتعارض مع القواعد اللغوية؛ لهذا يعرف الشاذ دون قياسٍ عليه، وما أجمل اعتراف «ابن جنى» فى النهاية حين يقرر أن هذا الحذف يعرض الكلمة«للشُّبَـهْ».

* * *

موقف بعض النحاة من فهم ظاهرة «التخفيف»

لقد بالغ بعض النحاة فى تحليل الظواهر اللغوية التى حدث فيها حذف أو تغيير مًّا حين أرجعوا بعض هذا الحذف أو التغيير إلى ظاهرة التخفيف، والتخفيف برىء من ذلك، فليس هناك أدنى علاقة تخفيف على الإطلاق، وإذا اندرج كثير من المظاهراللغوية تحت ظلال هذه الظاهرة، فإن بعضها ينأى بعيدًا عن الدخول فى غمارها، فليس كل حذف أو تغيير يعد تخفيفًا. غير أن بعض النحاة لم يجد سببًا لحذف أو تغيير، فاضطر إلى إدراجه تحت نطاق الخفة. والبعض استمرأ هذه الفكرة فتمَحَّل فيها وأرجع إليها كثيرًا من التغييرات، فهذه رواية «ابن جنى» التى يرجع الحذف فيها إلى التخفيف، حيث يقول: «ومن ذلك قراءة «يحيى والأعمش وطلحة بن مصرف» ورويت عن «أبى عمرو»: ﴿مِّنَ ٱلْقَـٰنِطِينَ﴾[1].

قال أبو الفتح: ينبغى أن يكون فى الأصل «القانطين» كقراءة الجماعة، إلا أن العرب قد تحذف ألف فاعل فى نحوهذا تخفيفًا، قال الراجز[2]:

أصبحُ قَلْبى صَرِدَا لا يشْتَهِى أَنْ يَرِدَا
إِلاَّ عَرَادًا عَرِدَا وصِلِّيَانًا بَرِدَا
وَعَنْكَثًا مُلْتَبِدَا[3]

يريد عَارِدًا وبَارِدًا، فحذف الألف تخفيفًا[4].

(١) سورة الحجر ـ آية ٥٥: ﴿قالوا بشّرناك بالحق فلا تكن من القانطين﴾، وانظر المحتسب ٢ / ٤، ٥.
(٢) نُسبت الأبيات إلى الضبى ـ فيما تزعم العرب ـ كما فى اللسان (عرد) جـ ٣٢، ص ٢٨٧٣، وانظر المحتسب ١/ ١٧١، ٢/ ٢/ ٤، ٥، والخصائص ٢ / ٣٦٤.
(٣) الابيات من بحر الرجز، العراد: نبت فى البادية كذلك الصليان والعنكث.
(٤) المحتسب ٢ / ٤، ٥.

وقد اعترف «ابن جنى» فى غير موطن[1] بذلك. وأنا أتعجب كثيراً من ذلك، ووجه العجب يُعرف حينما نرى صاحب لسان العرب يعترف بأنه يجوز القول: «عَرَادٌ عَرِد على المبالغة»[2] إذا الكلمة بدون ألف جائزة الاستعمال، فكما يُقال (عَرِد) يقال قَنِط وبَرِد، فلماذا نفترض وجود ألف ـ من الأساس ـ لنعود فنقول: إنه حُذف تخفيفًا كما قال«ابن جنى»، ثم نقول: إنها حذفت للضرورة كما قال صاحب اللسان، وهو يقصد بذلك الضرورة الشعرية تعليقًا على أبيات الرجز السابقة[3]. أى فلسفة هذه التى تجعلنا نتخيل وجود ألف؟ وأى ثقل فى الألف حتى تحذف ـ على فرض وجودها ـ؟ وهل هناك دليل على أن الشاعر أراد عَارِدًا وبَارِدًا ثم عدل عن ذلك إلى عَرِد وبَرِد؟. ووجهة نظرى أن الألف لم ترد أصلاً فى هذا السياق، أو حتى نويت بالنسبة للأبيات، فالكلمات بالألف أو بدونها جائزة لغويًا، أما بالنسبة للآية الكريمة فقد قرأها البعض بالألف، والآخرون بدون ألف، والذين قَرءُوها بدون الألف إنما قرءوها كذلك على المبالغة.

ومن هذا القبيل ما أورده «ابن جنى» فى قوله: «ومن ذلك قراءة طلحة بن مصرف»: ﴿وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾[4].

قال أبو الفتح: «قد تقدم القول على مثله، وأنه فى الأصل مالح فحذفت ألفه تخفيفًا»[5]. هكذا يفترض «ابن جنى» أن أصل الكلمة (مالح) وعدل عن هذا الأصل إلى (مَلِح) بالحذف تخفيفًا ـ والمقصود هنا بالأصل الأصل المنطوق، لا أصْل الوضع.

ومن هذا أيضًا إجازة «ابن جنى» لقراءة أبى رجاء «القَنِع» من قوله تعالى: ﴿وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ﴾[6]،واعترف «ابن جنى» أن حذف الألف للتخفيف[7].

(١) المحتسب ١ / ١٧١، ١٨١، ٢/ ٨٢.
(٢) لسان العرب (عرد)، جـ ٣٢، ص ٢٨٧٣.
(٣) لسان العرب، جـ ٣٢، ص ٢٨٧٣ (عرد).
(٤) سورة فاطر ـ من الآية: ١٢.
(٥) المحتسب ٢ / ١٩٩.
(٦) سورة الحج ـ من الآية: ٣٦، وانظر المحتسب ٢/ ٨٢.
(٧) المحتسب ٢ / ٨٢.

وإذا عرضنا هذا الكلام على الذوق أو النظام اللغوى فسنجد أن هذا الحذف ليس من قبيل التخفيف؛ لأنه يتعارض معهما، فالنظام اللغوى يستثقل تتابع أربعة متحركات. وفى قوله تعالى: ﴿وَأَطْعِمُواْ الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ بحذف الألف على قراءة من القراءات، وفى حالة الاتصال نجد أربعة متحركات، بل إن الذوق يستثقل ذلك أصلا.

أى خفة فى حذف الألف إذن؟ والحقيقة لا الذوق اللغوى ولا النظام يسمحان بذلك القول، بتتابع أربعة متحركات من أجل التخفيف بحذف الألف، وأيهما أكثر ثقلا: وجود الألف فى الكلمة أو تتابع هذه المتحركات؟! لابد من القول: إنه ليس كل قراءة يُقصد من ورائها التخفيف.

وفى هذا الموطن نتذكر ما قاله الدكتور «على أبو المكارم»: «إن اصطلاح التخفيف فى النحو العربى مَرِنٌ، ويفسر ظواهر كثيرة»[1]. وعلينا أن نتوقف أمام لفظ «مرن» بكثير من الحذر والتحفظ، ولا يجوز لنا أن نندفع أو ننزلق فى تفسير كل شىء حُذِفَ أو تغير، معللين ذلك بطلب الخفة، بل يجب أن نتريث كثيرًا؛ لأن التفسير بالتخفيف سلاح ذو حدين، فلا يجوز لنا أن نطلق لهذا المصطلح العنان لينطلق كالفرس الجامح على كل حذف أو تغيير دون قيد يحده ويقيده، فيجب أن نحكّم الذوق والنظام اللغوى معًا فى هذه التفسيرات حتى تأتى متوازنة مع طبيعة اللغة.

* * *

(١) الظواهر اللغوية فى التراث النحوى، ص ١٤٣.

الباب الثانى

التخفيف على المستوى الصوتى

ويشمل المباحث الآتية:

- **المبحث الأول: التخفيف والإدغام.**
- **المبحث الثانى: التخفيف والإقلاب.**
- **المبحث الثالث: التخفيف والإخفاء.**
- **المبحث الرابع: التخفيف والمناسبة الصوتية.**

التخفيف والإدغام

إن باب «الإدغام» يرتبط ارتباطًا وثيقًا بثقل تماثل الحرفين، والإدغام طريق من طرق التخفف من هذا التماثل الثقيل؛ لأن «اجتماع مثلين متحركين من غير مانع من الإدغام فى غاية الثقل»[1] ، واجتماع الأمثال مكروه ومستثقل عند النحاة[2] والناطقين، فعندما «ثَقُلَ التقاء المتجانسين (المتماثلين) على ألسنتهم عمدوا بالإدغام إلى ضرب من الخفة»[3] .

واجتماع المتماثلين ينتج عنه ظواهر تخفيفية شتى منها: القلب، والحذف، والإدغام، ووجود فارق أو عازل، والنقل، والإشباع، والتخالف..... إلخ، وكل هذا من مظاهر التخفيف التى لجأت إليها اللغة هروبًا من الثقل الذى نتج عن التقاء المتماثلين، وما يجوز فيه الإدغام لايجوز فيه الحذف أو القلب أو غير ذلك من مظاهر التخفيف. والعكس، فيما عدا القليل من الكلمات مثل: ميّت وميْت، وهذا فى تماثل الحروف غير الأصول.

وحينما نتكلم عن الإدغام لابد من تعريفه بوصفه ظاهرة لغوية، فهو - ما يقول «الرضى» - «وَصْل حرف ساكن بحرف مثله متحرك بلا سكتة عن الأول، بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتمادة واحدة قوية»[4] ، وللتعريف دلالة مهمة، وهى أنه إذا أدغم المتقاربان، فلا يمكن أن يحدث هذا الإدغام إلاَّ بعد تماثلهما؛

(١) شرح الشافية (نقرة كار) ص ٦٦.
(٢) المقتضب ١ / ١٩٧، والخصائص ٢ / ١٣٩، والأشباه والنظائر ١ / ١٨٠.
(٣) شرح المفصل ١٠/ ١٢١.
(٤) شرح الشافية ٣ / ٢٣٥.

لأن الإدغام إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تام، ولا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد بلا تماثل، فلكل حرف مخرج على حدة[1] إلى حد أن «الرضى» يؤكد أن الإدغام ليس الإتيان بحرفين، بل هو الإتيان بحرف واحد، فعنده «الإدغام تغيير الحرف الأول بإيصاله إلى الثانى وجَعْله معه كحرف واحد»[2]. ولعل هذا ما جعل «السيوطى» يؤكد أن الإدغام لغة «الإدخال»[3] . ومعنى ذلك أن الإدغام إدخال حرف فى حرف آخر، حتى يرتفع اللسان بالحرفين رفعة واحدة دون عودة.

وقد عد «ابن جنى» الإدغام من باب التقريب، فالإدغام عنده «إنما هو تقريب الصوت من الصوت»[4] ، ويقسمه «ابن جنى» إلى «إدغام أصغر، وأكبر»، أما الإدغام الأكبر فيقصد به الإدغام الناتج عن المتماثلين، كما فى شدّ واصَّبر[5] وقطَّع، وأما الإدغام الأصغر فهو عنده «تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك[6]، وعد منه الإمالة والإبدال فى قلب تاء الافتعال» طاء، كما في اضطرب واصطبر واطَّرَدَ (وهنا خلط بين الأصغر والأكبر) لأن اصَّبر فى الإدغام الأكبر «واطَّرد» فى الإدغام الأصغر، بالرغم من تشابههما، وعدَّ من الإدغام الأصغر قلبَ تاء الافتعال دالا، كما فى ازدهر وادّعى. . . الخ.

والحق أنه أصاب حينما عد الإمالة وإبدال تاء الافتعال طاءً أو دالاً من التقريب، ولكنه لم يكن على حق حينما أطلق على هذه الظواهر «الإدغام الأصغر»، كذلك لم يكن على حق حينما أطلق على ماسماه «الإدغام الأكبر» تقريبًا، وأى تقريب فى المتماثلين؟ إنه إدغام وليس تقريبًا، والإدغام ليس منه التقريب، وسنحدد هذا المصطلح بشكل دقيق فى باب المناسبة من هذا البحث.

ومن وجهة نظر «ابن جنى» أن التقريب هو الذى يؤدى إلى تداخل الحرفين

---

(١) شرح الشافية للرضى ٣ / ٢٣٥.

(٢) المصدر السابق ٣ / ٢٦٤.

(٣) همع الهوامع ٢ / ٢٢٥.

(٤) الخصائص ٢ / ١٣٩.

(٥) التقى المتقاربان فى «اصتبر»، وساغ الإدغام بعد قلب أحدهما إلى لفظ صاحبه.

(٦) الخصائص ٢ / ١٤١.

وإدغامهما، لكن سؤالا مهمًا فى هذا الصدد يفرض نفسه، ويطلب الإجابة بإلحاح شديد، وهو: لماذا يثقل التقاء المتماثلين أو المتقاربين على الناطق؟. ونجد الإجابة عن ذلك عند «الجاربردى» حينما يقول: «لما فيه من العود إلى حرف بعد النطق به. قال بعض الفضلاء: التقارب المفرط يجعل اللفظ بهما بمنزلة حجْلان المقيد، وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها فى موضع واحد، وبعضهم بإعادة الحديث مرتين، وكل ذلك مستكره، بل إذا كرر طعام واحد تلتذه النفس ملّته وكرهته، فكيف بما عليه فيه كلفة العمل إذا رجع إليه بعينه»[1] .

هكذا يوضح «الجاربردى» ثقل التماثل أو التقارب بأمثلة حسية ومعنوية، فنطقها يشبه مرة حجْلان المقيد، ومرة وضع القدم ورفعها فى الموضع نفسه، وثالثة بإعادة الحديث مرتين، ورابعة بتكرار الطعام حتى تملّه النفس؛ لأن اللسان فى نطق هذين الحرفين ـ كما يقول «المبرد»: «يزايل الحرف إلى موضع الحركة، ثم يعود إليه»[2]، أما إذا حدث إدغام، فإن اللسان يرتفع عن الحرفين مرة واحدة، وذلك أخف، لكن «المبرد» لايذهب إلى القول بالإدغام بمجرد التقاء صوتين متماثلين، بل لابد أن يكون اللفظُ الذى حدث به إدغام «غيرَ ناقص معنى ولا ملتبسًا بلفظ»[3]، وهكذا تتضح شروط الإدغام لديه، منها:

ـ ألاّ ينقص الإدغام معنى اللفظ، كالإلحاق إن جاء التماثل لذلك.

ـ ألاّ يلتبس اللفظ بغيره، كما سيأتى بالتفصيل.

وهناك تفسير مهم لثقل التقاء المتماثلين، وهو خاص بالتتابع المقطعى للغة العربية، وهو أن العربية تستثقل «تتابع مقطعين قصيرين متماثلين»[4]، ولهذا تُسْقِطُ

---

(١) شرح الشافية ٣٢٧ (بتصرف).

(٢) المقتضب ١ / ١٩٩.

(٣) المرجع السابق ١ / ١٩٧.

(٤) التصريف العربى، الطيب البكوش ٩٩.

العربيةُ حركةَ عين الفعل كما فى (شَدَدَ). التقى حرف (د)، وهو مقطع قصير مفتوح مع مثيله الثانى، فنتج عنه أن العربية تخلصت من حركة المقطع الأول عن طريق الإدغام، «وينتج عن إسقاط حركة العين أن العين التى كانت بداية المقطع الثانى، وهو منفتح قصير، تصبح مقطعًا منغلقًا، ويصبح الفعل مركبًا من مقطعين فقط: الأول مقطع منغلق، والثانى منفتح قصير (شَدْ ـ د)، ولايخفى ما فى ذلك من اقتصاد فى المجهود النطقى وخفة فى الصيغة الحاصلة»[1]، وواضح أن (شدَدَ) قائمة على ثلاثة مقاطع منفتحة، اثنان منها متماثلان، وفى هذا ثقل فى التتابع، تتخلص اللغة منه عن طريق تحويل الكلمة إلى مقطعين: الأول: (شَدْ) منغلق، والثانى: (د) قصير منفتح، فسهَّل هذا نطق الكلمة، فخففت فى نطقها.

ويؤكد النحاة أن «الغرض من الإدغام طلب التخفيف»[2]، لكن من المفيد أن نذكر أيضًا أن الإدغام يرتبط بعموم ظاهرة التخفيف، «فالرضى» يشير إلى أنه إذا اجتمع المثلان فى آخر الفعل، ولم يكن الأول حرف علة يجب الإدغام، كما فى (شَدَّ وضَنَّ)، ويشير «الرضى» إلى علة ذلك قائلا: «لكونه فى الفعل الثقيل، وفى الآخر الذى هو محل التغيير»[3]، ولهذا حكم على قول الشاعر:

أنى أجود لأقوام وإن ضننوا[4]

بالشذوذ والضرورة[5]

---

(١) المصدر السابق ٩٩.

(٢) شرح الشافية الجاربردى ٣٢٧، والرضى ٣ / ٢٧١، والمقتضب ١ / ١٩٩.

(٣) شرح الشافية ٣ / ٢٤١.

(٤) الشاهد عجز بيت وصدره: مهلاً أعاذل قد جَرَّبْت من خُلُقِى. وهو من بحرالبسيط، ومنسوب إلى قعنب الغطفانى، المنصف ١ / ٣٣٨، ٣٣٩، ٢ / ٦٩، ٣٠٣، والكتاب ١ / ٢٩، وشرح الشافية للرضى ٣ / ٢٤١، ولسان العرب (ضنن) ٢٩ / ٢٦١٤.

(٥) شرح الشافية للرضى ٣ / ٢٤١ ومابعدها.

وذكر «الرضى» أنه إذا كان اجتماع المثلين فى الاسم فلا يُدغم إلاّ إذا شابه الفعل؛ لما ذكر من ثقل الفعل، فالتخفيف به أليق مثل: رجل صبٌّ وأصله (صبَبٌ)، وأما مثل: (سُرُر) جمع (سرير) فلا يدغم؛ لأنه لايشابه الفعل.

وهناك تساؤل يطرح نفسه هو: إذا كانت (فُعُل) خاصة بالأسماء، ولم يدغم المثلان فيها للخفة الناتجة عن خصوصية اللفظ للأسماء، فلماذا لايدغم المثلان فى بعض الأسماء التى تشبه الأفعال مثل: قَصَص وعَدَد لموازنته الفعل على فَعَل؟.

ولعل فى كلام «الرضى» ما يجيب عن ذلك حينما يقول: لأن «مثل هذه الأسماء فى غاية الخفة؛ لكونه مفتوح الفاء والعين. ألا ترى إلى تخفيفهم نحو كَبِد، وعَضُد، دون نحو جَمَل؟. تركوا الإدغام فيه، وأيضًا لو أدغم (فَعَلٌ) مع خفته لالتبس بَفَعْل ـ ساكن العين ـ فيكثر الالتباس»[1]، وهذه مسألة لطيفة، فالإدغام نوع من التخفيف، وفى داخله مراعاة لمظاهر التخفيف الأخرى، فقد وجدنا الإدغام يتجسد فى الأفعال، والأسماء التى تشبه الأفعال، ماعدا ماجاء منها على فَعَل ـ بفتحتين ـ لخفة هذا الوزن. أما الأسماء التى لاتشبه الأفعال فى الوزن والتى جاءت على فُعُل ـ بضمتين ـ مثل: (سُرُر)، فلا تدغم لخفتها المعنوية؛ ولأن ذلك سيؤدى إلى اللبس بأوزان أخرى، وهذا ما أكده «ابن جنى» حينما أتى بكلمات مثل: قِدَد وخُلَل (نبات) وجُدُد؛ وهذا مخالف لبناء الفعل، وطَلَل ومَدَد، وهذا وإن كان على وزن الفعل فإن الخفة فى تعاقب فتحتين، ثم قال: «الاسم أخف من الفعل، فظهر التضعيف فى الاسم لخفته، ولم يظهر فى الفعل ـ نحو قَصَّ ونَصَّ ـ لثقله»[2].

والحرف يلزم إدغامه فى مثيله على قدر اللزوم والثبات. يقول «المبرد»: «إنما يلزم الإدغام على قدر لزوم الحرف، ألا ترى أنها إذا كانت فى كلمة واحدة لم يجز الإظهار، إلا أن يضطر الشاعر فيرد الشىء إلى أصله»[3]، وبهذا المبدأ

---

(١) شرح الشافية للرضى ٣ / ٢٤٢.

(٢) الخصائص ١ / ١٦٢.

(٣) المقتضب ١ / ٢٥٢.

أشار «ابن جنى» إلى جواز قولنا: هما يضربانني لعدم لزوم المثل. يقول «وإذا قيل لهم: قالوا هما يضربانني، وهم يحاجوننا، قالوا: المثل الثانى ليس بلازم»[1]، ونستطيع استخراج قاعدة مؤكدة من هذا الحديث، وهى: أن تماثل الحروف الأصلية أكثر ثقلاً من تماثل الحروف العارضة، أو العارضة مع الأصلية.

وهناك بعض المسائل أَدْرَجَها القُدامَى فى باب الادغام، بالرغم من أن طريق التخفيف فيها ليس الإدغام، دعاهم إلى هذا كون الثقل فيها نتج عن التقاء المتماثلين.

المسألة الأولى:

وهى خاصة بالحذف، وتظهر فى الأمثلة التى رواها النحاة حينما قالوا فى ظَلِلْت ومَسِسْتُ وأَحْسَسْت: ظَلْت ومَسْتُ وأحسْت، وعنها يقول «الزمخشرى»: «وقد عدلوا فى بعض تلاقى المثلين أو المتقاربين لإعوار الإدغام إلى الحذف»، ويعلق «ابن يعيش» على هذا الكلام قائلا: «اعلم أن النحويين قد نظموا هذا النوع من التغيير فى سلك الإدغام وسمُّوه به وإن لم يكن فيه إدغام، إنما هو ضرب من الإعلال للتخفيف كراهية اجتماع المتجانسين؛ وذلك قولهم ظَلْت فى ظَلِلْت..»[2]، وواضح أن إدغام المثلين لم يتم لسكون المثل الثانى فيما ذكر؛ ولهذا يتعذرالإدغام.

والمفروض أن يسكن الأول ويحرك الثانى، لكن فى الأمثلة السابقة لايمكن تحريك الثانى لوجود تاء الفاعل، «فحذفوا الحرف الأول منهما على غير قياس»[3].

والملاحظ أنهم حذفوا الحرف الأول دون الثانى لتحريكه؛ إذ لوحذفوا الساكن لاضطروا إلى تسكين المتحرك؛ لأن تاء الفاعل يجب تسكين ما قبلها، وهذا

(١) الخصائص ١ / ١٦٢.
(٢) شرح المفصل ١٠ / ١٥٣.
(٣) المرجع السابق ١٠ / ١٥٣.

يؤدى إلى كثرة التغيرات لوحذفنا الساكن وقُمنا بتسكين المتحرك، فكان أولى أن يحذف المتحرك منذ البداية. هكذا وضعت هذه المسألة التى استخدم فيها الحذف فى مسائل الإدغام؛ لأنه ينبنى على التقاء المتماثلين، وهو عماد الإدغام.

المسألة الثانية:

الإبدال للتباين، وذلك مثل قولهم: تقضّيت فى : تقضضت، وأمليت فى: أمللت، وتسرّيت فى تسررت، يقول «المبرد»: «والدليل على أن هذا إنما أُبدل لاستثقال التضعيف قولك: دينار وقيراط، والأصل دِنّار وقِرّاط، فأبدلت الياء للكسرة، فلما فرقت بين المضاعفين رجع الأصل فقلت: دَنانير وقراريط»[1]. وإنما حدث هذا لأن قومًا من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء من الحرف الثانى، لئلا يلتقى حرفان من جنس واحد.

والملاحظ أن التباين هنا عكس الإدغام، ونعنى به «نزعة صوتين متماثلين أو متقاربين إلى التباعد والتباين حتى يخف نطقهما، ويكثر ذلك فى معالجة الكلمات الدخيلة، وفى نطق العامة للكلمات العربية الأصل»[2]، هذا ما ذكره الأستاذ «الطيب البكوش»، وقد أعطى أمثلة لذلك: قُبَّره. قنبرة، خَرُّوب، خرنوب.

وإنما قام النحاة بدراسة هذه المسألة فى باب الإدغام؛ لثقل التضعيف الناتج عن التقاء المتماثلين، فقد نقل «ابن جنى» عن العرب جواز قولهم: أمليت فى أمللت، وقولهم: وَرَبِيك - بتخفيف الباء - فى وربِّك[3]. وكان من الممكن دراسة هذه المسائل فى أبوابها، فباب الحذف أولى بمسألة الحذف، وكذا باب الإبدال أولى بمسألة الإبدال.

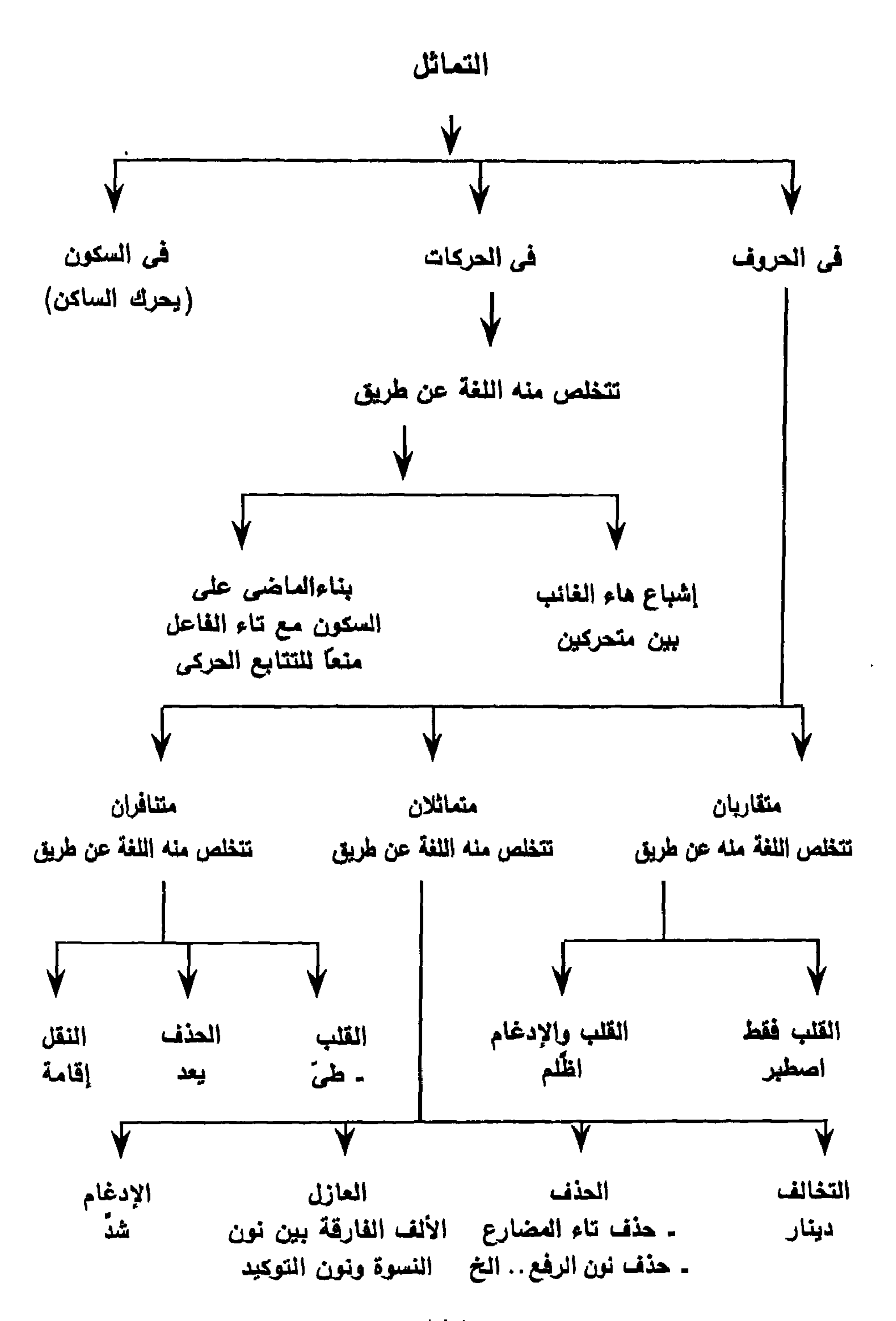
ويجمل بنا أن نتأمل الشكل التالى لنحدد موقف الإدغام بين طرق التخفيف.

---

(١) المقتضب ١ / ٢٤٦.

(٢) التصريف العربى، ص ٧٠.

(٣) الخصائص ٢ / ٢٣٢.


التماثل
فى الحروف
فى الحركات
فى السكون
(يحرك الساكن)
تتخلص منه اللغة عن طريق
إشباع هاء الغائب
بين متحركين
بناءالماضى على
السكون مع تاء الفاعل
منعاً للتتابع الحركى
متقاربان
تتخلص اللغة منه عن طريق
متماثلان
تتخلص منه اللغة عن طريق
متنافران
تتخلص منه اللغة عن طريق
القلب فقط
اصطبر
القلب والإدغام
اظّلم
القلب
ـ طىّ
الحذف
يعد
النقل
إقامة
التخالف
دينار
الحذف
ـ حذف تاء المضارع
ـ حذف نون الرفع.. الخ
العازل
الألف الفارقة بين نون
النسوة ونون التوكيد
الإدغام
شدّ

الملاحظ أن الإدغام لايتم إلاَّ نتيجةً للتماثل فى النوع الأول فقط، وهو تماثل الحروف، أما تماثل الحركات أو السكون فله طرق أخرى، حتى تماثل الحروف ليس طريقه إلى التخفيف الإدغام فقط، بل الإدغام طريق من طرق كثيرة. والملاحظ أيضًا أن التماثل بكل أنواعه هو نوع من الثقل، تتخلص منه اللغة بشكل مباشر، ماعدا ما يُسمى بالتتابع، أو التوافق الحركى، أو التجانس، ولنا حديث عن ذلك فى باب المناسبة.

وقبل أن ننهى الحديث عن الإدغام، لنا أن نتعرض للحرفين المتقاربين: أيهما يُدْغَمُ فى الآخر؟ هل يُدغم الحرف الأول فى الثانى، أو العكس؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، لابد أن نعرض بعض الآراء للوصول إلى الحقيقة.

يشير «الرضى» إلى «أن القياس قلب الأول إلى الثانى دون العكس؛ لأن الإدغام تغيير الحرف الأول بإيصاله إلى الثانى وجعله معه كحرف واحد، ولا ينعدم هذا القياس إلا لعارض، وهذا العارض كون الأول أخف من الثانى، أو كون الأول ذا فضيلة ومزِيَّة»[1] ، وهما مسألتان سنراهما بعد قليل.

ورأى «ابن جنى» أنهم: «إنما يقدمون الأقوى من المتقاربين من قبل أن جمع المتقاربين يثقل على النفس، فلما اعتزموا النطق بهما قدموا أقواهما لأمرين:

أحدهما: أن رتبة الأقوى أبدًا أسبق وأعلى.

والآخر: أنهم إنما يقدمون الأثقل ويؤخرون الأخف من قبل أن المتكلم فى أول نطقه أقوى نفسًا وأظهر نشاطًا، فقدم أثقل الحرفين، وهو على أجمل الحالين»[2].

ويظهر لنا من كلام «الرضى» و «ابن جنى» أن الحرف الأول الثقيل القوى يقلب إلى الحرف الثانى الضعيف الخفيف، وأن المبدأ العام الذى يحكم الظاهرة هو قلب الصوت الثقيل إلى الخفيف وإدغامه فيه، وعادة ما يتقدم الثقيل كما يؤكد «ابن جنى».

---

(١) شرح الشافية ٣ / ٢٦٤.

(٢) الخصائص ١ / ٥٥..

وهذا الكلام يتعارض مع ما قاله الأستاذ «الطيب البكوش»، وهو يقرر أن مبدأ الإدغام هو «إدغام الصوت الضعيف فى الصوت القوى»[1]. ومعنى ذلك أن الحرف الضعيف حسب رأى «الطيب البكوش» ـ يُقلب إلى الحرف القوى، وهذا يتعارض مع غرض الإدغام، وهو التخفيف؛ لأن الصوت القوى فيه بعض الثقل. وقد أشار «ابن جنى» إلى وجود تساوق كامل بين القوة والثقل من ناحية، والضعف والخفة من ناحية أخرى فى النص السابق. ولو أنا قلبنا الصوت الضعيف الخفيف إلى الصوت القوى الثقيل؛ لانتفى غرض الإدغام، وعدنا إلى ما بدأنا به من الثقل.

وإذا كنا نتخلص من أحد المتقاربين بإدغامه فى الآخر، فطبيعة الحال تشير إلى أن الأثقل هو الذى يقلب إلى الأخف، ويدغم فيه، وثقل إدغام حروف الحلق بعضها مع بعض خير دليل على ذلك. وربما كان ذلك سببًا فى عدم إدغام همزتين ـ والهمزة حرف حلقى ـ وهما ثقيلتان؛ لئلا يزداد اللفظ ثقلا على ثقل، فالإدغام ـ كما يقول «ابن يعيش» ـ يعتمد على «نقل الأثقل إلى الأخف»[2].

وثقل الحروف إنما ينتج عن أسباب كثيرة، منها: عدم تمكن الجهاز النطقى من الحروف تمامًا لتجاورها الثقيل؛ فيكون ذلك سببًا فى التغيير، ولنقرأ قوله تعالى: ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم ﴾[3].

يقول «ابن خالويه» عن هذه الآية: «اتفق القراء على إدغام اللام فى الراء؛ لقربها منها فى المخرج، إلا ماورواه «حفص» عن «عاصم» من وقوفه على اللام وقفة خفيفة ثم يبتدئ ﴿ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم ﴾؛ ليعلم بانفصال اللام من الراء، وأن كل واحدة منهما كلمة بذاتها[4]، ويظهر ثقل التجاور والتقارب فى المخرج حينما ننظر إلى قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[5].

(١) التصريف العربى، ص ١٤٦.
(٢) شرح المفصل ١٠ / ٢٣.
(٣) سورة المطففين، من الآية ـ ١٤.
(٤) الحجة لابن خالويه ص ٣٦٥.
(٥) سورة آل عمران ـ من الآية ٣١.

فقد قرأها «أبو عمرو» بإدغام الراء فى اللام[1] فزال الثقل بهذا الإدغام؛ لأن اللسان لم ينتقل من الراء إلى اللام، وإنما ارتفع رفعة واحدة عن الاثنين معًا. ألا ننظر إلى قول «سيبويه» عن المثال: (هل رأيت) «أن الإدغام فى بعضها - الحروف - أحسن، وذلك قولك: (هَرَّأيت)؛ لأنها أقرب الحروف إلى اللام وأشبهها بها، فضارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد»[2] .

من هنا يتضح لنا أن اللام أُدغمت فى الراء، وأن الراء أُدغمت فى اللام حيث قرب مخرجاهما، فعسر على أعضاء الجهاز النطقى نطق الحرفين معًا؛ لقرب مخرجيهما، فانتقل اللسان إلى الراء حين تقدمت اللام، فأدغمت فى الراء، وانتقل اللسان إلى اللام حين تقدمت الراء، وأدغمت فى اللام، فأصبح المخرج واحدًا فسهل النطق.

وربما كان تساؤلا لطيفًا أن نقول: لماذا يجوز الإدغام فى بعض الكلام دون بعض؟ فنحن نقول: «امَّحَى الكتاب» فى: «انمحى الكتاب». فلماذا لم نقل انمحى الكتاب كما نقول: أنملة، أو أنمار؟.

والإجابة فى حديث «ابن جنى» حينما يقول: «لئلا تلتبس الأصول بعضها ببعض، فلو قيل: أمّلة فى أنمله، لالتبس بباب أمَّلْتُ، ولو قالوا: أمَّار لالتبس بباب أمَّرت، ولم يخافوا فى: امّحى الكتاب أن يلتبس بشىء؛ لأنه ليس فى كلام العرب شىء على افَّعَل بتشديد الفاء»[3] .

ويبدو أن الإدغام يرتبط بفكرة أصل الوضع، فلم يَبْن العرب صيغًا وأبنية تختلط وتتداخل مع الأخرى؛ لأن للغة نظامًا محكمًا، فهم لم يبنوا صيغة تقع فيها النون ساكنة قبل الراء واللام، نحو: قَنْر وعَنْل؛ لأن الإدغام لايجوز فيهما كما جاز فى: عتدان؛ لأن التاء والدال أشد تقاربًا من النون واللام والراء؛ بدليل إدغام كل

(١) تقريب النشر ص ٥٠.
(٢) الكتاب ٤ / ٤٥٦.
(٣) المنصف ١ / ٧٣.

واحد من الدال والتاء فى الآخر، بخلاف الراء واللام، فإنهما لا يُدغمان فى النون، كما يدغم النون فيها فى كلمتين نحو: من ربك، ومن لك؛ لأن الإدغام إذن عارض غير لازم، فعلى هذا لو قيل قَنْر وعَنْل لم يجز الإدغام، فلم يبق إلا الإظهار، وهو مستثقل؛ لأن النون قريبة المخرج من اللام والراء، فكأنهما مثلان[1]. والإدغام فى اللغة هدفه التخفيف من ثقل التضعيف فى المتماثلين، أو التقاء المتقاربين، وهذا ما يقرره النحاة، ويجب الإدغام إذا لم يكن هناك مانع منه، وترتبط هذه الموانع بتلك القاعدة التى يقررها «ابن يعيش»، وهى: «كل حرف فيه زيادة صوت لايدغم فيها هو أنقص منه»[2]، ولهذا فحروف «ضمّ شفر» لا تُدْغَم فى مقاربها، ويُدغم مقاربها فيها، والسبب فى ذلك «أن هذه الحروف فيها زيادة على مقاربها فى الصوت، فإدغامها يؤدى إلى الإجحاف، وإبطال مَالَها من الفضل على مقاربها، فالميم فيها غنة ليست فى الباء، فإذا أنت أدغمتها فى الباء فأنت تقلبها إلى الباء، وتستهلك مافيها من زيادة الصوت والغُنَّة، وفى الشين تفشٍ واسترخاء فى الفم ليس فى الجيم، وفى الفاء تأفيف، والتأفيف هو الصوت الذى يخرج من الفم عقيب النطق بالفاء ليس فى الباء، وفى الراء تكرير، ليس فى اللام، وفى الضاد استطالة، ليست لشىء من الحروف، فلم يدغموها فى مقاربها»[3].

وإذا كان الإدغام للتخفيف، فما الحكم لو أدى هذا التخفيف إلى فساد؟، وكيف يتصرف الناطق اللغوى؟ وما الذى تقوله قواعد اللغة فى هذا التناقض؟، وهل يتم التخفيف على حساب فساد اللفظ والمعنى، أو يحافَظ على اللفظ والمعنى على حساب ثقل اللفظ؟. يقول «ابن يعيش»: «إذا أدى ذلك ـ الإدغام ـ إلى فساد عُدِلَ عنه إلى الأصل»[4]. وقال «الأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدت

---

(١) شرح الشافية للرضى ٣ / ٢٦٩.
(٢) شرح المفصل ١٠ / ١٣٣.
(٣) شرح المفصل ١٠ / ١٣٣.
(٤) المرجع السابق ١٠ / ١٢٢.

إلى نقض أغراض مقصودة تُرِكَت»[1] ، وأشار إلى أن ذلك على ثلاثة أضرب يمتنع فيها التخفيف أيضًا.

الضرب الأول:

أن يكون الحرف الثانى من المثلين مزيدًا للإلحاق، وذلك مثل: جَلْبَبَ شَمْلَلَ، فالمثل الثانى كرر للإلحاق بدحرج، فلو أدغمت لزم أن تقول: جلبّ وشملّ، فتسكن المثل الأول وتُنقل حركته إلى الساكن قبله، فيخرج عن أن يكون موازنًا وملحقًا بدحرج، فيبطل غرض الإلحاق.

الضرب الثانى:

أن يؤدى الإدغام إلى لبس، نحو: سُرُرٌ، وطَلَل، وجُدُد، فإنه لا يدغَم المثلان هنا، وإن كانا أصلين؛ لأن الإدغام يحدث لبسًا، واشتباهَ بناء ببناء، إذ لو أدغمت لم يعلم المقصود منها، فلو قلت: طلّ، وسرّ، وجدّ، لمَ يعلم أن طَلَلا (فَعَلاً). وقد أدغم؛ لأن فى الأسماء ماهو على زِنَة (فَعْل) ساكن العين، نحو صَدٌّ وجَدٌّ، ولو أدغم نحو: سُرُر وقيل: سرّ لم يعلم هل هو فُعُل مثل: طُنُب وقد أدغم، أو هو على فُعْل أصلا نحو: دُرّ، وكذلك: جُدُد. ولم يكن مثل هذا اللبس فى نحو شدَّ ومدّ؛ لأنه ليس فى زنة الأفعال الثلاثية ماهو على زنة فَعْل ساكن العين فيلتبس به.

الضرب الثالث:

أن يلتقى المثلان فى كلمتين، وما قبل الأول حرف صحيح ساكن، نحو «قرم مالك»، فإنك لو أدغمت الميم فى الميم؛ لاجتمع ساكنان لاعلى شرطه، وهو الراء والميم الأولى، وذلك لايجوز[2].

(١) المرجع السابق ١٠ / ١٢٢.
(٢) شرح المفصل ١٠ / ١٢٢ ، ١٢٣.

الإدغام عند «سيبويه»

الإدغام جزء من القواعد المنظمة للنطق فى لغتنا العربية تتجنب به اللغة ثقلا من نوع معين، وهو التقاء المتماثلين أو المتقاربين، ففى التماثل درجة من درجات الثقل، وفى التقارب كذلك، ولا يستريح الناطق إلا إذا لجأ إلى طريق من طرق الخفة مثل: قلب أحد المتماثلين أو المتقاربين إلى حرف مخالف بعيد عن مثيله، وفى المخالفة والتباعد شىء من التمكن النطقى لدى الناطقين؛ ولهذا وجبت القاعدة التى تؤكد أن «الإظهار كلما تباعدت المخارج ازداد حسنًا»[1] ؛ لأن الإدغام هروب من الثقيل إلى الخفيف أو إلى الأقل ثقلا، فلسنا نستطيع أن نحكم بأن الإدغام هو تخفف من الثقل تمامًا، ففيه خفة من وجه، وفيه ثقل من وجه آخر؛ بدليل أنه لو جاز فى الكلمة الإدغام والقلب، يميل الذوق والاستخدام والقاعدة إلى القلب هروبًا من الإدغام، وسنرى ذلك فيما بعد.

فللناطق الحق فى المخالفة أو المماثلة عن طريق الإدغام؛ وذلك إذا كانت المخالفة جالبة الالتباس والابتعاد بالكلمة عن أصولها كثيرًا، بحيث يجهل الأصل، فلو أمن اللبس يكون الإبدال أو القلب لأحد المتماثلين أو المتقاربين أكثر خفة من الإدغام، ففى الإدغام تشديد، وفى التشديد خفة من ناحية وثقل من ناحية أخرى. فالحرف المشدد عبارة عن حرفين فى ضغطة نطقية واحدة، وفى ذلك ثقل عن تخالف الحروف. ولكنه من ناحية أخرى أخف من أن يُنطَق الحرفان فى ضغطتين متواليتين، فهو إعادة لنطق الحرف مرتين. وفى الإدغام يتخفف الناطق من إعادة نطق الحرف مرتين، وفى هذا يقول «سيبويه»: «اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٤٥.

من موضع واحد، ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو: ضَرَبَّب، ولم يجئ فَعَلَّل ولا فَعُلَّل إلا قليلا، ولم يبنوهن على فُعَالِل كراهية التضعيف؛ وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد، ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعبًا عليهم أن يدّاركوا فى موضع واحد، ولا تكون مهلة كرهوا وأدغموا؛ لتكون رفعة واحدة، وكان أخف عليهم مما ذكرت لك»[1].

هذا هو سر ثقل التضعيف كما حدده «سيبويه»، فالحرفان حينما يكونان من موضع واحد يثقل على الناطق أن يرفع لسانه من موضع ثم يعيده إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، «فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة، وذلك قولهم: رُدِّى واجترُّوا وانقدُّوا[2] ..... الخ» لكن، هل معنى ذلك أننا نستطيع أن ندغم كل حرفين متماثلين، متجاورين أو متقاربين، تخففًا من ثقل التضعيف؟.

الحق أن هناك قواعد حكمت ذلك، قد أوردها سيبويه؛ ليدلل بذلك على أن للغة نظامًا محكمًا ليس تابعًا لأهواء الناطقين أو الدارسين، وهذه القواعد هى:

أولا: إذا التقى المتماثلان، فلابد أن يكون الأول ساكنًا، وألا يكون الحرف على أصله مؤديًا إلى تغيير آخر فى الكلمة، فتكثر التغيرات، كما فى الفعل (قَوِى)، وأصله (قَوِو). يقول (سيبويه): «لَمْ يقولوا قد قَوَّ؛ لأن العين، وهى على الأصل، قالبة الواو الآخرة إلى ياء»[3].

أما إذا نظرنا إلى (قُوَّة)، فسنجد أن الإدغام قد حدث لتوافر شروط الإدغام عند التقاء المتماثلين، وإذا كان أصل العين الإسكان ثبتت، وذلك قولك: «قوَّة»[4].

وإذا كان الحرف الأول لابد أن يكون ساكنًا، فإن الحرف الثانى لابد أن يكون متحركًا، قال «سيبويه»: «إذا تحرك الحرف الآخر فالعرب مجمعون على الإدغام؛

(١) الكتاب ٤ / ٤١٧.
(٢) الكتاب ٣ / ٥٣٠.
(٣) المرجع نفسه ٤ / ٤٠٠.
(٤) المرجع نفسه ٤ / ٤٠٠.

وذلك فيما زعم الخليل أولى به»[1]، وقال في موضع آخر: «أما ماكانت عينه ولامه من موضع واحد، فإذا تحركت اللام منه، وهو فعل، ألزموه الإدغام، وأسكنوا العين»[2] ، وإذا كانت اللغة تبيح إدغام الحرفين المتحركين في ظروف خاصة، فأحسن مايكون هذا الإدغام فيها حينما تتوالى خمسة أحرف متحركة فصاعداً، والسر في ذلك ـ عند «سيبويه» ـ «استثقال المتحركات»[3] وخاصة مع بنات الخمسة، ولهذا يقول «سيبويه»: «كلما توالت الحركات أكثر كان الإدغام أحسن»[4]؛ لأن الإدغام يقوم على مبدأ تسكين أول المثلين المقصودين ثم إدغامهما، ويقدم «سيبويه» الدليل على صحة كلامه، وموافقته للذوق العربي نطقًا واستعمالاً بقوله «ومما يدلك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن، أنه لايتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة؛ وذلك نحو قولك: جَعَلَ لَكَ، وفَعَلَ لَبِيد»[5].

والملاحظ أن الموطن الأخير موطن جواز؛ لأن الحرفين في كلمتين.

ثانياً: ألا يكون الحرفان همزتين، فالهمزة إذا كانت ثقيلة في نفسها، فكيف إذا التقت بهمزة أخرى في كلمة أخرى (يستثنى من ذلك الهمزتان في موضع العين)، فإذا التقت همزتان في غير موضع العين، فلا إدغام فيهما؛ ولهذا لا تُدغم الهمزة في مقاربها ولا يدغم مقاربها فيها، وإذا أردنا التخفف من ثقل الهمزة يكون هناك طرق أخرى، ليس الإدغام واحداً منها. يقول «سيبويه»: «ومن الحروف مالا يدغم في مقاربه ولا يدغم فيه مقاربه، كما لم يدغم في مثله، وذلك الحرف الهمزة؛ لأنها إنما أمرها في الاستثقال التغيير والحذف، وذلك لازم لها وحدها، كما يلزمها التحقيق؛ لأنها تستثقل وحدها، فإذا جاءت مع مثلها أو مع ما قرب منها، أجريت عليه وحدها؛ لأن ذلك موضع استثقال»[6].

---

(١) المرجع نفسه ٣ / ٥٣٠.
(٢) الكتاب ٤ / ٤١٧.
(٣) الكتاب ٤ / ٤٣٧.
(٤) المرجع نفسه ٤ / ٤٣٧.
(٥) المرجع نفسه ٤ / ٤٣٧.
(٦) المرجع نفسه ٤ / ٤٤٦.

ومن هنا يظهر أن التخلص من ثقل الهمزة بالحذف أو بالقلب ألفًا أو واوًا أو ياءً، ولا يصح الإدغام لثقل الهمزة فيما يقاربها، فما بالك لو اجتمعت همزتان، وقد أكد «سيبويه» هذا الكلام غير مرة فقال: «وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام فى مثل: قولك «قرأ أبوك»[1].

ثالثًا: لابد من تماثل أحد المتقاربن للآخر حتى يتم الإدغام، فإذا كان الحرفان المدغمان متقاربين، فلا يتركان على حالهما، بل لابد من التقريب، والذى يقرب من الآخر هو الأول ويبقى الثانى كما هو. يقول «سيبويه»: «الإدغام إنما يدخل فيه الأول فى الآخر، والآخر على حاله، ويقلب الأول فيدخل فى الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحد، نحو: قد تركتك، ويكون الآخر على حاله»[2]. فالحرف الأول من المثلين لابد أن يكون قابلاً للتغيير والانتقال، حتى يصير من مخرج الحرف الآخر تمامًا، فيتم الإدغام، وهذا من الإدغام الجائز الحسن؛ لأن الإدغام هنا ليس واجبًا؛ ولهذا قال «سيبويه»: «لو بَيَّنْت فقلت: اضبط (دُلاَما)، واضبط تلك، وانقد تلك وانعت (دُلاما) لجاز[3]، وهو يثقل التكلم به لشدتهن، وللزوم اللسان موضعهن لايتجافى عنه»[4].

رابعًا: إذا التقى المثلان فى موضع الجزم، فلابد من تحريك آخر الحرفين، وتَتْبع هذه الحركة أقرب المتحركات منه، والسبب فى التحريك كما يقول «سيبويه»: «أنه لايلتقى ساكنان»[5]، يقصد سكون الإدغام الأول وسكون الجزم، مثل: لم يَرُدُّ، ولم يرتَدَّ، ولم يفرِّ، ففى المثال الأول حرك الحرف الأخير بالضم؛ لضم الراء، وفى الثانى حرك بالفتح؛ لفتح التاء، وفى الثالثة حرك بالكسر؛ لكسر الفاء، «فإن كان أقربَ من المتحرك إليه الحرفُ الذى منه الحركة

(١) الكتاب ٤ / ٤٤٣.

(٢) الكتاب ٤ / ١٠٤.

(٣) أى: التبيين، والدلام الأسود أو الحية، وقد وردت فى الكتاب (دُلام) بالضم، أما فى معجم لسان العرب فقد وردت بالفتح (دلم).

(٤) الكتاب ٤ / ٤٦١.

(٥) الكتاب ٢ / ٢٦٥.

المفتوحة، ولايكون ما قبله إلا مفتوحًا كان أجدر أن تكون حركته مفتوحة»[1]، مثل: لما يضارَّ، فقد وقع الألف قريبًا من الحرف المدغم عن الحرف المفتوح، وهو الضاد، فكان أجدر بفتح الحركة العارضة.

خامسًا: أن يكون التضعيف والتقاء المتماثلين فى غيرالإلحاق؛ لأن التقاء المتماثلين فى باب الإلحاق لا يُجيز إدغامهما؛ فذلك يخرج باللفظ الملحق به عن الهدف. فمعنى أن نزيد أو نلحق حرفًا بلفظ ليكون مساوقًا للفظ آخر إلحاقًا به: معنى ذلك أننا لابد أن نحافظ على الصيغة التى ألحقنا بها حفاظًا على الهدف الأصلى؛ ولهذا لا يُدغم المتماثلان فى باب الإلحاق؛ حفاظًا على هذا الهدف. يقول «سيبويه»: «وإذا ضاعفت اللام، وكان فعلاً ملحقًا ببنات الأربعة لم تُدغم؛ لأنك إنما أردت أن تضاعف لتلحقه بما زدت بدحرج»[2] ، وذلك مثل جلبَبَ يجلبِبُ تَجَلْبَبَ، فهو ملحق بدحرج يدحرج تدحرج؛ ولهذا لا تدغم إحدى الباءين فى الأخرى فى جلبب.

ثم أشار «سيبويه» إلى التقاء المتماثلين، دون إمكان إدغامهما، فلجأ أحدهما إلى الإبدال تخفيفًا حين قال: «هذا باب ماشذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف، ولس بمطرد، وذلك قولك: تسرَّيْت وتظنَّيت وتقَصَّيت، من القصة، وأَمْلَيْت. . . الخ »[3].

فثقَلُ التضعيف مع عدم إمكانية الإدغام؛ لتشديد كل من الراء والنون والصاد وسكون الميم قبل اللام فى أمليت، كل هذا قد منع الإدغام، فتخلصت اللغة من ثقل التضعيف وتعذره ـ أحيانًا ـ بالإبدال الشاذ غير المطرد.

والعرب إذا كانوا يهربون من التضعيف، كما يهربون من ثقل الحركات على حروف العلة، فإنهم كما يقول «سيبويه»: «قد يبلغون بالمعتل الأصل (والمضعف)،

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٦٥.

(٢) الكتاب ٤ / ٤٢٥.

(٣) الكتاب ٤ / ٤٢٤.

فيقولون رادِد فى رادّ، وضَنِنُوا فى ضَنّوا، ومررتم بجوارىَ قبلُ «قال قُعْنب ابن أم صاحب:

مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ من خُلُقِى   أَنِّى أَجُودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا[1]

وواضح أن الشاعر بلغ الأصل حينما قال: «ضَنِنُوا» ولم يقل: ضَنُّوا، والملاحظ أن هذا فى الشعر، وقد أطلق عليه ضرورة شعرية مثل قول الراجز:

«الحمدُ لله العَلِىّ الأَجْلَلِ»[2]

وكل هذه أمثلة وردت فى الشعر، ونحن نعلم أنه يجوز فى الشعر مالايجوز فى النثر؛ بسبب قيود الشعر، وللشعر لغته الخاصة.

وفى إسهاب واضح عالج «سيبويه» أقسام الحروف المتقاربة التى تدغم فى مقاربها والتى لاتدغم، فقسمها إلى:

(أ) حروف لاتدغم فى مقاربها ولا يدغم مقاربها فيها، وهى الهمزة والألف والياء والواو.

(ب) حروف لاتدغم فى المقاربة وتدغم المقاربة فيها، وهى الميم والراء والفاء والشين.

(جـ) حروف تدغم بعضها فى بعض، وهى الهاء مع الحاء، والعين مع الهاء والعين مع الحاء، والغين مع الخاء، والقاف مع الكاف، والجيم مع الشين، واللام مع الراء، والنون مع الراء، والواو والياء والباء.

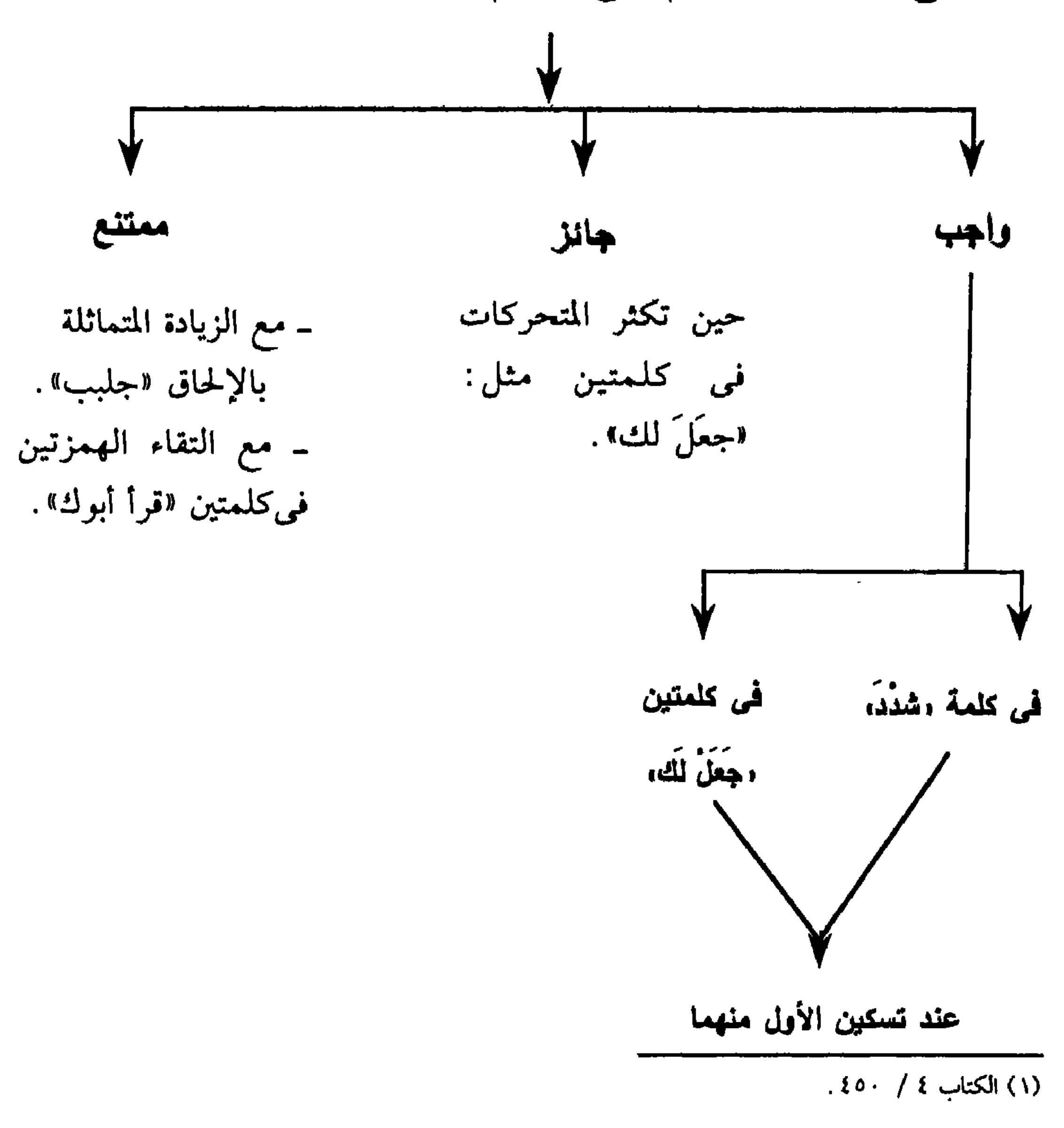
(د) لام المعرفة تدغم مع أحد عشر حرفًا هى: النون، والراء، والدال، والتاء، والصاد، والطاء، والزاى، والسين، والظاء، والثاء، والذال[3].

لقد تناول سيبويه هذا من خلال الاستخدام اللغوى الذى ألجأ الناطق إلى الإدغام للخفة.

(١) الكتاب ١ / ٢٩، وشرح الشافية للرضى ٣ / ٢٤١، وقد مر هذا البيت من قبل ص ١١٤.
(٢) مر هذا البيت من قبل ص١٠٣.
(٣) الكتاب ص ٤٤٧ وما بعدها.

من كل ما مضى نستطيع أن نثبت أن التضعيف ثقيل، وأن الهروب منه طريق الإدغام أو غيره، كالإخفاء والإقلاب، للتخلص من هذا الثقل، ويجب ملاحظة أن التقاء الحروف إذا كان ثقيلا، فإن بعضها يشعرنا بالخفة عند الاجتماع عن طريق تمكن الجهاز النطقى من النطق. يؤكد «سيبويه» ذلك حينما يقول «التقاء الحاءين أخف فى الكلام من التقاء العينين[1]»، وما ذلك إلا لأن العينين أعمق مخرجًا من الحاءين، وأن الجهاز النطقى أكثر تمكنًا عند نطق الحاءين.

ونستطيع فى النهاية أن نقدم أنواع الإدغام:



(١) الكتاب ٤ / ٤٥٠.

حروف الحلق والإدغام

لحروف الحلق طبيعة نطقية خاصة؛ ولهذا أخذت حظًا وافرًا من الدراسة لدى النحاة. والمبدأ العام الذى يحكم الإدغام فيها كما يقول «الرضى»: «أن حروف الحلق يقل فيها الإدغام لثقلها»[1]، وأيضًا «قلّ المضاعف منها، فلم يدغم بعضها فى بعض فى كلمتين أيضًا فى الأغلب؛ لئلا يكون شبه مضاعف مصوغ منها»[2]، والمبدأ الخاص الذى يحكم هذه الحروف «أن أنزلها فى الحلق أثقلها، وأثقلها الهمزة»[3].

والمعروف لدى الناطق أن الهمزة حرف ثقيل عند النطق به، ونستطيع أن نتعرف مدى ثقل الهمزة إذا تعرفنا طبيعتها، وعن هذه الطبيعة يقول «ابن يعيش»: «هى - فى الحقيقة - نبرة تخرج من أقصى الحلق؛ ولذلك ثقلت عندهم»[4]، وإذا كانت الهمزة ثقيلة فى نفسها، فهى مع مثلها أثقل.

وحروف الحلق هى: الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء، وهى حروف ثقيلة فى نطقها، والسبب فى ذلك «أنها سافلة فى الحلق يتعسر النطق بها»[5]، «ومعنى أنها سافلة فى الحلق، أن مواطن النطق بها من نهاية الجهاز النطقى لدى الإنسان، ويؤدى هذا إلى عمق مخارج هذه الأصوات، وهذا العمق هو الذى يؤدى إلى ثقلها»[6]. «وينتج عن هذا الثقل مايلى:

---

(١) شرح الشافية، للرضى ٣ / ٢٦٤.
(٢) المصدر السابق ٣ / ٢٦٤ ، ٢٦٥.
(٣) المصدر السابق ٣ / ٢٦٥.
(٤) شرح المفصل ١٠ / ١٣٤.
(٥) شرح الشافية ١ / ١١٩.
(٦) أبو على والدراسات الصوتية؛ الدكتور على جابر المنصورى، ص ٨٨ - مجلة المورد، عدد ٣، المجلد ١٤، لعام ١٩٨٥م.

(أ) أن التضعيف فى حروف الحلق قليل، فَإِنَّ نُطْقَ حرفٍ واحد منها عسير، فكيف باجتماع حرفين حلقيين، لاسيما إذا كانت الهمزة أحدهما؟.

(ب) قلة الكلمات التى تكون فيها العينات واللامات من حروف الحلق.

(جـ) أنهم جعلوا الفتحة قبل حرف الحلق إن كان لامًا، وبعده إن كان عينًا؛ ليسهل النطق بهذه الحروف العسيرة النطق، أو أن يفتح حرف الحلق، وخفة الفتحة تناسب الحلقى»[1].

ويعترف «ابن جنى»: «أن تقارب الحرفين فى مخرجيهما قبيح، لاسيما حروف الحلق، ألا ترى إلى قلتها بحيث يكثر غيرها[2]؟».

وإذا كان القياس فى المتقاربين ـ بصفة عامة ـ هو قلب الأول إلى الثانى، فإن هذا القياس ينعدم لعارض، هو كون الأول أخف من الثانى، ويتم ذلك فى موضعين:

١ ـ الموضع الأول:

يتصل بحروف الحلق، وهو أن يجتمع حرفان حلقيان، أولهما أعلى من الثانى أو أخف منه، وذلك إذا قصد إدغام الحاء فى العين أو فى الهاء فقط، فالقاعدة أنه: «لايدغم حرف حلقى فى حرف حلقى آخر أدخل منه، وإنما أُدغمت الحاء فى أحد الحرفين مع أن حروف الحلق يقل فيها الإدغام لثقلها، فقل المضاعف منها، فلم يدغم بعضها فى بعض فى كلمتين أيضًا فى الأغلب، وإنما أدغمت الحاء فى أحدهما لشدة مقاربة الحاء لهما. وإنما قلبت الثانى إلى الأول فى نحو (اذبَحْ عَتُودًا)[3]، و (اذبحْ هذه) مع أن القياس العكس؛ لأن أنزلها فى الحلق أثقلها، فأثقلها الهمزة، ثم الهاء، ثم العين، ثم الغين، ثم الخاء، فالحاء أخف من الغين والخاء بالرغم من أنهما أنزل فى الحلق منها، لكن لأن الحاء حرف مهموس رخو والهمس والرخاوة أسهل على الناطق من الشدة والجهر،

(١) المحتسب ١ / ٨٤، شرح الشافية للرضى ١ / ٤٠، ١١٩، أبو على والدراسات الصوتية ص ٨٨ عدد ٣.
(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٧٥.
(٣) العتود: ولد المعز.

ولأن الغين والخاء مجهوران؛ كانت الحاء أخف منهما»[1]، والمعروف أن «المقصود من الإدغام التخفيف، فلو قُلبت الأولى التى هى أخف إلى الثانية التى هى أثقل لَمَشَتْ خفةُ الإدغام بثقل الحرف المقلوب إليه، فكأنه لم يدغم شىء فى شىء»[2]، وبذلك يتضح لنا ثقل الثانى فى النطق فيقلب إلى الأول ويُدغم فيه، وهذا ما يفسر حكم سيبويه بأن التقاء الحاءين أخف فى الكلام من التقاء العينين[3]، ويتضح لنا أن الهاء والعين تُدغمان فى الحاء بالرغم من تقدمها، ومن باب أولى إذا تأخرت فيجب الإدغام فيها لخفتها وتمكنها فى النطق. يقول «الرضى»: «أدغم الأنزل فى الأعلى نحو: أجبه حاتمًا»[4]. وبذلك نستطيع أن نضع قاعدة عامة بالنسبة لحروف الحلق وإدغامها هى: أن الأنزل يُدغم فى الأعلى إلا مع الحاء، فإنه يدغم المقارب فيها لخفتها عن بقية حروف الحلق.

من هنا حار النحاة فى نطق «معهم» كيف يتصرفون مع حرفى الحلق؟، فالقياس الأصلى قلب الأول إلى الثانى، فيقال (مَهّم) بقلب العين هاء، والقياس العارض كون الثانى - الهاء - أدخل فى الحلق وأثقل «يقضى بقلب الهاء عينًا» فيقال: «مَعُّم»، فاستثقل كلاهما، واستثقل ترك الإدغام أيضًا؛ لأن كل واحدة منهما مستثقلة لنزولها فى الحلق فكيف بهما مجتمعين مع تنافرهما؟ إذ العين مجهورة والهاء مهموسة، فطلبوا حرفًا مناسبًا لها أخف منهما وهو الحاء. أما كونه أخف فلأنه أعلى منهما فى الحلق؛ ولذلك قال بعض بنى تميم: مَحُّم، لكن من رأى «الرضى»: «ترك القلب والإدغام لعروض اجتماعهما»[5].

والحق أن «الرضى» على حق فى تأكيده على ترك القلب والإدغام، ولكن ليس لعروض اجتماعهما، بل لأنهما يبعدان الكلمة عن أصلها كثيرًا فتلتبس على السامع لغموضها فى هاتين الحالتين، والأفضل بقاؤها كما هى «مَعَهُم»، أو تسكن العين فيقال: «مَعْهم» والبعض ينطقها كذلك.

---

(١) شرح الشافية للرضى ٣ / ٢٧٥ ، ٢٧٦ (بتصرف).
(٢) شرح الشافية للرضى ٣ / ٢٦٤ ، ٢٦٥.
(٣) الكتاب ٤ / ٤٥٠.
(٤) شرح الشافية ٣ / ٣٧٦.
(٥) المصدر السابق ٣ / ٢٦٦.

٢ ـ الموضع الثاني:

وهو الذى يخرج عن القياس فيقلب فيه الثانى إلى الأول، فيشير إليه «الرضى» بقوله: «كون الحرف الأول ذا فضيلة ليست فى الثانى، فيبقى عليها بترك قلبه إلى الثانى، ولا يدغم فى مثل هذا... إلا أن يكون الثانى زائدًا فلا يبالى بقلبه أو تغييره على خلاف القياس نحو: اسَّمَعَ وازّان، فى استمع وازدان»[١].

واضح أن مزيّة الحرف الأول وفضيلته أنه أصلى لايستغنى عنه بقلبه إلى الحرف الزائد؛ لهذا كان العكس بقلب الثانى إلى الأول، ثم الإدغام، نظرًا لتقارب السين مع التاء فى المخرج، وكذلك الزاى والدال، فتخلصت اللغة من الثقل، وفى الوقت نفسه حافظت على الحرف الأصلى.

وكان من نتائج المحافظة على الفضيلة والمزية «أنه إذا أدغمت حروف الإطباق[٢] فيما لا إطباق فيه، فالأفصح إبقاء الإطباق لئلا تذهب فضيلة الحرف»[٣]، وهذا يتعارض مع ماذكر من أن بعض العرب يذهب الإطباق بالكلية وقول «سيبويه»: «ومما أخلصت فيه الطاء تاءً سماعًا من العرب حتُّهُمْ أو حُطُّهُم»[٤] ثم قال: «ذهاب إطباق الطاء مع الدال أمثل قليلا؛ لأن الدال كالطاء فى الجهر والتاء مهموسة»[٥].

ويبدو أن «سيبويه» غير مقتنع بهذا السماع عن العرب بدليل قوله الثانى، فإذا كان اشتراك الطَّاء مع الدال فى الجهر كان سببًا فى ذهاب الإطباق، وإدغام الطاء فى الدال، فإن الطاء والتاء بعيدان كل البعد فى صفاتهما؛ ولهذا إذا قبل الأول فلن يقبل الثانى، والنطق المعاصر خير دليل على بقاء الإطباق فى (حطتهم) أو (أحطتهم) ولينطق من يشاء هذه العبارة: (لقد أحطتهم بما يجرى).

لقد نتج عن بقاء الإطباق حيرة الصرفيين فى تحديد: هل هناك إدغام صريح،

(١) شرح الشافية للرضى ٣ / ٢٦٥.

(٢) حروف الإطباق هى: الصاد والضاد والطاء والظاء. همع الهوامع٢ / ٢٢٨.

(٣) شرح الشافية للرضى٣ / ٢٨٢، ٢٨٣.

(٤) الكتاب ٤ / ٤٦٠.

(٥) المصدر السابق ٤ / ٤٦٠.

أو هناك إخفاء لحرف الإطباق مع الإدغام الصريح؟، وهذا لايكون إلاّ بأن يقلب حرف الإطباق كالطاء فى فرطت ـ تاء، ويدغم فى التاء إدغامًا صريحًا، ثم تأتى بطاء أخرى ساكنة قبل الحرف المدغم. وكل هذا جعل «الرضى» يقول: «الحق أنه ليس مع الإطباق إدغام صريح، بل هو إخفاء يسمى بالإدغام لشبهه به، كما يسمىّ الإخفاء فى نحو: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[1]. و ﴿ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾[2] إدغامًا[3]، وقد تم ذلك بسبب الحفاظ على فضيلة الحرف ومزيته وهو الإطباق من قبل الناطق اللغوى، وهذا ماجعل بعض النحويين[4] يحكمون على أن الإخفاء خفض للصوت؛ ولهذا فهو محكوم بالمشافهة.

* * *

(١) سورة النور ـ من الآية ٦٢ وتمام الآية: ﴿فإذا استأذنوك لبعض شأنهم فَأْذَن لمن شئت منهم﴾.

(٢)سورة الأعراف ١٩٩. وتمام الآية: ﴿خُذِ العفو وَأْمُرْ بالعُرف وأعرض عن الجاهلين﴾.

(٣) شرح الشافية ٣ / ٢٨٢.

(٤) المقتضب ١ / ٣٤٦.

التخفيف والإقلاب

الإقلاب من الظواهر الصوتية التى تعد وسيلة من وسائل التخفيف؛ لأنه هروب من ثقل تجاور حرفين متقاربى المخرج، والانتقال بأحدهما إلى حرف ثالث قريب من الحرف الأخير، فهو إذن تأثر الحرف بمجاوره وقلبه إلى حرف آخر قريب المخرج من ذلك الحرف المجاور. ومثال ذلك: النون الساكنة تتأثر بالباء التالية لها فتقلب إلى صوت من مخرج الباء، كما فى قوله تعالى:

﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا﴾[1].

فقد تأثرت النون بالباء فقلبت الأولى ميمًا، وهوحرف قريب من مخرج الباء، لأنه شفوى مثله. يقول «سيبويه»: «وتقلب النون من الباء ميمًا؛ لأنها من موضع تعتلّ فيه النون»[2]. ويشير إلى أنهم لم يجعلوا النون باء لبعدها فى المخرج، وذلك مثل (مبك) يريدون: من بك.

ومثل ذلك قول الله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ﴾[3].

فلو أننا نطقنا (من بعد) كما هى بدون إقلاب لكان ذلك ثقيلا، والتحقق من ذلك يكون من خلال الآيات والأمثلة. ولينطق من يشاء كلمة (منبت).

* * *

(١) سورة الشمس الاية ١٢.

(٢) الكتاب ٤ / ٤٥٣.

(٣) سورة الشورى ـ من الآية ١٤. وتمام الآية ﴿وما تفرقوا إلا من بعد ماجاءهم العلم بغياً بينهم... ﴾.

التخفيف والإخفاء

حينما نخفى حركة ثقيلة أو نخفى حرفًا مجاورًا لآخر قريب المخرج منه؛ لأن فى تحقيقهما وبيانهما ثقلاً، يكون الإخفاء تخفيفًا فى النطق. ولنتأمل نطق كلمة (وَرِقكُم) فى قوله تعالى: ﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ﴾[1]

حيث قرأها البعض (بِوِرقُّكم) مكسورة الواو مدغمة، قال «ابن جنى»: «هذا ونحوه عند أصحابنا مخفى غير مدغم، ولكنه أخفى كسرة القاف، فظنها القراء مدغمة، وإنما هى (بِوِرقكُم) بإخفاء كسرة القاف، كأنه يريد الإدغام تخفيفًا ولا يبلغه»[2]، وهذا ليس إدغامًا، ولكنه لتقارب مخرج القاف مع الكاف، فإن الأعضاء النطقية تكون ثابتة مع القاف، وتنتقل ببطء إلى الكاف القريبة منها، بحيث يميل النطق إلى إخفاء صوت القاف مع إظهار الكاف دون إدغام، وهذا يدل على أنه إذا تقارب مخرجا حرفين، وكان الانتقال سهلا، والنطق خفيفًا فلا إدغام. يقول «سيبويه»: «وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفًا خفيا مخرجه من الخياشيم؛ وذلك أنها من حروف الفم»[3]. ويشير «سيبويه» إلى أنهم اختاروا الخفة إذْ لم يكن لبس مثل قولك: «من كان، من قال، من جاء». وواضح إخفاء النون دون وصف، ويعد هذا تخفيفًا عن بيانها.

* * *

(١) سورة الكهف ـ من الآية ١٩.

(٢) المحتسب ٢ / ٢٤.

(٣) الكتاب ٤ / ٤٥٤.

التخفيف والمناسبة الصوتية

لقد شاع مصطلح «المناسبة» شيوعًا ملحوظًا فى الدراسات النحوية ـ صوتًا وصرفًا وتركيبًا ـ وشاع معه بعض المصطلحات القريبة منه فى الدلالة مثل: الانسجام الموسيقى أو التوافق ـ حركيا وغير حركى ـ والإتباع. وكل هذه المصطلحات لها دلالة عامة فى مجملها، فهى تشير إلى أن النظام الصوتى فى الدراسات النحوية يأتى تبعًا لقانون التوازن الإيقاعى، مما أدى إلى وصف كثير من الباحثين اللغة العربية بأنها «لغة موسيقية»[1]. ويبدو أن ذلك له من الأسباب ما يبرره داخل اللغة.

ذلك الانسجام الموسيقى له جذوره الممتدة مع بدايات الأدب العربى حينما كان الأدب أدب مشافهة، لاكتابة وتسجيلا، وهذا مرجعه إلى الأمية التى تفشت عند العرب القدماء. وحين تمرست الأذن على السماع كثيرًا، منحت القدرة على التمييز والتفرقة بين الأصوات تفرقة دقيقة، وكان من نتائج ذلك تلك العلاقة بين الأذن واللسان سماعًا ونطقًا، يقول الدكتور «إبراهيم أنيس»: «وكما تمرن الآذان فى بيئة الأمية تمرن الألسنة أيضًا، فتنطلق من عقالها وقد اكتسبت صفة الذلاقة، فلا تتعثر أو تزل فى أثناء النطق، وتتعاون الأذن مع اللسان فى مثل تلك البيئة على إيثار العناصر الموسيقية من اللغة ونفى العناصر النابية والتخلص منها، ويؤدى هذا مع مرور الأيام إلى انسجام أصوات الكلام وحركاته ومقاطعه، ويقترب بذلك إلى نوع من الموسيقا والغناء»[2].

---

(١) دلالة الألفاظ ص ١٩١.

(٢) المرجع السابق ص ١٩١، ١٩٢.

وإذا لم تكن الكتابة مرتكزًا أساسيًا للحفاظ على اللغة، فإنما يكون السماع والنطق هما مصدر الحفاظ عليها، «ومتى اقتصر أمر اللغة على السماع وعلى النطق وعلى الإنشاد، فلابد أن تعنى كل العناية بهذا الانسجام أو التقريب الصوتى»[1]. بالإضافة إلى مانعرفه من ميل العربى إلى الاقتصاد فى المجهود، وميله إلى الخفة كلما سنحت الفرصة إذا أمن اللبس، وكذلك مانعرفه عن تأثير الشعر على الكلام العربى، فالشعر هو فن العربية الأول، اعتنى العرب به كثيرًا عن أى لون آخر من الفنون، فهو مصدر فخارهم وهجوهم، يسهل حفظه وتناقله من نجع إلى آخر، لما يراعيه من انسجام فى الأوزان والقوافى، لكل هذه الأسباب ربما كان للشعر دوره فى التأثير على نطق العرب للألفاظ مع مراعاة الانسجام والموسيقا لأدنى مناسبة.

والمناسبة الصوتية هى جزء من نظام اللغة العام، تنتج عن اتفاق يوجد بين جميع الأعضاء النطقية؛ بحيث لانجد صوتًا مناوئًا لصوت مجاور، ولا عضوًا منافيًا فى وضعه النطقى لعضو آخر، وإنما تتعاون الأعضاء النطقية فى خلق نوع من الانسجام الحركى فى أثناء العملية النطقية، وقبله انسجام فى حروف الكلمة والجملة، فلا يكون هناك صوت شاذ عن صوت آخر، ولا حركة مناقضة لحركة أخرى، فيؤدى ذلك إلى نوع من التوازن والتوافق، والسبب فى ذلك كما يقول «فندريس»: «ينشأ بين جميع الأعضاء التى تتعاون على التصويت نوع من الاتفاق الذى بمقتضاه يميل كل واحد منها بالوضع الذى يتخذه إلى أن ينسجم مع أوضاع الأعضاء الأخرى»[2].

وتنتج المناسبة عن طبيعة الوحدات الصوتية، فالوحدات الصوتية داخل الكلمة لابد من اختلاف قيمتها. فمنها الوحدة الصوتية الطويلة أو القصيرة، ومنها القوية أو الضعيفة، ومنها الساكنة أو المتحركة. وكل هذا يشير إلى أن الوحدات الصوتية لا تتساوى قيمتها فى الكلمة الواحدة؛ لهذا نجد تناقضًا بين أجزائها

(١) اللهجات العربية فى التراث ١ / ٢٦٦.

(٢) اللغة ص ٦٣.

أحيانًا، فيؤدى ذلك إلى المناوأة والمنافاة فى النطق، وتعثر أعضاء الجهاز النطقى، فتلجأ اللغة إلى التخلص من ذلك عن طريق الظواهر التى تتجلى من خلال المناسبة والتوافق والانسجام.

ويشير الدكتور «عمر فروخ» إلى أن العرب حينما وجدوا فى لغتهم العربية «أن عددًا من القواعد المنطقية يفقد اللغة شيئًا من السهولة فى اللفظ ومن العذوبة عند التكلم، لجئوا إلى قوانين الغناء أو قواعد الموسيقا يطبقونها على كلامهم، ثم يخالفون فى ذلك منطق العقول فى سبيل جمال الألفاظ»[1].

والحق أن كثيرًا من تلك القواعد التى تبنى عليها ظاهرة المناسبة لاتخالف فى طبيعتها منطق العقول، بل إن معظمها يتوافق مع منطق العقل وقوانين اللغة، والقليل منها هو الذى يتعارض معهما، وسنرى أن كثيرًا منها قياسى ـ أو أصبح قياسًا ـ وله قاعدة يندرج تحتها، ومما يؤازر ذلك القول مانقله «السيوطى» عن بعض النحاة حينما قال: «اعلم أن العرب قد أكثرت من الإتباع حتى صار ذلك كأنه أصل يقاس عليه»[2]، والإتباع ماهو إلا مظهر من مظاهر المناسبة. وإن كنا نعترف أن بعض الحالات تستثنى من تلك التغيرات الصوتية القياسية وتندرج تحت تأثير قاعدة أخرى، كما رأينا فى بعض الحالات التى مرت، إمّا لأمن اللبس، وإما للجوء إلى ماهو أثقل.

نحن هنا لاننكر أن التناسب الصوتى يجعل اللغة تضحى ببعض القوانين اللغوية، وخير مثال على ذلك الجر بالمجاورة، أو الحذف للتوافق فى الفواصل، سواء كان المحذوف حرفًا أو كلمة، أو التصحيح للمناسبة مع إعلال الحرف الذى صحح، وغير ذلك من إهدار بعض القوانين اللغوية التى تضعف أمام ظاهرة المناسبة، لكن الطابع العام للتناسب هو المحافظة على جوهر وقيم لغوية موجودة، وليس الإطاحة بها، كما يفهم بعض المحدثين، وإلا كان نظام اللغة عبثًا دون جدوى.

---

(١) التراث اللغوى وكلمة «حتى»، مجلة المجمع، عدد ٤٩، ص ١٤٦.

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ١٢.

أليس الإعلال تخفيفًا قائمًا على المناسبة والانسجام والمجانسة، وكذلك الإدغام؟ . . فمن قوانين المناسبة ـ كما يشير «الرضى» ـ «أن الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة التى بينهما»[1]، ونتج عن هذا القانون عدم حذف الواو من (يُوعِد) مضارع (أوعد)، مع ملاحظة أنها حذفت من (يَعِد) مضارع (وعد)، والسر ـ كما عرفناه ـ ذلك التجانس الملحوظ.

لقد عد الدكتور «محمد حماسة عبد اللطيف» الانسجام والمناسبة أساسًا من الأسس التى قام عليها الإعلال؛ حيث يقول عن هذا الأساس: «هو مراعاة الانسجام والتناسق الصوتيين، أو ما سموه بالمناسبة الصوتية فى الكلمة؛ ولذلك عللوا حدوث الإعلال بأنه للتخفيف»[2]. لقد اعترف الدكتور «محمد حماسة» اعترافين فى غاية الأهمية:

ـ الأول: أن الإعلال قائم على أسس، منها المناسبة الصوتية.

ـ الثانى: إشارته إلى تعليل النحاة العرب بأن الإعلال للتخفيف.

وما أحسن أن يؤكد كلامه باعترافه الذى يقول فيه: «ومبلغ علمى أنهم قد أصابوا توفيقًا كبيراً فى كثير من هذه التعليلات»[3].

والملاحظ أن المناسبة الصوتية هذه تخلق مانستطيع أن نسميه «بالتوافق الإيقاعى» بين الكلمات والجمل. وربما كان من الأجدى لنا أن نعرف ماهو التوافق الإيقاعى عن طريق فهم «الإيقاع» نفسه، والإيقاع كما يقول الأستاذ «محمد العياشى» فى واقعه العملى هو «توفيق بين نزعتين متناقضتين: الثقل والخفة، وهو جملة من القيم الحركية ذات صبغة كمية وكيفية تقوم على أساس الحركة، وتخضع فى تركيبها إلى مبادئ ثابتة لاتفريط فيها: النسبية والتناسب والنظام»[4]. واعترف مرة ثانية بأن: «الحركة الإيقاعية تقوم على مبدأ الثقل والخفة والسكون»[5]، مع ملاحظة أنه أضاف «السكون» ولم يجعله عنصراً خفيفًا

---

(١) شرح الشافية ١ / ١٣٢.
(٢) الإعلال والإبدال بين القدماء والمحدثين ص ١٦٨، مجلة المجمع، عدد ٤٨ لعام ١٩٨١م.
(٣) المصدر السابق ص ١٦٨.
(٤) نظرية إيقاع الشعر العربى ص ٤٢.
(٥) المصدر السابق ص ٤٢.

أو ثقيلاً؛ لأن القيمة الوزنية للسكون ـ عنده ـ تساوى الصفر، وهذا كلام عليه تحفظات كثيرة لسنا فى مقام الحديث عنها الآن.

هكذا يظهر لنا أن «التوافق الإيقاعى» هو: ذلك التوازن بين الحركات المتنافية التى تؤدى إلى الثقل النطقى، فتأتى المناسبة لتعمل جاهدة على التخلص من هذا الثقل عن طريق ذلك التوازن الإيقاعى الذى يقوم على تلك الملاءمات الحركية.

ويبقى الآن أن ندلف إلى مظاهر المناسبة.

مظاهر المناسبة

لقد خلط اللغويون خلطًا واضحًا بين المصطلحات التى تندرج تحت المناسبة، مثل: التماثل، والتجانس، والإتباع، والتقريب... إلخ. وسنقصر الحديث على هذه المصطلحات؛ نظرًا لأن للمناسبة مظاهر أخرى مثل: الحذف والإمالة والإعلال والجر بالمجاورة، ولكل من هذه الأشياء حديث مستقل. وسأعرض فيما يلى لما حددته، ولى رأى سوف أقدمه فى نهاية المطاف.

أولا: التماثل:

التماثل ـ كما يعرفه المحدثون ـ هو «تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض تأثرًا يؤدى إلى التقارب فى الصفة أو المخرج تحقيقًا للانسجام الصوتى، وتيسيرًا لعملية النطق، واقتصادًا فى الجهد العضلى»[1]. فالانسجام الصوتى يلزمه أن تتسق الحروف بعضها مع بعض؛ بحيث إذا تجاور حرفان متنافران يؤدى نطقهما إلى ثقل ما، فلابد من تغيير أحدهما لتخف الكلمة على اللسان ويسهل النطق بها «فمن العسير على اللسان أن ينطق بصوتين متجاورين، وهما من طبيعتين مختلفتين؛ لما فى ذلك من جهد على أعضاء النطق»[2].

---

(١) لحن العامة ـ الدكتور عبد العزيز مطر ـ طبعة دار المعارف ١٩٨١م ص ٢٤٥، الإبدال الصوتى فى الكلمات العربية ـ الدكتور/ مصطفى حجازى ص ١٧٧، مجلة المجمع جـ ٤٣، لعام ١٩٧٩م.

(٢) فى النحو العربى ـ قواعد وتطبيق ـ الدكتور/ مهدى المخزومى ص ٤.

ويُعَرِّف «دانيال جونز» المماثلة بأنها «عملية استبدال صوت بآخر تحت تأثير صوت ثالث قريب منه فى كلمة أو فى الجملة»[1]. وهذا التعريف يؤكد بشكل واضح على التماثل - حسب رأى«دانيال جونز» - فى صيغة الافتعال بقلب التاء طاءً أو دالا؛ نتيجة لظروف محيطة بالكلمة من حيث تجاور الأصوات. وقد أطلق الدكتور «كريم زكى حسام الدين» على ذلك مصطلح «التحييد» وقال عنه: «هو تداخل أو ذوبان فونيم فى فونيم آخر حتى يصيرا فونيمًا واحدا فى سياق صوتى معين. أو بعبارة أخرى: إلغاء أو محو لفونيم معين نتيجة لتفاعله مع فونيم آخر يختلف معه فى ملمح صوتى واحد على الأقل، ويكون الفونيم الجديد الناتج عن عملية التحييد صورة جديدة، أو وسطا بين الفونيمين المحول عنه والمحول إليه نتيجة عملية المماثلة»[2].

ويبدو أن هذا التعريف أكثر تعميمًا؛ لأنه يوضح مايلى:

١ - يشير إلى ما أشار إليه دانيال جونز.

٢ - يشير إلى أن المماثلة ليست فى الحروف فقط، ولكن المماثلة تكون - أيضًا - فى الملامح الصوتية من جهر وهمس وشدة ورخاوة واستعلاء واستفال وإطباق وغيره... إلخ.

كذلك تطلق المماثلة فيما سمى بالتقريب أو تقريب النطق بالحرفين من غير إدغام، وهو ما أطلق عليه الدكتور «كريم زكى حسام الدين» «الصورة الجديدة»، وما أطلق عليه «ابن جنى» «الإدغام الأصغر»، وعرفه بقوله: «هو تقريب الحرف من الحرف، وإدناوءه منه من غير إدغام يكون هناك»[3]، وقد كان «ابن جنى» ذكيًا حينما لمح ذلك وأطلق عليه التقريب، وعد منه الإمالة والإبدال فى صيغة الافتعال وإن كان قد سماه «ابن جنى» مرة أخرى بمصطلح «التجنيس»، ويقصد به المناسبة والانسجام، حينما علل النطق فى مثل: اضطرب بالطاء دون التاء

(١) نقلاً عن كتاب أصول تراثية للدكتور/ كريم زكى حسام الدين ص ١٩٣.
(٢) نقلا عن كتاب أصول تراثية للدكتور/ كريم زكى حسام الدين ص ١٩١، ١٩٢.
(٣) الخصائص ٢ / ١٤١.

قائلا: «والعلة فى أن لم ينطق بتاء» افتعل على الأصل ـ إذا كانت الفاء أحد الحروف التى ذكرها ـ وهى حروف الإطباق ـ : أنهم أرادوا تجنيس الصوت، وأن يكون العمل من وجه بتقريب حرف من حرف»[١].

وقد أطلق «سيبويه» على هذا التقارب لفظ «المضارعة»، ويقصد بذلك تقريب الأصوات المتجاورة بعضها من بعض، فضارعوا بها أشبه الحروف[٢]، وأطلق «ابن يعيش» عليه لفظ التجنيس وتقريب الصوت من الصوت[٣].

فالتماثل إذن هو تلك النزعة التى تنشأ بين حرفين ـ أو حركتين ـ من التشابه، والاتصاف بصفات صوتية متماثلة أو متقاربة تساعد على سهولة النطق فى حالة تواليهما إذا كان بينهما من المناقضة والمخالفة ما ينفر كُلا منهما من الآخر، أو كانا متباعدى المخرج، أو متماثلى المخرج لكنّ بينهما تناقضًا فى الصفات، كل هذا نتيجة اللجوء إلى مجانسة أحدهما للآخر فى صفاته، فكثيرًا ما ينقلب المهموس إلى المجهور؛ لتكون المجانسة قائمة.

لقد قسم اللغويون التماثل إلى:

١ ـ تقدمى(مقبل)، وهو أن يتأثر الصوت الثانى بالأول.

٢ ـ تخلفى (مدبر)، وهو أن يتأثر الصوت الأول بالثانى[٤].

١ ـ التقدمي المقبل:

أما التماثل المقبل فيكون فى صيغة الافتعال، بقلب تائها طاء أو دالا، ولنتناول ذلك بشىء من التفصيل.

---

(١) المنصف ٢ / ٣٢٤.

(٢) الكتاب٢ / ٣٢٤.

(٣) شرح المفصل ١٠ / ٤٧ ، ٤٩.

(٤) التطور اللغوى، للدكتور/ رمضان عبد التواب، ص ٢٢. ولحن العامة، للدكتور/ عبد العزيز مطر، ص ٢٥١.

(أ) قلب تاء الافتعال طاء:

وذلك حينما تكون فاء الافتعال حرفًا من حروف الإطباق، وهى الصاد والضاد والطاء والظاء، ولنتأمل الأمثلة الآتية:

- اصتبر	اصطبر
- اضترب	اضطرب
- اظتلم	اظطلم
- اطتلع	اطّلع

والملاحظ أن التماثل - كما يسميه اللغويون - والتقارب، كما أسميه، فى الأمثلة الثلاثة الأولى كان تقاربًا فقط، أما فى المثال الأخير، فقد وجد التقارب الذى أدى بدوره إلى التماثل؛ نظرًا لوجود طاءين، فلابد من الإدغام. ولنقرأ ما يقوله الشيخ «خالد الأزهرى» عن سبب ذلك القلب، إنه يقول: «إنما أبدلت تاء الافتعال إثر المطبق طاء لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق؛ لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة، إذ التاء من حروف الهمس، والمطبق من حروف الاستعلاء، فأبدلت من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق، واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء»[1].

وهكذا تقلب التاء طاء لسببين:

أولهما: أن التاء مهموسة وقبلها حرف مطبق مستعل، والإطباق مزيّة يجب الحفاظ عليها فيناسبها قلب التاء طاء، فالعرب كرهوا استعلاء حروف الإطباق وبعدها حرف غير مستعل وهو التاء، فأبدلوا من التاء ماهو مستعل من حيزها وهو الطاء، أوأنهم أرادوا - كما يقول «ابن جنى»: «أن يكون العمل من وجه واحد بتقريب حرف من حرف»[2] ، وعن ذلك التغيير يقول الدكتور «كريم زكى حسام

(١) شرح التصريح ٣ / ٣٩١.

(٢) المنصف ٢/ ٣٢٥.

الدين»: «نلاحظ هنا أن التاء تشترك مع هذه الفونيمات فى الخصائص النطقية كالهمس واللثوية (ماعدا الضاد فهى مجهورة)، ولكنها تختلف معها فى شىء أساسى، وهو الإطباق وعدم الإطباق، وقد اكتسبت التاء هذه الخاصية بالمماثلة»[1]، أى بالمماثلة فى الصفات؛ لأن تقريب الحرف من الحرف أدى إلى المماثلة فى الصفات.

ثانيهما: أنها قُلبت طاء بصفة خاصة من بين الحروف المطبقة المستعلية؛ لأنها من مخرج التاء فناسبها أن تقلب إليه، وليس إلى حرف آخر، والملاحظ أن اللغة تجيز بعض الأوجه النطقية الأخرى، كما فى اظطلم، فيجوز فيها: اظّلم واطّلم، وذلك عند أَمْن اللَّبس، ولا يخشى من الثقل النطقى.

- اذْتكر	اذدكَر	
- ازْتَهَر	ازْدهَر	
- ادْتَان	ادْدَان	ادَّان

ويلاحظ فى المثال الأول جواز المماثلة بقلب أحد الحرفين إلى الآخر وإدغامه فى الثانى، وفى المثال الأخير تجب المماثلة نظراً لوقوع الكلمة تحت قاعدة أخرى، خاصة بوجوب الإدغام، وهى التقاء متماثلين، الأول ساكن والثانى متحرك، فيجب الإدغام.

ويعلل الشيخ «خالد الأزهرى» هذا الإبدال بقوله: «لاستثقال مجىء التاء بعدها»[2]، أى بعد الحروف المذكورة. والمعروف أن الشىء إذا جاور الشىء دخل فى كثير من أحكامه من أجل المجاورة[3]، فالذال والزاى والدال حروف مجهورة، والتاء مهوسة، فقلبوا التاء دالا لتوافق هذه الحروف فى الجهر[4]، ويؤكد الدكتور

(١) أصول تراثية ١٩٤.
(٢) شرح التصريح ٢ / ٣٩٢.
(٣) المنصف ٢ / ٢.
(٤) المنصف ٢ / ٣٣٠، ٣٣١.

«كريم زكى حسام الدين» أن «فونيم التاء يختلف مع الفونيمين الذال والزاى فى الجهر، فالتاء مهموس، وقد اكتسب خاصية الجهر بالمماثلة؛ ولذا نجد أن الصوتين الناتجين من التحييد يماثل أحدهما الآخر فى هذه الخاصية»[1].

وهكذا كانت المماثلة فى الصفات ناتجة عن التحييد والتقريب، وكانت المناسبة سببًا فى إيجاد هذا الانسجام بين هذه الحروف بعضها وبعض، إذ من الثقل أن ننطق: اضترب، أو اصتلح، أو ازتجر، أو ادتان، فلجأ الناطق إلى هذه المماثلة فى الصفة حتى يتسنى له أن ينطق بدون هذا الثقل الذى وجده فى أصل الصيغة.

٢ ـ التماثل التخلفي المدبر:

هو أن يتأثر الصوت الأول بالثانى، فيُقلب إليه ويُدغم فيه، وأمثلته كثيرة، منها ما ورد فى نطق الفصحاء، ومنها ماورد فى لهجات القبائل، ومنها ما ورد على ألسنة العوام من الناس، ومنها ما تخيله بعض الباحثين.

وسنقتصر فى أمثلتنا على الفصيح منها، وخاصة ما ورد فى القرآن الكريم. وقد تقدم قوله تعالى: ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ ﴾[2].

فقد قُرئت الآية بإدغام اللام فى الراء. وقد عد النحاة هذا التأثر تأثرًا مدبرًا لتأثر اللام بالراء، فنقلت اللام إليها وأدغمت فيها، كذلك فقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[3].

بإدغام الراء فى اللام، فقد تأثرت الراء باللام فقلبت إليها، وأدغمت فيها، والتأثر هنا مدبر.

ومن ذلك التأثر ماورد فى مضارع تفعّل وتفاعل، إذا كانت فاء الفعل صوتًا من أصوات الصفير أو الأسنان. يقول الدكتور «رمضان عبد التواب»:

---

(١) أصول تراثية ص ١٩٤.

(٢) سورة المطففين ـ من الآية ١٤. وانظر «الكشف عن وجوه القراءات السبع» ٢ / ٥٥.

(٣) سورة آل عمران ـ من الآية ٣١ وانظر تفسير البحر المحيط ٢ / ٤٣١.

«تتأثر التاء بعد تسكينها ـ للتخفيف ـ بفاء الفعل»[1] وعرض الأمثلة الآتية:

ـ يَتَذَكَّر يَتْذَكَر يَذَّكَر اذَّكَر (فى الماضى).

ـ يَتَطَهَّر يَتْطَهَّر يَطَّهَر اطَّهَر (فى الماضى).

ومن ذلك يتدرأ ويتثاقل ويتدارك ويتزكى ويتزين. فقد ورد قول الله تعالى: ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾[3].

وقوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ۝ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[4].

وأمثله ذلك كثيرة فى باب الإدغام مما يدغم فى مقاربه ويدغم مقاربه فيه، أو يدغم فيه مقاربه ولا يدغم هو فيه، ويلاحظ أن المناسبة أدت إلى هذا التأثر الذى أدى بدوره إلى التماثل، فهو تام، والعامة من الناس لاتنطق إلا بهذا التماثل، بالرغم من جواز التماثل وعدمه فى الفصحى.

ومن هذا التماثل المدبر تأثر النون بالميم واللام التى تليها، كما فى:

ـ إن + ما إمَّا.

ـ إن + لا إلا.

ـ مِن + ما مِمَّا.

وفى القرآن الكريم: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾[5].

ونكتفى بالأمثلة الواردة لكثرتها وشيوعها فى اللغة، فلدينا لام التعريف مع ما يسمى بالحروف الشمسية، حيث يتأثر الأول بالثانى، فيقلب إليه ويدغم فيه، فيقال: الرجل، الطاغوت، الناس... إلخ.

---

(١) التطور اللغوى ص ٢٩.

(٢) سورة التوبة ـ من الآية ـ ٣٨.

(٣) سورة البقرة ـ من الآية ـ ٧٢.

(٤) سورة عبس ـ الآيتان ٣، ٤.

(٥) سورة نوح ـ الآية ـ ٢٥.

كل هذا يظهر لنا أن المناسبة نتج عنها المماثلة، والمماثلة أدت إلى التوافق والانسجام بين الأصوات التى تنافرت فى الصفات أو المخارج، وذلك كما يقول الدكتور «رمضان عبد التواب»: «لأن أصوات اللغة تختلف فيما بينها ـ كما نعرف ـ فى المخارج والشدة والرخاوة والجهر والهمس والتفخيم والترقيق وما إلى ذلك، فإذا التقى فى الكلام صوتان من مخرج واحد، أو من مخرجين متقاربين، وكان أحدهما مجهوراً والآخر مهموساً مثلا، حدث بينهما شَدٌّ وجَذْب، كل واحد منهما يحاول أن يجذب الآخر ناحيته، ويجعله يتماثل معه فى صفاته كلها أو فى بعضها»[1]. لكن الملاحظ أن هذا التماثل لايتم إلا من حروف تقاربت أوتماثلت فى المخرج، واختلفت فى الصفات، فتنافرت، وقد أشرنا من قبل إلى قول «ابن جنى»: «إن التجاور يدخل الشىء فى الشىء فيأخذ كثيراً من أحكامه»[2].

ونستطيع أن نعد الإقلاب نوعاً من التأثر المدبر؛ لأن الحرف الأول يتأثر بالثانى، فيقلب إلى حرفٍ آخر، هذا الحرف المقلوب إليه قريب المخرج من الحرف الثانى، كما نرى فى قوله تعالى: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا﴾[3].

ثانياً: الإتباع:

إذا كنا قد فهمنا التماثل على أنه توافق وانسجام بين الحروف فى مخارجها وصفاتها، فينبغى أن نشير إلى أن الإتباع يكون فى توافق الحركات وانسجامها، كذلك أنصاف الحركات، فالجهاز النطقى يمتلك إمكانية محددة فى نطق الكلمات مع الحركات الموجودة على حروفها، فلم نسمع عن توالى أربعة متحركات فى كلمة، أو خمسة فى كلمتين؛ لثقل ذلك على الجهاز النطقى، وقد أدى هذا إلى تلك المقولة التى تعد فى حكم القاعدة، حيث يقول الدكتور «على جابر المنصورى»: «إنما تتعاقب الحركات والسواكن طلباً للخفة وجريان موسيقا

---

(١) التطور اللغوى ص ٢٢.

(٢) المنصف ٢ / ٢ ، وسر الصناعة ١ / ١٩٧.

(٣) سورة الشمس ـ الآية ١٢.

الأصوات»[1]؛ لهذا تضحى اللغة ببعض الحركات، حتى لوكانت حركة إعراب - ونحن نعرف مدى أهميتها لخفة التناسب الحركى.

وفى هذه الموسيقا الصوتية والتتابع الحركى يكون عمل اللسان من وجه واحد، ونحن نعلم كم يكره اللسان العربى الخروج والانتقال من الكسر إلى الضم فى الحركات اللازمة فى البناء الثابت؛ لأن فى هذا الانتقال خروجًا مما هو جزء من الياء، وهو الكسر، إلى الضم الذى هو شىء من التفخيم، وكتب الصرفيين ممتلئة بالكثير حول كلمة (حِبُك) - بكسر الحاء وضم الباء - فى قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾[2].

ويؤكد الصرفيون أن ذلك الانتقال من الكسر إلى الضم ثقيل، وثقله - كما يشير «ابن جنى»: «ليس راجعًا إلى الحروف، وإنما هو استثقال منهم للخروج من ثقيل إلى ماهو أثقل»[3]. وقد أنكر بعض النحاة ذلك الانتقال الثقيل من كسر إلى ضم، فقال عنه «الرضى»: «إنْ ثبتَ قُرِئَ فى الشواذ»[4]. وإنكار هذا البناء وقلة ما ورد عليه من الكلمات وإعداده فى الشواذ إن ثبت يدلنا على ثقله الواضح، وقد حاول كثير من النحاة تفسيره بطرق تثبت عدم استساغة هذا الانتقال[5].

نخرج من ذلك بأن للحركات دورًا كبيرًا فى هذا الاستثقال، وليس الحكم على الحرف وحده بالثقل؛ لهذا كان هجوم الحركات على الحركات واستسلام بعضها أمام الأخرى، إما بإبدال الحركة للمناسبة، وإما بإتباع الثانية للأولى للتوافق الحركى، وإما بإتباع حركة الحرف الأول لحركة الحرف الذى بعده (إتباع مقلوب)، كما سنرى فى همزة الفعل المضموم العين فى المضارع، حين يصاغ منه الأمر مثل: (اُقْتُلْ)، فالتوافق الحركى «هو تأثير الحركة الأساسية فى الكلمات أو

---

(1) أبو على والدراسات الصوتية ص ١٠٤ والمورد عدد ٣ - المجلد ١٤.

(2) سورة الذاريات - الآية ٧.

(3) سر صناعة الإعراب ١ / ٢١.

(4) شرح الشافية للرضى ١ / ٣٨.

(5) شرح الشافية لابن جماعة ٣٠، وشرح الشافية للرضى ١ / ٣٨ ، ٣٩.

المقاطع على الحركة التالية أو السابقة بالمماثلة»[1] ، ولأن ضمة التاء ضمة أصلية؛ فقد أتبعت لها ضمة الهمزة، وإذا لم يكن الإبدال، أو إتباع الثانية للأولى، أو الأولى للثانية، فهناك الخفة عن طريق حذف الحركة، وإحلال السكون محلها، ويعد هذا من مظاهر الخفة أيضًا.

ويحق له كل الحق فى وعيه الواثق أن يؤكد الدكتور «على جابرالمنصورى» أن «هذا الاتجاه ـ فى التعامل مع الحركات ـ يرجع إلى التجانس حتى نتمكن من أن نقدم نطقًا سهلاً ونغمًا جميلاً تميزت به العربية عن غيرها من الكثير من اللغات العالمية»[2]، ولا ندهش لهذا الحديث عن التتابع الحركى ونتائج خفته بسبب تجانس الحركات؛ فللمجانسة دور خطير فى اللغة فى باب الإعلال، نبَّه إلى هذا الدور الأستاذ «الطيب البكوش» حينما أشار إلى أن: «سر السقوط فى الواو والياء يكمن فى تجانس الحركات وأنصاف الحركات»[3]، والتتابع الحركى ينتج عنه خفة ملحوظة؛ لأنه يقوم على الاقتصاد فى الجهد العضلى، وتلك نظرية لاينكرها علم اللغة الحديث، يقول الدكتور «أحمد مختار عمر» عن هـذه النظرية ـ وممن نادى بها «أندريه مارتنيه» ـ إذ صرح بأن: «التغيُّرات الصوتية الهامة فى اللغة ترجع أساسًا إلى الميل إلى استعمال الوسائل الفونيمية فى اللغة اقتصادًا وبطريقة سهلة بقدر الإمكان»[4].

ونصل ـ بهذا التقديم ـ إلى مظاهر الخفة الناتجة عن الإتباع، ونقصر حديثنا على الإتباع فى كلمة؛ لأن الإتباع فى التراكيب له حديث خاص؛ ولهذا سيكون الحديث مقتصرًا على الكلمة الواحدة أو الكلمة ومعها الضمير؛ لأنهما كالكلمة الواحدة، وهذه المظاهر هى:

أولاً: إتباع حركة همزة الوصل فى أمر الفعل الثلاثى لعينه. ومن الغريب هنا

(١) أصول تراثية ١٩٦.

(٢) أبو على والدراسات الصوتية ص ١٠٤. والمورد عدد ٢ ـ مجلد ١٤.

(٣) التصريف العربى ص ٥٨.

(٤) البحث اللغوى عند العرب ص ٨٩ ـ ط دار المعارف ١٩٧١م.

أن يكون الثانى متبوعًا والأول تابعًا، والمنطق يؤكد أن العكس هو المشهور، ولنتأمل مايلى:

- أُكتُب أُنصُر أُدعُ (تضم الهمزة إتباعًا لضم العين).
- اِحذِف اِجرِ اِقضِ (تكسر الهمزة إتباعًا لكسر العين).
- اِذْهَب اِعلَم اِنسَ (تبقى الهمزة مكسورة؛ لأن العين مفتوحة).

قبل التعليق على هذه الأمثلة نحب أن نشير إلى رأى البصريين فى أصل حركة همزة الوصل فى أمر الثلاثى، لقد ذهب بعضهم إلى أن أصل هذه الهمزة الكسر، وقال بعضهم: اجتلبت ساكنة وكسرت لالتقاء الساكنين، وقيل اجتلبت متحركة، وأحق الحركات بها الكسرة؛ لأنها راجحة على الضمة بقلة الثقل، وعلى الفتحة بأنها توهم استفهامًا[1].

والذى نذهب إليه أن هذه الهمزة أصلها الكسر، وهو رأى صحيح؛ إذْ إنّ الهمزة اجتلبت توصلاً للنطق بالساكن، فكيف تجىء ساكنة هى الأخرى؟ بدليل أنها تحذف نطقًا إذا تحرك ماقبلها وتبقى شكلا.

لكنَّ تغيرًا قد حدث لنجد الإتباع فى المجموعة الأولى، ويبقى الإتباع على الأصل فى الثانية، ولا نحتاج إلى إتباع فى المجموعة الثالثة.

ففى المجموعة الأولى ضُمَّت الهمزة، وكان «الضم هنا للإتباع»[2]، ولكنه إتباع الأول للثانى، والسبب فى ذلك - كما يقول «ابن جنى»: إنهم «قالوا أُقْتُل، فضموا الأول توقّعًا للضمة تأتى من بعد»[3]. ويلاحظ أن الكسر فى همزة أُقتُل - وهو الأصل - تحول إلى الضم لثقل الانتقال من كسر إلى ضم فى البناء، ولهذا كان الضم فى أُقتُل لسببين:

(١) حاشية الصبان ٤ / ٢٧٩ . وشرح الأشمونى ٤ / ٢٧٩.
(٢) شرح الأشمونى ٤ / ٢٧٩.
(٣) الخصائص ٢ / ٣٢.

الأول: للإتباع والمناسبة.

الثانى: هوالانتقال من كسر إلى ضم فى البناء اللازم. ويلاحظ أنه لم يعتد بالحرف الفاصل الساكن بين ضمتين يقول «ابن جنى» عن الضمتين فى أُقتُل ـ أُخرُج: «ضموا الهمزة لضمة العين، ولم يعتد بالفاء حاجزًا لسكونها، فصارت الهمزة لذلك كأنها قبل العين المضمومة، فضُمت كراهة الخروج من كسر إلى ضم»[1].

والبناء الذى يعتمد على الانتقال من الكسر إلى الضم مستثقل عند العرب، وإذا كان الهروب من كسر الهمزة إلى ضمها ـ للإتباع ـ فيه شىء من الثقل؛ بسبب وجود الضمتين، فإن تماثلهما مع كونهما ثقيلتين يخفف شيئاً، كما يشير إلى ذلك «الرضى»[2].

وفى المجموعة الثانية جاءت الكسرة فى الهمزة على الأصل كما يقول البصريون، فحدث إتباع دون قصد، أما الكوفيون الذين يرون أن همزة الوصل لابد أن تكون متحركة ـ وهذا ماذهبنا إليه ونرجحه ـ وأن حركتها لابد أن تكون تابعة لعين الفعل، فهم يرون أن الحركة هنا تابعة لعين الفعل طلبًا للمجانسة[3]، والإتباع هنا مقصود لخفة النطق.

وفى المجموعة الثالثة تبقى الهمزة مكسورة مع فتح عين الفعل، وهذا إنما يكون لأن الفتحة هى الحركة الخفيفة المستحبة بطبيعتها، ولهذا لايحتاج إلى إتباع، وأنها لو فتحت فى مثل ذلك لالتبس الأمر بالخبر[4]، والفرق كبير بين اِذهَبْ وأَذْهَبُ، فالأولى أمر إنشائى، والثانية مضارع خبرى. وبهذا يظهر لنا أن الهمزة لم تفتح لسببين:

الأول: خفة الفتحة.

---

(١) المنصف ٢ / ٢.

(٢) شرح الشافية ١ / ٣٦.

(٣) الإنصاف ٢ / ٤٣٥.

(٤) شرح الأشمونى ٤ / ٢٧٩.

الثانى: خوف الالتباس.

وربما سأل سائل: إذا كانت الهمزة تضم لمناسبة الضمة بعدها إتباعًا، فلماذا تبقى الكسرة فى اِمشُوا واِقضوا بالرغم من ضم عين الفعل؟.

الحق أن هناك سببًا وجيهًا يقنعنا بالإجابة عن هذا التساؤل؛ فالمعروف أن ضم الهمزة لايجب إلاَّ إذا كانت ضمة عين الفعل أصلية لازمة فى أمر الفعل الثلاثى، والضمة هنا غير أصلية؛ لأن أصلها الكسر «وجعلت كسرة عينه ـ أى الفعل ـ ضمة لمناسبة الواو فتكسر الهمزة»[1]. وعين الفعل أصلها الكسر، كما فى (يمشى، يقضى) (اِمشِ اِقضِ)، ولهذا كُسِرَتْ معها همزة الوصل بالرغم من ضم العين لأسباب هى:

الأول: أن الضمة عارضة.

الثانى: ثقل التماثل النطقى يظهر حينما تكثر المتماثلات، فلو ضممنا هنا لأصبح لدينا ضمتان مع وجود واو بعد الضمة، وفى هذا ثقل كبير تخلصت اللغة منه ببقاء كسرة همزة الوصل على الأصل، بالإضافة إلى «أن أحق الحركات بها الكسرة؛ لأنها راجحة على الضمة بقلة الثقل»[2].

الثالث: مناسبة الضمة للواو فى امشُوا أقوى من مناسبة ضم الهمزة لضمة العين؛ وذلك لأن فى الأولى تجانسًا كاملاً، وهو أقوى مظاهر المناسبة، أما ضم الهمزة لضم العين فهو إتباع، والتجانس أقوى من الإتباع.

الرابع: أن حدوث ضم العين لمناسبة واو الجماعة قليل إذا قيس بالأصل، وهو كسرها، فهو كثير؛ ولذا بقى الكسر للهمزة على الكثرة والعودة إلى الأصل.

ينتج عن هذا أن ضم الهمزة كان إتباعًا للضمة الأصلية على العين، فإذا لم تكن الضمة أصلية كان عروضها سببًا فى التخلص من ضم الهمزة قبلها؛ ولهذا ظهر الكسر فى همزة الوصل فى الخماسى والسداسى لأصالة الكسرة فيها، ورجحان كسرها على ضمها لزيادة ثقل الضمة فيها.

---

(١) شذا العرف فى فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوى ص ١٣٤.

(٢) حاشية الصبان ٤ / ٢٧٩.

ثانيًا: من مظاهر الإتباع: حركة ضمير الغائب فتحًا وكسرًا للمفرد المذكر والمثنى والجمع المؤنث والمذكر.

فأصل حركة الضمير الضم (ـهُ) للمفرد المذكر، و (هُما) للمثنى، و (هُم) لجمع المذكر، و (هُنَّ) لجمع المؤنث. ولعل هذا هو ماجعل بعض النحاة يتصورون أن ضمير الجمع للمذكر أصله (هُمُو) بإشباع الميم بعد ضم، وضمير المثنى أصله (هُوما) بإشباع الهاء المضمومة[1]، وأن هذه الضمائر تطورت فى الاستخدام، حتى صارت (هُم) للجمع و (هُمَا) للمثنى. وهذا الكلام يثبت أن حركة الضمير الغائب الأصلية هى ضم الهاء، لكن هذه الهاء لاتَثْبت على حركتها، فهى تتغير وتتأثر بما قبلها من كسرة طويلة أو قصيرة أو ياء، فتقلب الضمة كسرة، ولننظر إلى الأمثلة التالية لنتأملها:

كتابُهُ. منْهُ. فى كتابِهِ. فيِهِ. عليْهِ

الملاحظ أن حركة الضمير المفرد المذكر تابعت حركة الحرف الذى قبلها فى (كتابُهُ)، حيث بقيت الضمة على الأصل إتباعًا للضمة قبلها، كذلك بقيت الضمة على الأصل فى (منْهُ)؛ لسكون ماقبلها، وليس الساكن ياء، فلا ثقل يدعو إلى الإتباع، وكذلك تبقى الضمة إذا فتح ماقبل الهاء، لخفة الفتحة، فلا ثقل يدعو إلى الإتباع، كما فى (لَهُ) و (إن كتابَهُ).

وفى بقية الأمثلة كسرت الهاء إتباعًا للكسرة القصيرة، كما فى: (فى كتابه)، وإتباعًا للكسرة الطويلة، كما فى (فيِهِ)، ومناسبة للياء، كما في (عَلَيْهِ).

وتغير الضمة إنما يتم لسببين:

الأول: الإتباع لما قبله والمناسبة له إذْ كان حركة ثقيلة؛ لأن فى الإتباع خِفَّةً فى نطق الكلمة.

(١) شرح المفصل ٣ / ٩٧.

الثاني: صعوبة الانتقال من كسرة إلى ضمة؛ ولهذا إذا فتح ما قبل الضمير فإن حركة الضم لا تتأثر لخفة الفتحة، فتقول: إن كتابَهُ، وأنت ضربتَهُ، فلا تغيير فى حركة الضمير.

لكن ينبغى أن نعرف أن هذه الأسباب يمكن تجاوُزُها؛ بدليل أن بعض القُرَّاء والحجازيين يقرءون: عليهُمُ أو عليهُمْ[1] مجيئا على أصل حركة الضمير (هم)، وهى الضم، مع وجود ما يدعو إلى كسر الهاء، وهو مناسبة الياء للكسر. فقد قرأ بعض القراء ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[2].

يقول «ابن خالويه» عن هذه القراءة: «الحجة لمن ضم، أنه أتى بلفظ الهاء على أصل ما وجب لها، والحجة لمن قرأ بالكسر فلمجاورة الياء. ومثله: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾»[3].

وقد علّق «ابن خالويه» على الآية الأخيرة فى موطن آخر بقوله: «أجمع القراء على كسر الهاء لمجاورة الياء إلا ما رواه «حفص» عن «عاصم» من ضمها على أصل مايجب من حركتها بعد الساكن»[4].

وقد أشار «سيبويه» إلى الخفة فى كسر الهاء قائلاً: «فكما أمالوا الألف فى مواضع استخفافًا كذلك كسروا هذه الهاء وقلبوا الواو ياء؛ لأنه لا يثبت واو ساكنة وقبلها كسرة»[5]. ومثل لذلك بمررت بهى، ولديهى مال، ومررت بدارهى. إلا أن«سيبويه» أشار إلى نطق الحجازيين قائلاً: «وأهل الحجاز يقولون مررت بهو قبل، ولديهو مال، ويقولون: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ﴾»[6].

---

(١) المحتسب ١ / ٤٣ ـ ٤٥.

(٢) سورة الكهف ـ من الآية ٦٣، وحجة ابن خالويه ص ٢٢٦.

(٣) سورة الفتح ـ من الآية ١٠، وانظر الحجة لابن خالويه ص ٢٢٦.

(٤) الحجة ص ٣٣٠.

(٥) الكتاب ٤ / ١٩٥.

(٦) سورة القصص ـ من الآية ٨١، والكتاب ٤ / ١٩٥.

من كل ذلك نستطيع أن نؤكد أن المناسبة كانت سببًا فى إتباع الحركة للحركة أو للحرف، والخروج عن الأصل، وفى الإتباع خفة، كما أن فى الهروب من الضمة إلى الكسرة خفة من ناحية أخرى.

وفى النهاية نستطيع أن نلخص حركة هاء ضمير الغيبة، فهى تُضم إذا سبقتها فتحة أو ضمة أو ساكن غير الياء، مثل: لَهُ - كتابُهُ - عَنْهُ، وتكسر الهاء للمناسبة إذا سبقتها كسرة قصيرة أو كسرة طويلة أو ياء ساكنة نحو: بِهِ، فِيهِ، عَلَيْهِ.

وكل ما قلناه عن حركة ضمير الغيبة للمفرد المذكر نستطيع تطبيقه على ضمير المثنى (هما) وضمير الجمع المذكر (هم) وضمير جمع المؤنث (هن).

ثالثًا: من مظاهرالإتباع ماروعى فى بناء الكلمات من تتابع الحركات وعدم تنافرها، ومن ذلك مايلى:

أولاً: إتباع حركة الحرف الذى قبل آخر الاسم المعرب لحركة الإعراب فى آخر الكلمة مثل (امْرُؤٌ)، بضم الراء إتباعًا لضمة الإعراب على الهمزة، وكذا(امْرَأً)، بفتح الراء إتباعًا لفتح الهمزة، وكذا (امرِئٍ) بكسر الراء إتباعًا لكسرة الهمزة، وهذا مانجده فى نون كلمة (ابْنُم) رفعًا ونصبًا وجرًا، فالراء فى (امْرِئ) تتبع الهمزة فى حركتها، وكذا النون فى (ابنم)، ولكنها تتبع الميم فى حركتها إعرابًا[1]، ويلاحظ أن هذا إتباع عكسى كما فى (أُقْتُل)، فقد أتبع الأول للثانى.

ثانيًا: ومن الإتباع العكسى أيضًا إتباع حركة الفاء لحركة العين، كما فى «عصِىّ» جمع عصًا، وأصلها: عصوو، قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها، ثم قلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع ياء فى كلمة واحدة، وهى ساكنة، فأدغمتا، وناسب الياء كسر الصاد، وناسب كسر الصاد كسر العين، فصارت (عِصِىّ)، وكذلك (غزِىّ)، يقول المبرد عنها: «الكسر أكثر لخفته، والأصل: الضم؛ لأنه فُعُول»[2].

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٨.

(٢) المقتضب ١ / ١٨٩.

ثالثًا: إتباع حركة اللام للفاء فى المضاعف من المضارع المجزوم فيقال: عضّ ولم يعَضّ (بالفتح) إتباعًا لحركة الفاء، وفَرّ: لم يَفِرّ (بالكسر)، لكسر الفاء، ورَدَّ: لَمَ يُردُّ بالضم إتباعًا لحركة الراء[1].

رابعًا: إتباع حركة العين للفاء فى المجموع بالألف والتاء، فقد أقر الصرفيون أن الاسم الثلاثى المفرد صحيح العين ساكنها - مفتوح الفاء - يجب فيه الإتباع مثل: تمرة يقال: فى جمعها: تَمَرات[2]. أما فى مكسور الفاء أو مضمومها فإنه - مع توافر الشروط السابقة - يجوز فيها الإتباع والفتح والتسكين مثل: كِسْرَة وغُرْفة يقال فيها: كِسِرات وغُرُفات (بالإتباع)، وكِسْرات وغُرْفات (بالتسكين)، وكسَرات وغُرَفَات (بالفتح). وإذا كان الإتباع فيه شىء من التخفيف؛ لأن اللسان يعمل من جهة واحدة فإن التسكين أخف من الإتباع؛ ولهذا جاز كلاهما. أما الفتح فإنه يجوز لخفته.

لكن لماذا يجب الفتح فى الاسم الذى توافرت فيه الشروط إتباعًا معْ أن التسكين أخف منه؟.

الإجابة عن ذلك نجدها لدى «ابن يعيش» حينما يشير إلى وجوب الفتح فى الاسم كما فى تَمَرات، وإلى وجوب التسكين فى الصفة كما فى: سَهْلة وجمعها سَهْلات، ثم يقول: «إنما فتحوا الاسم وسكنوا النعت لخفة الاسم وثقل الصفة؛ لأن الصفة جارية مجرى الفعل، والفعل أثقل من الاسم»[3].

هكذا تتضح فكرة التعادل اللغوى، فالاسم لخفته يأخذ الفتح الذى هوأثقل من التسكين، والصفة لثقلها تأخذ التسكين الذى هو أخف من الفتح.

وإذا كان الإتباع مظهرًا من مظاهر الخفة فلماذا لم يجز فى معتل العين؟ مثل: جوزة وبيضة، فعند جمعها بالألف والتاء لابد من تسكين العين فنقول: جَوْزات وبَيْضَات.

---

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٨.

(٢) شرح الشافية نقره كار- ص٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٨، وشذ العرف فى فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوى ص ٩٨.

(٣) شرح المفصل ٥ / ٢٨.

يجيب «نقره كار» عن ذلك قائلا: «لأنه لوفتح، فإنْ قُلبِ ألفًا لزم زيادة التغيير، وإنْ لم يقلب لزم الاستثقال»[1]، والاستثقال يأتى من ثقل الحركات ـ أيا كانت ـ على حروف العلة. وقد أضاف «ابن يعيش» سببًا وجيهًا هو الالتباس، حيث يقول عن الفتح إذا تم يقال: «جازات وباضات، فيلتبس فَعْلة ساكنة العين بفَعَلَة مفتوحة العين نحو: دارة ودارات وقامة وقامات»[2].

هكذا يكون الإتباع حيث لالَبْسَ ولا كثرة تغيرات ولاثقل، ويجوز معه التسكين فى حالة عدم التباس الاسم بالصفة كما فى : كِسْرة، بكسر الكاف، وغُرْفة بضم الغين. أما فى: تَمْرة بفتح التاء فإنه يجب الإتباع بالفتح؛ لحدوث اللبس إذا سكن الثانى.

وملخص الإتباع فى المجموع بالألف والتاء هو أن الاسم إذا كان ثلاثيًا صحيح العين ساكنها وجمع بالألف والتاء نُظِر إلى فائه:

فإذا كانت الفاء مكسورة مثل: هِنْد وكِسْرَة، أو مضمومة مثل: غُرفة وخُطوة، جاز فى العين الإسكان والإتباع والفتح، أما الإسكان فهو الأصل، وأما الإتباع ففيه نوع من التخفيف والتسهيل يجىء من تماثل الحرفين فى الحركة، وأما الفتح فإنه لمحض التخفيف، وإذا كانت الفاء مفتوحة لم يكن فى العين إلا الفتح[3]، وقد عرفنا أسباب ذلك. ويتضح أن فى الإسكان والإتباع والفتح نوعًا من التخفيف «ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون فى أشياء منها أن كل واحد منهما يهرب إليه مما هو أثقل منه»[4].

خامساً: إتباع حركة اللام للفاء فى البناء، سواء كان البناء على الضم كما فى مُنذُ، فإن الذال ضمت إتباعًا لحركة الميم، أو كان البناء على الفتح كما فى بَلْهَ (اسم فعل بمعنى اترك) بنى على الفتح إتباعًا لفتحة الباء[5].

---

(١) شرح الشافية ٨٣.
(٢) شرح المفصل ٥ / ٣٠.
(٣) إحياءالنحو ٨٥.
(٤) فى صوتيات العربية ١٨٢.
(٥) الأشباه والنظائر ١ / ٩.

وإذا كان أصل البناء على السكون كما يؤكد النحاة، فإننا نجد أن بعض الكلمات تخرج عن هذا الأصل، كثير منها على الفتح، وقليل على الضم والكسر، وما جاء على الضم منها جاء إتباعًا أو مناسبة مثل: مُنْذُ اسمًا، وكتبُوا فعلاً، فالاسمُ بنى على الضم إتباعًا لضم الأول، والفعل بُنى على الضم لمناسبة الواو، وماجاء مبنيًا على الكسر من الأسماء قليل، ومعظمه عارضٌ، مثل: أسماء الأفعال القياسية مثل: نزالِ ودراكِ وضرابِ.

سادسًا: ومن مظاهر الإتباع: الإتباع عند التقاء الساكنين. فالأصل التخلص منهما بكسر الأول، ولكننا حينما نقرأ قول الله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾[1].

نَضُمّ الميمَ ـ وأصلها السكون ـ إتباعًا لضم التاء وانسجامًا معها[2] .

سابعًا: ومن مظاهر الإتباع «إتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء كلمة أخرى؛ لكونها قرنت معها، وسكون عين كلمة لسكون عين أخرى، أو حركتها كذلك مثل: ماسمعت له حِسا ولا جِرْسًا، بكسر الجيم إتباعًا لكسرة الحاء فى (حِسا) وإذا أفردت تقول: ما سمعت له جَرْسًا بفتح الجيم»[3].

ثامنًا: ومن الإتباع قولهم (فَعَل يَفْعَلُ) مما عينه أو لامه حرف حلقى نحو سأل ـ يسأل، وقرأ يقَرأ، وقرع يقرَع، وسبح يسبَح. . . . الخ. يقول «ابن جنى»: «وذلك أنهم ضارعوا بفتحة العين فى المضارع جنسَ حرف الحلق لما كان موضعًا منه مخرج الألف التى منها الفتحة»[4]، والمضارعة هذه تمثل فى أن «نطق حروف الحلق يصحبه انفتاح فى الفم يسهل عملية انقباض الحلق، والحركة الوحيدة التى تتصف بالانفتاح هى الفتحة»[5]، ولعل السر فى أن بناء (فَعَل) أكثر الأبنية فى العربية هو ذلك التتابع، وخاصة أن التتابع قائم على الفتحة الخفيفة. يقول

---

(١) سورة آل عمران ـ من الآية ١٣٩ .

(٢) اللهجات العربيةفى التراث ١ / ٢٧٢.

(٣) الأشباه والنظائر ١ / ٩.

(٤) الخصائص ٢ / ١٤٣، والمقصود لما كان الحلق موضعًا لمخرج الألف التى منها الفتحة، فالفتحة ألف صغيرة.

(٥) التصريف العربى ص ٩٠.

الدكتور «محمد البنا»: «بناء فعل من الأفعال أكثر الأبنية فى العربية من فَعِل وفَعُلَ»[1]. وهذا البناء ـ كذلك ـ يشمل كثيرًا من المعانى، والسر فى ذلك «أنه أخف أبنية الأفعال، ولا يجىء غير فَعَل بمعنى من المعانى إلا ونرى هذا المعنى موجودًا فيه؛ لأن اللفظ إذا خف وكثر استعماله واتسع التصرف فيه استعمل لمعان لاتنضبط»[2]. وهذا ما يقرره القدماء[3] والمحدثون.

تاسعًا: من ظواهر الخفة فى المناسبة الصوتية تفخيم لام لفظ الجلالة وترقيقها حسب الحركة التى قبلها، ولنتأمل الأمثلة الآتية:

ـ كتابُ الله.

ـ إن كتابَ الله.

ـ أُومِنُ بِكتَابِ الله.

نلاحظ أن نطق اللام يختلف من حيث التفخيم والترقيق فى الأمثلة الثلاثة. فاللام فى المثال الأول والثانى مفخمة، وتزيد فى المثال الأول تفخيمًا عن اللام فى المثال الثانى، أما فى المثال الثالث فاللام مرققة.

وأعتقد أن سبب ذلك هو انتقال اللسان واختلافه فى موضع النطق فى اللامات الثلاثة، مما نتج عنه التفخيم والترقيق، وليحاول ـ من أراد إثبات ذلك ـ النطقَ مع مراعاة مكان اللسان، حين نطق كل واحدة على حدة، وحين نقارن بين اللام فى كل من المثالين الآتيين: نعتمد على الله (اللام فى على) و (على ابن أبى طالب) يظهر لنا أن اللام الأولى فى المثال الأول تأثرت بنطق اللام الثانية، فجاءت مفخمة مثلها.

ومن هذه الأمثلة الكثير، لكننا أردنا مجرد الإشارة إلى تلك الظاهرة.

---

(١) الإعراب سمة الفصحى ص ٥٧.

(٢) أبنية الفعل فى شافية ابن الحاجب، د. عصام نور الدين ص ١٣٠.

(٣) شرح الشافية للرضى ١ / ٧٠.

رأى فى المناسبة

من خلال ما تقدم نجد أن النحاة أطلقوا لفظ «المناسبة» على بعض المظاهر اللغوية، وفسروه بمصطلحات كثيرة مثل: التجنيس، والتجانس، والمماثلة، والتقريب، والإتباع. ومن ناحية أخرى أطلقوا لفظ «المجانسة أو التجنيس» على مايفهم من المناسبة بمعناها الواسع، فتقريب الحرف من الحرف مجانسة، وإبدال الحركة إتباعًا لحركة أخرى مجانسة، وتماثل الحرف مع الحرف مجانسة، والإمالة مجانسة، وكل مظاهر المناسبة هى نوع من التجانس والمجانسة. ظهرذلك عند النحاة القدماء، وخاصة «ابن جنى» و «ابن يعيش» وقد مرت أمثلة لهذا التعميم فى الحديث عن مظاهر المناسبة.

وأستطيع أن أحدد المصطلحات كما هى فى تصورى فيما يلى:

التماثل:

ويكون فى الحروف، ولابد أن يكون تاما، سواء كان ناتجًا عن خطوة واحدة حين يلتقى المتماثلان، كما فى: شدَّ، فيكون الإدغام، أو كان التماثل ناتجًا عن خطوتين كما فى: اطَّلع واطَّرد... الخ، والأصل: اطترد واطتلع. قلبت تاء الافتعال طاءً، فتماثل الحرفان فأُدغما؛ ليكون التماثل تاما حتى فى المخرج؛ ليرتفع اللسان رفعة واحدة، ويندرج هذا فى باب الإدغام.

التقارب:

ويكون فى الحروف، ولكنه تشابه غير تام، ويكون قائمًا على التشابه فى المخارج أو الصفات، ويظهر ذلك فى مثل: اضطرب وازدهر واصطبر، وقد مر

كيف جاء التشابه؟ ولماذا؟[1]، ويكون التقارب فى قلب تاء الافتعال طاء أو دالا دون المشابهة الكاملة، كما فى: ازدهر وأصلها: ازتهر، واصطبر وأصلها: اصتبر.

الإتباع:

ويكون فى الحركات وأنصاف الحركات، وهو تشابه حركتين متتاليتين. وقد تكلمنا عنه منذ قليل.

ويبقى التجانس أو التجنيس أو المجانسة، وهذه مصطلحات ثلاثة لها دلالة واحدة ومحددة من دلائل المناسبة. ويمكن القول ـ كما قال النحاة القدامى ـ إن التجنيس مظهر من مظاهر المناسبة، ولكن مع اختلاف المفهوم وتحديد الدلالة. إذ يجب أن يطلق التجانس على تمازج، وتناسب، وانسجام الحروف مع الحركات التى قبلها أو بعدها أو فوقها، ولأنصاف الحركات الكائنة فى الكلمة، وينتج عن هذا التجانس تغير فى النتائج التى يمكن التوصل إليها من خلال قواعد التخفيف التى وضعها النحاة لهذه الظاهرة، فنحن لانشك فى خفة الفتحة عن الضمة من خلال النطق، ومن خلال تصريحات القدامى والمحدثين، لكن التجانس يمكن أن يؤدى إلى نتيجة مخالفة لذلك، ويظهر هذا من المثال التالى:

لنتعرف أولا على كيفية نطق حرف الواو. يقول «ابن جنى»: «تضم لها معظم الشفتين، وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس ويتصل الصوت»[2]. أعتقد أن ذلك يناسب ويتجانس مع الضمة من خلال معرفة كيفية النطق الذى يتشابه مع صوت الواو، ونحن إذا عرفنا تجانس الضمة للواو فلابد من معرفة تلك النتيجة التى أشار إليها «الرضى»، من أن «الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة التى بينهما»[3].

إن التجانس هنا أدى إلى كسر هذه القاعدة العامة التى آمن بها النحاة، وهى أن الفتحة أخف من الضمة. والواجب ألا يؤخذ هذا الكلام مجرداً عن المثال؛ لأن التجانس هو الذى أدى إلى هذه النتيجة، ولا يظهر ذلك إلا من خلال الأمثلة.

---

(١) انظر ص ١٤٥ و ١٤٦ من هذا البحث.

(٢) سر الصناعة ١ / ٨.

(٣) شرح الشافية ١ / ١٣٢.

وكان لهذا التجانس نتيجة أبعد حينما أدت خفة التجانس إلى عدم حذف الواو من يُوعد مضارع أوعد؛ مع أنها سقطت من (يَوعد) مضارع (وعَدَ) مع وجود الفتحة، ومع أن الضمة أثقل، كما يشير إلى ذلك كثير من النحاة. وقد حدث هذا السقوط نظراً لأن (يَوعد) ليس بها تجانس بين الفتحة والواو فحذفت الواو معها وبقيت مع (يُوعد) لوجود التجانس.

ولمجانسة الألف للفتحة، والياء للكسرة؛ فقد نتج عن ذلك أنه إذا اجتمعت همزتان فى أول الكلمة والثانية ساكنة تقلب الثانية حرف مد من جنس ما قبلها، فوجدنا (آمن) و (أومن) و (إيمان). نتج ذلك لوجود التجانس بين الحركة والحرف. وقد أشرنا إلى ماقاله الدكتور «على جابر المنصورى» عن هذا الاتجاه فى التعامل مع الحركات أنه «يرجع إلى التجانس بينهما، حتى نتمكن من أن نقدم نطقًا سهلاً ونغمًا جميلاً»[1]، بل إنه قد اعترف بأن الثقل ليس راجعًا إلى الحروف فى حد ذاتها؛ لأن الصوت كما يقول الدكتور «محمد حماسة عبد اللطيف»: «يتأثر بما قبله وما بعده أى بالظروف المحيطة به»[2].

.. وقد رأينا منذ قليل تأكيد الأستاذ «الطيب البكوش» أن سر سقوط وثبوت الواو والياء يكمن فى تجانس الحركات وأنصاف الحركات.

والمعروف عدم تجانس صوتى الواو والياء لكثيرمن الحركات، حتى الحركات التى من جنسهما حينما تكون فوقهما؛ ولهذا فقد نتج عن ذلك محاولة التخلص من أحدهما. يقول الدكتور «إبراهيم السامرائى»: «إن اجتمعت الواو والياء فى بناء من الأبنية، فلابد أن يتخلص من هذا الاجتماع بطريقة قائمة على لطف فى الأداء لتسلم للكلمة العربية صيغة مقبولة خفيفة»[3]؛ ولهذا وجدنا ثقل ضم الواو وثقل كسر الياء، وقد أثر ذلك فى الإعراب كثيراً.

---

(١) أبو على والدراسات الصوتية ص ١٠٤، والمورد عدد ٣: المجلد ١٤.

(٢) الإعلال والابدال بين القدماء والمحدثين ص ١٦٩، مجلة مجمع اللغة العربية عدد ٤٦ عام ١٩٨٠م.

(٣) بناء الثلاثى وأحرف المد. الدكتور إبراهيم السامرائى، مجلة مجمع اللغة العربية جـ ٢٤ لعام ١٩٦٩م، ص ٩٣، ٩٤.

والخفة تأتى من تجانس الواو والياء للحركات. أمّا وأن «الواو من جنس الضمة والياء من جنس الكسرة، فإن الفتحة تبقى أنسب إليهما من الحركتين الأخريين»[1].

ويكفى هنا أن نشير إلى أن (عِصِيّ) جمع عصًا، أصبحت هكذا نظراً لتجانس الحركات مع الحروف، وقد أشار إلى هذا التجانس بعض المستشرقين، منهم «برجشتراسر» الذى أشار إلى سبب ميل حروف الحلق إلى فتحها، أو فتح ما قبلها بقوله: «وسبب الميل إلي الفتحة أن اللسان فى نطق الحروف الحلقية يُجْذَبُ إلى وراءٍ مع بسطٍ وتسطيح له، وهذا هو وضع فى نطق الفتحة»[2]، فقد تجانست الفتحة مع ظروف نطق الحروف الحلقية، وهذا أدى إلى ميل حروف الحلق للفتحة، مع اختلاف مذاهب النحاة العرب فى سبب ذلك، فمنهم من ذهب إلى ثقل حروف الحلق مما أدى إلى ميلها للفتحة، ومنهم من ذهب إلى خفتها وضعفها مما لاصحة فيه. والصحيح أن التجانس هو الذى أدى إلى هذه الخفة، وهذه الخفة أدت إلى اعتناق حروف الحلق للفتحة، فتوافق بعض الحروف مع ظروف الجهاز النطقى يعطى طابعًا من التجانس، وقد أشار «برجشتراسر» إلى أن الخفة تأتى من «تشابه الحركة لحرف صامت حلقى»[3].

وماكان هجوم الحركات على الحركات وتغيرها إلا لهذا التجانس، وكذلك ما المهمل من المقاطع إلا لعدم توافر هذا المعنى، فنحن لانجد فى العربية ياءً بين ضمتين، أو واواً بين كسرة وضمة، ولا واواً بين فتحة وضمة آخراً، أو بين فتحة وكسرة طويلة. وكانت القاعدة العامة للواو والياء هى: «ثقل النطق بالواو والياء إذا أتبعا بحركة من جنسهما»[4]، أما إذا سبقا بحركة من جنسهما كان ذلك تجانسًا وخفة، وما تغير العين فى الكلمات الآتية إلا تجانسًا وخفة، هذه الكلمات هى: (أب، أخ، حم، هن)، فعين الكلمة تتجانس مع علامة الإعراب، ففى الرفع تكون العين مضمومة لمناسبة الواو (أبوك)، وعند النصب تكون مفتوحة

(١) التصريف العربى. الطيب البكوش ص ٥٨.

(٢) التطور النحوى ص ٦٣.

(٣) التطور النحوى ص ٦٥.

(٤) التصريف العربى ص ٥٨ مثل الضمة بعد الواو، أو الكسرة بعد الياء.

لمجانسة الألف (أباك)، وعند الجر تكون مكسورة لمجانسة الياء (أبيك)، وكذا بقية الكلمات.

ومن ذلك تجانس فاء الكلمة لعلامة الإعراب بعد تحويل الحركة القصيرة إلى حركة طويلة، ويتم ذلك فى الكلمتين (ذو ، فو)، فنقول: (ذو) عند الرفع، و (ذا) عند النصب، و (ذى) عند الجر، وكذا (فو).

ومما يدل على أن المجانسة غير الإتباع والتماثل ـ وهما من مظاهر المناسبة ـ إشارة «الأنبارى» إلى قراءة: ﴿ٱلْحَمْدِ لِلَّهِ﴾[1] بكسرتين، وقراءة ﴿ٱلْحَمْدُ لُلَّهِ﴾ بضمتين[2] يقول: «كسروا ما يجب بالقياس ضمه، وضموا ما يجب بالقياس كسره للإتباع طلبًا للمجانسة»[3]، فتشابه الحركات ضمًا وكسراً إنما هو للإتباع، والإتباع إنما هو للمجانسة. أى مجانسة الحرفين للكسرتين أو الضمتين؛ لأن اللسان فى ذلك يعمل من طرف واحد، فالإتباع يكون طلبًا للمجانسة؛ بدليل أن إتباع همزة الوصل لعين الكلمة كما يقول الأنبارى ـ توصيفًا لرأى الكوفيين ـ هو عبارة عن حرف «يجب أن تكون حركته تابعة لحركة العين طلبًا للمجانسة»[4]. فالإتباع هنا هدفه المجانسة، وهو هدف بعيد.

وبهذا نذهب إلى أن كل ما أطلق عليه النحاة من التأثر العكسى، أى أن يكون الأول تابعًا للثانى ليس هذا إتباعًا لمجرد الإتباع، ولكنه تجانس، كما فى همزة الوصل فى الفعل الثلاثى؛ لأن الإتباع هو أن يكون الثانى تابعًا للأول، وليس العكس. فالنحاة حينما يقولون: إن همزة الوصل تابعة لعين الفعل فى حالة أمر الثلاثى ضما وكسراً، أما الفتح فلا يجب فيه الإتباع لخفة الفتحة، وهذا تجانس واضح بين الهمزة المضمومة وضم العين، كذلك بين الهمزة المكسورة وكسر العين، ولا يضير هذا السكون الفاصل بينهما، فباعتراف النحاة أنفسهم: إن السكون حاجز غير حصين، فلا يعتد به.

---

(١) سورة الفاتحة ـ من الآية ٢.

(٢) المحتسب ١ / ٣٧.

(٣) الإنصاف ٢ / ٤٣٦.

(٤) الإنصاف ٢ / ٤٣٥ ، ٤٣٧.

الباب الثالث

التخفيف على المستوى الصرفى

ويشمل المباحث الآتية :

- المبحث الأول: التخفيف وأصل الوضع.
- المبحث الثانى: التخفيف وأصل القاعدة.
- المبحث الثالث: التخفيف والإبدال.
- المبحث الرابع: التخفيف والحذف.

أولاً: التخفيف وأصل الوضع

ترتبط فكرة «أصل الوضع» ارتباطًا وثيقًا بفكرة «الأصل والفرع». فالأصل من الواضع، والفرع من الناطق، وهو العدول عن هذا الأصل، وأصل الوضع «فى الحقيقة فكرة مجردة تعتبر ثابتًا من ثوابت التحليل اللغوى تردّ إليه أنواع الكلمات المختلفة، وتستأنس به شواردها وأوابدها»[1]. فكل تحليل لغوى يجب أن يرتد إلى هذا الثابت، ويقاس من خلاله. ولو استقام التحليل اللغوى، وجاء متساوقًا ومطردًا مع هذه الأصول؛ فإنه يحق للنحاة إذن أن يبنوا قواعدهم عليها؛ لأن الأصل المرفوض يكون مرفوضًا لثقل ما ـ غالبًا ـ «ومعنى هذا أن تجريد الأصول وسيلة للوصول إلى الاقتصاد فى العلم»[2]. وهنا لن يحتاج النحوى بعد ذلك إلى أكثر من أن يفسر المتغير الشاذ الخارج عن القاعدة، وفى الوقت نفسه هو الذى يثبتها.

وينبغى معرفة أن أصل الوضع ليس خاصًا بمستوى لغوى معين، ولكنه واقع على كل مستويات البحث صوتًا وصرفًا ونحوًا، فللحرف أصله، إذا تخلف عن هذا الأصل؛ فقد عدل به إلى الفرع، كذلك للكلمة أصلها، وللجملة ـ أيضًا ـ أصلها، وحينما يعدل عن هذا الأصل، إنما يكون هذا العدول إلى الفرع، وكل هذا يندرج تحت ما يسمى بأصل الوضع، مع مراعاة كل مستوى.

وقد قمت بدراسة أصل الوضع على المستوى الصوتى تحت باب: الإدغام والإقلاب والإخفاء، «فحين رأى النحاة أن الحرف الواحد تتعدد صوره بحسب

(١) الأصول للدكتور/ تمام حسان ص ١٢٣.

(٢) المصدر السابق ص ١٢٣.

موقعه مما جاوره من الحروف كان عليهم أن يجردوا أصلاً لهذه الصور، وأن يجعلوا الصور المختلفة عدولا عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتغيير والتأثير، كأثرالإدغام والإقلاب والإخفاء»[1].

والحق أن فكرة «أصل الوضع» لاتعتمدعلى فكر النحاة فقط، ولكن الناطق للغة له الدور الكبير فى تجسيدها؛ لأن هناك «ذوقًا وعرفًا لغويا عند العرب جعلهم يكرهون توالى الأمثال وتوالى الأضداد، ويألفون توالى الأشتات»[2]؛ لهذا نجد للناطق الحق فى التصرف من خلال ذوقه، ومن خلال النظام اللغوى أيضًا. فحين يتوالى مثلان أو متقاربان يحق له أن يعدل عن هذا الأصل بحذف أوإدغام أو غير ذلك مما يراه مناسبًا للذوق اللغوى. وقد أرجع الدكتور «تمام حسان» هذا التغير والعدول عن الأصل إلى «الاقتصاد فى جهد المتكلم»، أو إلى «علة الاستثقال»[3]. وإذا كان الأمر كذلك فلنا أن نتوقف أمام قوله: «وإنما كان أصل الوضع من اختراع النحاة، مهما ادعوا «للواضع» معرفة سابقة به، ولا يعرف المتكلم شيئًا عن أصل الكلمة إلا أن يتعلمه تعلمًا»[4]. وفى هذا الكلام نفى لدور المتكلم، ولعل الدكتور «تمام» يقصد من كلامه أن المتكلم لم يتنبه لفكرة «أصل الوضع» أو العدول عنها، وفى هذه الحالة يمكن أن نكون معه، فالناطق للعربية الفصحى والمثقف من المتعلمين هو صاحب السليقة، والسليقة ـ كما يقول الدكتور «تمام» نفسه ـ «تنبئ عن الذوق العربى بالنسبة للاستثقال والاستخفاف، فإذا استثقل النطق فى التتابع الصوتى لكلمة ما، عدل بالكلمة عن الأصل»[5]. وهنا لا ندرى ما يقصد، هل هو ذوق النحاة الناطقين، أو ذوق المتكلم الناطق الفصيح، أو هما معًا؟.

أعتقد أنه هو الناطق للفصحى؛ لأنه هو الذى ينطق، وهو الذى يعدل عن الأصل ويأتى النحاة دارسين متذوقين.

---

(١) الأصول ١٢٣.
(٢) المصدر السابق ١٢٣.
(٣) الأصول ١٤٤، ١٤٧.
(٤) المصدر السابق ١٤٥.
(٥) المصدر السابق ١٤٦.

ولنا أن نتساءل عن السبب فى العدول عن الأصل وتفضيل الفرع عليه؛ والإجابة نجدها لدى الدكتور «تمام حسان»، حينما يرجع سبب ذلك إلى «الذوق العربى فى الأداء اللغوى (النطق)، وما يرتبط بهذا الذوق من الظواهر السياقية، فقد يكون هناك قاعدة أصلية: صوتية أو صرفية أو نحوية يرد عليها من الموانع ما يجعل الالتزام بتطبيقها فى النطق منافيًا للذوق العربى»[1] . والذوق العربى هو المسئول عن تلك الظاهرة، وهو ذوق الناطقين المثقفين، فهم الذين يوجدون الظاهرة ويقوم النحوى بدراستها.

والعدول عن الأصل إذا كان قياسيًا فلابد أن يكون له دليل؛ لأن «العدول عن الأصل من غير دليل لا وجه له»[2] فطلب الخفة قائم على وجود أصل ثقيل مرفوض تخلص الذوق العربى منه، «وهو حل لمشكلة الثقل حين تعرض هذه المشكلة بسبب التطبيق الصارم للأصول اللغوية المطلقة المجردة، مثال ذلك: أنَّ (قال) أصلها قول. . . إلخ»[3].

وإذا كان الذوق سببًا فى العزوف عن الأصل، فهل الأمور متروكة بلا ضوابط أو قوانين؟ وهل يجوز لكل أن يفعل ما يشاء؟.

الحق أن الأمور ليست بهذه السهولة؛ بدليل أننا لانستطيع أن نعدل بكل لفظ عن أصله فى كل الأحوال. فالقاعدة الأصولية تحكم ذلك وتقرر «أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها، فلايجوز العدول بها عنه»[4]، أى عن هذا الأصل، وإذا عدل بها فينبغى أن يكون العدول عن الأصل له أدلة، كذلك لابد أن يكون ردّ الشىء إلى أصله؛ لأن القاعدة تقرر أنه «لا يجوز رَدُّ الشىء إلى غير أصله»[5]، فأصل الوضع والعدول عنه له قواعد تحكمه، وليس كل عدول عن

---

(١) الأصول ١٥٢.

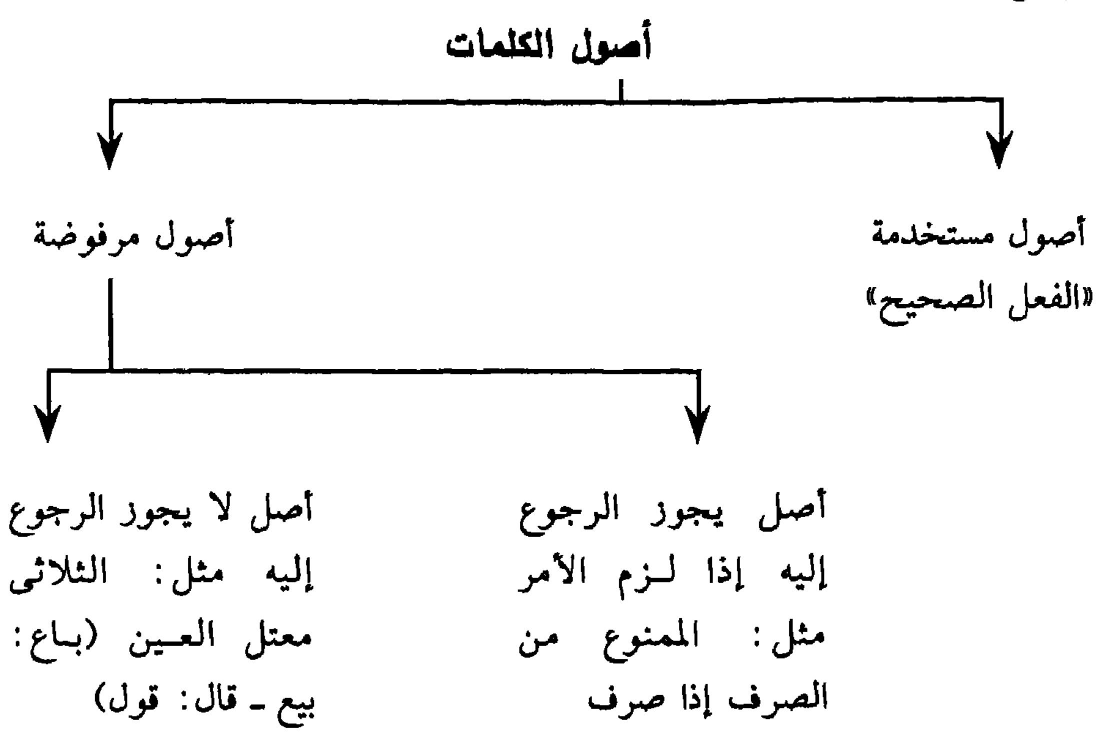
(٢) الإنصاف ٤٥١١٢.

(٣) مشكلات تعليم الأصوات لغير الناطقين بالعربية. الدكتور/ تمام حسان ـ مجلة معهد اللغة العربية بأم القرى، عدد ٢ لعام ١٩٨٤م ص ٣٥٥.

(٤) الإنصاف فى مسائل الخلاف، الأنبارى ١ / ١٥٠.

(٥) المصدر السابق ٢ / ٤٤٦ ، ٢ / ٢٩٧.

الأصل مباحًا، فالنحاة يعترفون بأن العدول عن الأصل إنما هو لعلة أغلبها الاستثقال[1]، والذوق مع القاعدة يقران ذلك العدول أو يرفضانه، فهما وحدهما لهما الحق فى ذلك.



بالنظر إلى هذا الشكل نرى أن بعض الأصول المرفوضة يجوز الرجوع إليها إذا لزم الأمر مثل: صرف الممنوع من الصرف، فالأصل هو الصرف، والمنع فرع عليه، وإذا رُجع إلى الأصل مرة أخرى، يلاحظ أن الكلمة تُعامَل صرفيًا ونحويًا معاملة الأصل الذى رُدّت إليه، فتعامل فى حالة الإعراب معاملة الكلمة المنونة، والبيت الآتى يوضح العودة إلى الأصل، قال النابغة:

فَلَتَأْتِيَنْك قَصَائِدٌ وليَدْفَعَا   جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمَ الأَكْوَارِ[2]

(١) اللغة والنقد الأدبي - مجلة فصول، المجلد: ٤ عدد: ١ لعام ١٩٨٣م ص ١١٨، وانظر الأصول، ص ١٤٧.

(٢) البيت من الكامل، وهو من قصيدة للنابغة قالها يتوعد فيها زرعة بن عمرو الكلابى ويهدده بالحرب وبالهجو، والأكوار جمع كور، وهو رحل. الديوان / ٥٩ طبعة دار صادر، والمقتضب ١ / ١٤٣ برواية (وليَرْكبًا جيشٌ)، والخصائص ٢ / ٣٤٧، والمنصف ٢ / ٧٩.

فكلمة: قصائد الأصل فيها الصرف، وإنما مُنعت لعلّة وُجدت فيها، وهى: أنها على صيغة منتهى الجموع، ولكنها هنا ردت إلى الأصل، والأصل فيها الصرف، فَنُوِّنَت الكلمة.

أما الأصول المرفوضة التى لايجوز الرجوع إليها فهى كثيرة، ومنها ـ على سبيل المثال: ميزان، وأصلها: مِوْزان، وهذا الأصل لايرجع إليه؛ لأنه أثقل من أن يرجع إليه الناطق وقال، أصلها: قَوَلَ، لكن هذا الأصل غير مستخدم لثقله.

وربما يقفز إلى الذهن سؤال غاية فى الأهمية، هو: إذا قلنا إن أصول الكلمات التى حدث فيها إعلال وترك أصلها، بعضها مازال يستخدم فى اللغة حتى الآن مثل: غَيِدَ، عَوِرَ، هَيِفَ، استحْوَذَ، حَوِرَ. إلخ، فلماذا تستخدم هذه الأصول التى رفضها الذوق؟.

الجواب عن ذلك أن هذه الكلمات بقايا أصول استخدمت ـ كما هى موجودة فعلاً ـ فى فترة من الفترات. وقد أشار «ابن جنى» إلى الأصول التى لاتراجع قائلا: «ما لايراجع من الأصول عند الضرورة، وذلك كالثلاثى المعتل العين نحو: قام، وباع، وخاف، وهاب، وطال، فهذا مما لايراجع أصله أبدًا»[1].

فأصول هذه الكلمات لاتراجع حتى عند الضرورة، أما الأصول التى بقيت كما هى فللناطق الحق فى استخدامها.

وهناك ملاحظة مهمة لابد من ذكرها فى هذا الموطن، وهى أن «أصل الوضع» ـ أحيانًا ـ يراعى ويؤخذ فى الاعتبار، بالرغم من أن هذا الأصل قد عدل عنه فى الاستخدام اللغوى. وهذا ماحدث ـ مثلا ـ فى كلمة «العواور» فى قول «الراجز»:

غَرّكَ أن تقاربت أبَاعِرِى

وكَحّل العينيْن بالعَوَاوِرِ[2]

---

(١) الخصائص ٢ / ٣٤٨.

(٢) البيتان من الرجز لجندل بن المثنى الطهوى، عواور جمع عوّار، وهو الرمد، وقد حُكى البيتان بروايات أخرى، شرح التصريح ٢ / ٣٦٩، وحاشية ياسين على التصريح طبعة الحلبى ٢ / ٣٦٩.

فقد صحت الواو الثانية دلالة على الياء فى عواوير ـ وهو أصلها ـ، وإنما حذفت استحسانًا وتخفيفًا. يقول «ابن جنى»: «ألا ترى. . . كيف صح الواو الثانية، وإن كان قبلها الواو الأولى بينهما ألف، وقد جاوزت الثانية الطرف، ولم يقلبها كما قلبها فى أوائل، وأصلها أواول لما ذكرنا، إذ كان الأصل هاهنا العواوير، وإنما حذفت الياء تخفيفًا، وهى مرادة. فجعل تصحيح الواو فى العواور دليلاً على إرادة الياء فى عواوير»[1]. ومثل ذلك قول «الراجز»:

فيها عَيَائِيلُ أُسُود ونُمُرُ[2]

فقد أعلت الياء بقلبها همزة، وعيائيل على وزن مفاعيل؛ ولهذا كان المفروض ألاّ تعلّ الياء، ولكنها أعلت نظرًا إلى الأصل، وأصلها مفاعل.

ونعود إلى الأصول المرفوضة التى لا تراجع، فهى كثيرة، منها: «باب افتعل، إذا كانت فاؤه صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً، فإن تاءه تبدل طاءً، نحو: اصطبر واضطرب واطّرد واظطلم، وكذلك إذا كانت فاؤه دالاً أو ذالاً أو زايًا، فإن تاءه تبدل دالاً، وذلك نحو قولك: ادّلج وادّكر وازدان، فلا يجوز خروج هذه التاء عن أصلها»[3]، لهذا كانت تراعى أصول الخفة عند الوضع؛ «ولهذا لم يجئ (فَعُلَ) مما لامه ياء متصرفًا»[4]؛ لأنه لو جاء للزم أن يقولوا: (رَمُوَ)، فيكثر قلب الياء واوًا، فينتج عنه «انتقالهم من الأثقل إلى ما هو أثقل منه»[5] ، فيقال: أنا أرمو، ونحن

---

(١) المحتسب ١ / ١٠٧ ، ١٠٨ ، ٢/ ١٥١.

(٢) البيت من الرجز، وقائله: حكيم بن معية الربعى، من بنى تميم. شرح شواهد الشافية ٣٨٠، رواه سيبويه فيها عيايل ٣ / ٥٧٤، وروى: فيها تماثيل. الصحاح نمر ٢ / ٨٣٧، عنقود الزواهر للقوشحى، ماجستير للباحث بمكتبة كلية دار العلوم ص ١١١، شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٨ ، ١٠ / ٩١ ، ٩٢.

(٣) الخصائص ٢ / ٣٤٩.

(٤) أى: لا يأتى على هذا الوزن على سبيل الاشتقاق أو التصرف، فالملاحظ أن فَعُل مما عينه أو لامه ياءيمكن أن يأتى على سبيل المبالغة مثل: قَضُو الرجل إذا جاء قضاؤه، ورَمُوَ إذا جاد رميه على سبيل المبالغة. الخصائص ٢ / ٣٤٨. وهذه الأفعال فى هذه الحالة جامدة غير متصرفة.

(٥) الخصائص ٢ / ٣٤٨.

نرمو، وهى ترمو . . . إلخ، من أجل هذا لم يأت باب فَعُل مما لامه ياء متصرفًا حتى لا يكثر الانتقال من الثقيل إلى الأثقل، وهذا السبب نفسه هو الذى جعل العرب «إنما تحاموا أن يبنوا فَعُلَ مما عينه ياء مخافة انتقالهم من الأثقل إلى ماهو أثقل منه؛ لأنهم كان يلزمهم أن يقولوا: بُعْت أَبُوع، وهو يَبُوع ونحن نَبُوع، وأنت أو هى تَبُوع - بَوْعًا - وبُوعُوا وبُوعِى. وهما يَبُوعان، وهم يَبُوعون، ونحو ذلك»[1]، فلم يأت فَعُل - أيضًا - مما عينه ياء؛ لأنه سيؤدى إلى شىء أكثر ثقلاً فجاء فَعَل ولم يأت فَعُل.

ومن الأمثلة التى توضح مراعاة أصول الخفة عند الوضع أن (فَاعِل) يأتى منه جمع التكسير على (فَعَلَة)، والواجب أن يتم هذا فى كل الأحوال، ولكن لإيمان الواضع بأن اللام المعتلة أضعف من العين؛ نجد أثناء التطبيق العملى لممارسة اللغة هذا التفريق بين أنواع المعتلات المختلفة، فمعتل العين يجمع مثل الصحيح على فَعَلَة مثل: كافر: كَفَرة، بارّ: بَرَرة، كذلك معتل العين لقوتها عن اللام تكون على الوزن نفسه، فيقال: خائن: خَوَنَة، بائع: بَاعَة، سائد: سَادَة، أما معتل اللام فتأتى جمعًا على وزن فُعَلَة لضعف لامها، فيقال: قاضٍ: قُضَاة، وأصلها قُضَوَة، واللغة بهذا تصنع شيئًا من التعادل، حينما تقابل ضعف اللام بضم الحرف الأول، وهو حركة ثقيلة لتقوى الكلمة. أما العين لقوتها عن اللام فى اعتلالها فترك معها الحرف الأول على الفتح لخفته، يقول «ابن جنى»: «أفلا ترى كيف اعتُدّ اعتلال اللام، فجاء مخالفًا للصحيح، ولم يَحْفِلُوا باعتلال العين؛ لأنها لقوتها بالتقدم لحقت بالصحيح»[2].

والفكرة فى أصل الوضع مراعاة «أضعف المعتلين»، فاللام أضعف من العين، ساعد على ذلك تطرفها الذى جعلها أكثر قبولاً للتغيير؛ لأن التغيير أولى بالمتأخر، فالثقل كامن فيه، وخاصة إذا كان حرفًا ضعيفًا فلا يقوى على تحمل الحركات؛ لهذا جاءت (فَعَلَة) للصحيح وللمعتل العين، و (فُعَلَة) لمعتل اللام.

(١) الخصائص ٢ / ٣٤٨.

(٢) الخصائص ٢ / ٤٨٥.

وإذا عرفنا ذلك عن أصل «قضاة»، وكيف جمعت من «قاضٍ» فاع، فلننظرماذا عرضه «ابن يعيش» نقلاً عن الفراء الذى ذهب إلى افتراض بعيد المدى. يقول «ابن يعيش»: «وأما قضاة ونحوه عنده ـ أى- الفرّاء ـ فأصله قَضًّى على فعّل مضاعف العين، كشاهد وشَهّد، وجائم وجثّم، فاستثقلوا التشديد على عين الفعل فخففوه بحذف إحدى العينين، وعوّضوا عنها الهاء، كما قالوا: عِدَة، وزنَة، فحذفوا الفاء وعوّضوا الهاء أخيرًا»[1]. ورأى «الفرّاء» أن هذا لا يقبله المَنطق ولاَ العقل، فما الذى أتى بالتشديد فى كلمة قضاة؟ أو ما هى العلاقة بين قُضَاة والتشديد؟ إنه افتراض بعيد المأخَذ وَهِم فيه «الفرّاء»؛ لأن الكلمة ليس بها تشديد على الإطلاق، لا أصلا ولا عدولاً عن هذا الأصل.

وقريب من هذا ما ذهب إليه «الفَرّاء» أن منذ مركبة من «من + ذو»، فحذفوا الواو تخفيفًا، هكذا نقل عنه «ابن يعيش»، ثم علّق عليه تعليقًا ما أجمله؛ لأنه رآه يطلق العنان لفكره متخيلاً. قال «ابن يعيش»: «وهذه دعاوى لا دليل عليها، والأصل عدم التركيب»[2]، ويبدو أن بحث النحاة عن أصل (منذ) هو الذى جعلهم يبحثون عن أصل (مذ) فقد قال «ابن جنى» فى كتابه اللمع: «وأصل مذ منذ فحذفت النون تخفيفًا»[3]. وهكذا يستمر النحاة فى دعاواهم، فمذ أصلها: منذ، ثم منذ أصلها: من + ذو، ثم يفترضون افتراضات أخرى فى أصل ذو، ولا يملّون من هذا الافتراض.

لقد ذهب النحاة إلى أبعد من ذلك حينما افترض بعضهم أن أصل هما: «هوما» وحذفت الواو؛ والسبب كما يقول «ابن يعيش»: «أنها لو بقيت لوجب ضمّها؛ لأن هذه الميم يضمّ ما قبلها، والضمة تستثقل على الواو المضموم ما قبلها فحذفت الضمة للثقل، ولما سكنت الواو تطرق إليها الحذف لضعفها؛ وذلك لئلا يتوهم أنهما كلمتان منفصلتان، أعنى ما وهو، وثبت الألف فى هما كما ثبت فى أنتما»[4].

---

(1) شرح المفصل ١٠ / ٩٦.
(2) شرح المفصل ١٠ / ٩٥.
(3) ابن جنى، تحقيق الدكتور/ حسين شرف، الطبعة الأولى، ص ١٦١، عالم الكتب ١٩٧٨م.
(4) شرح المفصل ٣ / ٩٧.

وواضح أن هذا تخيل، والذى أدى إليه فكرة أصل الوضع والعدول عنه، لقد فَتَحَتْ باب التخيل والتوهم؛ فأنتج النحاة آراءً أقرب إلى الوهم منها إلى الحقيقة فى التحليل، ونسوا أن هناك قاعدة مهمة تُقَرر على لسان صاحب الإنصاف «أن العدول عن الأصل من غير دليل لا وجه له»، صحيح أن بعض هذه التحليلات مقبولة ومستساغة، وكثير منها فى باب أصول الأفعال والأسماء، وبعضها لايقبل، وكثير منها فى دراسة أصول الأدوات وبعض الأسماء مثل: الضمائر وأسماء الإشارة. ويبدو أن السبب فى بعض هذه الأوهام هو القياس الذى كان هاديهم، فحينما يبحثون عن أصل الضمير (هم) نراهم يقيسونه على الضمير فى الفعل قاموا؛ لذا تصوروا أن الضمير «هم» لجمع المذكر أصله «هموا» زادوا ميمًا وواوًا علامة للجمع، كما زادوهما لذلك فى قاموا وأنتموا، يقول «ابن يعيش» عن هذا التصوّر: «هذا هو الأصل، أعنى إثبات الواو، وقد تحذف الواو فرارًا من ثقلها، ولأن اللبس مرتفع؛ لأنه لايلبس بالواحد؛ لأن الواحد لاميم فيه، والتثنية يلزمها الألف بعد الميم، ولما حذفت الواو أسكنت الميم؛ لأن فى إبقاء الضمة إيذانًا بإرادة الواو المحذوفة إذ كانت من أعراضها»[1].

وفى رأيى أن كل هذا التحليل لا أساس له من الصحة، ولم يقم دليل واحد على صحته، وقياس «هم» على الضمير فى «قاموا» هو الذى أدى إلى تخيلهم لوجود الألف والواو التى حذفت بعد ذهاب حركتها، ثم نسوا الألف فيما بعد.

والحق أن الضمير هو لفظ «هم» فقط، ولكن نتيجةً لقواعد الخفة والثقل من كراهية التقاء الساكنين، أو الإشباع الذى تستريح إليه النفس، أو المناسبة، نتيجةً لهذا أو ذاك تحرك الميم بالضم لمناسبة الضمة قبلها، وينتج عن ذلك ميم مضمومة بدون إشباع إذا كان ما بعدها ساكنًا، أو ميم مضمومة فى حالة إشباع إذا كان ما بعدها متحركًا. ويمكن ألا تشبع هذه الميم. وأظهر دليل على ذلك موسيقا الشعر؛ فكثيرًا ما يجد القارئ (هُمُ) فى حالة إشباع فى الشعر نتيجة للموسيقا وتقبل الذوق للإشباع، فتصبح (همو) دون ألف.

(١) شرح المفصل ٣ / ٩٧.

والسؤال إذن: إذا كان الألف فى الفعل (قاموا) له دلالة مهمة على أن الواو ضمير الجماعة منعًا للبس، فلماذا تأتى هذه الألف فى «هموا» مع أمن اللبس؟.

الإجابة عن ذلك واضحة تؤكد أن هذا نوع من الخيال، وفى النهاية، أليس هذا إسرافًا فى استخدام فكرة أصل الوضع؟ هذه الفكرة اللغوية التى ظلمها كثير من النحاة.

لقد عرفنا منذ قليل القانون الذى روعى عند وضع الكلمات، وهوأن اللام أضعف المعتلين، وكان من نتائج ذلك تفسير مقبول للكلمات الثنائية، فهى فى أصلها ذات أصول ثلاثية حذفت منها لامها لضعفها، وقليل منها حُذف منه العين لظروف خاصة. يقول «ابن جنى»: «ألا ترى إلى كثرة حذف اللام نحو: يد، ودم، وغد، وأب، وأخ... وقلة حذف العين فى سه ومُذ»[1]، وهذا يؤكد أن اعتلال العين أقوى من اعتلال اللام؛ فهذه الكلماتُ وضعت على ثلاثة أحرف، وهذا هو أصل وضعها غير أن اللام حُذفت من آخرها مع أن العرب تكره الحذف من الكلمات الثلاثية؛ لأن الثلاثة أقل الأصول، ولكن لم يكره الحذف مع هذه الكلمات؛ لأن الحذف فيها كان تخفيفًا من ثقل كان سببه وجود حرف خفى أو حرف لين، فإنهم يستثقلون فى ذلك الحركات. بهذا يعترف «ابن جنى»، ويعترف «المبرد» فى المقتضب بحسه اللغوى، فيعرض أمثلة للحذف كما في: يد: يدو، أخ: أخو، حم: حمو، ابن: بنو، أب: أبو، دم: دمو، ثم علّق على هذا الحذف من الأسماء قائلا: «هذه الأسماء المحذوف منها لايكون ما حذف منه إلا حرفَ لينٍ أو حرفًا خفيًا كحرف اللين، نحو: الهاء أو النون، أو يكون مضاعفًا فيستثقلُ فيه التضعيف فيحذف»[2]، فيظهر الحذف هنا على أنه للتخفيف لعلة، كما أورد «المبرد»، وقد ذهب «الرضى» إلى أن الحذف فى مثل هذه الأشياء ليس لعلة قياسية، وإن كان لمجرد التخفيف ،ونحن لا نوافقه على الأولى؛ لأن الحذف لعلة الاستثقال كما عرفنا من قبل، وإن كنا نوافقه على الثانية؛ أى أنه للتخفيف[3]، ولكنه لعلة ثقل الحركات على حرف اللين أوالحرف الخفى أو ثقل التضعيف.

إذا كنا قد عرفنا ذلك فلسنا مع من ذهب إلى أن هذه الكلمات من أصل

(١) الخصائص ٢ / ٤٨٧.
(٢) المقتضب ١ / ٢٢٧، ٢ / ٢٦٩، ٣ / ١٧٠.
(٣) شرح الشافية ٣ / ١٨٦.

ثنائى، وقد تطورت هذه الكلمات فى اتجاه ثلاثى؛ لإحداث ضرب من التوازن، ولكى تصبح مماثلة لأكثر الكلمات العربية، وهى الكلمات الثلاثية. وحدث هذا التطور فى عدة اتجاهات:

أولها: جعل حركة الإعراب طويلة، كما فى: أبوك، أباك. أبيك.

ثانيها: وهو ما تحدث عنه الدكتور «محمود فهمى حجازى»، وهو تشديد الصامت الثانى من الكلمات: أب وأم[1].

وهذا كلام يحتاج إلى نظر، فالصحيح أن حركة الإعراب طالت، لكن ليس لجعل هذه الكلمات ثلاثية، كما أشار الدكتور «حجازى» إلى ذلك، بل لأن التطويل كان ضروريًا، فلو لم يكن هذا التطويل لتتابعت الحركات، وأدى ذلك إلى ثقل تتابع الحركات، وهو قاعدة فى النظام اللغوى كانت لدى الواضع عند وضع الكلمات، وكانت فى ذهن الناطق، ولنتخيل أن حركة الإعراب لم تطل ثم نقرأ العبارة التالية حينما أقول لصديقى: «إن أبك جاء الآن من السفر». إن تتابع الحركات فى «إن أبك جاء» أدى إلى ثقل مرفوض، فالتتابع الحركى فى مثل ذلك يرفضه الذوق، فهربت اللغة بهذا التطويل من ثقل تتابع الحركات، هذا التطويل الذى أُعِدَّه علامة إعراب وليس «حركة إعراب طويلة»، كما قال الدكتور «محمود فهمى حجازى».

أما الاتجاه الثانى، وهو تشديد الصامت؛ فسببه كما يقول الدكتور «حجازى» «لهجات عربية كثيرة»، وهو ليس مقياسًا عامًا للصواب اللغوى بحيث يعتمد عليه. فاستثقال التضعيف كان سببًا للحذف منذ البداية فى بعض الكلمات كما اعترف «المبرد»[2]، فكيف نعود إلى ماعدل عنه للثقل النطقى؟.

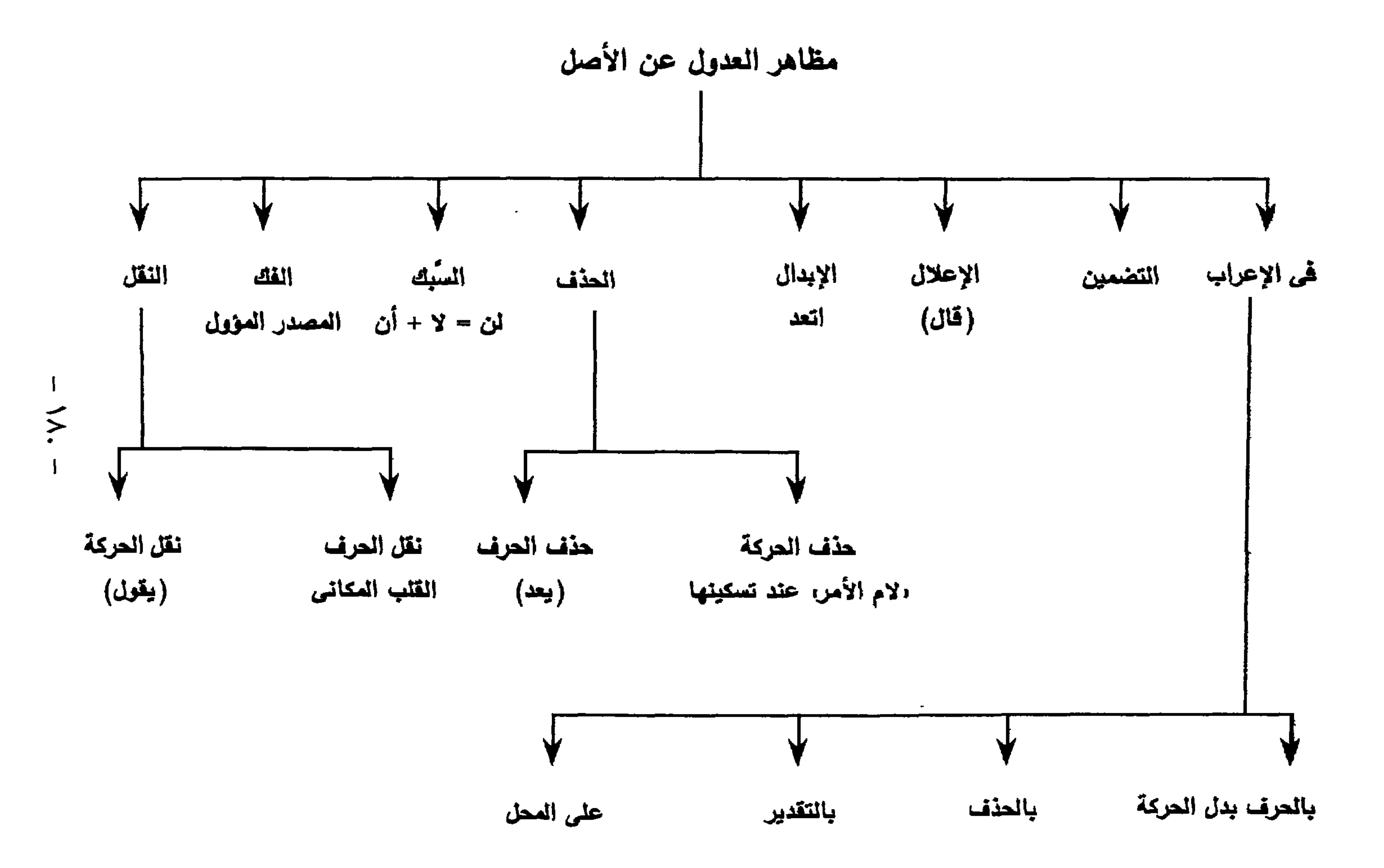
مظاهر العدول عن الأصل:

لقد كثرت مظاهر العدول عن الأصل بشكل واحد وعلى صور كثيرة معظمها يعدّ من مظاهر الخفة، ستظهر فى صفحات وثنايا هذا البحث. والشكل الآتى يوضح مظاهر هذا العدول.

---

(١) علم اللغة العربية، مدخل تاريخى مقارن، الدكتور/ محمود فهمى حجازى. وكالة المطبوعات بالكويت ١٩٧٣م. ص ٢٠٦.

(٢) المقتضب ١ / ٢٢٧، ٢ / ٢٦٩.


مظاهر العدول عن الأصل
فى الإعراب
التضمين
الإعلال
(قال)
الإبدال
اتعد
الحذف
السَّبك
لن = لا + أن
الفك
المصدر المؤول
النقل
حذف الحركة
«لام الأمر» عند تسكينها
حذف الحرف
(يعد)
نقل الحرف
القلب المكانى
نقل الحركة
(يقول)
بالحرف بدل الحركة
بالحذف
بالتقدير
على المحل

ثانياً: التخفيف وأصل القاعدة

ظهر فيما مضى أن التخفيف لا يتعارض مع النظام اللغوى أوالقواعد اللغوية، ويهمنا التأكيد على أن هناك قواعد أصلية وقواعد فرعية، والقواعد الأصلية والفرعية هى التى يناوئ بعضها بعضًا بسبب الخفة.

وقد كان الحديث فيما مضى عن «أصل الوضع» للكلمة، وهناك ما يسمى «بأصل القاعدة»[1] فهناك مايسمى بقاعدة أصلية، وهى التى وُضعت بشكل ثابت كفكرة تجريدية مثل: المبتدأ مرفوع، هذا هو الأصل، وهناك القاعدة الفرعية، وهى التى تخالف القاعدة الأصلية، فالمبتدأ قد يُجَر بحرف جر زائد، كَما فى قوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم ﴾[2].

وتبدو الخفة مرتبطة بأصل القاعدة فى ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين طلبًا للخفة «ولو أننا نظرنا إلى فعل الأمر فى جملة مثل: اكتب الدرس، لوجدنا القاعدة الأصلية تحكم لفعل الأمر بالبناء على السكون، ولكن فى توالى الباء الساكنة فى آخر الفعل واللام الساكنة التالية لها فى النطق ثقلاً يدعو إلى طلب الخفة. من هنا يسعى الاستعمال إلى هذه الخفة المطلوبة فتكسر الباء بحسب قاعدة تسمى قاعدة التقاء الساكنين»[3].

هكذا عُورضت القاعدة الأصلية بقاعدة فرعية أخرى، فالأصل للأمر البناء

---

(١) اللغة والنقد الأدبى ص ١١٨، والأصول ص ١٤٣.

(٢) سورة فاطر ـ من الآية الثالثة.

(٣) اللغة والنقد الأدبى ص ١١٨، وفصول، المجلد الرابع، العدد الأول، ديسمبر عام ١٩٨٣م.

على السكون فى حالة صحة آخره، ولكن حينما جاء بعده ساكن تظهر لنا القاعدة الفرعية، التى تؤكد أن اللغة تتخلص من التقاء الساكنين بعدة صور منها: تحريك أحد الساكنين وهو الموافق للتركيب؛ لهذا يكسر آخر الفعل نظراً لهذا التخلص.

والأصل فى العربية الإعراب بالحركات، لكن هذا يتعارض مع قواعد فرعية أخرى تؤدى إلى العدول عن هذه القاعدة، وهى كثيرة منها لزوم فتح نون الجمع وكسر نون المثنى والوقف واستثقال الحركات على حروف العلة فى الاسم والفعل. كل هذه ـ وكثير غيرها ـ قواعد فرعية تقفز إلى الذهن بمجرد ذكر «الإعراب بالحركات».

ولنأخذ مثالا على ذلك، وهو الوقف. المعروف أن النظام اللغوى للعربية من قواعده أنه لايوقف على متحرك؛ لهذا تضيع علامة الإعراب أمام سكون الوقف، أو تنقل الحركة، أو يحذف الحرف والحركة معًا... إلخ، ولهذا مظاهر كثيرة للتخلص من الثقل الإعرابى ستظهر عند دراسة الإعراب والخفة.

والقاعدة السالفة للإعراب لا تثبت أمام حركة المناسبة التى يخف نطق الكلمة مع التوالى والتتابع فى الحركات؛ فينتج عن ذلك تغيير الحركة الإعرابية، ومثال ذلك: الجر بالمجاورة... وغير ذلك، ومظاهر المناسبة كثيرة أيضًا.

كذلك تزول حركة الإعراب أمام قاعدة فرعية تؤكد ثقل الحركات على حرفى الواو والياء فنضطر للإعراب التقديرى هروبًا من الثقل، وحينما يُثَنَّى الاسم أويُجْمَع تزول حركة الإعراب أمام ثقل المثنى والجمع أولا، ثم ثبات النون فيهما على هيئة واحدة ثانيًا، وبما أن المثنى والجمع يحتويان على حروف تتغير مع كل وظيفة إعرابية، فتصح أن تكون علامة إعراب. فلماذا لاتعد هذه الحروف علامات إعراب ولا نثقل الكلمة بحركات أخرى متغيرة؟.

* * *

ثالثًا: التخفيف والإبدال

لقد أشار بعض النحاة إلى أن مصطلح الإبدال يتسم بالعموم؛ ليشمل ما أطلق عليه الإعلال بالقلب والإبدال، وقد أشار «ابن عقيل» و«الأشمونى» إلى ذلك، فالمقصود بالإبدال عندهما الإبدال الشائع الذى يجمعه قولنا: «هدأت موطيا»، وقد أدخل «الأشمونى» الإعلال بالنقل والحذف تحت ظلال مصطلح الإبدال[1].

وقد خصص النحاة مصطلح «الإعلال» بقلب حروف العلة بعضها من بعض، وقسموه إلى القلب والنقل والحذف، وهذه التغيرات تصيب حروف العلة؛ ولهذا كان الحديث عن طبيعة حروف العلة بصفة خاصة ضرورة لابد منها؛ لأن لها طبيعة خاصة تجعلها المرتكز الأساس للتغيرات، وخاصة الواو والياء، فهما فى أقوى أحوالهما حرفان ضعيفان، «ألا ترى أن هذين الحرفين إذا قويا بالحركة فإنك حينئذ مؤنس فيهما ضعفًا؛ وذلك لأن تحملهما للحركة أشق منه فى غيرهما، ولم يكونا كذلك إلا أن مبنى أمرهما على خلاف القوة»[2]، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجدهما بالنسبة لبقية الحروف «أقلها كلفة: أى أنها لما فيها من اللين يسهل النطق بها»[3]، وربما كان السبب فى ذلك الثقل «أن الأخف فى ذاته ربما كان أثقل لعارض»[4]، والدليل على ذلك أن ثقل بعض الحروف ليس شيئًا راجعًا إلى ذات الحرف - فى كثير من أحوالِهِ - ولكنه ثقل راجع إلى وجود الحركات على الحروف.

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ٣٥١، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٧٩.

(٢) الخصائص ٢ / ٢٩١.

(٣) شرح الشافية لابن جماعة ص ١٩٣.

(٤) المصدر السابق ص ٢٦٩.

وتشترك حروف العلة الثلاثة فى اتساع مخارجها، حيث يخرج الهواء فيتصل الصوت، فالواو تضم لها معظم الشفتين، وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس ويتصل الصوت، وهذا يرتبط فى جوهره بالضمة، أما الياء فيرتفع اللسان ويترك بعض الانفراج حتى يخرج منه الياء، وهذا يرتبط بالكسرة، أما الألف فهى حرف هوائى، ولابد أن يفتح ما قبلها.

ولعل الوصف السابق هو الذى جعل التجانس قائمًا بين هذه الحروف وحركة ما قبلها،حيث يضم ما قبل الواو، ويكسر ما قبل الياء، ويفتح ما قبل الألف. وفى هذا تهيئة للأعضاء النطقية لنطق حروف العلة، ولعل هذا ما أسماه الدكتور «مهدى المخزومى»: «تمازج الأصوات»[1]؛ ولهذا إذا لم تتمازج أوتتجانس الأصوات، فإنما يتم الإبدال لتحقيق هذا التجانس، فالإبدال ظاهرة لغوية شائعة فى العربية تقوم على تمازج الأصوات الذى يؤازره تقاربهما أوتشابههما.

وحروف الإبدال والقلب ـ بصفة عامة ـ نستطيع أن نحصر مخارجها فى مجريين اثنين: «أحدهما: حلقى من أدنى الحنجرة يكون عميقًا، والثانى سطحى قريب من الشفتين يكون محصوراً بين اللسان والشفتين»[2]، وهذه سمة عامة من سمات التشابه والتقارب تجمع بين هذه الحروف «وهذا ما يمكنها من أن تخفف من ثقل حروف الكلمة الأصلية إذا كانت ثقيلة، وتثقل من خفة حروف الكلمة إذا كانت خفيفة حتى يتحقق التوازن بين الخفة والثقل فى الحروف والحركات التى تنسج الكلمات»[3]، ولعل هذا ما دعا المستشرق «برجشتراسر» إلى أن يصل إلى هذه النتيجة التى يقول عنها: «إن نتيجة التشابه أبدا تسهيل واختصار النطق»[4].

وينبغى معرفة أن هناك قواعد كثيرة أثرت تأثيرًا كبيرًا وجوهريًا فى أبواب الإبدال. من هذه القواعد: استثقال الحركات على حرفى العلة ـ الواو والياء ـ

(١) فى النحو العربى، قواعد وتطبيق ص ٤.

(٢) أبو على والدراسات الصوتية، الدكتور/ على جابر المنصورى، ص ٩٦، عدد ٣ لعام ١٩٨٥م.

(٣) المصدرالسابق نفسه.

(٤) التطور النحوى ص ٣٣ ، ٣٤.

فالثقل لايرجع إلى الحروف فى حد ذاتها، ولكنه يرجع إلى الحركات الموجودة على هذه الحروف[1]، بالإضافة إلى طبيعة الحرف والظروف المحيطة به، ومثل: الواوات أثقل من الياءات[2]، ليس أثقل من كسر الياء[3]، ثقل النطق بالواو والياء إذا أتبعا بحركة من جنسهما مثل: الضمة بعد الواو أو الكسرة بعد الياء، أو حركة بعيدة عنهما مثل: كسرة بعد الواو أو ضمة بعد الياء[4]، ثقل الياء بعد الضمة، والسبب كما يقول «ابن جنى»: «إذا بدأت بالضمة ثم جئت بعدها بالياء فقد جئت بأمر، غيره المتوقع؛ لأنك لما جئت بالضمة توقعت الواو، فإذا عدلت إلى الياء، فقد ناقضت بآخر لفظك أوله»[5] ، فليس ثمة تجانس فى الكلمة، كذلك تثقل الواو الساكنة المفردة بعد كسرة مثل: مِوْزان، أو الياء الساكنة المفردة بعد الضمة مثل[6]: مُيْقِن. ومن هذه القواعد كذلك، ثقل تَتابع الحركات[7]، وخاصة الثقيلة منها.

إذا أضفنا إلى ذلك أن بعض الحركات أثقل من بعض مثل: الضمة أثقل من الكسرة[8]، وربما يكون ناتج ذلك أن الواو أثقل من الياء[9]، بالإضافة إلى أن الاسم أخف من الفعل، وأن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت[10]، وأن الواو والياء إذا كانتا لامين كانتا أشد اعتلالاً منهما إذا كانتا عينين[11]. وما أشار إليه «سيبويه» من استثقال اجتماع الياء مع الواو[12].

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٨٨، ٥٩٠، ٤ / ٣٣٦، ٤٢٠، والمقتضب ١ / ٩٢، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢١، والمنهج الصوتى للبنية العربية للدكتور عبد الصبور شاهين ص ١٩٨، والتصريف العربى ص ٨٧.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٨٠.

(٣) التصريف العربى ص ٨٧.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) سرصناعة الإعراب ١ / ٢٢.

(٦) المصدر السابق نفسه.

(٧) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٨٠، ومن وظائف الصوت اللغوى د. أحمد كشك ص ٣٠.

(٨) شرح الشافية للرضى ١ / ٤٤.

(٩) شرح المفصل ١٠ / ٨٠.

(١٠) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٦٧.

(١١) شرح المفصل ١٠ / ٩٨.

(١٢) الكتاب ٤ / ٥٢.

والملاحظ هنا أننا لم نستطع الفصل التام بين الصوائت والصوامت؛ أى بين الحروف والحركات، فالحرف مكمل للحركة والعكس، ولهذا وجدنا ثقل الواو عن الياء، وثقل الضمة عن الكسرة، فليس هناك تناقض.

ونستطيع فى شىء من الاطمئنان أن نضم كل الأسباب السابقة فى سبب واحد، هوأن الإبدال سببه عدم التجانس بين الحروف بعضها وبعض، أو بين الحروف والحركات؛ لأن فى عدم التجانس ثقلاً يدعو إلى التغيير، والدليل على ذلك ما أشار إليه «نقرة كار» ـ مخالفًا كل النحاة ـ من أن: «الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها؛ لأنها بعضها»[1]، ولهذا لم يتم الحذف من (يُوعِد) مضارع أوعد، وحدث فى (يَوْعِد) مضارع وعد. والملاحظ أن النحاة جميعًا يعترفون بثقل الضمة عن الفتحة، ومع ذلك وجدنا ثقل الفتحة عن الضمة لعدم وجود تجانس فى اللفظ بين الفتحة والواو، فالضمة بعض الواو وليس الفتحة، وهذا ما أشار إليه الأستاذ «الطيب البكوش» حينما قال: «إن سر السقوط والثبوت يكمن فى تجانس الحركات وأنصاف الحركات»[2].

ويقتضينا الموقف هنا أن نتحدث عن المجانسة بشىء من الإسهاب باعتبارها العامل الأساسى فى الإبدال، ولعل المجانسة هى المقصودة فيما أسماه الدكتور «محمد حماسة عبد اللطيف»: «الانسجام والتناسق الصوتيين، أو ما سموه بالمناسبة الصوتية فى كلمة»[3]، وهذا ما لاحظه القدماء، فقد «لاحظ الخليل أن إبدال حرف مكان حرف لم يكن ليكون إلا رغبة فى تحقيق الانسجام بين الأصوات فى تآلفها؛ لتخف الكلمة على اللسان، وليسهل النطق بها»[4].

والمجانسة تعتمد على التوازن الذى ينشأ عن اتفاق جميع الأعضاء النطقية، يقول «فندريس»: «إذْ ينشأ بين جميع الأعضاء التى تتعاون على التصويت نوع

---

(١) شرح الشافية ص ١٦٥.

(٢) التصريف العربى ص ٥٨.

(٣) الإعلال والإبدال بين القدماء والمحدثين ص ١٦٨، ومجلة مجمع اللغة العربية (عدد ٤٦ لعام ١٩٨٠م).

(٤) نقلا عن كتاب «فى النحو العربى»: قواعد وتطبيق ص ٤.

من الاتفاق الذى بمقتضاه يميل كل واحد منها بالوضع الذى يتخذه إلى أن ينسجم مع أوضاع الأعضاء الأخرى»[1].

هكذا تكون المجانسة بانسجام أوضاع أعضاء الجهاز النطقى بعضها مع بعض فى نطق الكلمة، فالحروف القوية تلزمها حركة قوية أو ثقيلة، وبعضها ضعيف تستثقل الحركات عليه، «فمن العسير أن تكون عناصر الكلمة الصوتية متساوية القيمة فى داخلها، فمنها القوى، ومنها الضعيف»[2].

إذا كانت المجانسة مزيجًا من تداخل الحركات مع الحروف، واتفاق أوضاع الجهاز النطقى، فإن تقارب مخارج الحروف بعضها من بعض فى صورة معتدلة يؤدى إلى نطقها دون تعسر؛ ولهذا «إذا اشتملت الكلمة على صوتين متماثلين، فأحيانًا تبقى صورتاهما إذا لم يكن فى ذلك ما يخل بالانسجام والسهولة فى النطق، وأحيانًا يقتضى التخفيف تغير أحدهما»[3].

فالتقريب سمة من سمات المجانسة «والمناسبة تطلب جواز قلب بعض الحروف إلى بعض من غير إخلال بالكلمة؛ وذلك لأن المقارب للحرف يقوم مقام نفس الحرف، فكأنك بذكره قد تذكر نفس الحرف، وهذا لايكون بين الحروف المتباعدة، والقلب فى الصوائت كثيرًا ما يكون صوتًا طبيعيا دون أن يقصد إليه المتكلم، حيث ينزع عن طبيعته طلبًا للخفة»[4]. فالتقارب والتشابه هما أساس الإبدال، وهما من خصائص المجانسة، فالمجانسة تقارب وتشابه وتداخل وتمازج.

وحروف العلة كثيرة التغير؛ لأنها ضعيفة، ولضعفها أشار «الرضى» إلى أن: «تغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها، بل لغاية خفتها، بحيث لا

(١) اللغة ص ٦٣.

(٢) اللغة ص ٩٠.

(٣) تفسير بعض مشكلات العربية د. عبد الغفار حامد هلال، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام بالسعودية (عدد ٦ لعام ١٩٧٦م ص ١٣٣).

(٤) أبو على والدراسات الصوتية، والمورد (عدد ٣ المجلد ١٤ لعام١٩٨٥م ص ٩٠).

تحتمل أدنى ثقل»[1]؛ ولهذا اعترف النحاة بأن القلب إنما هو للتخفيف وتسهيل النطق[2].

وينبغي أن نذكر أن الواو والياء حرفان مستثقلان، لكن الاستثقال ليس قائمًا في كل أحوالهما. فهناك سياقات يعترف النحاة فيها بخفة الواو. وهذه المواطن هي:

(أ) إذا سكن ما قبلها كانا في حكم الحرف الصحيح، كما في: دَلْو، غَزْو، ظَبْي[3].

(ب) الواو حين تلتقى مع الياء لا تستثقل إذا سكن ما قبلها؛ إذْ تغاير حرف العلة وسكون ما قبل أولاهما يخففان أمر الثقل، مثل: (قصيدة واوية)[4]. ونستطيع القول بأن الواو لا تُستثقل قبل ياء النسبة، سُكِّن ما قبلها أو تحرك، وخير دليل على ذلك أن كثيرًا من الكلمات يجوز فيها مجيء الواو وعدمه مثل: قاض،يجوز عند النسب: قاضي وقاضوى، وعمى وعموى، وطنطا: طنطى وطنطوى وطنطاوى. . . إلخ.

(جـ) إذا وقعت الواو بعد ضمة لا تستثقل مثل: يُورِد، يُوعِد. وقد أدت هذه الخفة إلى عدم الحذف بسبب التجانس.

(د) إذا وقعت الواو والياء في أول الكلمة مثل: وَلَد، يَئس. وخاصة إذا كان الحرفان في حالة الفتح، فالثقل لايحدث للمتصدر؛ لأن المتصدر ـ كما يؤكد «الرضى»: «محترم»[5]، سواء كان لفظًا أو حرفًا، ولا يوجد فيه ثقل إلا إذا كان واوًا مضمومة، فتقلب همزة، مثل: أجوه من وجوه. وعند اجتماع الأمثال، كما في: أولى من وولى.

وفيما يلي نعرض مواطن الإبدال والقلب لنرى وجه الخفة وكيفية التجانس.

---

(١) شرح الشافية ٣ / ٦٦.

(٢) الخصائص ٣ / ١٦٢، والشافية ٢٦٧، وشرح المفصل ١٠ / ٩٨.

(٣) شرح الشافية، نقرة كار ص ٧١.

(٤) شرح الشافية، للرضى ٢ / ٤٧.

(٥) شرح الشافية، للرضى ٢ /٧٢.

إبدال الواو والياء همزة:

لقد وضع النحاة لهذا الموطن أربع قواعد هى:

١ ـ أن تتطرف إحداهما بعد ألف زائدة مثل: سماء، بناء، وأصلهما: سماو، بناى، ويشارك الألف الواوَ والياء فى هذه القاعدة، مثل: صحراء، حمراء.

٢ ـ أن تقع إحداهما عينًا لاسم فاعل فعل أُعلت فيه، مثل: نائم، بائع.

٣ ـ أن تقع إحداهما بعد ألف مفاعل، وهى مدة زائدة فى المفرد مثل: عجائز، صحائف، وتشارك الألف الواو والياء فى هذه القاعدة مثل: قلائد ورسائل.

٤ ـ أن تقع إحداهما ثانى حرفين لينين بينهما ألف مفاعل، سواء كان الحرفان ياءين مثل: نيائف، أو واوين مثل: أوائل، أوواو وياء مثل: سيائد. بالنظر إلى هذه القواعد نرى أن الواو والياء وقعتا متحركتين بعد ألف زائدة، وذلك حسب مبادئ علم (الفونولوچيا) ـ أى دراسة الأصوات فى سياقاتها[1]، من هنا تكون الواو والياء ـ على المستوى الوظيفى ـ متحركتين حتى فى الموطن الأول؛ لأن الواو أو الياء تحولتا إلى صوت صامت، يمتلك إحدي الحركات، والألف تحولت إلى هذا الصوت المتحرك ـ على المستوى الوظيفى ـ فى الحالة الأولى، ومن المعروف أن العرب تستثقل ـ كثيرًا ـ الحركة على حرفى العلة: الواو والياء[2]. من هنا كان لابد من إعلالهما وقلبهما إلى حرف آخر يتحمل الحركة.

ومن ناحية أخرى نعلم أن حرف العلة يسهل ويخف حينما يتجانس مع ما قبله، فالواو تتجانس مع ضم ما قبلها، والياء تتجانس مع كسر ما قبلها، والألف تتجانس مع فتح ماقبلها، ولم يتحقق هذا فى كل المواطن السابقة قبل القلب، حتى فى الموطن الأول، فالألف المقلوبة همزة قبلها ألف أخرى.

---

(١) دراسة نقدية لكتاب «المنهج الصوتى»، الدكتور/ سعد مصلوح، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولى (العدد ٢ لعام ١٩٨٤م ص١٠٠).

(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١ / ٢١٨.

وليس ثمة تجانس حتى تبقى الواو والياء فى هذه المواطن؛ لهذا كان لابد من التصرف فيهما بالقلب، «فالقلب فى مثل هذه الحالات هو الحل الذى تلجأ إليه اللغة عندما يتعذر الحذف أو الإدغام اللذان يتقيدان بصيغة الكلمة، فلا يحدثان إلا عندما لاينتج عن الصيغة الجديدة لبس، أما القلب فهو يحافظ على الصيغة، ولايدخل عليها إلا تجانسًا فى الأصوات من شأنه أن يسهل النطق»[١].

والدكتور «عبد الصبور شاهين» يعلل هذا القلب بأن: «الواو والياء إذا وقعت إحداهما بعد فتحة طويلة زائدة سقطت وحلت محلها الهمزة»[٢]، ولم يبين لنا الدكتور «عبد الصبور» السر فى رفض اللغة العربية لوجود واو أو ياء بعد فتحة طويلة زائدة، لكننى أعتقد أن السر فى رفض العربية لذلك أن حرفى العلة (الواو والياء) لابد من تحركهما فى هذا الموطن لوقوعهما بعد الألف، وفى تحركهما ثقل ترفضه اللغة العربية، كذلك ينعدم التجانس فى التقاء الألف والواو والياء، والألف فى هذه المواطن تلتقى مع إحدى عدوتيها أو مع الاثنتين، والعربية تميل إلى تجانس الحروف والحركات، والتقاء حروف العلة بعضها مع بعض كثيرًا ما يكون ثقيلاً.

وقد حاول الدكتور «عبد الصبور» تفسير أمثلة القاعدة الأولى «بخاصة الوقف العربى الذى لايكون على حركة فى مثل Kisaau فحذفت الضمة المولدة للواو، بازدواجها مع الفتحة الطويلة، وأقفل المقطع بصوت صامت هو الهمزة»[٣]، ويفهم من كلام الدكتور «عبد الصبور» أن الواو والياء ليستا حرفين صامتين، بدليل قوله: «إن الانزلاق بين الحركتين المختلفتين هو فى الحقيقة ما يسمى بالياء أو الواو»[٤]، وهو يعدهما مجرد (انزلاق) أو «مجرد طول» فى الحركات، مع أنه اعترف فى الصفحات التالية بأنهما نصف صامت من الناحية الموقعية»[٥]. ويبدو

---

(١) التصريف العربى ص ٦٣ ، ٦٤.

(٢) المنهج الصوتى للبنية العربية ص ١٧٧.

(٣) المنهج الصوتى للبنية العربية ص ١٧٧.

(٤) المصدر السابق ص ٣٠.

(٥) المنهج الصوتى للبنية العربية ص ٣١.

أن الدكتور «عبد الصبور» يعامل الواو والياء مرة على أنهما حركات ازدواجية طويلة، ومرة على أنهما أنصاف صوامت، وثالثة على أنهما «صامتان اعتباريان»[١]، وبهذا لن يسلم لنا ذلك التحليل الذى قال به الدكتور «عبد الصبور» من وصف الواو والياء هنا حسب مبادئ علم الفوناتيك الذى يصف الصوت مجرداً؛ بدليل أن الدكتور «عبد الصبور» أشار إلى الوقف ودوره فى هذا الموطن مع أنه بعيد عنه؛ ولهذا نتساءل: ما الحكم إذا جاءت الكلمة فى حالة اتصال؟ هل تبقى الواو والياء بدون إسقاط؟. الحق أن الوقف هنا ليس أصلاً لكى نقيم عليه قاعدة؛ فالأصل هو الاتصال، والاتصال أولى بالاعتبار.

ويواصل الدكتور «عبد الصبور» تعليله للقواعد الثلاثة الباقية فيقرر أن المقطع الأخير منها «يبدأ بحركة مزدوجة تالية لحركة طويلة، وهذا ضعف فى البناء المقطعى»[٢]، ولم يبين لنا سر هذا الضعف، وإذا كان هذا هو السبب فى إسقاط الواو والياء وإحلال الهمزة محلهما ـ من وجهة نظره ـ فماذا يقول لنا الدكتور «عبد الصبور» فى تصور «جان كانتينو» الذى يؤمن به بعض اللغويين العرب من أنه «ليست للحركات المزدوجة فى العربية أى وجود خاص»[٣]؟ فأين الحركة المزدوجة إذن؟. يقول الدكتور «سعد مصلوح»: «إن العربية قد تعرف الصوائت المزدوجة (أى على المستوى الفوناتيكى الخالص)، وهو دراسة الصوت المجرد، ولكنها بالتأكيد لا تعرف الحركات المزدوجة (أى على المستوى الوظيفى)»[٤]، ويبدو أن هذا مرتبط بتصور الدكتور«عبد الصبور»، فقد درس هذا الموضع على المستوى الفوناتيكى، والدراسة فى مثل هذه الكلمات لابد فيها من الجانب الفونولوجى، ومن الواضح أنه استبعد ثقل الحركات على حروف العلة فى هذا الموطن، مع أنه اعترف فى موطن آخر بذلك الثقل[٥].

(١) المنهج الصوتى ص ٣١.
(٢) المنهج الصوتى للبنية العربية ص ١٧٧.
(٣) دروس فى علم الأصوات العربية ص ١٧١.
(٤) دراسة نقدية لكتاب المنهج الصوتى، المجلة العربية للدراسات اللغوية ـ الخرطوم (عدد ٢ لعام ١٩٨٤ ص ١٠١).
(٥) المنهج الصوتى للبنيةالعربية ص ١٩٨.

وأخيرًا يبقى الألف ـ وهو لايتحمل الحركات ـ فلماذا إذن يقلب همزة فى الموطن الأول والثالث.

بالنظر المتأمل نعرف أن هذا القلب يندرج تحت قاعدتين تقرهما اللغة وهما:

الأولى: أن اللغة تكره التماثل وتتخلص من المتماثلين بعدة طرق منها التخالف.

الثانية: أن اللغة لاتبيح التقاء الساكنين فلابد من تحريك أحدهما، ولا يمكن تحريك أحدهما وهو على حاله، فأدى ذلك إلى قلب الألف همزة كبقية أخواتها حتى يمكن تحريكها.

ويهمنا هنا أن نعرف هل سقطت الواو والياء والألف وحلت محلها الهمزة كما قال الدكتور «عبد الصبور» سابقًا؛ وذلك لعدم وجود علاقة، أو أن هذه الحروف قلبت همزة؟.

إن هذه الحروف لم تسقط من ـ وجهة نظرى ـ لتحل محلها الهمزة؛ لأن هذه الحروف قلبت همزة، والعلاقة بينهما الضعف المقطعى ـ الذى أشار إليه الدكتور «عبد الصبور» ـ وقوة الهمزة. يقول «ابن جنى»: «ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات وعجز الألف عن احتمالهن، وإن كانت خفيفة لضعفها وقوة الهمزة»[1]، وهذا ينطبق أيضًا على الواو والياء، فهذه المقاطع ضعيفة، كما قال الدكتور الفاضل. من هنا كان لابد من البحث عن حرف ثقيل أو قوى، كما قال النحاة؛ ليتحمل الحركات هروبًا من ثقل الحركات على حروف العلة؛ ولهذا وجدت الهمزة مع طبيعتها الخاصة الثقيلة من ناحية، ومع مشابهتها للألف من ناحية أخرى حتى يحدث تعادل فى الكلمة بين الألف الضعيفة والهمزة التى تتحمل الحركات، وربما كان هذا تفسيرًا للّجوء إلى الهمزة الثقيلة، وأكثر الحروف فى الضعف والاعتلال الألف، ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها ألبتة، فهذا أقوى دليل على أن الحركة إنما يحملها ويسوغ فيها من الحروف الأقوى لا الأضعف[2]،

---

(١) الخصائص ١ / ٦٩.

(٢) الخصائص ١ / ٦٩ ، ٢ /٣١٨.

ويؤكد ذلك قول «ابن جنى» السابق إنه: «قد يحتمل للقوة مالا يحتمل للضعف؛ ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات، وعجز الألف عن احتمالهن، وإن كانت خفيفة لضعفها وقوة الهمزة»[1]؛ لهذا اختاروا الهمزة لقوتها وقدرتها على تحمل الحركات، وهذا هو سر العلاقة بين الواو والياء والهمزة، وهى علاقة سالبة إلا أنها قوية.

والحق أن العلاقة بين الألف والواو والياء من ناحية، والهمزة من ناحية أخرى، لم يتركها القدماء، ولكنهم بحثوها بشىء من الإسهاب، ووصلوا إلى أن الألف قلبت همزة؛ لأنها من مخرج الألف، كما أشار إلى ذلك «الأشمونى»[2]، أو لأنهما (متقاربا المخرج)، كما أشار إلى ذلك «الصبان»[3]، أما الواو والياء فقلبتا همزة على حد العمل فى كساء ورداء، كما أشار إلى ذلك «ابن يعيش»[4]، وهو قياس على الكثير الوارد، وهذا قياس يعترف به الدكتور «عبد الصبور» فهو يعترف «بالحمل على الكثير الوارد»[5].

ويرتبط بذلك قلب الواو همزة فى أول الكلام، وذلك نوعان:

الأول: أن تلتقى واوان فى أول الكلمة.

الثانى: الواو المتحركة بالكسر أو الضم فى أول الكلمة.

وعن الحالة الأولى يقول «سيبويه»: «إذا التقت الواوان فى صدارة الكلمة، وكانت الثانية ساكنة أصلية أومتحركة أبدلت الأولى همزة، ولا يكون فيها إلا ذلك»[6]، وقد تجسد ذلك فى أُولَى: أنثى الأوّل، وأصلها وُوْلى، وأَوَاصِل وأصلها: وَوَاصِل، جمع واصلة.

(١) الخصائص ١ / ٦٩.
(٢) شرح الأشمونى ٤ / ٢٨٦.
(٣) حاشية الصبان ٤ / ٢٨٦.
(٤) شرح المفصل ١٠ / ١٠.
(٥) المنهج الصوتى ص ١٧٩.
(٦) الكتاب ٤ / ٣٣٣.

أما الواو المنفردة فى أول الكلمة، فالقياس قلبها همزة فى حالة الضم فقط كما يشير «الرضى» إلى ذلك حين يقول: «وقياس التخفيف يؤكد أن القلب فى المضمومة فقط للثقل فى مثل: أُجُوه من وجوه»[1]، ولكنه يعود فيقول: «جاء القلب فى المكسورة أيضًا؛ لأن الكسرة فيها ثقل أيضًا، وإن كانت أقل من ثقل الضمة، فاستثقل ذلك فى أول الكلمة دون وسطها، نحو: طويل، وعويل؛ لأن الابتداء بالمستثقل أشنع»[2]. ويظهر ذلك فى وشاح، حيث يقال: إشاح؛ لهذا أصبح قلب الواو المكسورة همزة قياسيًا لاشتراكهما فى الثقل، وإن تفاوتت درجاته.

أما السر فى هذا القلب فيرجع إلى عدة أشياء:

أولاً: ثقل الضم والكسر على الواو.

ثانيًا: ثقل اجتماع المتماثلين، وخاصة الواوين.

ثالثًا: خفة التجانس الذى ينتج عنه قلب الواو همزة كما فى أولى وأوَاصِل.

من هنا أشار النحاة إلى أن الواو المفتوحة المنفردة فى أول الكلمة ليس قلبها همزة قياسًا بالاتفاق. وقد اعترض «الجاربردى» و«ابن جماعة» على قلب الواو همزة فى (أحد)، وأصلها (وجد)، وفى (أسماء) وأصلها (وسماء)، وقد اتفق هذا مع وجهة نظر «سيبويه»، وعبارة الجاربردى عن هذا القلب أنه «على غير قياس»[3]، ويعلن «ابن جماعة» قائلاً عن سبب ذلك: «لأن الواو المفتوحة أخف من الهمزة، والعدول من الأخف إلى الأثقل خلاف القياس»[4].

وليس ثمة شك فى أن نزوع الواو إلى الهمزة للثقل الناتج عن تحركها بحركتى الضم أو الكسر، أو للثقل الناتج عن التقاء المتماثلين، كل هذا مع عدم وجود تجانس فى الكلمة بين حروفها وحركاتها فازداد ثقل الكلمة، فنتج عن ذلك هذا القلب وليس السقوط.

---

(١) شرح الشافية ٣ / ٧٨.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) شرح الشافية ص ٢٧١.

(٤) شرح الشافية ص ٢٧١، وشرح الشافية للرضى ٣ / ٧٩، وشرح المفصل ٣ / ١٤.

ولنا وقفة حول ما قاله الدكتور «عبد الصبور شاهين» عن (أولى) وأصلها (وولى)، فمن الغريب حقًا أن يقول: «وقد كان همز المقطع تخلصًا من هذا التجانس الثقيل الذى توهمه الصرفيون واوين»[1]. واضح أن الدكتور «عبد الصبور» لم يفرق بين الحركة الطويلة كما فى قولنا: (وُورِى) وبين الحرف الصامت واوًا كما فى (وُوْلى)، فالواوان هنا حرفان صامتان، فأصل الكلمة الأولى (وَرِى) والثانية (وَوَل)، غير أن الواو الأولى فى (وُولى) متحركة بالضم، والثانية حرف صامت ساكن وليست حرف مد، أما الواو الثانية فى (ووری)، فهى ناتجة عن حركة الضم الطويل، يظهر ذلك من خلال الوزن المقطعى لكل من الكلمتين:

وولى = ص ح ص   ص ح ح.

ووری = ص ح ح   ص ح ص ح.

يقول الدكتور «محمد بدوى المختون» عن (أولى) «أصلها وولى بواوين، أولاهما مضمومة والثانية ساكنة»[2]، فيظهر لنا أن الواوين صامتان، ثم يقول: «ففى هذا تقلب الواو الأولى همزة وجوبًا؛ وذلك لأنهم استثقلوا اجتماع المثلين فى أول الكلمة، والواو أثقل حروف العلة»[3]، بالإضافة إلى ثقل الحركة عليها، وشناعة البدء بالحرف الثقيل.

وإذا نظرنا إلى (وُوْلى) فسنجدها بوزن: فُعْلى، وهى أكثر ثقلاً من (وُورِى)؛ نظرًا لاجتماع المثلين مع ضم الواو الأولى فى (وُوْلى). أما (وُورِى) فالواو الأولى حرف صامت والثانى صائت طويل؛ ولهذا لم يجتمع فيها متماثلان، وهذا ـ بالتحديد ـ هو السر فى وجوب قلب الواو الأولى همزة، وجواز القلب فى الثانية جوازًا حسنًا، كما قال صاحب شرح المفصل[4]؛ لأن ثقل التماثل مجسد، أما التجانس فى (ووری) بين ضم الواو الصامتة، والصائت بعدها فقد خفف من حدة الثقل.

---

(١) المنهج الصوتى للبنية العربية ص ١٧٩.

(٢) دراسة نظرية تطبيقية فى علمى الصرف والعروض ١ / ١٥٢.

(٣) دراسة نظرية تطبيقية فى علمى الصرف والعروض ١ / ١٥٢.

(٤) شرح المفصل ١٠ / ١١.

ونعجب أكثر من قول الدكتور «عبد الصبور» السابق: «التجانس الثقيل»؛ لأن الثقل هنا ليس من التجانس، ولكنه من ضم الواو، كما أشار إلى ذلك كثير من النحاة القدامى والمحدثين[1]، ومن التقاء متماثلين، وهما الواوان الصامتان. يقول «ابن جنى»: «ألا ترى أن هذين الحرفين - الواو والياء - إذا قويا بالحركة فإنك حينئذ مؤنس فيهما ضعفًا؛ وذلك لأن تحملهما للحركة أشق منه فى غيرهما، ولم يكونا كذلك إلا لأن مبنى أمرهما على خلاف القوة»[2].

والملاحظ أن التجانس ليس ثقيلاً، فبعد أن أصبحت الكلمة (أول) بهذا الشكل، وجدت الواو الصامتة، وقبلها ضمة، فأدى هذا التجانس إلى خفة اللفظ بجوار تحمل الهمزة للحركة، ولا أدرى ما سر ثقل التجانس لدى سيادته، وقد أشار فى الموضع نفسه إلى (وُورِىَ) واعتبرها نموذجًا لتحرك الواو بحركة من جنسها؛ أى بضمة طويلة، وهى حركة البناء للمفعول، ونحن معه فى ذلك، فالواو الثانية حرف صائت وليس صامتًا؛ لعدم وجود هذا الحرف فى أصل الكلمة، مما أدى إلى تطويل الحركة، يقول: «وقد تحملت اللغة ثقل التجانس هنا نظرًا إلى عروضه وقلة وروده، وللحمل فى الكثير الوارد من الرباعى بوزن فَاعَل، مثل: ضَارَب وضُورِب، وقَاتَل وقُوتِل، وحَاسَب وحُوسِبِ»[3].

وإذا كان الكلام عن عروض الحركة صحيحًا فإن الكلام عن التجانس بهذا المفهوم يحتاج إلى نظر؛ لأن التجانس بمفهوم الدكتور «عبد الصبور» هو ضم الواو، وإنما الصحيح أن ذلك اجتماع شيئين ثقيلين هما الواو والضمة؛ ولهذا يعترف البعض بأن الثقل الذى رفضته اللغة هو إتباع الواو بحركة من جنسها، وهى الضمة[4]، وتحملته اللغة لأن فى قلب الواو همزة فى (وُورِى) التباسًا بألفاظ

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤ / ١٦٧، ٤٢٠، والمبرد فى المقتضب ١ / ٩٢، ٤٢، والسيوطى فى: الأشباه والنظائر ١ / ٢٣٣، والزجاجى فى الإيضاح ص ١٢٨، والرضى فى شرح الشافية ١ / ١١٨، وابن يعيش فى شرح المفصل ٧ / ١٥٢، ومن المحدثين الدكتور/ رمضان عبد التواب فى التطور اللغوى ص ٨٢، والطيب البكوش فى التصريف العربى ص ١٣٥.

(٢) الخصائص ٢ / ٢٩٣.

(٣) المنهج الصوتى للبنية العربية ص ١٧٩.

(٤) التصريف العربى ص ٥٥، ٥٨.

أخرى، وليس كما قال الدكتور «عبد الصبور» حملاً على ضُورب وقُوتل؛ لأن فى ذلك تجانسًا بين ضم الحرف الصحيح قبل الواو، وفى ذلك خفة؛ لأن التجانس أو المجانسة التى تحدث عنها النحاة[1] عبارة عن تقريب وانسجام ومناسبة بدرجاتها المتفاوتة، سواء جاءت عن طريق التماثل التام، أى تماثل حرف لحرف، أو تجانسًا، أى تمازج الحرف مع الحركة، أو إتباعًا؛ أى إتباع حركة لحركة، وليس فى (وورى) تماثل حرف لحرف ولا حركة لحركة، والقائم والموجود فيها هو تجانس الحرف مع الحركة، وهو الذى نراه فى الصيغة المعدول إليها (أولى). وهذا التجانس هو سر الأسرار فى الإعلال والقلب؛ لأن فى التجانس خفة وسهولة[2]، أليس تجانس الواو الصائتة للضمة فى ضُورب وقُوتل كثيرًا واردًا، كما أشار سيادته؟ وهذا دليل على السهولة والخفة، والملاحظ أن المتجانسات لاتثقل إلا إذا التقت على غير المألوف، مثل: اجتماع واو مع ضمة، أو ثلاثة ياءات أو أربعة مع الكسرات، أو ياءين وكسرتين، والتجانس هو سر الكثرة الواردة فى مثل: (فوعل).

وفى النهاية لايستقيم لنا مفهوم التجانس ـ حسب تصور الدكتور «عبد الصبور» ـ إلا اذا اعترف بأن الواوين فى (وورى) حرفان صامتان، فيكون من تجانس الحروف؛ أى تماثلهما، وفى هذا مناقضة لايسلم منها هذا المنهج.

إبدال الهمزة واوًا أو ياء:

هذه الهمزة تكون عارضة، وقد وضع النحويون لهذا الباب قاعدة هى: تقلب الهمزة العارضة ياءً أو واوًا فى الجمع على وزن مفاعل حيث وقعت الهمزة بعد ألفه، ولام الجمع همزة أو ياء أو واو، وحكمها كما يأتى:

تقلب الهمزة العارضة ياء فى ثلاثة مواضع:

(أ) إذا كانت لام المفرد همزة مثل: خطيئة خطايا.

(ب) إذا كانت لام المفرد ياء أصلية مثل: قضية وقضايا.

(١) شرح المفصل ١٠ / ٤٧، ٤٩، والمنصف ٢ / ٣٢٤ ، ٣٢٥.

(٢) أبو على والدراسات الصوتية، المورد (عدد ٣ لعام ١٩٨٥ ص ١٠٤).

(جـ) إذا كانت لام المفرد ياء منقلبة عن واو مثل: مطية ومطايا.

وتقلب الهمزة واوًا فى موضع واحد، وهو: إذا كانت لام المفرد واوًا سالمة، مثل هراوة (العصا الضخمة) وجمعها هراوى.

هذه هى القواعد التى ذكرها النحاة والصرفيون[1] لقلب الهمزة العارضة، والحق أننى لن أتوقف كثيرًا أمام أسباب الخفة هنا، بالرغم من أن تصور النحاة لأصول هذه الكلمات وتطورها قائم على الخيال الخصب، ظلت الكلمات تتطور حتى أصبحت على هذه الصورة قضايا وخطايا ومطايا... إلخ. بعد المرور بخمس مراحل أو أربع، وكل مرحلة تحددها قواعد التخفيف المختلفة، ولنتأمل فيما يلى مثالاً واحدًا هو قضايا، وأصلها:

قَضَايِيُ: وقعت الياء بعد ألف مفاعل، وهى فى المفرد مدة زائدة فقلبت همزة لثقل التماثل فصارت:

قضايِئُ: قلبت كسرة الهمزة فتحة للتخفيف فصارت:

قضاءَىُ: تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا للمجانسة فصارت:

قضاءا: اجتمع شبه ثلاث ألفات فقلبت الثانية ياء لثقل التماثل فصارت:

قضايا.

وهذا مثال يرينا كيف كان تخيّل النحاة المنطقى الخصب حتى وصلت الكلمة لهذا الشكلِ المقبول الخفيف نطقه؛ ولهذا حكم النحاة على النطق المخالف لذلك بالشذوذ فى مثل: مطاوى بدلاً من مطايا، وهذا تخفيف مقبول، ولكن يجب التخلص منه، والذى يهمنا فى مثل هذه الحالة أن الكلمة وصلت إلى هذا الشكل بعد التعدد لمراحل تطور مثل هذه الكلمات وكثرتها.

الهمزتان الملتقيتان فى كلمة:

لقد قام الصرفيون بتقسيمهما إلى ثلاثة أقسام:

(أ) اجتماعهما فى أول كلمة.

---

(١) انظر فى ذلك المساعد على تسهيل الفوائد ٤ / ١٠٠ وما بعدها. وشرح الشافية للرضى ٣ / ٥٩ وما بعدها.

(ب) اجتماعهما فى وسط الكلمة.

(جـ) اجتماعهما فى آخر الكلمة.

أما الهمزتان فى أول الكلمة، فلابد أن تكون الأولى متحركة، والثانية إما أن تكون ساكنة أو متحركة. من هنا كان لابد من البحث فى أمر الثانية كما يقول «الأشمونى»: «لأن إفراط الثقل حصل بها»[1]، فإذا سكنت الثانية، فقد أجمع الصرفيون على أنها تقلب حرف مد من جنس ما قبلها، وليس هذا إلا تجانسًا للحركة التى على الهمزة الأولى[2]، فنقول: إيمان فى إِ إْمان، وآمن فى أأْمن، وأُومن فى أُأْمن، وهذا إبدال للثانية، وإذا حققها ناطق يكون النطق شاذًا. ، ويشير الدكتور «عبد الصبور شاهين» إلى أن هذا إسقاط للهمزة فى قوله: «والواقع الذى يؤكده التحليل الصوتى هو: أن الناطق أسقط الهمزة الثانية فى هذه الأمثلة الثلاثة، وعوض مكانها حركة قصيرة مجانسة لما قبلها، فتحولت حركة الهمزة الأولى من قصيرة إلى طويلة»[3].

وهذا كلام يدعو إلى الدهشة؛ لأن الدكتور «عبدالصبور» يؤكد إسقاط الهمزة الثانية، والتعويض عنها بحركة قصيرة مجانسة لما قبلها. والسؤال هو: أين تعوض هذه الحركة؟ إذا كانت الهمزة الأولى متحركة بحركتها، والميم فى الأمثلة متحركة أيضًا، فأين تقدر الحركة، هل بَقدر الحركة دون حرف، ثم تطول حسبما يقرره الدكتور «عبد الصبور»!! أو أن الحركة تقدر على حرف الهمزة الأولى، فيكون لها حركتان قصيرتان فى وقت واحد؟! وهذا مستبعد، ولم نسمع به، وعلى افتراض صحة هذا الكلام، ما الذى أطال الحركة الثانية؟ هل طالت دون سبب؟ وبهذا نستطيع أن نطيل من الحركات القصيرة ما نشاء.

والحق أن اللغة استثقلت التماثل، وخاصة فى الهمزة الثقيلة فصعب التضعيف، ولم نجد مخرجًا إلا عن طريق هذا التجانس الذى حول الكلمة إلى

---

(١) شرح الأشمونى ٤ / ٢٩٨، وانظر شرح الشافية للرضى ٣ / ٦٣.

(٢) شرح الأشمونى ٤ / ٢٩٨.

(٣) المنهج الصوتى للبنية العربية ص ١٨٢.

بناء يخف نطقه. وإذا كان التجانس واجبًا فى الهمزة الثانية، وهى ساكنة، فهو أشد وجوبًا فى حالة تحركها؛ لأنها أشد استثقالاً، ففى: أو يدم تصغير آدم، وأصلها: أأدم، وعند تصغيرها نقول: أويدم، وأصلها أُأَيدم، تجانست الهمزة مع ضم ما قبلها، فقلبت واوًا، وفى أيمة قلبت الهمزة ياء لكسرتها.

وقد أدى هذا التجانس فى قلب الهمزة إلى الحفاظ على الصيغة مع أمن اللبس، وهو ما تراعيه اللغة فى سلوكها. أما إذا التقت همزتان فى موضع العين من الكلمة، فالأولى تكون ساكنة، والثانية متحركة، وهنا لايوجد طريق للخفة إلا الإدغام للتخلص من ثقل التماثل، والإدغام مع الهمزة شىء ليس قياسيًا إلا فى هذا الموضع لثقل الهمزة، فتقول: سآل ولآل ورآس.

أما الهمزتان فى موضع اللام، فللصرفيين فيهما افتراضات كثيرة، وما لدينا من نماذجها عبارة عن أمثلة مصنوعة أو شاذة، وهى ما أطلق عليه مسائل التمرين، نتركها دون النظر فيها. مع أن قوانين الخفة واضحة فى تفسيرات الصرفيين لها؛ نتركها لأنها متخيلة ومفترضة، مصنوعة لا وجود لها فى اللغة بشكل عملى.

إبدال الألف ياء:

لقد أشار النحاة إلى هذا الموضع عن طريق قاعدتين هما:

١ ـ تقلب الألف ياء إذا وقعت بعد كسرة، مثل: مصباح مصابيح.

٢ ـ وتقلب ياء إذا وقع قبل الألف ياء التصغير مثل غزال غُزَيِّل.

بالنظر إلى القاعدة الأولى سنجد أن التجانس والمناسبة تجسدا فى المفرد مصباح لوجود الفتح قبل ألف، وحينما جمعنا الكلمة قلنا: مصابيح، كسرت الباء، فصارت الألف بعدها غير مجانس ولا مناسب لكسرة الباء؛ لأن المجانس لكسرة الباء هو الياء، فقلبت الألف ياء لتتم المجانسة بين كسرة الباء والياء، فصارت الكلمة مصابيح، وبالنسبة للقاعدة الثانية نجد التجانس قد وجد فى غزال لفتح ما قبل الألف، وحينما أردنا تصغيرها ضم الأول وفتح الثانى، وأتينا بياء التصغير الساكنة. فماذا نفعل بالألف الساكنة مع الياء؟ فلو خففت الكلمة بحذف

الألف لصارت الكلمة بعد تصغيرها (غُزَيْل) بتسكين الياء، وهذا يوقعنا فى لبس؛ لأنها بهذا الشكل تصغير غزْل، وبالطبع لايمكن التقاء ساكنين: الياء والألف. فما الذى تصنعه اللغة حيال هذا الموقف؟.

الذى حدث هو أن الألف قلبت ياء، وأدغمت فى ياء التصغير مع كسرها فصارت (غزيّل)، لقد أدى التجانس دوره فى كلتا القاعدتين، فحين انسجم الحرف مع الحركة حدث انسجام أدى إلى تخفيف اللفظ من ثقل كان سيعتريه لو أننا لم نقلب الألف ياء، وللدكتور «عبد الصبور شاهين» تخيل فى كلتا القاعدتين، ففى مصابيح «التبادل واقع بين الحركات فقط»[1]. وفى غزال يقول: «ينبغى أن نتصور سقوط الألف فى غلام لتحل محلها فتحة التصغير، ثم تجىء ياء التصغير بعد ذلك فيقال: (غُلَيْم)، ولكن تصغير الكلمة على هذا النحو لايفترق عن تصغير الثلاثى، إلى جانب أنه يفقدها إيقاعها النبرى، الذى اتخذ شكل الطول فى غلام فحوّلت اللغة نبر الطول إلى نبر توتر، بتضعيف ياء التصغير فقيل: غُلَيِّم، أى أن الياء الثانية ياء نبرية»[2]. أليس ذلك تخيلاً بعيداً عن الواقع اللغوى؟ نصنع المشكلة لنبحث لها عن حل!! فنتخيل أن (غلام) تصغيرها (غُلَيْم)، ثم نعلن أن تصغيرها هكذا لايفترق عن تصغير الثلاثى لوجود اللبس، فنبدأ تخيلا آخر لنقول: «سقطت الألف فى غلام»، ثم حولنا نبر الطول إلى نبر توتر بدون سبب! ألا يوجد سبب لسقوط الألف، وتحويل نبر الطول إلى نبر توتر فى (غليّم)؟ ألا يوجد سبب لتبادل الحركات فى مصابيح؟ إن التجانس هو صانع ذلك الإبدال بين الألف والياء لا بين الحركات، وقد تم هذا بناء على تغيير حركات ما قبلها، فناسب ذلك القلب من خلال طبيعة النطق اللغوى.

إبدال الواو ياء:

قام النحاة بحصر هذه الحالة فى عشرة مواضع، وهى:

١ ـ أن تقع الواو متطرفة بعد كسرة مثل: رضى/ وقوى، وأصلهما: رضو وقوو.

---

(١) المنهج الصوتى للبنية العربية ص ١٨٦ .

(٢) المنهج الصوتى للبنية العربية ص ١٨٦ ، ١٨٧ .

٢ ـ أن تقع الواو عينًا لمصدر فعل أعلت فيه، وقبلها كسرة وبعدها ألف. مثل: صيام وقيام، وأصلهما: صوام وقوام.

٣ ـ أن تقع عينًا لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، مثل: ديار ورياح فى دار وريح، وأصلها: دوار ورواح.

٤ ـ أن تقع ساكنة مفردة بعد كسرة فى غير جمع مثل: ميزان وميعاد، وأصلهما: موزان وموعاد.

٥ ـ أن تلتقى الواو والياء فى كلمة، والسابق منهما ساكن متأصل ذاتًا وسكونًا تُقْلَبُ الواو ياء وتدغم فى الياء، سواء تقدمت الواو مثل: طى، وأصلها طوى، أم تأخرت فى مثل: سيد، وأصلها سيود.

٦ ـ أن تقع طرفًا رابعًا فصاعدًا بعد فتح. تقول: عطوت وزكوت، فإذا أدخلت الهمزة أو التضعيف قلت: أعطيت وزكيت بقلب الواو ياء ومثلهما معطيان.

٧ ـ أن تقع الواو لامًا لفُعْلى بالضمّ صفة مثل: دنيا وأصلها دنوا.

٨ ـ أن تقع الواو لام «مفعول» الذى ماضيه على فَعِل (بكسر العين) مثل: رضى فهو مَرْضِيّ، وأصلها مَرْضُوو، ثم صارت مَرْضُوى، ثم مَرْضُيّ، ثم مرضِيّ.

٩ ـ أن تقع الواو لام «فُعُول» جمعًا مثل: عِصِيّ جمع عصا، وأصلها عُصُوو ثم عُصُوى ثم عُصُيّ ثم عُصِيّ ثم عِصِيّ.

١٠ ـ أن تقع عينًا لفُعَّل جمعًا صحيح اللام مثل صُيَّم ونيم، وأصلهما صوم ونوم، وهذا موضع جواز.

إذا وقفنا أمام هذه المواضع للتأمل، فسنجد أن قواعد التخفيف هى التى أثرت فى كلماتها تأثيرًا ظاهرًا وأوصلتها إلى ماهى عليه. مثل: التجانس، والمناسبة وخفة الياء عن الواو، ومحاولة التخلص من التضعيف، والتقاء المتماثلين، ورفض اجتماع الثقيلين. وإن كان التجانس وخفة الياء عن الواو قد أخذا النصيب الأوفر من التأثير. وفيما يلى نقوم بتفصيل ما أجملنا:

لقد وقعت المواطن الأربعة الأولى تحت تأثير التجانس والمناسبة، فالملاحظ أن الواو وقعت فى الحالات الأربعة وقبلها كسرة فثقلت الكلمات؛ فكان لابد من القلب طلبًا للخفة بسبب التجانس والمناسبة والانسجام، فقيل: رضى وصيام وديار وميزان؛ لأن الانتقال من كسرة إلى واو شىء ثقيل مرفوض غير متجانس؛ فكان التجانس عن طريق القلب.

ويلاحظ أن القاعدة الأولى أثر فيها هذا المبدأ التخفيفى الذى يقرر أن كل واو فى آخر الكلمة مكسور ما قبلها متحركة كانت أو ساكنة قُلبت ياء للاستثقال؛ ولأن الاشتغال بإعلال الأطراف أسبق من الاشتغال بإعلال الوسط، إما بالقلب أوالإدغام[1].

والموطنان الثانى والثالث يقعان تحت تأثير مبدأ تخفيفى يقرر أنه إذا وقعت الواو بين الكسرة والألف، كأنه جمع بين حروف العلة الثلاثة، فيقلب أثقلها ـ الواو ـ إلى ما يجانس حركة ما قبلها ـ الياء ـ مثل ثِيَاب، وصِيَام[2]، وتأثير المناسبة والتجانس واضح، ويظهر ذلك من خلال حديث الأستاذ «الطيب البكوش» حين يؤكد أن ما حدث: «هو الحل الذى تلجأ إليه اللغة عندما يتعذر الحذف أو الإدغام اللذان يتقيدان بصيغة الكلمة، فلا يحدثان إلا عندما لاينتج عن الصيغة الجديدة لبس، أما القلب فهو يحافظ على الصيغة ولا يدخل عليها إلا تجانسًا فى الأصوات من شأنه أن يسهل النطق»[3].

والموضع الرابع وقع تحت تأثير مقولة «ابن مضاء»: «أن كل واو سكنت وانكسر ما قبلها فإننا نبدل منها ياء. وإن قيل: لم أبدل منها ياء ولم تترك على حالها؟ قيل: لأن ذلك أخف على اللسان»[4]. وواضح فى هذا الموطن التجانس المجسد بين الياء وقبلها الكسرة فى ميزان وميعاد.

(١) شرح الشافية. للرضى ٣ / ١١٣.

(٢) المصدر السابق ٣ / ١٣٨.

(٣) التصريف العربى ص ٦٣، ٦٤.

(٤) الرد على النحاة ص ١٢٩.

أما الموضع الخامس، وهو التقاء الواو والياء فقد وقع تحت تأثير مؤثرات تخفيفية قوية هى:

المؤثر الاول: الثقل الناتج عن عدم التجانس مع وجود التقارب من ناحية والتباعد من ناحية أخرى «لما كان بينهما من المماثلة والمقاربة ما ذكر - اجتماعها فى المد - وإن تباعد مخرجاهما قلبوا الواو ياءً وأدغموها فى الثانية؛ ليكون العمل من وجه واحد، وتتجانس الأصوات»[1]، فكانت المجانسة سببًا فى قلب الواو ياء.

وربما قال قائل: أليست حروف العلة تثقل عليها الحركات؟. والرد لدى «نقره كار» حيث يقول «إن الياء المكسورة المشددة أخف وأسهل من النطق بها مكسورة من غير تشديد»[2].

المؤثر الثانى: هو استثقال اجتماع الواو والياء. يقول «الرضى»: «لما استثقل اجتماعهما اكتفى لتخفيفهما بالإدغام بأدنى مناسبة بينهما، وهى كونها من حروف المد واللين»[3]، وواضح أن هذا نوع من التقارب المشار إليه سابقًا، وهو يؤدى إلى المؤثر الثالث.

المؤثر الثالث: وجوب الإدغام لسكون الأول فيهما، فلا يوجد مانع من الإدغام «وجرَّأهم على التخفيف الإدغامى فيهما كون أولهما ساكنًا، فإن شرط الإدغام سكون الأول»[4]، فإذا كان الأول متحركًا فصلت الحركة بين الحرفين[5]، وهنا لا فاصل؛ ولهذا لا مانع من الإدغام التخفيفى.

والعربية تتخلص - بقدر الإمكان - من اجتماع الواو والياء فى كل أبنيتها. يقول الدكتور «إبراهيم السامرائى»: «إن اجتمعت الواو والياء فى بناء من الأبنية فلابد أن تتخلص من هذا الاجتماع بطريقة قائمة على لُطْف فى الأداء، لتسلم للكلمة صيغة مقبولة خفيفة»[6].

---

(١) شرح المفصل ١٠ / ٩٤.
(٢) شرح الشافية ص ٦٨.
(٣) شرح الشافية للرضى ٣ / ١٣٩، ١٤٠.
(٤) شرح الشافية للرضى ٣ / ١٤٠.
(٥) شرح المفصل ١٠ / ٩٤.
(٦) بناء الثلاثى وأحرف المد ص ٩٣ ، ٩٤.

المؤثر الرابع: يرتبط بما مضى، وهو ثقل الضمة عن الكسرة؛ ولهذا أشار الدكتور «عبد الصبور» إلى تتابع الواو والياء بقوله: «هذا التتابع أشبه بتتابع الكسرة والضمة، حيث تقع فيه الواو إثر الياء، ونظرًا لصعوبة هذا التركيب وكراهة اللغة له، فإنها مالت إلى إحداث الانسجام فى هذا المثال ـ سيّد ـ وأشباهه، بتغليب عنصر الكسرة على عنصر الضمة، وهنا يمكن أن يقال: إن الواو قلبت ياء فعلا»[1]، ويلاحظ أن الدكتور «عبد الصبور» يخالف منهجه فى هذا الموطن فى تفسير الإعلال بإسقاط الحرف وتعويض حركة ثم تطويلها ـ خالف منهجه الذى لم يسلم له حين قال: «إن الواو قُلِبَتْ ياءً فعلا».

وبهذا نستطيع أن نقول: إن الواو قلبت ياء لأسباب نجدها فيما يلى:

يشير «ابن يعيش» إلى سببين من الأسباب قائلاً: «وإنما جعل الانقلاب إلى الياء لوجهين، **أحدهما:** أن الياء من حروف الفم، والإدغام فى حروف الفم أكثر منه فى حروف الطرفين، **الثاني** أن الياء أخف من الواو، فهربوا إليها لخفتها، فقالوا: سيِّد»[2]، هذان سببان يوضحان سبب القلب ويضيف «الرضى» سببًا **ثالثاً** حينما يقول: «لأن الواو والياء ليستا بأثقل من الواو المضعفة»[3]، أى لم تقلب الياء واوًا وتدغم فى الواو؛ لأن ثقل الواو المضعفة أكثر من ثقل اجتماع الواو والياء، ونحن نلجأ إلى الأخف لا إلى الأثقل، فالإدغام نقل الأثقل إلى الأخف.

وبعد كل هذا يلاحظ أنهم اشترطوا أن يكون السابق من الياء أو الواو متأصلا فى الذات، وهذا يظهر مدى انطباق ذلك على تلك القاعدة التى تسهم فى رسم ملامح ظاهرة التخفيف، وهى «أن الثقل بالحروف الأصول لرسوخها وتمكنها أشد وأقوى»[4].

نستطيع أن نقرر إذن أن عدم التجانس الذى أدى إلى الثقل النطقى قد نتج

---

(١) المنهج الصوتى ص ١٩٠.

(٢) شرح المفصل ١٠ / ٢٣، ٩٤.

(٣) شرح الشافية ٣ / ١٣٩، ١٤٠.

(٤) شرح الشافية للرضى ١ / ٢٠٥.

عن عوامل كثيرة؛ لهذا لجأت اللغة إلى هذا القلب طلبًا للخفة، وأدى هذا القلب إلى اجتماع متماثلين، فنتج عن ذلك الإدغام، وبهذا يظهر لنا أن التخفيف كان من مرحلتين لامن مرحلة واحدة.

أما المواضع الخمسة الباقية فقد وقعت تحت تأثير خفة الياء وثقل الواو. بالإضافة إلى أن كُلا منها يحمل فى طياته ثقلاً آخر، فالموضع السادس ومثاله: أعطيت، يحمل ثقل كثرة الحروف بسبب تثاقل الكلمة، كلما زادت حروفها[1] ساعد على ذلك تطرف الواو تطرفًا حكميا كما فى أعطوت؛ لأن الاشتغال بإعلال الطرف أسبق من غيره.

والموضع السابع: أن تكون الواو لام (فُعْلى) بالضم صفة كما فى (دُنْيا)، فتقع هذه الكلمة تحت ثقلين: ثقل الواو وثقل الصفة عن الاسم[2]؛ ولهذا نجد الواو فى الصفة تقلب ياء لثقلها، وفى الاسم تبقى الواو لخفته مثل: (حَزْوى) اسم موضع، و (غَزْوى)؛ فلأن الاسم أخفُّ كان أحملَ للثّقل بخلاف الصفة.[3] ونضيف ثقلاً آخر فى (فُعْلى) وهو الضم؛ ولهذا نجد (فِعْلى) بكسر الفاء «لا تقلب واوه ياءً، ولا ياؤه واوًا، سواء كان اسمًا أو صفة؛ لأن الكسرة ليست فى ثقل الضمة»[4]، وكذلك (فَعْلى) بفتح الفاء «فالواوى لاتقلب واوه ياءً اسمًا مثل دعوى وفتوى، أو صفة مثل: شهوى»[5]، وقد أدى هذا إلى أن يقرر «ابن جنى» فى سر الصناعة أن القلب فى (فُعْلى) لم يكن إلا «طلبًا للخفة»[6].

والموضع الثامن مثل: مَرْضِىّ، وأصلها: مَرْضُوو، فقد اجتمع ثقيلان وهما، الواوان، فلابد من تخفيف ذلك، فأصبحت مَرْضُوى ثم مَرْضُىّ ثم مَرْضِىّ، وقد قلبت الضمة فى (مَرْضُىّ) كسرة لتجانس الياء فيخف اللفظ.

---

(١) شرح الشافية للرضى ٣ / ٧٣.

(٢) الكتاب ١ / ٢١، وشرح المفصل ٥ / ٢٨، وشرح الشافية لابن جُماعة ٣٠٨ ، ٣٠٩.

(٣) شرح الشافية لابن جُماعة ص ٣٠٨ ، ٣٠٩.

(٤) شرح الشافية للرضى ٣ / ١٧٩.

(٥) المصدر السابق ٣ / ١٧٧.

(٦) سر الصناعة ١ / ١٠٠.

ولو طُبق ما مضى على مَقْوِىّ عليه، فسنرى أن أصلها: مقوورو بثلاث واوات، وهذا قمة الثقل، فتطور اللفظ إلى أن صار (مَقْوِى)، وهذا شكل مقبول وخفيف لدى الناطق.

والموضع التاسع كما ورد فى (عِصِىّ) وأصلها (عُصُوو)، فقد اجتمع ثقيلان، وهما الواوان، بالإضافة إلى ثقل الجمع، والجمع أثقل من مفرده كما يقر النحاة[1]، فيثقُل فيه أدنى ثقل كما يؤكد «نقرة كار»[2]، وقد تطور لفظ (عصوو) عن طريق التجانس إلى عصى بعد خطوات، كلها تراعى مبادئ الخفة، فإن كان مفردًا وجب التصحيح كما فى (عُتُوّ) و (عُلُوّ) لخفة المفرد.

والموضع الأخير مثل: صُيَّم، وأصلها: صُوَّم وقعت الواو عيناً لجمع صحيح اللام، والواقع أن اجتماع الواوين لم يوجب الإعلال بمفرده، فليس بجانبه ثقل آخر؛ ولهذا أجاز النحاة صوّم بإدغام الواوين، وصيّم بالقلب، بل إن «الأكثر فى هذا هو التصحيح»[3]، أى قولنا صُوَّم، والسبب عدم وجود تجانس، فوجود الضمة قبل الياء ليس تجانسًا؛ ولهذا كثر التصحيح لوجود التجانس فى صوم لضم ما قبل الواو، والملاحظ أن التجانس فى (صوم) مع اجتماع الواوين قد تعارض مع عدم التجانس فى (صيم) ـ لوجود الضم مع الياء ـ وخفة الياءين، حينما تعارض ذلك مع هذا لم يكن هناك مفر من جواز كلا النطقين صوم، وصيم. بل إن التجانس كان جانبه الأرجح؛ ولهذا كثر (صوم) عن(صيم) مع ثقل الأولى عن الثانية من ناحية الحروف، ولكن التجانس خفف هذا الثقل.

ولنا وقفة حول ما قاله الدكتور «عبد الصبور شاهين» حينما أقر بأن: «الواو قلبت ياء فى المواطن من الخامس إلى العاشر»[4]، وهذا مستساغ ومقبول، أما المواطن الثلاثة الأولى فى: رَضِى وصِيَام ودِيَار، فيقول عنها: «الحقيقة أن الإبدال

---

(١) شرح المفصل ١ / ٦٣، ٥ / ٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٣، والأشباه والنظائر ١ / ١٠٧.

(٢) شرح الشافية ٨٢.

(٣) المنهج الصوتى للبنية العربية ١٨٨.

(٤) المنهج الصوتى للبنية العربية ص ١٩٠.

فى القواعد الثلاثة الأولى هو هروب من ثلاثية الحركة إلى ثنائيتها؛ أى: أنه عدول عن تتابع الكسرة والضمة والفتحة (I + U + a) بإسقاط الضمة، والاقتصار على الكسرة والفتحة؛ نظرًا لصعوبة الضمة بعد الكسرة أولا؛ ولأن الحركة المزدوجة أيسر نطقًا ثانيًا»[1]. والملاحظ أولاً: أن عنصر الضمة غير موجود هنا، فالواو حرف صامت مركب بالفتح فى رضو وصوام، وهوساكن فى موْزان. فأين تتابع الحركات الثلاث، وعلى افتراض صحة وجود حركة مزدوجة فى العربية - ثانيًا - فهل هى أيسر نطقًا كما قال الدكتور «عبد الصبور»، أو أنها أصعب نطقًا كما قرر غير مرة؟ حيث يقول عمًّا أسماه الحركة المزدوجة فى (وولى) و(وواصل) يقول: «تعرضت هذه الكلمات وأشباهها لصعوبة البدء بحركة مزدوجة، وهو ما تتجنبه العربية»[2]. هذا فى أول الكلمة، وقال سيادته فى موطن آخر عمًّا أسماه الحركة المزدوجة فى وسط الكلمة، كما فى (قَوَل) و(بَيَع)، وأمثال ذلك «المقطع الأوسط فيها جميعًا مكون من حركة مزدوجة، وهو أمر ترفضه اللغة؛ ولذلك كان الحل هو إسقاط العنصر الذى يسبب الازدواج»[3]، ومثيل ذلك لدينا هو صوام وديار، فهل نؤمن بيسر الحركة المزدوجة فنبقيها أو نؤمن بصعوبتها فنتخلص منها؟ وكيف نزيل هذا التناقض إن أردنا؟.

وإذا تأملنا كلام الدكتور «عبد الصبور» بالنسبة للقاعدة الرابعة فى (موزان) حين يقرر «أن قلب الواو ياء ليس إلا وهمًا جسدته الكتابة العربية فى كلمة (ميزان) - والواقع أن اللغة العربية كما كانت تكره تتابع الكسرة والضمة، فقد أسقطت عنصر الضمة، وعوضت مكانه كسرة قصيرة، تصبح، بالإضافة إلى سابقتها، كسرة طويلة بعد الميم هى التى كتبت فى صورة الياء، فالأولى أن نقول: قلبت الضمة كسرة تخلصًا من الصعوبة، ونزوعًا إلى الانسجام»[4].

وهنا خلط بين أشياء ثلاثة: بين الكسرة كمصوت على الميم، والواو كحرف

(١) المنهج الصوتى للبنية العربية ص ١٨٩.
(٢) المنهج الصوتى ص ١٧٨.
(٣) المنهج الصوتى ص ٨٣.
(٤) المنهج الصوتى ص ١٨٩.

صامت، والضمة كمصوت أيضًا، فميزان وزنها (مفعال) حسب قولنا إن أصلها موزان، والواو هنا صامت ساكن. أما حسب كلام الدكتور «عبد الصبور» فوزنها (ميعال) لسقوط الواو، ووجود كسرة طويلة بعد الميم هى التى كتبت فى صورة ياء. وهذا التفسير ليس مقبولاً لعدم وجود الضمة فى موزان حتى تسقط، فأين هذه الضمة؟ اللهم إلا إذا كان يقصد بذلك أن الضمة تعادل الواو. وهذا ليس مقبولاً أيضًا، ثم أين الحرف الذى تحمل الكسرة القصيرة بعد سقوط الضمة التى جاءت عوضًا عن الواو؟ فللميم حركتها، وللزاى حركتها. ثم ما الذى أطال هذه الكسرة القصيرة إلى طويلة؟!.

أسئلة كثيرة تطلب الإجابة، ولا مخلص منها إلا قولنا: إن التجانس بين الكسرة والياء هو الذى سَبَّبَ قلب الواو ياءً؛ لنتخلص من تلك الأسئلة الكثيرة؛ ولأن ذلك هو الصواب.

قلب الألف واوًا:

تقلب الألف واوا فى موضع واحد أشار إليه النحويون بقولهم بالقلب إذا ضم ما قبلها مثل: ساهم سوهم، كاتب كوتب، ويلاحظ أن التجانس والمناسبة هما اللذان صنعا ذلك التغير، فالألف ظلت كما هى حينما فتح ما قبلها؛ ولهذا قلبت واوًا إذا ضم ما قبلها تجانسًا مع الضم، فلا يمكن بقاء الألف بعد ضم ما قبلها، ولايمكن أن تقلب ياء لاستحالة الصيغة لعدم التجانس؛ ولهذا كان لابد من القلب.

قلب الياء واوا:

لقد وضع الصرفيون لهذه الحالة أربع قواعد هى:

١ ـ أن تكون الياء ساكنة مفردة بعد ضم فى غير جمع مثل: مُوقن، ومُوسر من مُيْقن ومُيْسر.

٢ ـ أن تقع الياء بعد ضمة، وهى لام (فَعُل) مثل: نَهُى الرجل وقَضُى، فينطقان نهو وقضو.

٣ ـ أن تقع الياء عينًا لفُعلى بالضم اسمًا مثل: (طُوبى) مصدر طاب أو اسمًا للجنّة، وأصلها طُيْبَى، فإن كان فُعْلى صفة سلمت الياء وقلبت الضمة كسرة مثل: قسمة ضِيزى ومشية حِيكى (مشية يتحرك فيها المنكبان).

٤ ـ أن تقع الياء لامًا لفَعْلى بفتح الفاء اسمًا لاصفة مثل: تَقْوى. فَتْوى، فإن كانت فَعْلى صفة وجب تصحيح الياء فيها مثل: خَزْيا وصَدْيا.

والحق أن هذه الحالة التى تضم أربع قواعد لها طبيعة خاصة؛ لأن القلب فيها عكس المتعارف عليه، فهنا تقلب الياء واوًا، أى يقلب الأخف إلى الأثقل، والنحاة معترفون بأن الواو أثقل من الياء كما مر. والملاحظ أن للتجانس أثره الواضح هنا أيضًا، فالقواعد الثلاثة الأولى يلاحظ فيها شرط وقوع الواو بعد ضمة لكي يتم هذا القلب، وعن طريق هذا القلب صنعت اللغة تجانسًا، بالرغم من أن الواو أثقل من الياء، لكن التجانس بين الضم والواو يخفف من هذا الثقل الناتج عن التقاء الضمة مع الياء، وكما أشار «الرضى» إلى «أن الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة»[1]، ويقول «المبرد» عن ذلك القلب: «إن الياء إذا انضم ما قبلها صارت واوًا لسكونها، فالتبست بالواو؛ ولأن الواو إذا انكسر ما قبلها صارت ياء، ألا ترى أنك تقول: موسر، وموقن، فتقلب الياء واوًا ـ كما فعلت ذلك بالواو فى ميزان؟»[2].

ويلاحظ أن هناك عاملا مشتركًا بين قلب الواو ياءً وقلب الياء واوًا، مع أنهما ضدان، فالموطن الأول قلب الثقيل إلى الخفيف، والثانى العكس، هذا العامل المشترك هو التجانس، فهو عامل الخفة فى الحالتين.

أما الموضع الرابع، فليس قائمًا على التجانس؛ إذ ليس ثمة تجانس بين الواو وسكون ما قبلها، وإن كان هناك تتابع بين فتحة فاء الكلمة وفتحة الواو فنقول: شَروى وتَقوى.

---

(١) شرح الشافية ١ / ١٣٢.

(٢) المقتضب ١ / ٩٢.

ونلاحظ أيضًا أن الياء قلبت إلى الأثقل ـ الواو ـ فما رأى الصرفيين فى ذلك؟.

الحق أن للصرفيين رأيًا قائمًا على نظريتهم أنه يلجأ إلى الأخف حينما يؤمن اللبس، فإذا لم يؤمن اللبس فمن الممكن اللجوء إلى الأثقل، وهذا فى حالات معينة، وإن كان السبب المشار إليه لهذا القلب ليس علة معتدة بها لدى البعض. ويعده «ابن جنى» من باب الاستحسان الذى يقول عنه «إن فيه ضربًا من الاتساع والتصرف، من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة، نحو قولهم الفتوى، والتقوى، والشروى، ونحو ذلك. ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واوًا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة؟. وهذه علة ليست معتدة، ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة فى أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينها»[1]. أما رأى «ابن جُماعة» و «الجاربردى»: «أن الاسم قد أوثر بهذا الإعلال؛ لأنه مستثقل، فكان الاسم أحمل له لخفته، وثقل الصفة»[2]، ولهذا قالوا خَزْيا وصَدْيا. وقد صنع الواضعون هذا حسب نظرية (التعادل اللغوى)، فلما كانت الصفة ثقيلة ناسبتها الياء لخفتها، ولما كان الاسم خفيفًا، ناسبه الواو الثقيلة؛ ليحدث هذا التعادل الذى أشار إليه «ابن يعيش» حينما أكد أن هذا القلب «لضرب من الاستحسان. فقد جعلوا ذلك فى الأخف؛ لأنه أعدل من أن يجعلوا الأثقل فى الأثقل»[3]، وما أكثر ذلك، وسنرى له حديثًا مستقلا.

أما عن مشاركة الاسم للصفة فى أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينها، فهذا من المتشابهات العامة كتشابه الاسم والفعل، وهما نقيضان. ولكل خصائصه، ولكنهما يتشاركان فى أن كُلاً منهما لفظ لغوى دال على معنى مكون من حروف صوتية... إلخ، فهل نستطيع القول بأنه لا فرق بين الاسم والفعل بناء على ذلك؟ وماذا لو رأينا اللغة لم تصنع هذا الصنيع فوجدنا خزوى وصدوى وتقوى وشروى؟ أليس هذا لبسًا تحاول اللغة جاهدة التخلص منه؟.

---

(١) الخصائص ١ / ١٣٣.

(٢) شرح الشافية ٣٠٨.

(٣) شرح المفصل ١٠ / ٣٢.

وهناك من النحاة المحدثين من آمن بما قاله «ابن جنى» مثل الدكتور «تمام حسان» الذى يقول: «يعتمد النحاة على دليل الاستحسان فيما خالف أصولهم مما روى عن العرب، ولم تكن هناك علة قوية تبرر العدول عن الأصل، كما فى ترك الأخف إلى الأثقل فى نحو: الفتوى والشروى والتقوى. . . »[1]. ونتوقف بكثير من الحذر أمام ما قاله «ابن جنى» والدكتور «تمام حسان» وغيرهما ممن ذهبوا إلى أنه لا توجد علة قوية، فليس شرطًا أن تكون العلة الوحيدة للتخفيف هى التجانس؛ لأننا نجد هنا أن العلة هى التعادل الذى تصنعه اللغة، والحرص على عدم اللبس، وهذه علة جعلت اللغة تحافظ على توازنها بين لغات البشر.

قلب الياء والواو ألفًا:

نعرض أولاً - بصورة سريعة - تلك الشروط التى وضعها الصرفيون، لهذا النوع من القلب، وقد وصلت هذه الشروط إلى عشرة وهى:

١ - أن تحرك كل من الواو والياء، فلا قلب فى قَوْل وبَيْع.

٢ - أن تكون الحركة أصلية، فلا قلب فى جَيَل وتَوَم، فأصلهما جيأل وتوأم.

٣ - أن يفتح ما قبلهما، فلا قلب فى حِيَل وعِوَض.

٤ - اتصال الفتحة وحرف العلة فى كلمة واحدة، فلا قلب فى قَاومَ، بَايَع، ولا الولد قطف وردة.

٥ - أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وألاَّ يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة ولا نون توكيد إن كانتا لامين، فلا إعلال فى طويل، وغيور، ورميا، واخشينَّ.

٦ - ألا تكون إحداهما عينًا (لفَعِل) بكسر العين الذى الوصف فيه على (أفعل) مثل: سَوِد فهو أسود، وعور فهو أعور، للمحافظة على مزية التفضيل.

٧ - ألا تكون إحداهما عينًا لمصدر هذا الفعل نحو: العَوَر، والهَيَف، لفرعية المصدر فى الإعلال فإذا لم يعل الفعل لم يعل المصدر، فلا إعلال فى مثل العَوَرَ والهيَف.

---

(١) الأصول ٢١٧.

٨ ـ (وهو شرط خاص بالواو) ألاَّ تقع الواو عينًا لافتعل الدَّالِّ على المشاركة فى الفعل، مثل: اجتوروا، واشتوروا، للمحافظة على الأصل، فهى بمعنى تجاوروا وتشاوروا، ولا إعلال فيها، وعلى هذا لا إعلال بالصيغة الفرعية.

٩ـ ألا يكون أحدهما متلوا بحرف يستحق هذا الإعلال، فالثانى الواقع فى الطرف هو الذى يعل مثل: طوى، لئلا يتوالى إعلالان فيلتقى ساكنان.

١٠ ـ ألا يكون أحدهما عينًا لما فى آخره زيادة مختصة بالأسماء، كالألف والنون، وألف التأنيث المقصورة، مثل: جَوَلان، وسَيَلان، وطَيَران، لعدم الالتباس بالفعل، وشذ هَامَان وسَالان؛ لأن الأصل هَيَمان وسَيَلان.

وقد اكتملت الشروط فى قام، وباع، واستقام، واستباع، والأصل: قوم، وبيع، واستقوم، واستبيع.

والحق أن هذا النوع من القلب بالرغم من كثرة شروطه، وتنوعها وولوجها فى أغوار ومسالك بعيدة، فإنه بالنظر المتأمل يظهر أن ذلك القلب قد تم للمحافظة على تجانس الصيغة ومناسبة الحروف للحركات والانسجام بينهما، والتجانس من أقوى مظاهر الخفة كما عرفنا من قبل، والعجيب فى دقة اللغة أن يرتبط ذلك التجانس بشروط كثيرة: بعضها يحافظ على عدم التقاء ساكنين، وبعضها يحافظ على قاعدة لغوية أخرى لعدم التغارض، وبعضها يحافظ على عدم التباس الكلمة بغيرها، وكل هذا من السلوك اللغوى التخفيفى دون تضارب.

والملاحظ أن اتصال حركة الفتح بالواو والياء لا يحدث تجانسًا، بالإضافة إلى استثقال الحركات على حروف العلة؛ لهذا فالقلب هنا جاء للمحافظة على تجانس الصيغة بين حركة الفتح والألف، وقد أضيف إلى حركة الفتح كونها أصلية لثقل الأصلى عن العارض لزواله فى أى وقت. وقد اشترط تحريك ما بعدهما، وعدم وجود ألف أو ياء مشددة،أو نون توكيد فى الشرط الخامس لئلا يلتقى ساكنان، وجاء الشرط السادس للمحافظة على مزية التفضيل؛ لأن العربية لا تلجأ إلى الخفة مقابل ضياع مزية يحتاج إليها اللفظ، وجاء الشرط السابع

للمحافظة على قاعدة لغوية تؤكد أن المصدر يتبع الفعل فى الإعلال؛ لئلا يوجد تعارض بين قواعد اللغة إلا ما جاء شاذًا خارجًا عن المألوف، فاللغة تنفر منه؛ لأنه شارد عن التقنين.

وجاء الشرط الثامن للمحافظة على مجيء فرعية الصيغة، كما جاء أصلها، فلا إعلال فى اجتوروا؛ لأنه لا إعلال فى تجاوروا.

أما الشرط التاسع فهو ألا تكون كل من الواو والياء متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال مثل طوى، وقد جاء هذا الشرط للمحافظة على عدة أشياء منها:

أن إعلال الطرف أولى من إعلال الوسط؛ لأن ذلك يؤدى إلى الاستثقال وإلى الالتباس، وهو عكس المقصود بالإعلال. يقول «سيبويه»: «اعلم أن الواو والياء لاتعلان، واللام ياء أو واو؛ لأنهم إذا فعلوا ذلك، صاروا إلى ما يستثقلون، وإلى الالتباس والإجحاف، وإنما اعتلتا للتخفيف، فلما كان ذلك يصيرهم إلى ما ذكرت لك رفض»[1]، ومن المعروف أن الأطراف محل التغيير دائمًا خطا ولفظًا[2].

ومن القواعد التى يحافظ عليها الشرط التاسع: عدم التقاء ساكنين إذا التقى ألفان. ومنها أيضًا عدم وجود إعلالين فى الكلمة لئلا تكثر التغيرات.

أما الشرط الأخير فنجده يؤكد عدم وجود زيادة مختصة بالأسماء، وهى ألف ونون، أو ألف التأنيث. ويبدو أن السبب فى ذلك كراهية العربية لتوالى المقاطع الطويلة لثقلها، وهذا يظهر من قولنا: هامان، وجالان (من جولان).

وقد أشار بعض القدامى إلى أن خفة الفتحة تقلل من ثقل الواو والياء، فلماذا يتم القلب إذن؟ يجيب «الرضى» عن ذلك قائلا: «اعلم أن قَلْبَ الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفًا ليست فى غاية المتانة؛ لأنهما قُلبتا ألفًا للاستثقال... والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفّ ثقلهما»[3].

والحق أن «الرضى» ـ مع إيمانه بضعف علة القلب هنا ـ يشير إلى أن ذلك

(١) الكتاب ٤ / ٣٧٦.

(٢) شرح الشافية للرضى ٣ / ٣٢٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٦، وشرح الأشمونى ٣١٦.

(٣) شرح الشافية ٣ / ٩٥.

مرتبط بثقل الحركات على حروف العلة، وخفة الألف عن الواو والياء حينما يقول: «لكنهما ـ الواو والياء ـ قُلبتا ألفا؛ لأنهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة، لكن كثرة دوران حروف العلة، وهما أثقلهما، جوزت قلبهما إلى ماهو أخف منهما من حروف العلة: أى الألف، ولاسيما مع تثاقلها بالحركة، وتهيؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفًا، وذلك بانفتاح ما قبلهما لكون الفتحة مناسبة للألف»[1]، ولضعف هذه العلة يشير «ابن جنى» إلى أن هذا القلب يتم فى الطرف أوقريبًا من الطرف، ويشير إلى أن الأصل أن يتم فى الأفعال لثقلها. وواضح أن هذا وهْمٌ؛ لأن هذا القلب يتم فى الطرف وفى غير الطرف، وفى الأسماء والأفعال كثيراً، مثل: قال، وقضى، إقامة، ومطار.. إلخ، ولعل إشارة «الرضى» تثبت ذلك، فهو يقول: «قلب الواو والياء ألفًا. إنه ثبت فى المتوسطة أيضًا كثيراً»[2]، وقد اعترف بكثرة ذلك مثل: قال ومقال.

وأخيراً يبقى للمجانسة والمناسبة دورهما الخطير فى هذا القلب، وتجدر الإشارة إلى قول «نقرة كار»: «إن تحرك الواو والياء مع انفتاح ما قبلهما، ومع عدم المانع من القلب ألفًا فى غاية الثقل»[3]، بل هناك ما نحن أحوج لذكره، وهوقول «ابن يعيش»: «وقد أبدلوا من الواو والياء الساكنين ألفًا، وذلك إذا انفتح ما قبلهما طلبًا للخفة، وذلك قليل غير مطرد، قالوا فى النسب إلى طَيِّئ: طائىٌّ، والأصل طيْئى»[4].

وإذا كان القلب فى الواو والياء الساكنين قد تم طَلَبًا للخفة لانفتاح ما قبلهما، ألا يتم فيما هو متحرك؟ ثم أليس ذلك واقعًا فيما سماه النحاة الإعلال بالنقل؟ كما فى إقامة واستبانة، حيث تحولا بالنقل إلى استقوم واستبين، ثم قُلبتا ألفًا للمجانسة.

هكذا تتآزر كثير من القواعد التخفيفية لقلب الواو والياء ألفًا، من هذه

---

(١) شرح الشافية ٣ / ٩٥.

(٢) شرح الشافية ٣ / ١٠١.

(٣) شرح الشافية ص ٦٦.

(٤) شرح المفصل ١٠ / ١٨.

القواعد: الفتحة تتجانس مع الألف، ومنها: الألف أخف من الواو والياء، ومنها: حرص اللغة العربية على التخلص من توالى المتحركات، وخاصة حركة حرفى العلة الواو والياء.

* * *

التخفيف والحذف

لاشك أن الحذف فى اللغة ـ سواء كان الحذف قياسيًا أو سماعيًا ـ هو نوع من التخفيف من الثقل النطقى للفظ، أو التخفيف من بعض عناصر الجملة فى حال طولها، وهذا الحذف ـ سواء كان لحرف أو لكلمة أو لجملة ـ لابد أن يكون قائمًا على عدة شروط:

أولاً: ألاَّ يؤدى الحذف إلى التباس لفظ بآخر، بحيث تتشابه الألفاظ، وبالتالى تلتبس المعانى بعضها ببعض «فالخفة ينبغى أن نلتزمها، ولو كان ذلك بحذف أجزاء الجملة، ما دام ذلك لا يؤدى إلى لبس المعنى فى ذهن السامع، وكان المخاطب يعلم ما حذف من الكلام»[1].

ثانياً: ألاَّ يؤدى الحذف إلى صورة مرفوضة أو صورة أكثر ثقلاً، كأن يؤدى الحذف إلى توالى أربعة متحركات أو تجاورحرفين ثقيلين، أو تجاور ساكنين، فإن أدى الحذف إلى ذلك فلا حذف، وإذا كان الحذف لازمًا تصرف العربى بعد الحذف فى كلامه حتى تعتدل الكلمة على اللسان، يقول «ابن جنى»: «إن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفًا، إما ضرورة أو إيثاراً، فإنها تصور تلك الكلمة بعد الحذف منها تصويراً تقبله أمثلة كلامها، ولا تعافه وتمجه لخروجها عنها»[2]، ويظهر ذلك فى كثير من كلمات اللغة التى حدث فيها الحذف مثل: منطلق عند تصغيرها أوتكسيرها لابد من حذف نونه، ولو حذفت يصبح اللفظ (مُطَلِقٌ) على وزن مُفَعِلٌ، وهذا الوزن ليس موجودًا فى كلام العرب، يقول «ابن جنى»: «فلابد إذًا من نقله إلى أمثلتهم، ويجب حينئذ أن ينقل فى التقدير إلى أقرب

---

(١) أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٥٦.

(٢) الخصائص ٣ / ١١٢.

المثل منه؛ ليقرب المأخذ ويقل التعسف، فينبغي أن تقدره قد صار بعد حذفه إلى: مُطْلَق؛ لأنه أقرب من مُطَلِق إلى غيره، ثم حينئذ من بعد تحقيره فتقول: مُطَيْلِق، وتكسره فتقول مَطَالِق..»[1].

ثالثاً: فى حالة حذف الكلمة أو الجملة، لابد أن تفهم الدلالة من خلال السياق، فإن أدى الحذف إلى غموض فى المعنى أو ضياعه لم نحذف شيئًا.

رابعًا: لابد أن يوجد الدليل على المحذوف؛ لكى يكون اعتبار وجوده قائمًا فى المعنى، «فالعرب كانوا يتخففون ما وجدوا السبيل، ويحذفون الكلمة إذا فهمت، والجملة إذا ظهرالدليل عليها، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها»؛ لهذا روعى حذف الحرف من الكلمة فى أصول النحاة، بحيث يكون المعنى واضحًا بعد حذف ما يحذف، ويكون حذف الكلمة فى الجملة قائمًا فى الذهن، وخاصة إذا كان عنصرًا رئيسيا.

من هنا كان شرط وجود القرينة شرطًا مجسدًا فى منهج النحاة لكى يتم الحذف، فليس الحذف فى اللغة أمرًا متروكًا للناطق أو النحوى، بل إنه ـ بشروطه السابقة ـ قائم على أركان ثابتة حتى لا تصبح اللغة فوضى لانظام لها.

وأسباب الحذف ترتبط بأسباب الخفة بصفة عامة، من ثقل التقاء المتماثلين، وثقل الحركات على الحروف والوقف، وعدم التجانس بين الحروف والحركات، وثقل التقاء ساكنين، وثقل تتابع المتحركات، وأخيرًا طول العنصر اللغوى عن طريق زيادة بعض الحروف على الكلمة لإفادة معنى لم يكن موجودًا من قبل، أو طول الجملة.

ونستطيع أن نقسم الحذف على مستوى الكلمة إلى قسمين:

أولا: حذف الحروف.

ثانيا: حذف الحركات.

---

(١) الخصائص ٣/ ١١٢.

(٢) إحياء النحو ص ٥٠.

أولاً: حذف الحروف:

لحذف الحروف حالات كثيرة نعرضها فيما يلى:

الحالة الأولى: حذف التاء فى أول المضارع، وذلك إذا التقت مع تاء أخرى فى أوله، ويتم ذلك فى ثلاث صيغ هى: تَفَعّل، تَفَاعل، تَفَعْلَل، فإذا أضفنا تاء المضارعة أصبحت: تتقدم، تتشارك، تتبختر، وفى القرآن أمثلة كثيرة لهذا الحذف، منها: قوله تعالى: ﴿ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴾[1].

وقوله ﴿ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ﴾[2].

وقوله: ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ﴾[3].

وأصل هذه الأفعال تتصدى، وتَتَلهى، وتتميَّز. يقول الدكتور «رمضان عبد التواب»: «فالكثير فى العربية الاكتفاء بتاء واحدة، وفى القرآن أمثلة كثيرة لذلك، ففيه مثلا (تَذَكّرون) سبع عشرة مرة بالحذف، فى مقابل (تتذكرون) ثلاث مرات بلا حذف»[4]. وقد أشار «ابن جنى» إلى هذه الظاهرة فذكر الأمثلة ثم قال: «يكره اجتماع المثلين زائدين، فيحذف الثانى منهما طلبًا للخفة بذلك»[5]. والملاحظ أن التاءين زائدتان، وأن الحذف جائز لا واجب، يقول «سيبويه»: «أنت بالخيار، إنْ شئْتَ أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما»[6]، ولكن «ابن جنى» قاس على ذلك اجتماع الياء والواو فى يتوقد، مشيرًا إلى جواز قراءة قوله تعالى: ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ﴾[7] قائلاً: «وذلك أن أصله

---

(١) سورة عبس ـ الآية السادسة.

(٢) سورة عبس ـ الآية العاشرة.

(٣) سورة الملك ـ من الآية الثامنة.

(٤) التطور اللغوى ص ٤٥.

(٥) المحتسب ٢ / ١١١.

(٦) الكتاب ٤ / ٤٧٦.

(٧) سورة النور ـ من الآية ٣٥.

يتوقد، فحذف التاء لاجتماع حرفين زائدين فى أول الفعل، وهما الياء والتاء المحذوفة. . . وليس فى يتوقد مثلان، فيحذف أحدهما، لكنه شبه حرف مضارعة بحرف مضارعة؛ أعنى شبه الياء فى يتوقد بالتاء الأولى فى تتوقد، إذ كانا زائدين، كما شبهت التاء والنون فى تعد ونعد بالياء فى يعد، فحذفت الواو معهما كما حذفت مع الياء فى يعد»[1]. ولهذا فقد توسع «ابن جنى» مع جواز حذف التاء الثانية مع حروف المضارعة الأخرى فى أوقد، وتوقّد، وأورد قوله تعالى: ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[2] .

بقراءة ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بحذف النون الثانية توسعًا فى هذا الظاهرة. كذلك أورد قوله تعالى: ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾[3].

برواية «ما نُزِّل الملائكة»، وهى قراءة «ابن كثير» على أنه أراد «ننزل الملائكة»[4]، والملاحظ أن هذه الشواهد تأتى فى سياق يفهم منه صيغة الأصل وهى المضارعة دون لبس، لهذا جاز الحذف.

الحالة الثانية: حذف فاء مضارع المثال الواوى، كما فى يعد، ويصل، وأصلهما: وعد، ووصل. وقد علل «سيبويه» وغيره ذلك الحذف لكراهيتهم الواو بين ياء وكسرة[5]، وجعل العرب سائر المضارع تابعًا ليَفْعِلُ، فحذفوا الواو لئلاً يختلف المضارع فى البناء، فقالوا: أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ، وإن لم تكن هناك ياء[6]، وهذا الحذف فى سائر المضارع ليس للاستثقال «بل لتساوى أحوال حروف المضارعة فى حذف الفاء معها»[7]. وقد أشار «سيبويه» إلى ثقل اجتماع الواو والياء فى يَوْعد[8]، ولكن «نقرة كار» أشار إلى ثقل الواو بين متضادّين، الفتحة والكسرة؛

---

(١) المحتسب ٢ / ١١١.
(٢) سورة يونس - من الآية ١٠٣.
(٣) سورة الحجر - من الآية الثامنة.
(٤) المحتسب ٢ / ١٢٠.
(٥) الكتاب ٤ / ٥٣، والمقتضب ١ / ٨٨.
(٦) أبنية الفعل فى شافية ابن الحاجب، د. عصام نور الدين ص ١٨٧.
(٧) الخصائص ١ / ١١١.
(٨) الكتاب٤ / ٥٢.

ولهذا علل الحذف بأن «الكسرة بعد الواو غير موافقة لها، وكذلك الفتحة قبلها، فكأنها واقعة بين متضادين»[1]. ويبدو أنّ «عدم الموافقة» هذه هى التى جعلت أحد المحدثين يشير إلى أن سر سقوط الواو هو عدم التجانس بين الياء المفتوحة والواو الصامتة غير المَدِّيَّة[2]؛ ولهذا كان عدم التجانس سببًا فى سقوط الواو فى يعد، وكان التجانس سببًا فى عدم سقوط الواو من يُوعِد، مضارع أَوْعد؛ لأن الضمة بعضُ الواو هنا كما أشار «نقره كار»[3].

وقد لمح «ابن يعيش» بلاغة التخفيف بحذف الواو هنا، ولم يمكن حذف الياء؛ لأنه إخلال باللفظ مع ثقل البدء بالواو، وحذفت الواو لكونها أثقل من الياء والكسرة مع أنها ساكنة ضعيفة، فهى فى نفسها مستثقلة، ووقعت فى فعل، والفعل أثقل من الاسم، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض فى الاسم، فلما اجتمع هذا الثقل آثروا تخفيفه بحذف شىء منه، وكان الحذف للواو[4].

ولعلنا نكون قد أوضحنا السبب الذى من أجله اشترط النحاة كسر العين فى المضارع، وأن يكون الفعل ثلاثيًا واويًا، فلوكان غير ثلاثى لضم حرف المضارعة فيحدث نوع من التجانس فتثبت الواو، ولو كان الفعل مثالاً يائيًا لم تحذف الياء الثانية، والسبب كما يقول «سيبويه»: «أن الياء أخف عليهم، ولأنهم قد يفرون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء فى غير هذا الموضع، ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه، وهى أخف»[5].

الحالة الثالثة : حذف التنوين :

يلاحظ أن النحاة القدامى قد أشاروا إلى أن التنوين علم الخفة، أى أن العرب يثبتون التنوين فى الكلمات الخفيفة، ويحذفونه من الكلمات الثقيلة؛ ولهذا

(١) شرح الشافية ص ١٦٥.
(٢) الأستاذ/ الطيب البكوش فى كتابه التصريف العربى ص ٥٨.
(٣) شرح الشافية ص ١٦٥.
(٤) شرح المفصل ١٠ / ٥٩.
(٥) الكتاب ٤ / ٥٤.

فالاسم لخفته تحمّل التنوين، والفعل لثقله لايتحمله، والصفات مع ثقلها تتحمل التنوين، ولعل هذا إشارة إلى خفة الصفة عن الفعل؛ لأن الفعل يرتبط بزمن، هذا الزمن له جهة محددة، وهذا ما يزيده ثقلاً عن الصفة لعدم ارتباطها بزمن، ولعل الممنوع من الصرف خير دليل على ذلك، فالممنوع لعلة أو لعلتين، إنما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالثقل، وسيظهر ذلك من خلال الباب الرابع إن شاء الله. يقول «سيبويه»: «التنوين علامة للأمكن عندهم، والأخف عليهم،وتركه علامة لما يستثقلون»[1]. والعرب - لهذا السبب - «يلحقون التنوين بالخفيف من الكلمات، ويحذفونه من الثقيل، نظرًا لأن التنوين يزيد الكلام ثقلاً، فلم يريدوا أن يثقلوا كاهل اللغة ويزيدوها ثقلاً على ثقل»[2].

من هنا كان اجتماع سببين مانعًا للكلمة من التنوين للثقل.

الحالة الرابعة: حذف الهمزة الزائدة:

إذا كان الفعل الماضى على وزن أفعل وجب حذف الهمزة من مضارعه ومشتقاته مثل: أكرم يكرم مكرم، أجاب يجيب مجيب مجاب... إلخ، والسر فى حذف الهمزة هنا هو استثقالها فى هذا البناء (يؤكرم)، بالإضافة إلى ثقل اجتماع همزتين حينما يبدأ المضارع بالهمزة؛ لهذا حذفت الهمزة الثانية، فإن سمع ثبوت الهمزة فى بعض هذه الحالات فذلك شاذ لثقلها، يقول الأشمونى: «ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا فى ضرورة أو كلمة مستندرة»[3]. وقد أورد النحاة هذا الشاهد الشاذ ثابتة فيه الهمزة، وهو قول «الراجز»:

فــإنــه أهل لأن يُؤَكْرَمَا

---

(1) الكتاب ١ / ٢٢.

(2) أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٦٩.

(3) شرح الأشمونى ٤ / ٣٤٣.

(4) قائله أبو حيان الفقعسى، وقيل العجاج، وقيل عبد بنى عبس، والبيت من الرجز، انظر شرح شواهد الشافية ٤ / ٥٨، والانصاف ١/ ٧، ١٤٨، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٤٣، والهمع ٢ / ٢١٨، والمنصف ١/ ٣٧، ٢/ ١٨٤.

وإذا كان الحذف فى (أ أ كرم) لثقل التماثل فلماذا إذن تحذف فى بقية مشتقات الكلمة يقول «القوشجى»: «كرهوا اجتماع الهمزتين فى الحكاية عن النفس مثل: (أ أ كرم)؛ لأنه يشبه نباح الكلب، فحذفوا الثانية منه ثم من أخواته، ثم من اسم الفاعل والمفعول طردًا للباب»[1].

الحالة الخامسة: حذف العين فى الفعل المضعف عند إسناده إلى تاء الفاعل، لاستثقال اجتماع الأمثال كما فى ظَلِل، ومَسِس، وقد أشار النحاة إلى جواز الصور التالية:

(أ) الإتمام: كما فى ظَلِل ومَسِس.

(ب) جواز حذف العين بدون نقل حركتها كما فى: ظَلْت ومَسْت.

(جـ) جواز حذف العين مع نقل حركتها إلى الفاء مثل: ظِلْت ومِسْت بكسر الحرف الأول. وبصرف النظر عن المحذوف، هل هو اللام أو العين[2]، فإن ذلك الحذف قد تم تخفيفًا من الثقل، مع اعتقادى بأن المحذوف العين؛ لأن اللام ساكنة فهى أخف فتبقى، ولو كان المحذوف اللام لكثرت التغيرات؛ لأن ذلك سيجرنا إلى تسكين العين، وهذا مما ترفضه اللغة.

الحالة السادسة: حذف بعض الحروف عند اتصال الضمائر بالأفعال، وكتب النحاة مليئة بالأمثلة، فالفعل المضارع المعتل الآخر بالواو عند اتصاله بواو الجماعة تحذف لامه، مثل: يَعْفو، فإنه يصير: يَعْفُون على وزن: يَفْعون، كذلك الفعل المضارع المعتل الآخر بالياء والألف عند اتصاله بياء المخاطبة تحذف لامه، مثل: يقضِى، يسعَى يقال: أنت تقضين وتسعين، على وزن (تفعين).

إن الذى يكمن وراء هذا الحذف هو درء الثقل، سواء كان الثقل ناتجًا عن التقاء الأمثال أو التقاء ساكنين. فيوجب الذوق اللغوى هذا الحذف بسبب الثقل الناتج عن إضافة الضمائر للكلمات.

---

(١) عنقود الزواهر، ماجستير بكلية دار العلوم، ص ١٤٠.

(٢) شرح الأشمونى ٤ / ٣٤٤.

ثانيا: حذف الحركات:

لقد أطلق النحاة على حذف الحركة مصطلح «التسكين»، فالتسكين إذن هو حذف الحركة وإحلال السكون محلها، فالحركة موجبة، والتسكين سلب الحركة عن الحرف؛ من أجل هذا تعد الحركة قسيمًا للسكون.

وخلال الحديث عن هذه الفكرة تثار أسئلة كثيرة حولها، مثل: هل يعد السكون حركة كما قال البعض؟ أيهما أثقل: الحركة أو السكون؟ أى الحركات أثقل وأيها أخف؟ أى الحركات يمكن أن يخفف وأيها لا يمكن؟

للإجابة عن هذه الأسئلة ينبغى معرفة أن بعض النحاة القدماء قد آمنوا بثقل حركتى الضم والكسر وخفة الفتح[1]، ومن ناحية أخرى اعترفوا بثقل الضم عن الكسر[2]، وأن السكون ضد الحركة، وليس نوعًا من الحركات، وأن السكون أخف من كل الحركات حتى الفتح[3]، فالحرف الثقيل المتحرك إذا خفف يسكن بعد حذف حركته، وقد عد النحاة من العلل النحوية علة التخفيف بالتسكين «فقد يكون الاستخفاف أو التخفيف لتحويلهم البناء من متحرك ثقيل إلى ساكن خفيف»[4]؛ ولهذا عد التسكين مظهراً من مظاهر الخفة، فقد أسمته الدكتورة «خديجة الحديثى»: «علة التخفيف بالتسكين»[4]. من هنا كانت الحركة على الحرف أثقل من سكونه؛ ولهذا إذا سكن الحرف عد ذلك تخفيفًا؛ فقد أجاز النحاة فى (فَعُل، وفَعِل) تسكين وسط الكلمة اسمًا وفعلاً، كما فى عَضُد، وفَخِد (اسمين)، وكَرُم وعَلِم (فعلين). والسبب كما يقول «المبرد»: «استثقالاً للكسرة والضمة»[5]، وإذا جاز ذلك فى المكسور والمضموم، فلا يجوزالتسكين فى المفتوح لخفة الفتحة، ولذا لم يجز النحاة تسكين عين جَمَل (اسمًا)، ولا ذَهَبَ (فعلاً)

---

(١) الكتاب ٤ / ١٦٧، والإيضاح للزجاجى ص ١٢٨، وشرح شواهد الشافية ٤ / ١٨.

(٢) الكتاب ٤ / ١٦٧، والمقتضب ١ / ١٨٤، وشرح المفصل ٤ / ١٢٤، والأشباه ١/ ١٠٦. وشرح الشافية للرضى ١ / ١١٨، وشرح شواهد الشافية ٤ / ١٨.

(٣) شرح الشافية للرضى ١ / ٤٢.

(٤) دراسات فى كتاب سيبويه ص ٢٠١.

(٥) المقتضب ١ / ١١٧.

«لخفة الفتحة»[1]، وقد أشار «سيبويه» إلى ذلك قائلاً: «ليس شيء أكثر فى كلامهم من (فَعَل). ألا ترى أن الذى يخفف عَضُدا وكَبدا لايخفف جَمَلا»[2].

وإن كان قد ورد التخفيف فى المفتوح، فقد وردت قراءة «أبى السمال» و «أبى المتوكل» و «أبى الجوزاء» (الجَمْل) بفتح الجيم وسكون الميم، وذلك فى قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ﴾[3]. وإن ورد ذلك - أى بسكون الميم - فهو قليل، ولكنه يطيح بكلام «سيبويه» فى نفيه لتسكين المفتوح.

بهذا يظهر لنا أن الحركات أثقل من السكون. ويبدو أن هذا رأى كثير من اللغويين المحدثين، حيث يقول الدكتور «علم الدين الجندى»: «النطق بصيغة (فَعْل) بسكون العين أخف من صيغة فَعُل بضم العين، ولا شك أن السكون أخف من الضم»[4].

ونستطيع أن نقول: إن السكون ليس حركة، وليس من فصيلة الحركات، على العكس مما ذهب إليه الدكتور «محيى الدين رمضان»، حيث يرى أن السكون نوع من الحركات؛ لأن ذلك يأتى من «مضارعة السكون للفتح فى أشياء، منها: الاستعانة بأحدهما فى موقع صاحبه»[5]، وذلك كما فى كِسْرة: كِسَرات، فقد حُركت السين بالفتح فى الجمع، مع أنها كانت ساكنة فى المفرد، كذلك ثوب تجمع على ثِيَاب، وحَوْض على حِيَاض، وبهذا حل الفتح محل السكون، ومن وجهة نظره «أن السكون ليس تركًا لنطق الصوت والتلفظ به، وإنما هو درجة من النطق تشبه حال النطق بالصوت المحرك بالفتح»[6].

---

(١) المقتضب ١ / ١١٧.

(٢) الكتاب ٤ / ٣٧.

(٣) سورة الأعراف - من الآية رقم ٤٠ وانظر القراءة فى المحتسب ١ / ٢٤٩، ٣٠٧.

(٤) اللهجات العربية فى التراث ١ / ٢٤١ للدكتور أحمد علم الدين الجندى. الدار العربية للكتاب١٩٨٣م.

(٥) فى صوتيات العربية ص ٢٠٢.

(٦) فى صوتيات العربية ص ٢٠٢.

والحق أن السكون ليس حركة البتة، وأن الوقوف ضد السير، ويبدو أن الدكتور «محيي الدين رمضان» قد استسقى هذا الرأى من الإشارات التى وجدها عند بعض القدامى من النحويين مثل: (السكون أخف الحركات)، أو (الفتح أقرب الحركات للسكون)، و (الفتح يشبه السكون فى الخفة)[1].

وما قاله الدكتور «محيي الدين رمضان» يحتوى على كثير من التناقض، فالسير حركة والوقوف سكون، أى عدم الحركة، والحركة إيجاب، والسكون سلب الحركة، والشيء إما ساكن أو متحرك، ولايجمع بين الساكن والمتحرك، فالبون شاسع بين الحركات الثلاثة من ناحية والسكون من ناحية أخرى، وإذا كانت كلمة ثَوْب ساكنة الواو فى المفرد، وحل الفتح محلها فى الجمع (ثياب)، فليس هذا إلا لوجود الألف بعدها، فلابد من فتح ما قبلها تجانسًا، ثم لنقرأ اعترافه فى موطن آخر قائلاً: «ولابد من أن تكون الحركات الثلاثة ـ لما ذكر من صفة خفائها ـ إما قبل الحرف وإما معه وإما بعده، وكان لكل حالة مؤيدون من علماء السلف»[2]، لقد اعترف أن الحركات ثلاثة وليست أربعة، وعلى هذا فالسكون ليس نوعًا من الحركات وإلا لكان قد قال الحركات الأربعة وليس الثلاثة.

ولنقف أمام السكون والفتح لنعرف أيهما أثقل وأيهما أخف؟.. سنجد أن هناك اتجاهين:

الاتجاه الأول: أصحابه يؤمنون بأن السكون أخف من الفتح؛ لأن الفتح حركة والسكون سلب الحركة، والحركات بصفة عامة أثقل من السكون.

الاتجاه الثانى: ويرى أصحابه أن الفتحة أخف من كل الحركات ومن السكون أيضًا. يقول الدكتور «أحمد علم الدين الجندى»: «يظهر أن مشكلة السكون قد أثارت نوعًا من القلق فى دوائر علمائنا الأقدمين، استمع إلى ما جاء فى شواذ القراءات «لابن خالويه» عند قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾»[3].

---

(١) التصريح على التوضيح ١ / ٥٩، وانظر السكون فى اللغة العربية للدكتور / كمال بشر، مجلة المجمع جـ ٢٤ لعام ١٩٦٩م ص ١٥٦.

(٢) فى صوتيات العربية ص ٢٠٥.

(٣) سورة الأنبياء ـ الآية رقم ٩٠.

يقول «ابن خالويه»: «سمعت أبا بشر النحوى يقول: قال الأصمعى: قلت لأبى عمرو: لِمَ لا تقرأ رَغْبًا ورَهْبًا بالسكون مع ميلك إلى التخفيف؟فقال: ويلك! أحَمْل أخف أم حَمَل؟ يعنى أن المفتوح لايخفف»[1].

ومن المحدثين الذين يؤمنون بخفة الفتحة عن السكون الأستاذ «إبراهيم مصطفى»، الذى يرى «أن الفتحة أخف من السكون أيضًا، وأيسر نطقًا، خصوصًا إذا كان ذلك فى وسط اللفظ ودرج الكلام»[2]. والسبب فى ثقل السكون عن الفتح ـ من وجهة نظره ـ أن «السكون يستلزم أن تضغط عند مخرج الحرف محتفظًا به، وفى هذا العمل كلفة تراها إذا نطقت بمثل أب، أت، أث، وقسته إلى نطق با، تا، ثا... ثم من الحروف ما إذا أسكنته أرسلت النفس به آنًا، ومطلت النطق متكلفًا الاحتفاظ بمخرج الحرف الساكن، كما ترى فى غواش وإشراك ونواص واصنع وناس... ومنها ما يكلفك أن تردد اللسان كأنك تكرر الحرف كما ترى فى راء إِرْعاد وقَدْر، فإذا حركته حركة مّا مررت به الهُوَيْنَى من غير ضغط ولاترديد... ومنها ما يلزمك قطع النفس وبت النطق مع الضغط على الحرف والتمسك بمخرجه مثل: أب، إبراهيم، طبق،أقيال، قد، قدر، ففيها كما ترى الشدة فى النطق ونصيب من الكلفة، لاتراه إذا أرسلت الحروف مفتوحة»[3].

ولنا بعض الملاحظات على كلام الأستاذ «إبراهيم مصطفى» وأمثلته التى أوردها فى حديثه:

أولاً: هو يركز فى حديثه على حروف معينة ثقيلة فى نفسها ولها طبيعة خاصة عند النطق مثل: الثاء والباء والراء والعين والقاف، فكل منها له طبيعته الخاصة عند النطق: منها مالا بد أن يكون اللسان فى وضع صعب، ومنها ما تضم له الشفتان، ومنها ماهو حلقى، ولحروف الحلق طبيعتها، فهى تميل إلى الفتح، ليس لثقل السكون ولكن لمخرجها العميق؛ ولذا يصعب الجمع بين عمق المخرج وضعف السكون فتلجأ إلى الفتح لتصنع تعادلا فى النطق، وفى التعادل خفة.

(1) دراسة فى حركية عين الكلمة ص ١٩٠، ومجلة مجمع اللغة العربية (عدد ٢٩ لعام ١٩٧٢م).
(2) إحياء النحو ص ٨١.
(3) إحياء النحو ص ٨٢.

ثانياً: أنه قد أورد الكثير من الأمثلة فى حالة الوقف، مثل: أب، أت، أث، قد، مع أنه ذكر أن ثقل السكون خاصة فى «وسط اللفظ ودرج الكلام»[1] والملاحظ أن الوقف له طبيعته الخاصة نتيجة لانتهاء الكلام عنده.

من هنا حاول الأستاذ «إبراهيم مصطفى» أن يقدم أدلة عن طريق حالات لها طبيعتها الخاصة، واستطاع هو حصرها بالأمثلة، وإن جاز لنا الاعتقاد بثقل تلك الحالات التى عرضها فإنه من المستبعد الاعتقاد بثقل غيرها.

ويبقى للسكون خاصية الخفة عن الفتح، ومما يؤكد ذلك ما يقوله الدكتور «أحمد علم الدين الجندى»: «أن الفتحة شروع فى ألف، والضمة شروع فى واو، والكسرة شروع فى ياء، أما السكون فليس شروعًا فى حرف آخر، فالحرف إذا نطقنا به محركًا فقد نطقنا بحرف وشرعنا فى آخر، وإذا نطقنا به ساكنًا لم ننطق إلا بذلك الحرف، إذا فالحرف المتحرك حرف وبعض حرف، والحرف الساكن حرف فحسب، والحرف وبعض حرف أثقل من الحرف وحده، إذن فالسكون أخف من الحركة، ولو كانت الحركة فتحة»[2].

أما ما يقدمه الأستاذ «إبراهيم مصطفى» من أن العرب قاموا بتسكين عين الثلاثى المضموم والمكسور «فإذا كانت العين مفتوحة مثل: جَمَل وعُمَر وعِنَب استبقَوا الفتحة، وامتنعوا من تسكين العين، ولو أن السكون كان أخف من الفتحة عندهم لمضَوا فى التخفيف فساووا مفتوح العين بالمضموم والمكسور». وما يقدمه الأستاذ إبراهيم مصطفى لاينهض دليلاً على خفة الفتحة عن السكون عنده أو عند غيره من قدامى النحاة، فالعرب قد اعترفوا بخفة الفتحة وخفة السكون أيضًا عن الضمة والكسرة؛ لهذا جاز تخفيف المضموم والمكسور لثقلهما، ولم يجز ـ على المشهور ـ تخفيف الفتحة لخفتها أصلاً، فهى أساس الخفة فى الحركات، فلماذا

---

(١) إحياء النحو ص ٨١.

(٢) فى الإعراب ومشكلاته ص ١٣٥، ومجلة مجمع اللغة العربية عدد ٤٤ لعام ١٩٧٩م، ومجلة معهد اللغة العربية بأم القرى العدد ٢ لعام ١٩٨٤م، وعلامات الإعراب بين النظرية والتطبيق ص ٣٠٩.

(٣) إحياء النحو ص ٨٤.

تُخَفف؟ والعبارة التى وردت على لسان أبى عمرو ـ «يعنى أن المفتوح لا يخفف» ـ لا تنهض دليلاً على خفة الفتحة عن السكون، ولكنها تعنى أن المفتوح لِخفَّته لا يُخفف.

وإذا افترضنا أن كلام الأستاذ «إبراهيم مصطفى» كان صحيحًا، فإنه ينهار أمام إجازة بعض العرب تسكين المفتوح، وقد ظهر ذلك فى قراءة أبى السمال وأبى المتوكل وأبى الجوزاء لقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ ﴾[١] بتسكين الميم «والقراء أعدل وأقوم»[٢].

لقد جعل النحاة علامة السكون خاء فوق الحرف، يقول الدكتور «كمال بشر»: «إن سيبويه جعلها هكذا: (خ) على أنها اختصار للكلمة (خف) أو (خفيف). . . واختيار الخاء فيه إشارة إلى خاصة من خواص السكون، وهى الخفة فى النطق، على ما رآه كثير من النحويين، أى إذا قيس بالحركات، أو إذا قورن بما سموه السكون الشديد، وهو ما يصاحب الإدغام الذى رمزوا إليه بحرف السين بلا نقط (س) للدلالة على هذا المعنى»[٣]، وإذا كان «سيبويه» قد اختار رمز (خ) فوق الحرف الساكن على أنه اختصار للخفة، فهل يجوز للبعض أن يتخذ قول «سيبويه»: «وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لايسكنون منه؛ لأن الفتح أخف عليهم»[٤] فلا يقولون فى جَمَلٍ بالفتح جَمْل بالسكون. أقول: هل يجوز اتخاذ هذا القول دليلاً على خفة الفتحة عن السكون؟، مع أن رأى «سيبويه» واضح فى سبب اختياره رمز الخاء، وتعليله واضح حينما يقول: «لأن الفتح أخف عليهم»؛ ولهذا فلا يخفف الخفيف، وهذا ما يؤكده «ابن جنى» حينما يقول: «المفتوح لايسكن لخفة الفتح»[٥].

---

(١) سورة الأعراف الآية رقم ٤٠، وانظر المحتسب ١ / ٢٤٩، ٣٠٧.

(٢) فى الإعراب ومشكلاته ص ١٣٥، ومجلة مجمع اللغة العربية عدد ٤٤ لعام ١٩٧٩م.

(٣) السكون فى اللغة العربية ص ١٥٠، ١٥١، ومجلة مجمع اللغة العربية عدد ٢٤ لعام ١٩٦٩.

(٤) الكتاب ٤ / ١١٥.

(٥) المحتسب ١ / ٨٦.

ويبقى الأن أن نعترف بخفة السكون عن الفتحة، كما يؤكد ذلك «ابن يعيش» و «المبرد» حينما يعترفان بأنه: «لا أخف من الفتحة إلا السكون»[1]. ويؤكد هذا المعنى كلام المحدثين حيث يرى الدكتور «طاهر سليمان حمودة»: «أن المضموم والمكسور يجوز تسكينهما، وأن ذلك لم يحدث فى الفتحة لخفتها»[2].

وما نحن بصدده الآن شبيه بحذف الضمة والكسرة فى الوقف قياسًا من آخر الكلمات، إذ يوقف بالسكون، ولكن الفتحة تبقى لخفتها، وإذا كان الفتح أخف عليهم من السكون، فلماذا لم تأت الفتحة بدلا من الضمة والكسرة فى الوقف؟، ولماذا بقيت الفتحة نفسها مع وجود السكون؟، لقد بقيت الفتحة لخفتها، وحل السكون محل الضمة والكسرة لثقلهما، ومع ذلك يجوزحذف الفتحة أيضًا «ولوأن حذف الفتحة نادر، ولكنه يقع»[3]. ويبدو أن حذف الفتحة مرتبط بثقل الحرف، فحينما يستشعر ثقل الحرف تحذف الفتحة.

نستطيع إذَنْ القول بأن العرب كانوا يسكنون المضموم والمكسور العين هروبًا من الثقل كما فى رُسْل وعَجْز وعَضْد. بل إن «ابن جنى» يشير إلى استمرارية العرب فى ذلك الحذف، وأن ذلك له دلالة مهمة يقول عنها: «واستمرار ذلك فى المضموم والمكسور دون المفتوح أدل دليل ـ بفصلهم بين الفتحة وأختيها ـ على ذوقهم الحركات واستثقالهم بعضها واستخفافهم الآخر»[4].

ويعد التسكين أو حذف الحركة مظهراً من مظاهر الخفة فى العربية، وإن كان حذف الحركات قليلا كما يشير «برجشتراسر»[5]، إلا أن ذلك موجود ومجسد فى اللغة العربية نطقًا واعترافًا للنحاة، وهاهو ذا «ابن جنى» يشير إلى استثقال العرب للحركة التى هى أقل من الحرف حتى أفضوا فى ذلك إلى أن أضعفوها واختلسوها، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها وحذفوها.

---

(١) شرح المفصل ١ / ١٢٤، والمقتضب ١ / ١١٧.
(٢) ظاهرة الحذف ص ٥١.
(٣) المصدر السابق ص ١٧٦.
(٤) الخصائص ١ / ٧٥.
(٥) التطور النحوى ص ٦٨.

ولعل الخفة تكون سببًا للكثير من القراءات التى وردت بحذف الحركات وإحلال السكون محلها مماورد كثيراً فى كتب القراءات، وعلى ألسنة القراء الذين يُشهد لهم بالأمانة والفصاحة، وليس القراء وحدهم هم الذين يحذفون الحركات ويسكنون، بل هناك بنو بكر بن وائل، وأناس كثير من تميم[1]، وهم قوم اشتهروا بالفصاحة، فكان التسكين على ألسنتهم ظاهرة تخفيفية، والتخفيف بهذا المظهر قد شمل كثيراً من المناطق العربية، كما يشير إلى ذلك الدكتور «أحمد علم الدين الجندى» حينما يقول: «ويظهر أن هذا التخفيف لم يكن خاصًا بتميم، بل شمل كثيراً من المناطق العربية»[2] ؛ لأن فى حذف الحركات تيسيراً واقتصاداً فى النطق، وهذا ما أدى إلى أن يقول «ابن جنى»: «وإذا أدى الحرف الساكن على خفته تأدية المحرك على ثقله فتلك صنعة مأنوس بها»[3].

بهذا نستطيع أن نؤكد أن التسكين، سواء كان تسكين وسط الكلمة أو تسكين آخرها، مثل تسكين آخر الفعل بعد حذف حركته دون داع إعرابىّ مثل: تبيّنْ بدل تبيّنَ، وأشبهْ بدلا أشبهَ[4]، يعد هذا تخفيفًا وظاهرة تستحق التوقف.

* * *

(١) شرح شواهد الشافية ٤ / ١٥.

(٢) دراسة حركية فى عين الكلمة ص ١٧٨.

(٣) المحتسب ١ / ٢٦٢.

(٤) الإعراب سمة العربية الفصحى، للدكتور محمد إبراهيم البنا ص ٣٢ ـ دارالإصلاح ١٩٨١م.

الباب الرابع

التخفيف على مستوى الجملة

ويشمل المباحث التالية:

- المبحث الأول: التخفيف وظاهرتا الإعراب والبناء.
- المبحث الثانى: التخفيف والحذف.
- المبحث الثالث: التخفيف والاستتار.
- المبحث الرابع: التخفيف والاختصار.
- المبحث الخامس: التعادل اللغوى.
- المبحث السادس: ظاهرة التخفيف بين المؤيدين والمعارضين.

المبحث الأول

التخفيف وظاهرتا الإعراب والبناء في العربية

ويتضمن النقاط التالية:

١ ـ التخفيف والإعراب.

٢ ـ الإعراب بُني على التخفيف.

٣ ـ حركات الإعراب بين الفضلة والعمدة.

٤ ـ التخفيف والمنصوبات.

٥ ـ الإعراب الأصلي والتخفيف.

٦ ـ الإعراب الفرعي والتخفيف.

٧ ـ التخفيف والحذف إعرابًا وبناء.

٨ ـ التخفيف وإعراب المناسبة.

٩ ـ التخفيف والبناء:

(أ) بناء الأفعال.

(ب) بناء الأسماء والحروف.

١٠ ـ التخفيف والحذف على مستوى التركيب.

التخفيف والإعراب

ليس هناك شك ـ حسبما رأينا فى النظام اللغوى للجملة العربية ـ فى أن ظاهرة التخفيف أثرت تأثيراً كبيراً فى الإعراب ومظاهره، كما أثرت فى كثير من الظواهر اللغوية الأخرى، بل إن هناك من ذهب ـ كما سنرى فيما بعد ـ إلى أن الإعراب بوصفه ظاهرة لم يكن إلا نوعًا من التخفيف عند الاستخدام اللغوى، عن طريق المخالفة والمعاقبة للحركات. فاللغة قد راعت التخفيف فى إعراب كلماتها، كما راعته فى غير الإعراب ـ نطقًا واستخدامًا ـ وهذا ما أدى بنا إلى الحديث عن توضيح: كيف يكون الإعراب قائمًا على التخفيف؟ أو كيف وجهت ظاهرة التخفيف إعراب كلمات اللغة؟.

وحقيقة الأمر أن الإعراب ـ ظاهراً أو مقدرًا، أصلاً أو فرعًا ـ تأثر بالتخفيف النطقى تأثرًا كبيرًا بكل مظاهره، وقد رُوعيت فيه فكرة الأصل والفرع، وأن الأصل أخف من الفرع، وهو أمر مقرر لدى كثير من النحاة[1].

لقد وَجَّه التخفيفُ ـ كظاهرة من الظواهر اللغوية المؤثرة فى اللغة ـ إعرابَ الكلمات فى كثير من أحواله، فوجدنا الإعراب التقديرى حينما تُستثقل الحركات على حروف العلة، ووجدنا الإعراب الفرعى حينما يتعسر جلب الحركات على نهاية الكلمات استثقالا لها لفظيا ومعنويا، ووجدنا الحذف عند إعراب كلمات يؤدى عدم الحذف فيها إلى ثقل مرفوض، بل إننا وجدنا أن الإعراب ـ مع كل هذا ـ رُوعى فيه مبدأ التعادل[2]، فالكثير يناسبه الحركات الخفيفة لكثرته، والقليل

(1) الكتاب ١ / ٢٠ ـ ٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٧، والأشباه والنظائر ١ / ٢٧٠، وشرح الشافية للرضى ٣ / ٨٨.... إلخ.

(2) سنتحدث عن التعادل بالتفصيل فى نهاية هذا الباب.

تناسبه الحركات الثقيلة لقلته، وأدى ذلك فى نهاية الأمر إلى القول بأن الأثقل للأقل والأخف للأكثر[1]، وهذا التعادل - الأخف للأكثر والأثقل للأقل - وإن كان مبنيًا على علة غائية تبدأ بلام التعليل - كما يقول الدكتور «تمام حسان»: «لا يفيدنا شيئًا إلا ما أشار إليه البعض من أن العرب كانت أمة حكيمة، أو أن اللغة العربية ذات عبقرية خاصة بين اللغات»[2]. والحقيقة أن هذا التعادل إنما هو تفسير لواقع عملى قائم بالفعل فى النظام اللغوى.

والملاحظ - أثناء الإعراب - أن أكثر الكلمات تغيرًا بالحذف أو غيره هى الكلمات التى تحتوى على حروف العلة فى أوسطها أو آخرها، فالألف وإن كان يتعذر إظهار الحركات عليها، فإن الواو والياء لايتعذر معهما ذلك الإظهار، بل يمكن، ولكن مع ثقل يظهر من خلال النطق، وهو ما ترفضه اللغة، فالضمة ثقيلة فى الواو والياء، وإن كانت فى الواو أثقل[3]، نظرًا لهذا التماثل المرفوض، وكذلك الكسرة فهى ثقيلة على الياء والواو، وهذا ما أدى إلى القول بالإعراب التقديرى، أما الفتحة، لأنها أخف الحركات، فقد ظهرت على حروف العلة دون ثقل.

ويجرنا ذلك إلى الحديث عن أسباب خفة الفتحة وثقل الضمة والكسرة، ويبدو هذا من خلال النطق، فالفتحة قصيرة أو طويلة (الألف) لاتكلف الناطق إلا إرسال النفس حُرا، وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء فى تكييفه، أما الضمة وامتدادها وهو (الواو) «فإن النطق بها يكلفك ضَمًّ الشفتين ومطّهما، وتدويرهما حتى تحقق نطق الضمة أو الواو، واختبر ذلك فى: قل وصم، وقولوا وصوموا مثلا، وراع هيئة الضم والشفتين حين النطق، وكذلك الكسرة وامتدادها، وهى الياء، تكلفك أن تكسر مجرى الهواء، وتحنى طرف اللسان عند اللثة ليمثل الصوت ما تريد من الكسرة أو الياء، كما ترى فى: صيد وبيع، وصِدْ وبِعْ»[4].

---

(١) الأشباه والنظائر ١ / ١٦٤.

(٢) الأصول ص ١٩٨.

(٣) الكتاب ٣ / ٥٩٠، ٤ / ٣٣٦، ٣٥١، والمنصف ١ / ٣٣٤، ٣٣٥، ٢ / ١١٦، وانظر الإعراب سمة الفصحى ص ٤٧.

(٤) إحياء النحو للأستاذ/ إبراهيم مصطفى ص ٧٩، وانظر الباب الأول. مبحث: معنى الخفة والثقل من هذا البحث.

هكذا تظهر خفة الفتحة من خلال انفتاح مسرى الهواء، وثقل الضمة من خلال مط الشفتين وتدويرهما، وثقل الكسرة من خلال مجرى الهواء وانحناء طرف اللسان عند اللثة، ويبدو أن سبب توسيط الكسرة بين الفتحة والضمة ـ من حيث الثقل والخفة ـ جاء نتيجة تمكن الأعضاء النطقية عند النطق بالحرف المكسور، على العكس من الضمة التى يظهر عند النطق بها عدم تمكن الشفتين من النطق تمكنًا تاما، وبهذا كان ترتيب الحركات من حيث الخفة كما يلى: الفتحة أولاً، تليها الكسرة، وأخيرًا الضمة.

ويرتبط ثقل الحركات وخفتها بعامل آخر، وهو: «ما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد»[1]، فالضمة تحتاج إلى تحريك الشفتين وضمهما وتدويرهما ومطهما، أما الفتحة فتحتاج إلى تحريك وسط الفم من إطلاق النفس حرًا.

وينبغى ملاحظة أن النظام اللغوى لا يراعى خفة الحركات أو ثقلها فى نفسها فقط، وإنما يراعى أشياء أخرى مثل: الثقلَ المعنوى، فقد وجدنا ـ نتيجة لثقل المثنى والجمع السالم عن المفرد ـ أن المفرد يُعرب بالحركات، وهو إعراب أصلى، والمثنى والجمع يعربان إعرابًا فرعيًا، والإعراب الأصلى أخف من الإعراب الفرعى، وهو فى المفرد، والمفرد أكثر من الجمع، فالخفة ناسبت الكثرة، والثقل ناسب القلة، ووجدنا أيضًا أن نون التثنية تختص بالكسر؛ لخفة المثنى عن الجمع، فكان من نصيبه الكسر الثقيل، واختصت نون الجمع بالفتح لثقل الجمع، فأعطى الأخف للأثقل، وأعطيت التثنية ـ لخفتها ـ الكسر ليتعادلا خِفَّةً وثقلا.

وهناك تفسير آخر يظهر من خلال حديث الدكتور «حسين شرف» فى هامش كتاب اللمع حين يقول: «فتح ما قبل ياء المثنى، وكسر ما قبل ياء الجمع لأسباب، منها: أن التثنية أكثر من الجمع فخصت بالفتحة؛ لأن الفتحة أخف من الكسرة فسايرت الكثير من الكلام، ومنها: أن نون التثنية كُسرت على أصل التخلص من التقاء الساكنين، فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارًا من

---

(١) الأشباه والنظائر ١ / ١٦٣.

ثقل كسرتين بينهما ياء، ثم عكسوا ذلك فى الجمع ليحصل الفرق بينهما، وليعتدل اللفظ لوجود ياء بين فتحة وكسرة فى كل منهما»[1].

ونستطيع أن نفهم من كلام الدكتور «حسين شرف» أن كثرة المثنى عن الجمع هى دليل خفة، وأن شيوع الاستخدام وكثرته دليل على خفة مأنوسة فى اللفظ، وأن كسر النون لالتقاء الساكنين تم اعتباراً لأصل التخلص، ويفهم هذا المعنى الأخير أيضًا من كلام «السيوطى» نقلاً عن «ابن النحاس» الذى يقر فيه «أن الكسرة نقيض السكون، فأرادوا أن يأتوا بالشىء الذى هو نقيضه»[2].

إذن نستطيع أن نقول: إن كسر نون المثنى وفتح نون الجمع تم لسببن:

السبب الأول: ثقل الجمع يناسبه الفتحة، وخفة المثنى يناسبها الكسرة.

السبب الثانى: أن أصل التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر، كما هو المعروف لدى النحاة.

وبما أن المثنى وُضع أولاً قبل الجمع وفيه الألف فقد كُسرت النون لهذا الالتقاء، وبما أن الجمع وُضع ثانيًا فكان لابد من مخالفة المثنى أولا، وله الحق فى الفتحة، تلك الحركة الخفيفة التى تناسب ثقل الجمع ثانيًا.

ولعل هذا يظهر لنا أن قواعد اللغة ليس بها تعارض، فهى قائمة على نظام دقيق لاتناوئ فيه الأحكام بعضها بعضًا، وحق لمن أشار إلى عبقريتها أن يفاخر بالعربية غيرها من اللغات.

ومما يؤكد أن اللغة تراعى الثقل المعنوى - إضافة إلى الثقل اللفظى عند الإعراب - قلة وجود الضم فى جنس الفعل، وذلك لثقله عن الاسم والصفة - فلم يوجد الضم فى الأفعال - إعراباً إلا فى حالات قليلة[3]، وماعداها يتم البناء فيه

(١) اللمع لابن جنى، تحقيق الدكتور حسين شرف، هامش ص ١٠٥.

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ١٩٦.

(٣) هذه الحالات التى يكون فيها الفعل المضارع غير متصل بنون التوكيد أو نون النسوة، فهو مرفوع إذا لم يتقدمه ناصب ولا جازم.

تبعًا لمقتضيات أخرى، وكان من نتائج ثقل الفعل أنه «نحى ـ فى الغالب ـ عن الضم لئلا يكثر الثقل»[1].

الإعراب بنى على التخفيف:

يبدو أن وضوح الرؤية لدى «قطرب» حول الإعراب هو الذى جعله يذهب إلى أن الإعراب إنما جاء للتخفيف، عن طريق معاقبة الحركة للسكون[2] حتى يعتدل الكلام، فيحدث التخفيف نتيجة هذا الاعتدال، وقد أدت تلك النظرية إلى قول الدكتور «أحمد علم الدين الجندى»: «فمذهب قطرب أن الحركات الإعرابية لامعنى لها، بل جىء بها تخفيفًا، وقد انفرد «قطرب» بهذا الرأى، والأصل دخول الإعراب فى الكلام؛ ليفرق بين المعانى، وعلماء العربية على هذا»[3]، والحق أن رأى «قطرب» له وجاهته، بالرغم من أنه رأى منفرد لم يشاركه فيه أحد من النحاة القدامى، لكن ـ إحقاقًا للحق ـ لم نجد «قطربًا» يؤكد أن الإعراب يكون للتخفيف فقط، فهولم يغلق الباب ـ كما يفهم من كلام الدكتور «علم الدين الجندى» ـ فى فهم الاتساع على أنه اتساع فى المعنى أيضًا.

ومن وجهة نظرى أن «قطربًا» أشار من طرف خفى إلى أن الإعراب كما هو للتخفيف إنما جاء تفرقة بين المعانى بعضها وبعض؛ لهذا يجب أن نتوقف أمام كلام «قطرب» نقلا عن «الزجاجى» حتى يتبين لنا الأمر واضحًا لاغموض فيه، يقول «الزجاجى»: «قال قطرب: وإنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة، ولا فى حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم فى

---

(١) الأشباه والنظائر ١ / ١٦٤.

(٢) الإيضاح للزجاجى ص ٧٠.

(٣) فى الإعراب ومشكلاته، مجلة مجمع اللغة العربية، جـ ٤٢ ص ١٦٢.

اجتماع الساكنين يبطئون، وفى كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة فى كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان. قيل له - لقطرب - فَهَلا لزموا حركة واحدة، لأنها مجزئة لهم إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكونًا؟.. فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع فى الحركات، وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة»[1]. ولنا على كلام «قطرب»ملاحظتان:

الملاحظة الأولى:

أن (قطربًا) لم يتحدث عن التخفيف بشكل مباشر، وإنما فهم التخفيف عنده من الكلام عن الاعتدال والإبطاء والإسراع، وهذا دليل على فهمه لأسرار اللغة وإلمامه بمظاهر (اعتدال الكلام)، وهو مظهر مهم من مظاهر التخفيف.

الملاحظة الثانية:

أن قوله «الاتساع فى الحركات» لايعنى الاتساع الشكلى فقط؛ لأن الاتساع فى الحركات يمكن أن يكون لتغاير المعنى فى الجملة، فيكون اتساعًا فى المعنى أيضًا. ولايكفى أن يكون السكون معتقبًا للحركة بطريقة شكلية، فالاعتدال أن تختلف الحركات من ناحيتين:

الناحية الأولى:

لفظية: وتكون نتيجة التماثل الثقيل المرفوض لدى الناطقين العرب، فتنوع الحركات أخف من تتابعها متماثلة؛ لأن التماثل يؤدى إلى ثقل مرفوض، حتى ولو كان التتابع قائمًا على حركة الفتح؛ لهذا وجدنا أن النظام اللغوى يقوم بتسكين آخر الفعل (كتبت) حينما نقول: أنت كتبت، لئلا تتوالى حركات متماثلة، وبهذا جاء التنوع والمعاقبة نتيجة لثقل التماثل.

الناحية الثانية:

معنوية: وفيها يكون تنوع الحركات مع السكون لتنوع وتعدد المعانى والدلالة عليها، كما نرى فى حركات الإعراب، فقد جاء هذا التنوع اتساعًا، ويمكن أن

(١) الإيضاح للزجاجى ص ٧٠، ٧١.

يكون الاتساع فى المعنى، كما يمكن أن يكون فى اللفظ، وبهذا ليس فى كلام «قطرب» ما يشير إلى أنه يقصر تعاقب الحركات مع السواكن على الناحية اللفظية التخفيفية فقط، بل فى كلامه مايشير إلى اعتبار المعنى عن طريق (الاتساع) الذى ذكره.

وهنا نؤكد أن كلام الدكتور «أحمدعلم الدين الجندى» يحتاج إلى توقف وتأنٍّ قبل أن يُقبل، بسبب موقفه هذا من نص «قطرب».

ويبدو أن الدكتور «إبراهيم أنيس» قد اطلع على رأى «قطرب» هذا فآمن بأن: «حركات أواخر الكلمات لم تكن تفيد تلك المعانى التى أشار إليها النحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك، وإنما هى حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها فى الكلام الموصول»[1]، وبالطبع فنحن لسنا معه لما مضى؛ ولأن ذلك سيُحدث لبسًا كبيرًا فى المعانى عند قراءة الجملة العربية؛ ولأن تغاير الحركات لايغير المقاطع، فالضمة حركة، وكذا الفتحة والكسرة، ولم يبين لنا الدكتور «إبراهيم أنيس» كيفية احتياج المقاطع فى العربية إلى تغييرحركتها من فتحة إلى ضمة أو كسرة. ويبقى لكل من الضمة والكسرة والفتحة مدلولها الخاص بها من الناحية المعنوية.

حركات الإعراب بين الفضلة والعمدة:

لقد حكم النحاة بأن حكم الفضلات ـ عادة ـ النصب، وإذا أمكن القول بأن الفتحة ـ لخفتها ـ أصبحت خاصة بالفضلات، وذلك لأن الفضلة تأتى ـ عادة ـ بعد عنصرين أساسيين، فيكون الكلام قد استطال، وفى الاستطالة ثقل يحتاج إلى الحركة الخفيفة. وهذه القضية ـ تخصيص الحركات ـ تطرح نفسها بشكل عام: لماذا خصصت بعض الكلمات بالضم، وبعضها بالكسر، وبعضها بالفتح؟، وهل فى ذلك شىء يعتمد على فكرة الخفة والثقل؟.

للإجابة عن ذلك ينبغى أن نستعرض أسباب هذا التخصيص فيما يلى:

أولاً: ينبغى أن نقرر ـ كما هو واضح من الاستقراء ومن كلام النحاة ـ أن

---

(١) من أسرار اللغة طـ ٢ ص ٢٤٩.

الرفع للعمدة. يقول: «ابن مالك»: «ولما كان الاهتمام بالعمدة أشد من الاهتمام بغيرها، جعل إعرابه الرفع؛ لأن علامته الأصلية ضمة، وهى أظهر الحركات»[1] ولما كان الرفع للعمدة، وكانت الكسرة تشبه الضمة فقد جُعلت علمًا على المضاف إليه؛ لأنه قد يكمل العمدة، ولأن الكسرة متوسطة بين الثقل والخفة، فُجعلت للمتوسط بين العمدة والفضلة، ولما جعلت الضمة للعمدة، والكسرة للمتوسط بين العمدة والفضلة، لم يبق إلا الفتحة؛ ولهذا تعينت للفضلة»[2].

ثانيًا: أن المبتدأ ـ وهو عمدة ـ مرفوع لتقدمه، والمتقدم قوى يتحمل الحركة الثقيلة؛ لهذا قال «ابن جنى»: «فأعربوه بأثقل الحركات، وهى الضمة»[3]. وما قيل عن المبتدأ يُقال عن الفاعل، لاشتراكه مع المبتدأ فى كونه عمدة، وأنه متقدم على المفعول أو المفاعيل، وهذا ما جعل الفتح للمفاعيل لتأخيرها، والفتح أخف، فناسب العنصر المتأخر الذى يأتى منه الثقل.

ثالثًا: أن الفاعل ـ وهو عمدة ـ قليل، والسبب ـ كما يقول «ابن مضاء» ـ أنه: «لايكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطى الأثقل الذى هو الرفع للفاعل، وأعطى الأخف الذى هو النصب للمفعول؛ لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة؛ ليقل فى كلامهم ما يستثقلون، ويكثر فى كلامهم ما يستخفون»[4]، فالفاعل واحد والمفعولات متعددة، فأعطى الثقيل للواحد، والنصب للمتعدد فحدث هذا التعادل.

من هذا نستطيع أن نوجه رفع الفاعل ونصب المفعول من ناحيتين:

الناحية الأولى:

ليقل فى كلام العرب ما يستثقلون، وهو الضمة، حيث جاءت للفاعل، وهو قليل إذا قُورن بالمفعولات.

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٩٨.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) الخصائص ١ / ٥٥.

(٤) الرد على النحاة ص ١٥١، ١٥٢. وقد عد ابن مضاء هذا من العلل الثوانى، ونحن نبرزها على لسانه، لأنها تكشف عن النظام اللغوى للفصحى. وانظر الأشباه ١ / ١٠٦.

الناحية الثانية:

أن هذا تعادل فى الكلام، فكان ثقل الرفع موازيًا لقلة الفاعل، وخفة النصب موازية لكثرة المفعول، ويكون كثرة ممارسة الخفيف موازية لقلة ممارسة الثقيل، فيكون ذلك جاريًا على منهاج الحكمة والعدل، كما يقول «ابن يعيش»[1].

وهنا نستطيع أن نفسر رفع المبتدأ بتقدمه وقوته، أما الخبر فلأنه شديد الارتباط بالمبتدأ فقد جاء مرفوعًا، كذلك فالخبر ليس من الفضلات، وليس بعيدًا عن المبتدأ فى الارتباط الذهنى؛ إذ إنه حين يوجد المبتدأ فلابد أن يثور فى الذهن وجود الخبر.

وربما جد تساؤل حول سبب نصب المبتدأ مع «إنَّ»، ونصب الخبر مع «كان». أمَّا اسم إنَّ فقد نصب بعد أن كان مرفوعًا، نظرًا لأن «إن» و «أن» يحملان ـ وكذلك أخواتها ـ معنى الفعل، وفى هذا ثقل معنوى، وقد قال النحويون: «إن هذه الحروف شبيهة بالأفعال»[2]، بالإضافة إلى أن الحرف الأخير من هذه الحروف «إنَّ، أنَّ، لكنَّ، لعلَّ» حرف مشدّد، وفيه ثقل يقتضى تخفيف مابعده بالفتح بدل الضم، وقد سرى هذا الحكم على «ليت» بالغلبة واتساق القواعد.

وأما خبر كان، فإن التركيب قد طال فى جملته حينما دخلت عليه «كان»، فقد أضيف إلى التركيب عنصر فعلى، وهو ثقيل، فحق لخبرها أن يُنصب، وليس بعيدًا عن الذهن ما يقوله بعض النحاة من أن الخبر إنما هو مفعول به فى جملة «كان»، أى أنه فضلة أو فى حكم الفضلة؛ ولهذا استحق النصب لاستطالة التركيب.

التخفيف والمنصوبات:

لاشك أن الفتحة حركة يميل إليها الناطق العربى لخفتها على اللسان، سواءٌ كانت حركتها حركة إعراب أو بناء، وقد لجأ الناطق إليها، إما فى بادئ الأمر،

---

(١) شرح المفصل ١ / ٧٥.

(٢) دراسات لغوية، الدكتور السيد يعقوب بكر، مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ـ المجلد ١٨ مايو ١٩٥٦م ـ مطبعة جامعة القاهرة ص ١٠٨ ، ١٠٩.

وإما هروبًا من ثقل الضمة والكسرة، ولعل أغلب الكلمات المنصوبة هى التى تقع فضلة فى التركيب، والفضلة هى التى تقع بعد تمام الجملة. يقول: «ابن مالك»: «الفضلة عبارة عمًّا زاد على ركنى الإسناد، كالمفعول به، والحال، والتمييز، فلزيادتها أُوثرت بأخف وجوه الإعراب، وهو النصب»[1]. فالفضلة تؤثر حركة الفتح إعرابًا؛ لأن الكلام يطول بها، والفضلات كثيرة فى الكلام العربى، كما يقول «السيوطى»: «الفضلات كثيرة، إذْ هى المفاعيل الخمسة، والمستثنى، والحال، والتمييز، وقد يتعدد المفعول به إلى اثنين أو ثلاثة، وكذلك المستثنى والحال، إلى مالا نهاية له، وما كثر تداوله فالأخف به أولى»[2].

وإذا حاولنا استقراء الكلمات المنصوبة ومواضعها فسنجدها فيما يلى:

١ ـ الفعل المضارع مع الأداة الحرفية (أدوات النصب).

٢ ـ العناصر الأساسية فى الجملة (المبتدأ أو الخبر) مع أداة فعلية أو حرفية مثل: كان وأخواتها، أو إن وأخواتها. . . . إلخ.

٣ ـ الفضلات من مفاعيل وأحوال وتمييز ومستثنى.

وإذا تأملنا المواضع السابقة فسنلاحظ أن الكلمة إما أن تنصب بعد الأداة، وإما أن تكون هى فضلة، وفى كلتا الجملتين شىء من الثقل، فالأداة حين تلازم الكلمة ـ اسمًا أو فعلاً ـ فإنما يطول العنصر اللغوى؛ ولهذا تحتاج الجملة إلى نصب أحد العنصرين باعتبارات أخرى للأداة، فنصب الاسم الواقع بعد إن وأخواتها، نظرًا لتشديد الحرف الأخير منها ودلالتها على معنى الفعل الثقيل، ودخلت «ليت» معها طردًا للباب. ورفع اسم كان وأخواتها ونصب الخبر؛ لأن الفعل فى هذه الحالة ليس فيه ثقل التشديد ـ وإن احتوى على ثقل معنوى ـ وهذا يجعلنا نؤجل التخفيف بالفتحة حتى العنصر الثانى للكلمة.

---

(١) شرح العمدة لابن مالك، مخطوط بمكتبة المتحف العراقى برقم ٥٣٧ نحو، وقد نقلت هذا الرأى عن رسالة دكتوراة بعنوان فلسفة المنصوبات فى النحو العربى للدكتور/ عائد كريم علوان بمكتبة كلية دار العلوم ـ القاهرة ص ١٢٥.

(٢) الهمع ١ / ٢١.

والملاحظ أن الأفعال لا تنصب إلا مع الأداة المخصصة لذلك، ويكون للنصب طريقان:

(أ) الفتحة الظاهرة أو المقدرة فى الأفعال الصحيحة أو المعتلة.

(ب) حذف النون فى الأفعال الخمسة، وفى ذلك تعادل، ففى الرفع الذى لايوجد معه أداة تبقى النون فى الفعل، ومع النصب والجزم تحذف النون، ولابد من شرط وجود الأداة، وهذا ما أدى إلى التخلص من النون كى يحدث تعادل بين وجود الأداة وحذف النون من ناحية، وبقاء النون وحذف الأداة من ناحية أخرى. يقول الدكتور «عائد كريم علوان» عن النصب: «لا ينصب المتكلم إلا ميلا للخفة فراراً من الثقل الذى تحدثه الأداة، وتجانسًا معها أو مع حركتها، وحفاظًا على طول الوحدة الصوتية للفعل بحذف نون الرفع منه؛ ولهذا فعملية النصب فى الأفعال لا تعدو أن تكون عملية انسجام وتخفيف وتعادل وتوازن بين ماكانت عليه وما آلت إليه، ولا يترتب على ذلك اختلاف فى المعنى»[١].

وهكذا يظهر دور الأداة فى كونها سببًا لنصب الكلمة؛ ولهذا اشترط النحاة التصاق الأداة بالكلمة حتى يحدث النصب؛ لأن الالتصاق يوحى بأن العنصرين (الأداة + الفعل) كالعنصر الواحد، وكلما ابتعدت الأداة أو انفصلت بفاصل قل النصب، ويظهر ذلك عند دخول (ما) الكافة على الحروف المشبهة بالفعل (إن وأخواتها)، وذلك لجواز انفصالها عن الاسم وتوقع مجىء الفعل بعدها، ومن هنا أيضًا كان اشتراط النحاة ألا يفصل بفاصل طويل بين الفعل المضارع وأدوات النصب فى الاختيار غير (لا ، ما)، وتعليل ذلك: «أن العربى ينصب عند اتصال تلك الأدوات بالفعل للتخفيف من الثقل الذى يلحقه بها، أو لانسجام حرفها الأخير مع الفتحة أو ما ينوب عنها، وبانفصال الأداة عن الفعل تزول العلة التى من أجلها يحدث النصب ولا يبقى وجه له»[٢]. هذا التخفيف والانسجام هو ماجعل الدكتور «عائد كريم علوان» يذهب إلى القول بأن النصب إنما يتم:

(١) فلسفة المنصوبات فى النحو العربى ص ٢١٨.
(٢) فلسفة المنصوبات فى النحو العربى ص ١٤٤.

«لانسجام فتحته مع ما قبلها أو ما بعدها، أو للتخفيف من الثقل الذى لحقه من الإسناد، أو من اتصال إحدى الأدوات به»[1]. ومن رأيه أن ذلك يجعلنا واقعيين فى دراسة اللغة وتذوقها وفهمها، بالإضافة إلى أننا نتخلص من العلل الذهنية والفلسفية التى لاتمت إلى اللغة بصلة من قريب أو من بعيد.

ويبدو لنا أن الحق معه؛ لأننا حينما نستعرض المنصوبات فى لغتنا سنجد أنها لجأت للفتحة خفة من ثقل فى الكلمة ذاتها، كالممنوع من الصرف، أو هروبًا من حركة ثقيلة كالضم كما فى الفضلات، أو انسجامًا مع ماقبلها أو بعدها، أو حتى بدون سبب ظاهر إلا التخفيف، كما ورد فى القرآن الكريم.

ففى القرآن الكريم كثير من القراءات بالنصب لكلمات هى فى محل رفع أو غيره بدون سبب واضح إلا التخفيف، من غير وجود وجه آخر للنصب، وقد وقف أمامها المفسرون والقراء باهتمام شديد محللين وجه القراءة فيها، وذلك فى مثل: قوله تعالى: ﴿ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾[2].

بنصب (نُكذبَ ونكونَ)، وقوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَ﴾[3].

بنصب (الطيرَ). ومثل هذا من الآيات كثير، ورد فيها النصب دون سبب ظاهر، إلا ما يبدو لنا أن ذلك تم تخفيفًا لهذه التراكيب، فالمتكلم يميل دائمًا إلى ماهو أخف وأسهل فى النطق.

لعلنا بذلك نؤكد تلك المقولة التى تثبت أن المنصوبات أكثر من المرفوعات[4] إعرابًا وبناءً، بل إن دراسة أبنية الأفعال والأسماء إنما تثبت غلبة الأبنية ذوات الفتح على غيرها، فصيغة (فَعَلَ) بالفتح أكثر من صيغة (فَعِل وفَعُل) بالكسر

---

(١) المصدر السابق ص ١٤٦.

(٢) سورة الأنعام - من الآية رقم ٢٧، وانظر الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ص ١٣٧، ١٣٨، والنشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ص ٢٥٧.

(٣) سورة سبأ - من الآية رقم ١٠.

(٤) الإعراب سمة الفصحى ص ٥٧.

والضم، كذلك صيغة (فَعَل) بالفتح تأتى لمعانٍ كثيرة لا تُحْصَى يقول «الرضى»: «اعلم أن باب (فَعَل) ـ بالفتح ـ لخفته لم يختص بمعنى من المعانى، بل استعمل فى جميعها، لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله، واتسع التصرف فيه»[1]. هذا على مستوى الفعل الثلاثى، وإذا دققنا النظر فى مزيد الأفعال فسنجد أنها لا تخرج من الفتح إلا إلى السكون، نحو: أكرم، وقدم، وسابق، وانطلق، واستلم، وتعالم، وتقدم، واستغفر، واعشوشب، واحمارّ، وتدحرج، واحْرَنْجَمَ، واطمأن. . إلخ، ويعلق الدكتور «محمد البنا» على مثل ذلك قائلا: «فترى الفتح خاصة هذه الأفعال المزيدة، وأن الكسر أو الضم لايدخل على أبنية الفعل إلا للدلالة على معانٍ نبه عليها علماء التصريف»[2]. هذا بالإضافة إلى أن مزيد الأفعال فى حالة ثقلٍ متزايد عن مجردها، بسبب كثرة حروف المزيد عن مجرده، فاحتاجت مثل هذه الأفعال إلى الفتح لخفته عن الكسر والضم[3].

الإعراب الأصلى والتخفيف:

ينقسم الإعراب الأصلى إلى قسمين:

(أ) الإعراب الظاهر.

(ب) الإعراب المقدر.

أما الإعراب الظاهر فيكون فى الكلمات الصحيحة الآخر، حيث تظهر علامات الإعراب على الحرف الأخير دون ثقل، فتظل حركة الإعراب قائمة بدون تغيير. أما الإعراب المقدر فهو الإعراب الذى يأتى نتيجة انتهاء الكلمة بحرف معتل ضعيف، والحروف المعتلة إما ضعيفة تُستثقل عليها الحركات، ويتمثل ذلك فى الياء والواو، وإما يتعذر إتيان الحركات عليها، ويتمثل ذلك فى الألف، يقول «المبرد»: «والحركات مستثقلة فى حروف المد واللين، فلذلك أسكنت استخفافًا»[4].

---

(١) شرح الشافية للرضى ١ / ٧٠.

(٢) الإعراب سمة الفصحى ص ٥٧.

(٣) تكلمنا هنا عن بناء الأفعال ـ مع أننا نتكلم عن بناء الجمل- لنثبت أن هذه الظاهرة كلية لا تتجزأ، فهى تأتى على مستوى الجمل، كما تأتى على مستوى المفردات أيضًا.

(٤) المقتضب ٤ / ٢٤٨.

ويرتبط ضعف حروف العلة بثقل الحركات وخفتها، فالكسرة والضمة ثقيلتان على الياء والواو؛ لهذا قدرتا عليهما فى الإعراب، أما الفتحة فهى الحركة الخفيفة التى يتحملها حرف العلة؛ لهذا ظهرت الفتحة فى كل الأحوال على الواو والياء، وهذا ما جعل «المبرد» يقول عن إعراب المنقوص: «أما فى موضع النصب فتقول: رأيت قاضيًا وغازيًا، لخفة الفتحة، كما كنت تقول فى الفعل: لن يغزو ولن يرمى يافتى، فتحرك أواخر الأفعال بالفتح»[1].

هكذا يوضح المبرد أن المنقوص والفعل المعتل الآخر بالواو والياء، فى حالة النصب تظهر عليها الفتحة عند الإعراب لخفتها؛ ولهذا يشير «ابن جنى» إلى أن: «المنقوص فى هذه الحالة يجرى مجرى الصحيح لخفة الفتحة، فتقول فى النصب: رأيتُ قاضيًا، ففتحة الياء علامة النصب»[2]، ولعل هذا ينطبق تمامًا على نصب الفعل المعتل الآخر بالواو والياء.

ولهذين الحرفين ـ الواو والياء ـ طبيعة خاصة فى التعامل معهما من حيث صعوبة إظهار الحركات عليهما لضعفهما، عدا حركة الفتح التى تظهر لخفتها، ويدلنا على صحة هذا الكلام عن هذه الكلمات التى تحوى حرف علة، وخاصة فى نهايتها، كثرة تغير حالات الإعراب عليها، من إعراب تقديرى مرة، وحذف مرة أخرى، وإظهار حركة الفتح الخفيفة مرة ثالثة، فدل ذلك على أن لهذه الكلمات طبيعة خاصة فى التعامل بسبب الثقل؛ لهذا أشار «المبرد» إلى أن: «اللام حينما تعتل تسكن فى موضع الرفع منها، كما تقول: هذا قاض؛ لأن الضمة والكسرة مستثقلتان فى الحروف المعتلة»[3]، وإن كانت الضمة أكثر استثقالاً فى الواو، كما يقول «ابن جنى»[4]، وخاصة ـ كما أشار «ابن يعيش»: «إذا كان حرف الإعراب ياءً مكسوراً ما قبلها، أو واواً مضمومًا ماقبلها؛ لأنهما فى هذ

---

(١) المقتضب ١ / ١٣٧، ٤ / ٢٤٨، وانظر شرح المفصل ١٠/ ١٠٠. ويشير «ابن يعيش» إلى سقوط الضمة لثقلها وبقاء الفتحة لخفتها.

(٢) اللمع ص ٩٧.

(٣) المقتضب ١ / ١٣٤.

(٤) المنصف ١ / ١٦، ٣٣٤، ٣٣٥، ٢ / ١١٦.

الحالة أشبهتا الألف، وصارتا مدتين، وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة»[1]. وقد ذكر السيوطى نقلا عن الشلوبين رأيًا فى سبب ثقل الإعراب الظاهرى واللجوء إلى الإعراب التقديرى فى الكلمات المعتلة الآخر، يقول «السيوطى»: «إنما قُدرت الضمة فى: جاء القاضى، وزيد يرمى ويغزو، والكسرة فى: مررت بالقاضى، لثقلهما فى أنفسهما، وانضاف إلى ثقلهما اجتماع الأمثال، وهم يستثقلون اجتماع الأمثال. قال: والأمثال التى اجتمعت هنا هى الحركة التى فى الياء والواو، والحركة التى قبلهما، والياء والواو مضارعتان للحركات؛ لأنهما من جنسهما، ألا ترى أنهما ينشأان عن إشباع الحركات، فلما أجتمعت الأمثال خففوا بأن أسقطوا الحركة المستثقلة»[2].

هكذا أدى هذا التماثل الثقيل المرفوض بين الحروف والحركات إلى تقدير حركات الإعراب على الكلمات المعتلة الآخر بالواو والياء، وقد قدرت الكسرة فى المنقوص لهذا السبب، إذا الياء بكسرتين، وقُدر الضم حملاً على الكسر للمناسبة، بدليل اجتماع أصليهما ردفين دون الألف[3].

من هنا كان تقدير الحركات واقعًا على أصوات بعينها، سواءً كان للثقل أو للتعذر، أو التقاء الساكنين، أو غير ذلك من مواطن طلب الخفة، وهذا ما يؤكده الدكتور «تمام حسان»[4].

وينبغى أن نعلم أن حركات الإعراب تظهر فى هذه الكلمات المعتلة الآخر بالواو والياء، وذلك فى أحوال يزول منها عامل الثقل، هذه الأحوال هى:

أولاً: إذا سكن ما قبل حرفى العلة، وفى هذه الحالة لاتستثقل الحركتان ـ الضم والكسر ـ عليهما، نحو: ظبى، ودلو. والسبب فى ذلك زوال المد منهما،

---

(١) شرح المفصل ١ / ٣٤، ٥٠، وانظر «الأصول» للدكتور/ تمام حسان ص ٢٠٤.

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٢٠، والهمع ١ / ٣، وانظر «الصراع بين القراء والنحاة» للدكتور/ أحمد علم الدين الجندى، مجلة المجمع عدد ٣٨ لعام ـ ١٩٧٦م ص ٩٩.

(٣) الأشباه والنظائر ١ / ٢٣٣.

(٤) مشكلات تعليم الأصوات لغير الناطقين بالعربية، مجلة معهد اللغة العربية بالسعودية، العدد الثانى لعام ١٩٨٤م، ص ٣٥٦.

ففارقت الألف بذلك، فجرتا لذلك مجرى الصحيح، ولم يثقل عليهما ضمة ولا كسرة[1]، فتقول: هذا ظبى جميل، ووقعت عيناى على ظبى جميل، وهذا دلو كبير، وصببتُ الماءَ فى دلو. . . ومن باب أولى أن يكون الفتح خفيفًا على مثل هذه الحروف.

ثانيًا: الواو والياء إن كانتا مشددتين تظهر عليهما حركات الإعراب من غير ثقل، يقول «ابن يعيش»: «تقول: هذا عدو وكرسى، ورأيت عدوا وكرسيا، ومررت بعدوٍّ وكرسيٍّ؛ وذلك لأن الحرف المشدّد يعد حرفين، الأول منهما ساكن، والثانى متحرك، والواو الأول من عدو، والياء الأول من كرسى بمنزلة الزاى من غزو، والياء من ظبى»[2].

وفى هذه الحالة فإن تسكين الحرف الأول من المتماثلين يعد تخفيفًا يمكن معه إظهار حركة الإعراب عليه.

الإعراب الفرعي والتخفيف:

يقسم النحويون الإعراب إلى قسمين: الإعراب الأصلى، والإعراب الفرعى، أما الإعراب الأصلى فيكون بالحركات ـ وقد تحدثنا عنه منذ قليل ـ ويأتى الإعراب بالحروف فرعًا عنه، فحين تكون الحركة أصل الإعراب يكون الحرف فرعًا عليه. والسؤال إذن هو: لماذا يكون الإعراب بالحركات هو الأصل؟، وهو الأخف؟. والإجابة عن ذلك: أن الإعراب بالحركات هو الأخف، وهو الأصل، وأن الإعراب بالحروف هو الفرع، وهو الأثقل من عدة وجوه:

الوجه الأول: أنه لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى، كانت الحركات أولى؛ لأنها أقل وأخف، وبها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ماهو أثقل؛ ولهذا كثرت الحركات فى بابها دون غيرها مما أعرب إعرابًا فرعيًا أو أصليا مقدرًا، كذلك قُدر غيرها بها، ولم تقدر هى به، أى تأتى

(١) شرح المفصل ١ / ٣٤، ٥٠ ـ وانظر الأشباه والنظائر ١ / ٢١.

(٢) شرح المفصل ١ / ٥٠.

العلامة الفرعية نتيجة لغياب العلامة الأصلية (الحركات)، ولا تأتى العلامة الأصلية نتيجة لغياب العلامة الفرعية.

الوجه الثانى: أن الكلام يفتقر إلى علامات تدل على المعانى وتفرق بينها، ونحن نعلم أن الكلمة مركبة من حروف أصلية؛ لهذا وجب أن تكون العلامة المميزة للمعنى غير الحرف الأصلى، ويكون هذا التمايز عن طريق الحركات، فإذا غابت كانت الحروف نائبة عنها، وهذا يؤدى إلى القول بأن الحركة فى الإعراب أصلٌ، والحرف فرع عنها[1].

الوجه الثالث: لقد حكم النحاة على المفرد بأنه أصل، والمثنى والجمع فرعان عنه، ونستطيع أن نرتب على ذلك أن مايُعرب به الأصل أصل، وهو الحركات، وما يعرب به الفرع فرع، وهو الحروف، فى المثنى، والجمع، وفى الأسماء الستة، حيث طالت أواخر الكلمات، وَعُدَّ هذا التطويل حرف إعراب؛ لأن الإعراب بالحركات عليها غاية فى الثقل، كما لو قلنا: «هذا أَبُكَ حضر»، بسبب ثقل تتابع الحركات، فنتج هذا التطويل الذى أدى إلى التخفيف فى الصيغة، وعدت هذه الحروف حروف إعراب.

الوجه الرابع: ويشير إليه «ابن مالك» بقوله: «إنما كانت أصالة الإعراب - فى غير الجزم - للحركة؛ لأنها أخف من الحرف وأبين، أما رجحانها فى الخفة فظاهر، وأما كونها أبين فلأنها لاتخفى زيادتها على بنية الكلمة لسقوطها وإدراك مفهوم الكلمة بدونها، بخلاف الحرف؛ فإن سقوطه فى الغالب مخل بمفهوم الكلمة»[2]، من هنا كانت الحركة هى الأصل فى الإعراب، لخفتها وظهورها فى الكلام زائدة على الحرف. ويظهر نتيجة لذلك أن الإعراب الأصلى أخف من الإعراب الفرعى، وأن الإعراب الفرعى جاء نتيجة لثقل الإعراب الأصلى فى أحواله التى حصرها النحاة وهى: المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة، والأفعال الخمسة[3].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥١، وانظر فى الإعراب ومشكلاته للدكتور «أحمد علم الدين الجندى»، مجلة المجمع جـ ٤٢ ص ١٦٩.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٢.

(٣) وهذه الأحوال ينوب فيها الحرف عن الحركة، ويبقى المجموع بالألف والتاء، والممنوع من الصرف، وسيأتي الحديث عنهما بعد قليل .

وهناك تساؤلات مهمة يطرحها الدكتور «محمد حماسة عبد اللطيف» فى هذا الصدد، هى: «ماذا يعنى النحاة من أصلية الحركات وفرعية ماعداها؟، هل يعنى هذا أن الإعراب كان فى أولية أحواله بالحركات، ثم حدث تطور فيه مع تطور اللغة فَتُوُسِّعَ فيه بما هو فرع عن هذه الحركات؟»[1].

لقد أشار الدكتور «محمد حماسة» إلى أن بعض المحدثين قد ذهب إلى ذلك، فها هو ذا الدكتور «حسن عون» يذهب إلى القول بأن الإعراب بالحركات أسبق تاريخًا من الإعراب بالحروف، وقدم أدلة لاتلقى قبولا لدى الدكتور «حماسة»، منها أن: «البسيط يسبق المركب، والإعراب بالحركات بمثابة البسيط، والإعراب بالحروف بمثابة المركب»[2]، ومنها أن: «الإعراب بالحروف وُجدَ فى ألفاظ لايمكن أن تكون قد وُجدت واللغة فى حالتها الأولى، فالمثنى والجمع وجدا حتمًا بعد الألفاظ المفردة، ووجودهما يدل على تطور فى اللغة، ويتبع ذلك أن علامات إعرابهما قد وجدت بعد علامة إعراب المفردات»[3]. ومنها: «ماجاء فى بعض اللهجات من شواهد وأمثلة، فيها علامات الإعراب بالحركات مع وجود الحروف، ومنها: النسبية فيما نجده فى اللغة معها بالحروف بجوار ماهو معرب بالحركات»[4].

والملاحظ أن الدكتور «محمد حماسة» لم تعجبه هذه الأدلة على الرغم من أنه عَرَضَ الدليلين: الأول والثانى فقط، ورد على الدكتور «حسن عون» بقوله: «وللدكتور حسن عون أن يفترض ما يشاء، مادام معه الدليل على مايقول، ولكننا نريد أن نمتحن أدلته التى تعنينا فى هذا المجال أمام ما قاله نحاتنا القدماء: إن دلالة قول النحاة بأن الحركات أصل فى الإعراب لغيرها ينبغى أن تؤخذ فى سياق الفهم النحوى العام لنحاتنا، إذْ إنهم لم تكن دراستهم قائمة على التتبع التاريخى، أو دراسة الظواهر النحوية دراسة تاريخية، فضلا عن أن المرحلة التى يفترض فيها أن

(١) العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث، مكتبة أم القرى بالكويت، عام ١٩٨٤م ص ١٥٠.

(٢) اللغة والنحو، للدكتور/ حسن عون ص ٨٣، وانظر العلامة الإعرابية فى الجملة ص ١٥٠.

(٣) اللغة والنحو ص ٨٣.

(٤) المصدر السابق ص ٨٤.

المثنى والجمع لم يكونا قد ظهرا فى اللغة فترة بعيدة غاية البعد، ولاتوجد وثائق تاريخية موثوق بها تفيد فى هذا الصدد، ولم يكن مِنْ هَمِّ النحاة تعقُّب مثل هذه الظواهر ودراستها على هذا النحو»[1]. وفى كلام الدكتور «محمد حماسة» حق من جهة، وفيه مغالطة من جهة أخرى، صحيح أنه لاتوجد لدينا وثائق تاريخية تعين على صحة كلام الدكتور «حسن عون»، وخاصة أن تلك الفترة بعيدة كما أكد الدكتور «حماسة»، ولكن فى كلامه مغالطة للمنطق الذى يحكم بصحة ما قاله الدكتور «حسن عون». إذ من غير المعقول أن يوجد المفرد بعد المثنى والجمع، فالعقل يشير إلى أن المفرد قبل المثنى والجمع، ولاننكر قبول العقل لوجود البسيط قبل المركب، وبالتالى وجود الإعراب بالحركات قبل الإعراب بالحروف، والدليل الذى أورده الدكتور «محمد حماسة» وهو: مذهب العرب فى أصول الكلمات المعلة، وأنهم عندما يقولون: «إن (قال)»[2] أصلها (قَوَل) لا يعنون بذلك أن (قال) كانت فى فترة ما (قَوَل) ثم تطورت إلى (قال). أقول: هذا الدليل لايقوى سنداً على صحة ماذهب إليه الدكتور «محمد حماسة» لعدة أسباب:

أولاً: لاتوجد وثائق تاريخية تعين على صحة ماذهب إليه، وهذا الدليل نفسه قدمه منذ قليل واستخدمه ضد ما يؤمن به، بل إن الاستخدام اللغوى يثبت عكس ما يقوله الدكتور «محمد حماسة».

ثانياً: ماورد من الأصول المرفوضة مستخدمًا بجوار الأصول المتطورة، وربما استخدمت فى فترة ما، وبقاياها دليل على ذلك.

ثالثاً: ما قدمه الدكتور «محمد حماسة» ليس مسلمًا به لدى النحاة المحدثين، فهناكِ من يؤمن بما لم يذهب إليه الدكتور «محمد حماسة» ويرفضه، يقول الدكتور «كمال بشر»: «ولنا هنا أن نتساءل: هل أتى على نحو: قال، وغزا، فترة من الزمن كانتا تنطقان فيها (قَوَلَ وغَزَوَ)، ثم عرض لهما تطور فى أصوات العلة أدى إلى هذه الصيغة الحاضرة؟... احتمال، وهو فى رأيى ـ والكلام

(١) العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ص ١٥١.
(٢) العلامة الإعرابية فى الجملة ص ١٥١.

للدكتور «كمال بشر» ـ حتى هذه اللحظة احتمال قوى يؤيده الواقع الملموس، وهو وجود بقايا هذا الأصل التاريخى نحو: أطوَل، واستحْوَذَ، وكان المفروض فيهما أن يكونا على صورة أخرى هى: أطال واستحاذ»[1]. ويبدو أن الدكتور «محمد حماسة» كثرت أمامه الأدلة التى أوردها «ابن يعيش» و«السيوطى» و«الرضى» و«ابن مالك» وغيرهم، فاكتفى بإيرادها والرد على أدلة الدكتور «حسن عون»، وخص دليلين فقط دون باقى الأدلة.

هكذا يتأكد لنا من خلال الأوجه الأربعة التى أوردناها آنفًا أن الإعراب بالحركات أصل وأخف، وأن ماعداه فرع عنه وأثقل، وليس الأمر كما ذهب الدكتور «محمد حماسة» أن: «كل علامة من علامات الإعراب أصلية فى نفسها»[2]، ويترتب على ذلك خفة الأصل وثقل الفرع، ويكون ذلك أكثر وضوحًا من ناحيتين:

الناحية الأولى: اعتراف النحاة ـ وعلى رأسهم «سيبويه» ـ بذلك[3].

الناحية الثانية: الذوق الاستعمالى والرؤية المعنوية، فالفرع يحمل معنى الأصل وزيادة، إضافة إلى أن الفرع عادة مايزيد عدد حروفه على حروف الأصل، فظهر بذلك خفة الأصل وثقل الفرع، سواء كان الثقل لفظيًا أو معنويًا، يؤكد ذلك الأبواب التى جاء فيها الإعراب الفرعى، وهى: المثنى، وجمع المذكر السالم، والأفعال الخمسة، والأسماء الستة، والملاحظ فى هذه المواطن أن الحرف ينوب عن الحركة، وقد جاء ذلك نتيجة الثقل الوارد إذا حرك آخر الكلمة بحركة إعراب؛ ولأن حرفى الواو والياء يثقل تحملهما الحركات؛ لهذا عُدت هذه الحروف نائبة عن الحركات فى الإعراب الفرعى، واستغنى عن الحركات بوجودها، وإلا فكيف تتحمل الواو فى (أبوك) أو الياء فى (أبيك) حركة ما؟ فالواو والياء حركتان طويلتان، «ومعلوم أن الحركات لاتحمل ـ لضعفها ـ الحركات»[4]. ومما يدل على خفة هذا الإعراب فى تلك الكلمات وجود

---

(١) مفهوم علم الصرف للدكتور/ كمال بشر ـ مجلة مجمع اللغة العربية، جـ ٢٥ لعام ١٩٦٩م، ص ١٢٦.

(٢) العلامة الإعرابية فى الجملة ص ١٥٧.

(٣) الكتاب ١ / ١٠ ـ ٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٧ ـ وشرح الشافية للرضى ٣ / ٨٨، والأشباه والنظائر ١ / ٢٧٠.

(٤) الخصائص ٢ / ٢٩٤.

تلك اللهجات المهجورة فى المثنى، والتى جاء فيها الإبقاء على الإعراب بتلك الحركات على آخر الكلمة، مع وجود هذه الحروف، كأن يقال: جاء الزيدانُ، ورأيت الزيدانَ، ومررت بالزيدانِ، كذلك ماورد من إلزام المثنى الألف[1]، وهذا الإعراب - وإن كان خفيفًا - سيؤدى إلى لبسٍ؛ لعدم معرفة الفاعل من المفعول، واللغة لاتضحى بالمعنى من أجل التخفيف، فقد أوضحنا أن الخفة مبنية على أساس مهم وهو عدم اللبس، لو قيل: (ضرب الزيدان المحمدان)، لعدم معرفة الفاعل من المفعول، فبقيت مثل هذه الأمثلة دليلا على لهجة وُجدت، وعزيت لكنانة، وبنى الحارث بن كعب، وبنى العنبر، وبنى الهجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وخثعم، وهمدان، ومزادة، وعذرة[2]. . . إلخ، وربما دلت هذه الكثرة من أسماء القبائل الناطقة لهذه اللهجة على شهرتها لخفتها، وقد اندثرت هذه اللهجة؛ لوجود ذلك اللبس فى التمييز بين الفاعل والمفعول.

وربما يتساءل متسائل: إذا كان المثنى وجمع المذكر السالم يشتركان فى حالتى النصب والجر - بالياء - فلماذا خص المثنى بالألف فى حالة الرفع، وخص الجمع بالواو فى الحالة نفسها؟ ولِمَ لَمْ يكن العكس، حتى نستطيع القول بالتعادل الذى ينتج عن أن الجمع الثقيل له الألف الخفيف، وأن المثنى الخفيف له الواو الثقيلة؟.

والحق أن هذه القضية شغلت بال القدامى من النحاة من أمثال «السيرافى» و «ابن الأنبارى» و «الزجاجى»[3]، وما توصلوا إليه من نتائج يظهر فيما يلى:

أولاً: أن هذه الطريقة فى الإعراب أعدل الطرق، فالنصب ضم إلى الجر بالياء فى المثنى والجمع؛ لأن المفتوح إلى المخفوض أقرب منه إلى المرفوع؛ لأن الضمة

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ١٢، والهمع ١ / ٤٠. وانظر اللغة والنحو، د. حسن عون، ص ٨٢.

(٢) همع الهوامع ١ / ٤٠، وفى صوتيات العربية لمحيى الدين رمضان ص ١٩٨، واللغة والنحو ص ٨٢.

(٣) الإيضاح فى علل النحو ص ١٢٣ - ١٢٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافى، تحقيق د. رمضان عبد التواب وآخرين، طبع الهيئة المصرية العامة ١ / ٢١٥، ٢١٦.

أثقل الحركات، والفتحة أخفها، فهى إلى الكسرة أقرب[1]، وحدث ذلك فى المثنى والجمع لتقارب بينهما.

ثانياً: أن المثنى خص بالألف، والجمع خص بالواو؛ لأن النحاة قد أكدوا على «وجوب فتح ماقبل حرف التثنية فى الجر والنصب فى قولك: رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، فلَمّا كان ذلك كذلك وجب أن تجعل الألف فى التثنية لانفتاح ماقبلها، ولأنه لايوصل إلى تغيير حركة ماقبل الألف، كما يمكن تغيير حركة ما قبل الواو والياء»[2]، وهكذا كان تجانس حركة ماقبل الألف معها سببًا فى هذا الإعراب، بالإضافة إلى ذلك نجد أن المثنى قبل الجمع، ورفعه أولا، وقد خص بالألف فكان لابد للجمع من الواو حتى تحدث التفرقة دون لبس لو كان كل منهما أعرب بالألف أو الواو معًا.

من هنا يظهر أن الإعراب الفرعى هروب من ثقل وجود الحركات على الحروف فى الإعراب الأصلى، نتيجة لفرعية الفرع وزيادته اللفظية عن أصله؛ لهذا لجأت اللغة إلى الإعراب الفرعى تخففًا من ثقل، ومنعًا لالتباس معنى بآخر، وظهر ذلك فى إعراب المثنى بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا، وفى جمع المذكر السالم بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا، وفى الأسماء الستة بالواو رفعًا، وبالألف نصبا، وبالياء جرا، وفى الأفعال الخمسة، تثبت النون رفعًا، وتحذف نصبًا وجزمًا.

ويبدو ـ بناء على ماسبق ـ أن هناك مشكلة، وهى: إذا كانت الحروف تنوب عن الحركات فى بعض الأحوال، وكان هذا هروبًا من ثقل، وكانت حركة الفتح نائبة عن حركة الكسر فى الممنوع من التنوين، وفى هذا هروب من ثقل إلى خفة إذا كان كل ذلك مُجَسَّدًا فى اللغة، فلماذا تنوب حركة الكسر عن الفتح فى الاسم المجموع بالألف والتاء، ولماذا لم تَنُبْ أى حركة عن الضم فى كلا النوعين (الممنوع من الصرف، والمجموع بالألف والتاء)؟.

وللإجابة عن ذلك نقول: يبدو أن الكلام عن الضم غير وارد، فهو فى هذه

---

(١) الإيضاح فى علل النحو ص ١٢٨.

(٢) المرجع السابق ص ١٢٦.

الحالة إنابة حركة عن حركة، وهو غير وارد؛ لأن الضمة - مع أنها ثقيلة - تأخذ طابع القوة وطابع المبادأة فى الكلام، وغالبًا ما توجد فى العناصر الأساسية للجملة من مبتدأ وخبر وفاعل. . . إلخ، ولهذا لاتحل الحركات محلها، فالرفع علم الفاعلية والمبتدأ والخبر، وملحقاتها ملحقات بالفاعل(١).

أما إنابة الكسرة عن الفتحة فى المجموع بالألف والتاء، فإنما نتج هذا عن اتساق القواعد فى العربية، فجمع المؤنث السالم فرع عن جمع المذكر السالم، وفى جمع المذكر السالم حمل النصب على الجر - كما رأينا - لهذا حمل النصبْ على الجر أيضًا فى المجموع بالألف والتاء، فيكون فى موضع النصب مكسورًا، تقول: رأيتُ المسلماتِ، كما تقول مررت بالمسلماتِ؛ وذلك ليكون الفرع على منهاج الأصل ولايخالَفه(٢)، يُضاف إلى ذلك أن الكسرة قريبة من الفتحة فى الخفة والثقل، فهى تالية لها، فلايوجد افتراق كبير بينهما، كذلك حرف التاء حرف قوى يتحمل الحركات فتحًا أو كسرًا، وبذلك يظهر أن إنابة الحركة عن الحركة من الإعراب الفرعى، مادامت الحركة قد خرجت عمّا وُضعت له. وبذلك نستطيع القول بأن اللجوء للإعراب الأصلى أو الفرعى ليس نابعًا من مراعاة ظاهرة التخفيف فقط، وإنما يتم ذلك مراعاة لأشياء أخرى أساسية، مثل:

١ - اتساق القواعد وعدم تضاربها وتشتتها.

٢ - مراعاة أمن اللبس والمعنى، وذلك إذا تشابه اللفظان ولم يعرف أيهما فاعل وأيهما مفعول.

٣ - مراعاة النظام اللغوى العام الذى يحكم اللغة من خلال وضع قواعد لانستطيع تغييرها الآن ولا نستطيع إلا أن نفسرها.

وفيما مضى أرجو أن أكون قد أوضحت الإجابة عن التساؤل الذى طرحه الدكتور «محمد حماسة عبد اللطيف» والذى يقول فيه: «هل الكسرة فى نصب جمع المؤنث السالم، والفتحة فى جر الممنوع من الصرف تُعَدَّان أصولا أيضًا،

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧١.
(٢) شرح المفصل ٥ / ٨.

لأنهما من الحركات الخفيفة، أو هما من الفروع؟»[1].

التخفيف والحذف إعرابًا وبناءً:

نستطيع أن نؤكد أن الإعراب ـ بوسائله المختلفة ـ مظهر من مظاهر الخفة فى اللغة، وهو وسيلة للحفاظ على التعادل اللغوى للكلمات داخل الجملة، والحفاظ ـ أيضًا ـ على التناسق اللغوى للكلمات، بحيث يتم هذا التعادل والتناسق فى إطار الصورة العامة، وهى مراعاة المعنى المقصود، والوصول إليه دون لبس أو غموض أو إجحاف. وعلى هذا يكون تغيُّر علامات الإعراب ومظاهره من إثبات أو حذف، إنما يتم نتيجة لمراعاة التخفيف مع الاحتفاظ بالمعنى.

وفيما يلى نستعرض أشكال الحذف إعراباً وبناءً.

أولاً: فى الإعراب.. ومظاهر الحذف فيه هى:

١ ـ حذف الحركة، فى حالة جزم الفعل الصحيح الآخر بتسكينه، مثل: لم يكتبْ.

٢ ـ حذف حرف العلة، فى حالة جزم الفعل المعتل الآخر مثل: لم يسعَ، لم يدعُ، لم يقضِ.

٣ ـ حذف النون من الأفعال الخمسة فى حالتى النصب والجزم مثل: لم (لن) تذهبا، لم (لن) تذهبوا، لم (لن) تذهبى.

ثانياً: فى البناء.. ومظاهر الحذف فيه هى:

١ ـ بناء الفعل على حذف حرف العلة، كما فى فعل الأمر مثل: ارضَ، ادعُ اقضِ.

٢ ـ بناء فعل الأمر على السكون إذا لم يتصل به شىء، وهو قائم على حذف الحركة وتسكين الحرف الأخير «لما فى الأمر من معنى القوة والبت والتشدّد فى الطلب، وذلك أليق بالسكون وما فيه من شدة فى النطق»[2]، فالحركة زيادة مستثقلة بالنسبة للسكون، وفى هذا تعادل بين اللفظ والمعنى، وثقل المعنى فى البت والتشدد لايتناسب مع ثقل الحركة، فكان السكون أليقَ بهذا الموطن من

(١) العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ص ١٥٣.
(٢) إحياء النحو ص ١٠٧.

البناء؛ ليحدث هذا التعادل الملحوظ.

٣ ـ بناء فعل الأمر على حذف النون، إذا اتصل به ألف الاثنين مثل: اكتبا، أو واو الجماعة مثل: اكتبوا، أوياء المخاطبة مثل: اكتبى.

ويبدو أن الجزم وبناء الأمر لهما نصيب الأسد فى حذف الحروف والحركات، وهذا يذكرنا بالنصب، فهما يشتركان فى أنهما طريقان من طرق التخفيف، وأن النصب والجزم بحذف الحركة يتفقان فى أمور منها:

١ ـ أن الفتحة بطبيعتها خفيفة، وأن التسكين (حذف الحركة) خفيف بالطبع أيضًا.

٢ ـ ميل العرب إلى الفتحة أو السكون مما يستثقلون. يقول: «ابن جنى»: «ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون فى أشياء، منها: أن كل واحد منهما يهرب إليه مما هو أثقل منه، نحو قولك فى جمع (فُعْلة) و (فِعْلة) فُعُلات بضم العين، نحو غُرُفات وفِعِلات بكسرها نحو كِسِرات، ثم يستثقلون توالى الضمتين والكسرتين، فيهرب عنهما تارة إلى الفتح، فتقول: غُرَفات وكسَرات، وأخرى إلى السكون فتقول: غُرْفات وكِسْرات، ـ أفلا تراهم كيف سَوَّوْا بين الفتحة والسكون فى العدول عن الضمة والكسرة، إليهما»[1] وإن كان فى رأيى أن حذف الحركة (التسكين) أكثر خفة من الفتحة.

٣ ـ «اشتراك الفتحة والسكون فى بعض الظواهر الصرفية، منها: أنهم يقولون فى تكسير ما كان من فَعْل ـ ساكن العين ـ وهو واو على فِعَال، بقلب الواو ياءً، نحو: حَوْض وحِيَاض، وثَوْب وثِيَاب. فإن وُجدت واو واحدة متحركة صحت فى هذا المثال فى التكسير نحو: طويل، طِوَال، وإن كانت العين من الواحد مفتوحة اعتلت فى هذا المثال، كاعتلال الساكن نحو: جَوَاد وجِيَاد، فجرت واو جواد مجرى واو ثوب، فقد ترى إلى مضارعة الساكن للمفتوح، وإذا كان الساكن من حيث رأينا كالمفتوح كان بالمُسَكَّنِ أشبه؛ فلذلك كان مثال فَعَل

(١) الخصائص ١ / ٥٩.

أخف وأكثر من غيره»[1].

٤ ـ تبادل الموضع بين السكون والفتح فى كثير من الكلمات، وخاصة التى فى أوسطها حرف من حروف الحلق، مثل: نَهْر ونهَر وبحْر وبحَر.. إلخ، وكذلك فى الفعل المضارع المشدد المجزوم، والأمر المشدد المجزوم نحو: لم يَمُدَّ ولم يمدُدْ، ومدّ وامددْ[2].. إلخ.

أليس الفتح وسيلة تتشابه مع الحذف، فكلاهما من وسائل التخفيف يلجأ إليها النظام اللغوى؛ ليحافظ فى جوهره على فكرة الخفة هروبًا من الثقل النطقى؟.

* * *

(١) الخصائص ١ / ٥٩، ٦٠، وانظر فلسفة المنصوبات فى النحو العربى للدكتور عائد كريم علوان ص ١٤٢.
(٢) فلسفة المنصوبات فى النحو العربى ص ١٤٣.

التخفيف وإعراب المناسبة

لقد بينت من قبل[1] أن المناسبة الصوتية بكل أشكالها أحد مظاهر الخفة، وتحدثت عن هذه الأشكال عدا المناسبة الإعرابية؛ نظرا لارتباطها بالجملة. وكنا قد تناولناها هناك على المستوى الصرفى والصوتى.

والمناسبة هنا يقصد بها إتباع حركة لحركة أخرى، أو إتباع حذف لحذف أو زيادة لزيادة. اتساقا وانسجاما، مما ينتج عنه سقوط حركة الإعراب، وقد أورد النحويون من ذلك شواهد قرآنية وأمثلة أخرى نتوقف أمامها لنرى مدى ارتباط ذلك بالخفة، فقد أورد «ابن جنى» قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾[2].

بضم الملائكة، وهى قراءة «أبى جعفر بن يزيد القعقاع»[3]. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾[4].

بضم الملائكة أيضًا، ومنها قراءة «الحسن» و: ﴿الْحَمْدِ لِلَّهِ﴾[5].

بكسر الدال، أتبع الكسر الكسر؛ لاستثقال أن تكون الدال مضمومة، وبعدها لام الإضافة مكسورة، فكرهوا أن يخرجوا من ضم إلى كسر»[6]. وقرأ «إبراهيم

---

(١) فى الباب الثانى.

(٢) سورة البقرة ـ من الآية رقم ٣٤.

(٣) المحتسب ١ / ٧١.

(٤) سورة الأعراف ـ من الآية رقم ١١.

(٥) سورة الفاتحة ـ من الآية الثانية.

(٦) إعراب ثلاثين سورة فى القرآن لابن خالويه، مكتبة المتنبى بالقاهرة ص ١٨.

ابن أبى عبلة»: ﴿الْحَمْدُ لُلَّهِ﴾، بضم اللام حيث أتبع الضم الضم[1]، وقد اعترف «ابن الأنبارى» أن: «هذا الإتباع قد تم طلبًا للمجانسة»[2]، وهى من مظاهر الخفة التى تأتى عن طريق المناسبة الصوتية.

ومن هذا القبيل مافسره النحاة لنوع من أنواع الإعراب هو «الجر بالمجاورة» مثل: هذا جحرُ ضبٍ خربٍ[3]، بجر (خَرِب) إتباعًا ومناسبةً لجر (ضب)، مع أنها صفة (لجحر) المرفوع، ومثل قول الشاعر:

يا صاحِ بلّغ ذَوِى الزَّوْجَات كُلِّهِم[4]

بجر (كلهم) على المجاورة، لأنه توكيد لذوى المنصوب لا للزوجات، وإلا لقال كلهن[5]، ويظهر فى (ضَبٍ خَرِبٍ)، وفى (الزوجات كلِّهم)، أن اللسان والشفتين يعملان فى اتجاه واحد، وهذا ما يؤدى إلى الخفة النطقية بمراعاة المناسبة الصوتية، ولعل ما قاله الدكتور «أحمد علم الدين الجندى» دليل على ذلك - يقول: «لاشك أن الانسجام الصوتى فيه اقتصاد للجهد العضلى، وهذا الاقتصاد يميل إليه الإنسان من غير تعمد»[6].

ومما أورده «ابن جنى» من التقريب أو المناسبة قول بعضهم:

. . . وقال اضرِبِ السَّاقَيْنَ إِمِّكَ هَابِلُ. . .[7]

---

(1) المحتسب ١ / ٣٧، وانظر الخصائص ٢ / ١٤٥، والأشباه والنظائر ١ / ٨، ١١.

(2) الإنصاف ٢ / ٤٣٦.

(3) همع الهوامع ٢ / ٥٥، والكتاب ١ / ٦٧. وانظر عن وظائف الصوت اللغوى ص ١٦.

(4) هذا شطر بيت من بحر البسيط، ورد فى الهمع ٢ / ٥٥، وعجز البيت «أن ليس وَصْلٌ إذا انحلت عُرَا الذَّنَبِ». مغنى اللبيب ٢ / ١٩٢.

(5) همع الهوامع ٢ / ٥٥، وانظر اللغة العربية: معناها ومبناها للدكتور/ تمام حسان ص ٢٣٤، وقد أشار إلى أن الداعى إلى ذلك داع موسيقى جمالى هو المناسبة.

(6) اللهجات العربية فى التراث ١ / ٢٧٦.

(7) هذا شطر من بحر الطويل - الخصائص ٢ / ١٤٥، ولم أعثر على بقيته ولا على قائله، والشاهد فيه كسر الميم فى (إمك) إتباعًا لكسرة الهمزة، والإم لغة فى الأم، وهذا إخلال بإعراب المبتدأ (إمّك)، وقد رواه البعض (اضرب الساقينُ أُمك) بضم النون فى (الساقين) إتباعًا لهمزة أمك، ويعد فى هذه الحالة من الإتباع للمناسبة أيضًا. تفسير القرطبى ١ / ١٣٦ طبعة دار الكتب المصرية عام ١٩٣٥م.

بكسر الميم فى (إمِّك) لمناسبة كسرة الهمزة، و(الإِمُّ) بالكسر لغة فى (الأُم).

ويشير الدكتور «تمام حسان» إلى أنه: «لايمكن تفسير الإتباع على اللفظ إلا فى ضوء المناسبة الصوتية الموسيقية بين صوتين، حين تتضافر القرائن على بيان المحل الإعرابى، فلا يحتاج إلى حركة التابع بين القرائن الدالة عليه، ويؤثر عليها حركة المناسبة الصوتية»[1].

لكن السؤال الذى يجب توضيح الإجابة عنه هو: هل يجوز الإتباع للمناسبة والانسجام الصوتى على حساب القاعدة النحوية؟.

والإجابة عن ذلك تقتضى منا التأمل فى الأمثلة والشواهد السابقة، لنرى أن كل مثال منها قد حدث به خلل إعرابى ناتج عن المناسبة، و«ابن جنى» يقرر فى أكثر من موضع أن: «تغيير حركة الإعراب للمناسبة مذهب ضعيف جدًا، وأن إيثار قُرب الصوت من الصوت قد دعاهم إلى أن أخَلُّوا بالإعرب»[2]. وكذلك كثير من المحدثين يقرّون أن الإتباع فى مثل هذه الحالة ينتج عنه خلل إعرابى، يقول الدكتور «أحمد علم الدين الجندى»: «وكثير مايكون هذا الانسجام الصوتى على حساب الإعراب نفسه»[3]. ويقول الدكتور «محمد حماسة عبد اللطيف»: «فَسَعْى اللغة ونظامها إلى تحقيق المناسبة الصوتية - وهى أبرز مظاهر التشاكل - مبدأ عام تحققه اللغة ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، ولو جاء ذلك فى بعض الأحيان على حساب العلامة الإعرابية»[4].

ومن وجهة نظرى أن الأمثلة التى أوردها النحاة أمثلة قليلة، وبعضها ربما تظهر فيه الصنعة، وهذه لاتمثل اتجاهًا عامًا لدى النحاة أو الناطقين، وأن ماورد من قراءات قد ورد فى شواذ القراءات فى محتسب «ابن جنى»، وذكْرهُ فى الشواذ

---

(١) االلغة العربية معناها ومبناها ص ٢٧٤، وانظر العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ص ٣٤٧.

(٢) المحتسب ١ / ٢٤٠، وانظر الخصائص ٢ / ١٤٥.

(٣) اللهجات العربية فى التراث ١ / ٢٧٦، وانظر لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. عبد العزيز مطر ص ٢٤٩.

(٤) العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ص ٣٤٥.

دليل على ضعف هذه الظاهرة، ولن أملَّ من الإشارة إلى أن التخفيف إذا تعارض مع الإعراب أو مع قاعدة لغوية أخرى فإن القاعدة تقوى أمام التخفيف، مادام التخفيف مؤديًا إلى اللبس، وتظل القاعدة هى الأقوى مادام التعارض قائمًا، وهذا أسلوب لغوى متحقق داخل نظامها مما رأينا من أمثلة وشواهد شذت عن ذلك. ولنقف مع «ابن جنى» أمام قراءة «أبى جعفر يزيد القعقاع» لقوله تعالى:

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟﴾ بضم (الملائكة)، فقد حكم «ابن جنى» على هذه القراءة بأنها «مذهب ضعيف جدا»؛ وذلك لأن الملائكة مجرورة، ولايجوز أن يكون قد حذفت همزة اسجدوا وألقيت حركتها على الهاء من موضعين:

الأول: أن هذا التخفيف، إنما هو فى الوصل، والوصل يحذف هذه الهمزة أصلاً.

الثانى: أن التخفيف فى نحو هذا إنما يوجد إذا كان الحرف الأول قبل الهمزة ساكنًا صحيحًا نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[1]، فإذا خففت الهمزة ألقيت حركتها على الساكن قبلها، فقَبِلَها لسكونه، ثم حُذفت الهمزة تخفيفًا، فقلت «قَدَ افْلح»، وكذلك: مَنْ أَبُوك؟ إذا خففته قلت: مَنَ ابوك؟[2]. وعلى ذلك فالتخفيف لايجوز؛ لأن التاء فى الملائكة دخلها الكسر إعرابًا، والملاحظ أن «ابن جنى» هو الذى يقرر ذلك، مع أنه يؤمن تمامًا بظاهرة التخفيف، وكثيرًا مايفسر القراءات الواردة فى المحتسب بأنها وردت تخفيفًا على الناطق، ومع ذلك نجده هنا ينفى أن يكون ذلك تخفيفًا قائمًا على الصحة اللغوية، وذلك للتعارض الواضح بين التخفيف والقواعد الإعرابية: «والعرب كانوا يسمحون بخرق القواعد إذا أمن اللَّبْس»[3]. ومادام خرق القاعدة يؤدى إلى لبس فلا تخفيف.

ومن الحق أن نقول: إن هناك بعض المظاهر الإعرابية الناتجة عن المناسبة

---

(١) سورة المؤمنون ـ الآية الأولى.

(٢) المحتسب ١ / ٧١، ٢٤٠.

(٣) الضرورة الشعرية فى النحو العربى د. محمد حماسة عبد اللطيف ص ٣٨٨، ٣٨٩.

الصوتية، والتي خرجت عن مألوف النحاة، لكن يمكن لمتذوقي اللغة أن يتقبلوها، فلا غرابة فيها ولا التباس ولا غموض. ومن هذه المظاهر مايلي:

١ ـ حذف التنوين من الصفة والموصوف، وذلك إذا كان لفظ (ابن) أو (ابنة) صفة لما قبله من الأعلام، وكان مضافًا إلى علَم أو مايجرى مجرى العلم من الكُنَى والألقاب، فلما كان (ابن) لاينفك من أن يكون مضافًا إلى أب أو أم وكثر استعماله، استجاروا فيه من التخفيف مالم يستجيزوه مع غيره. فحذفوا مايأتي:

ـ ألف الوصل من (ابن).

ـ تنوين الموصوف.

ـ تنوين الصفة.

لهذا يقول «السيوطي»: «إذا قلت: هذا زيدُ بنُ عمرو، وهند ابنةُ عاصم، فهذا مبتدأ وزيد خبر ومابعده نعته، وضمة زيد ضمة إتباع لاضمة إعراب؛ لأنك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسمًا واحدًا، أو صارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالصدر له؛ ولذلك لايجوز السكوت على الأول، وكذلك النصب. تقول: رأيت زيدَ بنَ عمرو، فتفتح الدال إتباعًا لفتحة النون، وتقول فى الجر: مررت بزيدِ بنِ عمرو، فتكسر الدال إتباعًا لكسرة النون من ابن»[1].

٢ ـ ومن مظاهر المناسبة الصوتية: إتباع الكلمة فى تنوينها لكلمة أخرى منونة، كقوله تعالى ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[2].

وقوله: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾[3] فى قراءة مَنْ نَوَّنَ الجميع[4]، فالملاحظ أن كلمة «سلاسلا» قد نُوِّنَتْ مع أنها ممنوعة من التنوين، وذلك للتناسب القائم بين الكلمتين: الأولى والثانية.

(١) الأشباه والنظائر ١ / ١٠.

(٢) سورة النمل ـ من الآية رقم ٢٢. وقد قرأها ابن كثير وأبو عمرو بدون تنوين والباقون بتنوينها، كتاب (السبعة) لابن مجاهد ص ٤٨٠.

(٣) سورة الإنسان ـ من الآية الرابعة، وهى قراءة نافع وعاصم عن أبى بكر والكسائى: السبعة فى القراءات لابن مجاهد ص ٦٦٣.

(٤) الأشباه والنظائر ١ / ٩، والمساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل ٣ / ٤٣، دار المدنى بالسعودية عام ١٩٨٤م.

٣ - ومن مظاهر المناسبة إتباع حركة اللام للفاء فى المضاعف من المضارع المجزوم، إذا لم يفك الإدغام فيها في بعض اللغات، فيقال: عَضّ ولم يَعَضّ (بالفتح)، وفَرّ ولم يَفِرّ (بالكسر)، ورَدّ ولم يَرُدّ (بالضم)[١].

٤ - ومن هذه المظاهر أن اللغة تضحى بالمفعول حفاظًا على التناسب القائم فى الجملة بين الفواصل، كما ورد فى قوله تعالى: ﴿ مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَاقَلَىٰ ﴾[٢]، ولم يقلْ وما قلاك، حتى يحدث تناسب صوتى بين قوله قبلها: الضحى، سَجَى. ومثل قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾[٣]، وفى ذلك تضحية بالمفعول فى مقابل الحفاظ على التناسب الصوتى[٤].

٥ - ومن مظاهر المناسبة حذف لام المضارع فى قوله تعالى: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢ وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ ۝٣ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾[٥]، وهذا الحذف فى الفعل (يسر) دون أداة جزم دليلٌ على مراعاة التناسب كما يؤكد الدكتور «أحمد كشك»[٦].

٦ - أن المناسبة الصوتية لها صلة كبيرة بالإعراب التقديرى، فحينما نقول: هذا كتابى، فإن الباء تُكسر لمناسبة الياء؛ ولهذا يقدر الإعراب لحركة المناسبة التى لانستطيع تغييرها، والمناسبة هنا تخفيفٌ على الناطق اللغوى.

كل هذه الأحوال يمكن أن يتقبلها الذوق العربى؛ لأن ناتج المناسبة ليس الغموض أو اللبس، ونستطيع أن نضيف إلى تلك المظاهر ما أشار إليه الدكتور «تمام حسان»، وأكده الدكتور «محمد حماسة عبد اللطيف» من أنه لايمكن تفسير الإتباع على اللفظ إلا فى ضوء المناسبة الصوتية، فالقرائن توضح المراد والسياق دون لبس أو غموض. وكل هذا يتقبله متذوق اللغة وفَاهِمُ أسرارها.

---

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٨.

(٢) سورة الضحى - الآية الثالثة.

(٣) سورة الليل - الآية الخامسة.

(٤) من وظائف الصوت اللغوى، د. أحمد كشك ص ١٦.

(٥) سورة الفجر - الآيات من ١ - ٤.

(٦) من وظائف الصوت اللغوى ص ١٦.

التخفيف والبناء

منذ قليل أوضحت أن البناء ـ فى إحدى صوره ـ قائم على الحذف سواء كان الحذف للحركة، أم لحرفْ العلة، أم لحذف النون، ويقتضينا الأمر أن نستوضح بقية الصورة فيما يلى:

أولاً: التخفيف وبناء الأفعال:

١ ـ بناء الماضي:

حين نعرض أحوال بناء الفعل الماضى نجد أن فى بنائه خفة واضحة تقوم على المناسبة الصوتية فى كثير من أحواله، وتقوم على المعاقبة فى الأحوال الأخرى، فالماضى يُبنى على الضم إذا اتصل به واو الجماعة تجانسًا ومناسبة بين الواو وضم ما قبلها، وذلك من مظاهر الخفة. ويُبنى الماضى على الفتح إذا اتصل به ألف الاثنين تجانسًا ومناسبة أيضًا بين الألف وفتح ما قبلها، وكذلك إذا اتصلت به (نا) الدالة على المفعولين للانسجام بين فتحة البناء، والفتح والألف فى (نا) مثل قابَلَنَا، مع مراعاة التفرقة بين معنى المفعولية فى هذه الحالة، والمعنى حين اتصال (نا) الدالة على الفاعلين بالفعل، فإن الفعل حينئذ يبنى على السكون مثل: شكَرْنَا اللهَ. وهذا اختلاف قائم على عدم اللبس بالرغم من التشابه الشكلى بين (نا) فى كل من الحالتين، بالإضافة إلى أن ذلك جاء لاتساق القواعد؛ لأن الفعل الماضى يُبْنَى على السكون حين اتصاله بضمائر الرفع المتحركة، وقد تم ذلك معاقبة للحركة والسكون. وشبيه بذلك ما نجده فى بناء الفعل الماضى على الفتح مع تاء التأنيث الساكنة، وبنائه على السكون مع تاء الفاعل المتحركة، وفى

هذا تعادل بين الخفيف والثقيل، فالساكن تحرك ماقبله، والمتحرك سكن ماقبله، حتى يخف اللفظ ويعتدل الكلام وتتعاقب الحركات والسواكن دون أن تتوالى فى تشابه بغيض ثقيل. وهاهو ذا «الزجاجى» يؤكد أن إسكان لام الفعل الماضى عند اتصاله بتاء الفاعل فى مثل: فعلْتُ «لئلا تتوالى فى كلمة واحدة أربعة متحركات»[1]. والدكتور «تمام حسان» يؤكد أن ذلك تم بسبب الذوق الاستعمالى، وأننا بذلك أمام صورة من الصور التى قرزها النظام اللغوى حين يقول: «يلجأ الذوق الاستعمالى العربى إلى إسكان لام الفعل التى عليها علامة البناء، فيصبح الفعل مبنيًا على السكون بعد أن كان مبنيًا على الفتح بفعل الذوق الاستعمالى، ذلك لأنه يكره توالى أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة»[2].

وقد أشار الدكتور «تمام حسان» إلى أن ذلك يتم فى الإسنادات التالية:

١ ـ مع تاء المتكلم (ضربْتُ).

٢ ـ مع نا المتكلمين (ضَرَبْنا).

٣ ـ مع تاء المخاطب (ضربْتَ).

٤ ـ مع تاء المخاطبة (ضربتِ).

٥ ـ مع ضمير المخاطبيَن (ضربتُما).

٦ ـ مع ضمير المخاطَبِين (ضربتُم).

٧ ـ مع ضمير المخاطبات (ضربتُن).

٨ ـ مع ضمير الغائبات (ضربْن).

أى مع ضمائر الرفع المتحركة بشكل عام، ويلاحظ أن التسكين أكثر من الفتح أو الضم، فالفعل يظل مبنيًا على الفتح إذا لم يتصل به شىء، وهنا فلا شىء يدعو إلى تغيير آخرِ الفعل عن أصله، وهو الفتح؛ وذلك لأن الفتح أخف

(١) الإيضاح فى علل النحو ص ٧٥، وعبارته (اربع متحركات) وهى خطأ، والصحيح ما أوردته.

(٢) اللغة العربية: معناها ومبناها ص ٢٩٩.

الحركات، فثبت على آخر الفعل فى حالة عدم اتصال شىء به، فإذا ما اتصل به ضمير متحرك لجأنا إلى حذف الحركة (التسكين) على آخره، وذلك أخف، وكأن الضمير حينما انضاف إلى الكلمة صار منها، فلجأ النظام اللغوى إلى التخلص مما يؤدى إلى الثقل.

أليس فى ذلك التفصيل لبناء الماضى مراعاة لمظاهر التخفيف المختلفة من مناسبة وانسجام وتعادل وتعاقب وعدم تتابع للحركات المتماثلة المؤدية إلى الثقل المرفوض؟. إن كل ذلك قد تم فى إطار عام، وهو عدم التداخل مع أمن اللبس، مع مراعاة الاتساق والحفاظ على القواعد اللغوية فى اطِّرادها دون وجود ما يشذ عن القواعد بالرغم من إمكان وجودها.

٢ ـ بناء المضارع:

إذا حاولنا تأمل حالتى بناء المضارع فسنجد أن له حالتين: الأولى: البناء على الفتح، وذلك عند اتصاله بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة على حد سواء، وسبب البناء على الفتح، كما يقول «المبرد»: «إنها ـ الفتحة ـ أخف الحركات»[1]. مثل: هل تضربَنَّ زيداً؟ وهل تضربَنْ زيداً؟. وربما سأل سائل: ولِمَ لَمْ يُسكن آخر الفعل، لأن السكون أخف من الفتح؟.

الإجابة عن ذلك: أن الأفعال لم يسكن آخرها لعلتين:

العلة الأولى:

أن النون الخفيفة ساكنة، والثقيلة عبارة عن نونين، الأولى منهما ساكنة، فلو أسكنت ما قبلهما لجمعت بين ساكنين، وتم ذلك مع نون التوكيد الخفيفة للسبب نفسه.

العلة الثانية:

أنها حُركت بالفتح؛ لتكون مع النون كالشىء الذى يضم إليه غيره،

(١) المقتضب ٣ / ١٩.

فيجعلان شيئًا واحدًا، نحو: بيتَ بيتَ وخمسةَ عشرَ، وقد حدث اختلاف فى شكل آخر الفعل عند إسناده إلى نون النسوة، فبنى الفعل على السكون ليختلف شكْلُ آخرِ الفعلِ بناءً ومعنىً باتصاله بنون النسوة، وكذلك يعتدل اللفظ بسكون يعقبه حركة كما فى: المؤمنات يسجدْنَ لله.

٣ ـ الأمر:

بناء فعل الأمر له أشكال متعددة، وكلها تدل على الخفة، فالأمر إما أن يكون مبنيا على السكون (حذف الحركة)، وذلك إذا كان صحيح الآخر، كما فى: اذْهَبْ، وإما أن يكون مبنيًا على حذف حرف العلة، كما فى اقْضِ اُدْعُ... إلخ، كذلك يُبنى على حذف النون كما فى: اذْهَبُوا، اذهبَا، اذْهَبِى، والملاحظ أن بناء الأمر قائم على الحذف، سواء كان الحذف لحركة أو لحرف (حرف العلة، أو النون)، وفى هذا خفة ملحوظة تتناسب مع الأمر الذى هو بتٌّ وتشدُّدٌ وقطعٌ، فهو ثقل معنوى يناسبه الحذف.

ثانيًا: التخفيف وبناء الأسماء والحروف:

هناك قاعدة أقرها النحاة وهى: (الأصلُ فى المَبْنِىِّ أن يُسَكَّنَا)، وتعليل ذلك كما قال «ابن عقيل»: «لأن السكون أخف من الحركة»[١]، ويؤكد «ابن يعيش» سبب ذلك أن الحركة زيادة مستثقلة بالنسبة للسكون، فلا يؤتى بالحركة إلا لضرورة تدعو إلى ذلك؛ ولهذا رأى «ابن يعيش» أنه: «إذا ماجاء اسم مبنى على السكون لايسأل عن سبب بنائه، وإذا ماجاء اسم مبنى على غير السكون ـ بحركة ما ـ يسأل عن سبب ذلك، نظرًا لاستثقال الحركة بالنسبة للسكون»[٢]، كالتخلص من التقاء الساكنين.

والحق أن استقرائى لكلمات اللغة المبنية من الأسماء والحروف كانت نتيجته

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ٢٥، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٨٢، وإحياء النحو ص ١٠١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٨٢.

أننى وجدت تفسير النحاة لمعظمها قائمًا على الخفة، مع ملاحظة أن كثيراً منها بُنى على الفتح الخفيف، وأن قليلا بُنى على الضم والكسر، وهما ثقيلان عن الفتح. وسأقوم بعرض بعض نماذج منها فيما يلى:

يقول: «ابن يعيش» عن بناء (ليت): إنها «حرف ثلاثى البناء مثل: إنَّ وأنَّ، وحقه أن يكون موقوف الآخر، إلاَّ أنه حُرك لالتقاء الساكنين، وفُتح طلبًا للخفة، كأنهم استثقلوا الكسرة بعد الياء، كما فعلوا ذلك فى أين وكيف»[1].

وإذا بُنيت (أين وكيف) على الفتح استثقالاً للكسرة بعد الياء، فلماذا بُنيت (أيَّان) على الفتح، مع أنه لايوجد ياء قبل الآخر؟ يقول «ابن يعيش» عن (أيان): «وبُنى لتضمنه همزة الاستفهام وحُرك آخره لالتقاء الساكنين، وفتح على طريقة الإتباع لما قبله، إذْ الألف من جنس الفتحة أو إتباعًا للفتحة قبله، إذ الألف حاجز غير حصين كما فعلوا فى شتان كذلك»[2].. وإذا كان الألف حاجزاً غير حصين، فالملاحظ أن قبل الألف ياء، فيبقى التشابه موجوداً بين أين وشتان وأيان، لاستثقال الكسرة بعد الياء مع عدم وجود الحصانة.

وإذا كانت القاعدة الماضية لاتنطبق على (جِير) حرف جواب بمعنى (نعم)، لجواز الفتح والكسر فيها[3]، فحركتها، سواء كانت بالكسر أو الفتح ـ لالتقاء الساكنين، فالكسر فيه على أصل التخلص من الساكنين، والفتح طلبًا للخفة لثقل الكسرة بعد الياء، وللمقارنة بين (جير) وجواز الفتح والكسر فيها، و (أين وكيف) ووجود الفتح فيهما فقط. يقول: «ابن يعيش»: «على مقدار كثرة استعمال الحرف يختار تخفيفه، فلما كثر استعمال أين وكيف وليت مع العلة التى ذكرناها ـ من اجتماع الكسرة والياء ـ آثروا الفتحة لذلك، ولما قل استعمال (جير) لم يحفلوا بالثقل، وأتوا فيه بالكسر الذى هو الأصل»[4]، أى أصل

---

(١) شرح المفصل ٨ / ٨٤، وانظر ٤ / ١٠٩، فقد أعاد ابن يعيش الكلام نفسه عن «كيف».
(٢) المصدر السابق ٨ / ٨٤، وانظر ٤ / ١٠٩، ١١٠، ٤ / ١٠٦.
(٣) المصدر السابق ٨ / ٢٤.
(٤) المصدر السابق ٨ / ١٢٤.

التخلص، ولأن كلمات مثل: جير وأمسٍ قد خرجت عن شيوع الاستخدام، وتخلصت من التقاء الساكنين بالكسر دون الفتح، فقد اختلفوا فيها، فكلمة (جير) أباحوا فتحها، وكلمة أمس أباحوا استخدامها استخدام الممنوع من الصرف لاجتماع التعريف والعدل عن اللام كما فعل بنو تميم[1]، وهو عكس ماذهب إليه أهل الحجاز من بنائها على الكسر، بل إن من العرب من يعتقد فيها التنكير ويعربها ويصرفها ويجريها مجرى الأسماء المتمكنة[2].

أما الكلمات الواردة بالبناء على الضم مثل: قَطُّ وقبلُ وبعدُ ـ وهى قليلة جدا فى اللغة ـ فهى ظروف استحقت البناء على الضم، يقول، «ابن يعيش» عن قط: «إنها ظرف، وأصل الظروف أن تكون مضافة، فلما قُطعت عن الإضافة بُنيت على الضم كقبل وبعد»[3].

وهكذا يتضح أن بناء الأسماء والحروف قد روعيت فيه فكرة الخفة، وخاصة أن أكثرها بُنى على السكون، وهو الأصل والأخف مثل مِنْ، مَنْ، عن، فى، هذا، الذى. . . إلخ، ويليه الفتح مثل: أين، كيف، أيان، ليت، إن، لكن. . . إلخ، وماعدا ذلك ـ وهو البناء على الضم والكسر ـ فهو قليل، وله نصيبه أيضًا من مراعاة الخفة، وقد لوحظ أنه لقلة هذه الأبنية وعدم شهرتها واستخدامها قد آثرت الحركات الثقيلة تخالفًا وتعاقبًا فى الكلمات أيضًا، كما كانت المعاقبة والتخالف فى الحركات والسواكن حتى لاتكون كل كلمات اللغة على نمط واحد، وفى هذا تعادل مطلوب.

* * *

---

(١) شرح المفصل ٤ / ١٠٦، ١٠٧.

(٢) المصدر السابق ٤ / ١٠٧.

(٣) المصدر السابق ٤ / ١٠٨.

التخفيف والحذف على مستوى التركيب

إذا كان حذف أحد أجزاء الكلمة يعد مظهراً من مظاهر التخفيف، وكان هذا التخفيف ناتجًا عن الثقل النطقى للكلمة، فإن الحذف على المستوى التركيبى من أهم نتائج الثقل، سواء كان الحذف للكلمة أو للجملة داخل التركيب، مادام هذا الحذف لايؤثر على وضوح معنى العبارة أو لفظها بإبهام أو لبس أو إجحاف بالمعنى أو اللفظ، حيث إن هذا الحذف إنما يتم لوجود دليل أو قرينة على المحذوف فيستبين المعنى. وربما تم الحذف وعُوض عنه شىء أكثر خفة من المحذوف، مثل: التنوين، أو التنغيم الذى تعتمد عليه العبارة فى معناها حينئذ، حيث يصبح أحدهما دالا على المعنى المراد؛ لأن له دوراً كبيراً فى حذف أحد أجزاء الجملة.

وكثير من الأسباب الظاهرة للحذف إنما يكمن وراءها التخفيف والإيجاز والاختصار للجمل والتراكيب حيث يطول العنصر اللغوى. وقد كان الناطقون العرب ـ وكذلك المقننون للغة ـ حريصين على التخفيف. يقول الأستاذ «إبراهيم مصطفى»: «فالعرب كانوا يتخففون فى القول ما وجدوا السبيل، يحذفون الكلمة إذا فُهِمَتْ، والجملة إذا ظهر الدليل عليها، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها»[1]، وفى هذا الحذف تخفُّفٌ من طول عبارة أو ثقل كلمة.

لقد تناول النحاة القدامى والمحدثون ظاهرة الحذف، وكان ذلك فى صور متناثرة فى ثنايا كتبهم، اللهم إلا محاولة جادة صورت هذه الظاهرة وألوانها، وذلك فى كتاب (ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى) للدكتور «طاهر سليمان حمودة»، وجاء تناول النحاة لها باعتبارها ظاهرة تلجأ إليها اللغة بحذف أحد

(١) إحياء النحو ص ٤٨.

عناصر الكلمة أو الجملة، وكان هذا التناول قائمًا على الرصد دون التحليل أو تفسير هذا الحذف أو ذاك تفسيرًا جوهريا قائمًا على الغوص إلى الأعماق. ويكفى عندهم القول بحذف التنوين أو النون أو المبتدأ أو الخبر... إلخ، لكن لم يحاول أحد توضيح ذلك الثقل الكامن وراء حذف التنوين مثلا فى الممنوع من الصرف، اللهم إلا محاولة «الأشمونى» فى شرحه على ألفية «ابن مالك». ولم يحاول أحد إيضاح كيف يكون ثقل العنصر اللغوى أو طوله وراء كثير من ألوان الحذف؟. وأن ذلك الثقل الكامن فى الكلمة أو الجملة أحيانًا يكون لفظيًا، وأحيانا يكون معنويا، وهذا ما حاولت الكشف عنه فى الحديث عن الحذف على المستوى التركيبى، وخاصة حذف الحرف الناتج عن ثقل التركيب؛ لأن هذا بدوره سيؤدى إلى القول بأن حذف الكلمة أو الجملة - إن لم يكن هناك لبس - هو تخفيف واختصار من طول أو ثقل يأباه الناطق اللغوى، فإذا كان حذف الحرف للتخفيف، فمن باب أولى أن يكون حذف الكلمة أو الجملة للتخفيف أيضًا. وفيما يلى سأتناول الحذف من جانبين:

الجانب الأول: جانب بلاغى يتصل بالمعانى البلاغية التى يتم الحذف من أجلها.

الجانب الثانى: جانب نحوى ذوقى دلالى، والدلالة هنا لاتعنى الدلالة الخيالية عند البلاغيين؛ لأنهم يقومون بدراسة المعانى مرتبطة بالخيال وبعيدة - أحيانًا - عن الواقع العقلى. أما المعانى النحوية فهى ترتبط بالمعانى الوظيفية البيانية داخل الجملة «ودراسة الجملة تحت ما يعرف بعلم البيان داخلة بهذا المفهوم فى صميم الدراسة النحوية»[1]. ودراسة النحو بهذا المعنى دراسة تحليل وبيان وكشف لظواهر مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمعنى، فهى لاتنفك عنه؛ لأنها جاءت نتيجة لمبدأ مهم، وهو عدم الإخلال بالمعنى المراد.

ومظاهر الحذف كثيرة على مستوى التركيب، سواء كان الحذف لحرف أصلى أو لحرف من حروف المعانى، أو للاسم بكل وظائفه النحوية، أو للفعل،

(١) النحو والدلالة، للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف. الطبعة الأولى، مطبعة المدينة بالقاهرة ١٩٨٣م، ص ٩٧.

وأحيانًا يكون الحذف لجملة فى سياق يفهم معناه مع الحذف، كل هذه الألوان من الحذف تأتى مع وضوح المعنى، وقد تحدَّثَ عنها «سيبويه» فى كتابه «مراعيًا فى هذا الحذف التخفيف على اللسان»[1].

شروط الحذف:

هناك شروط لابد من توافرها فى الجملة لكى يتم الحذف وهى:

الشروط الأول: أن يكون اللبس مأمونًا ـ على المستوى اللفظى والمعنوى ـ بعد الحذف، وهذا ما جعل «المبرد» يشير إلى ذلك فى عنوان حديثه عن الحذف قائلا: «هذا باب ما يحذف استخفافًا؛ لأن اللبس فيه مأمون»، حتى لاتختلط المعانى بعضها ببعض، أو تختلط الألفاظ فيكون اللبس، فحينما أقول لصديقى: هل أبوك هنا؟ ويرد قائلا: نعم هنا. فقد حذف فى إجابته المبتدأ تخفيفًا واختصارًا، وتمام الجملة: نعم: أبى هنا. فقد حذف المبتدأ؛ لأنه لن يلتبس على المتحدثين معرفة المخبر عنه، لوجود القرينة التى تدل عليه والتى نلمحها فى معرفة المخاطب والمتكلم بالمتحدث عنه، فلن يضير المعنى أن يحذف المبتدأ، ومن الممكن المبالغة فى التخفيف بالحذف فيحذف المبتدأ والخبر معًا، فيقول: نعم. والتقدير: نعم أبى هنا، وذلك يجوز بسبب معرفة المتكلم والمخاطب بما يراد الإخبار به من خلال السؤال. وقد ورد كثير من الآيات القرآنية تحمل حذف أحد عناصر الجملة، ففى قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[2].. بنصبها، ويكون التقدير قُلْ: أنفقُوا العفو، وقال تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾[3].. أى: أنزل خيرًا، فقد حذف الفعل والفاعل فى الآيتين معًا وأبقى المفعول به.

ومما ورد فيه الحذف نطقًا وكتابة، أو نطقًا فقط ـ لأن اللبس فيه مأمون وليس

---

(١) أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٧٥.

(٢) سورة البقرة ـ من الآية رقم ٢١٩.

(٣) سورة النحل ـ من الآية رقم ٣٠.

فيه من وسائل التخفيف إلا الحذف ـ ما ورد عنه «سيبويه» فى قوله: «أما حذف الألف فقولك: رَمَى الرجل، وأنت تريد: رَمَىَ، ولم يَخَف، وإنما كرهوا تحريكها؛ لأنها إذا حُركت صارت ياءً أو واوًا، فكرهوا أن تصير إلى ما يستثقلون، فحذفوا الألف، حيث لم يخافوا التباسًا»[1]. ففى قوله: «رمى الرجل» حذفت الألف نطقًا فقط لعدم جواز التقاء ساكنين فى الكلام. أما فى قوله: «لم يخف»، فقد حذف الألف نطقًا وكتابة، حيث كان ذلك من الممكن لئلا يؤدى ذلك إلى ثقل التقاء الساكنين.

الشرط الثانى: من شروط الحذف ألا يؤدى الحذف إلى غموض فى تحديد المعنى المراد، فإن أدى الحذف إلى غموض فلا حذف. وإذا كان حذف «المفعول به» حسنًا إذا فهم من السياق أو كان عاما، فإن حذف المنادى ـ مع أنه مفعول به فى الحقيقة ـ لايحسن حذفه، والسبب كما يقول «ابن يعيش»: «أن الفعل العامل فيه وفاعله قد حُذفَا وناب حرف النداء عنهما، وبقى المنادى من الجملة المحذوفة، يدل على أنه المدعو، فإذا حذفته لم يبق من الجملة المحذوفة شىء، ولا يعرف المدعوّ، إذْ حرف النداء إنما يدل على الدعاء، ولا يدل على مدعو مخصوص»[2]. لهذا لم يجز حذف المنادى لإبهامه إن حذف، فإذا وقع بعد حرف النداء ما يدل عليه حُذِفَ، وذلك «إنْ وقع بعد حرف النداء جملة أو أمرٌ يدل على المدعو ساغ حذفه، ومن ذلك قولهم: يابؤس لزيد، والمراد: ياقومُ، بؤس لزيد، ومنه بيت «الكتاب»:

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ ... والصالحينَ على سِمْعَانَ مِنْ جَارِ[3]

---

(1) الكتاب ٤ / ١٥٦.

(2) شرح المفصل ٢ / ٤٠.

(3) شرح المفصل ٢ / ٤٠ ، ٤١، والبيت لم ينسبه أحد إلى صاحبه، وقد روى فى شرح المفصل «والصالحون»، والشاهد جواز حذف المنادى، والتقدير يا قوم أو يا هؤلاء، لعنة الله... الخ. وقد تحقق الشرط، وهو وقوع جملة بعد حرف النداء، وهذا يدل على المنادى، الكتاب ٢ / ٢١٩، والبيت من بحر البسيط، ولم أقف على قائله، والإنصاف ١ / ٧٧، وهمع الهوامع ٢ / ٧٠.

فقد أراد: يا: هؤلاء أو يا قوم، لعنةُ الله... إلخ، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾[1].

فقد حذف المنادى للدليل عليه، والتقدير: يا قومُ، اسجدوا لله، فليس هناك غموض أو لبس.

واضح أن المنادى يحدد ويخصص نفسه، فإنْ حُذِفَ تخفيفًا لانجد ما يحدده أو يخصصه؛ ولهذا لايحذف المنادى إلا فى هذه الأحوال النادرة وفى هذه السياقات المحددة؛ ولهذا وجدنا من يشير إلى أن (يا) فى مثل هذه السياقات إنما هى للتنبيه أو للاستفتاح[2]، وهذا هو التفسير الصحيح لمثل هذه السياقات؛ لاحتياج الجملة للمنادى، فحذفه للتخفيف اللفظى يؤدى إلى الثقل المعنوى، لحيرة ذهن القارئ أو المتلقى فى معنى التركيب، وربما كان الثقل المعنوى أشد على النفس من الثقل اللفظى.

الشرط الثالث: ألاّ يكون المحذوف مؤكدًا:

من المعلوم أن المحذوف مع وجود الدليل عليه بمنزلة المذكور من الكلام، ومع ذلك لايجوز توكيد الشيء المحذوف، فحينما نقول: (الذى ضربت زيدٌ) فان التقدير: (الذى ضربته زيد)، وهنا يجوز الحذف فى جملة الصلة لطولها ـ كما سنرى فيما بعد ـ فإن أردنا تأكيد هذا الضمير المحذوف بقولنا: (الذى ضربت نفسه زيدٌ) لا يصح ذلك ولا يجوز، إذْ يجب ذكر الهاء فنقول: (الذى ضربته نفسه زيدٌ)؛ لأن القاعدة تؤكد أنه لايحذف المؤكَّد، أو لا يؤكد المحذوف، يقول «السيوطى» عن حذف المؤكد: «هذا عندنا غير جائز، وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت، بل لأمر آخر، هو أن الحذف هنا إنما الغرض فيه التخفيف لطول الاسم، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض؛ وذلك لأن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان، فلم يجز أن يجتمعا[3]». فيكون ذلك نقضًا لغرض الحذف، وهو التخفيف، فالتوكيد

(١) سورة النمل ـ من الآية الخامسة والعشرين، وفى قراءة حفص: ﴿ألا يسجدوا لله...﴾.
(٢) همع الهوامع ٢ / ٧٠.
(٣) الأشباه والنظائر ١ / ٢٨٣، وانظر الخصائص ١ / ٢٨٧.

تطويل والحذف تخفيف واختصار، وهما نقيضان لايجتمعان، وهذه المقابلة التى صنعها «السيوطى» بين التوكيد ـ وهو تطويل للعنصر اللغوى ـ والحذف ـ وهو تخفيف ـ تؤكد أن تطويل العنصر اللغوى هو نوع من الثقل يتخفف منه الناطق بقدر الإمكان. وقد بدأ هذا الشرط عند «الأخفش الأوسط» الذى تفهم أسرار اللغة جيدًا، «فإنه منع فى نحو (الذى رأيت زيد) أن يؤكد العائد المحذوف بقولك (نفسه)؛ لأن المؤكد مريد للطول، والحاذف مريد للاختصار»[1]. ومن هنا إذا أكد الضمير فلا يجوز حذفه، وهذا ما أكده العلماء القدامى حتى أصبح ذلك «مذهبًا للعرب»[2]، وكذلك المحدثون منهم[3].

الشرط الرابع: ألا يؤدى الحذف إلى ثقل آخر أشد على الجهاز النطقى من الثقل الأول، كأن يؤدى حذف التنوين مثلا إلى التقاء همزتين، أو متماثلين؛ ولهذا فالعجب كل العجب لمن حكم على قول الشاعر:

فَأَمَّا القتالُ لا قتالَ لَدَيْكُمُ ولكنّ سَيْرًا فى عِرَاضِ المَواكبِ[4]

بأنَّ حَذْفَ الفاء للخفة؛ لأن الحذف أدى إلى التقاء متماثلين، وفى ذلك استكراه، أو أن يؤدى الحذف إلى التقاء ساكنين، أو إلى صيغة غير مقبولة، ولهذا لم يُجِز النحاة حذف نون مضارع كان مع اتصاله بضمير؛ لأن ذلك سيؤدى إلى ثقل آخر مسترذل، وهو توالى متحركات كثيرة ناتجة عن حذف النون الساكنة[5].

أسباب الحذف:

يهمنا أن نستعرض أسباب الحذف؛ لأن الحذف «لا يتيسر فى كل موضع، بل

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٢٨٤.
(٢) الخصائص ١ / ٢٨٩، ومغنى اللبيب، مطبعة عيسى الحلبى ٢ / ١٥٨.
(٣) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ص ١٢٤.
(٤) البيت للحارث بن خالد المخزومى، من بحر الطويل، والمقتضب ٣ / ١١٨، سر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٤، والخزانة ١ / ٤٥٢.
(٥) تسهيل الفوائد ص ٥٦، والمساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٢٧٦، وأوضح المسالك، مطبعة صبيح ١٩٨٢م، ص ٤٨.

فى بعض المواضع دون البعض الآخر»[1]، وإجازة الحذف فى بعض المواضع دون البعض الآخر دليل قاطع على أن الحذف لايتم اعتباطًا أو تجاوزًا، ولكن له دوافعه وأسبابه، وإن كانت هذه الأسباب ترجع فى مجملها إلى الثقل، فإنها تختلف فى طبيعتها، وهذا ما سنحاول كشف النقاب عنه فيما يلى:

السبب الأول: كثرة الاستعمال:

حينما يكثر استعمالنا لتركيب معين أو جملة معينة أو كلمة، نجد أن الناطقين يحاولون التخلص من بعض أجزائها تخففًا من استطالتها، مادام الأمر لا يؤدى إلى لبس، «فالكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف مالم يجز فى غيرها»[2]، وكذلك الجملة. فالقاعدة العامة أنه: «لكثرة الاستعمال أثر فى التغيير، ألا ترى أنهم قالوا: أَيْش، والمراد: أى شىء، وقالوا: ويلمه، وقالوا: لا أدر، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال»[3].

والحق أن كثرة الاستعمال لها دور كبير ومهم فى قضية التخفيف، فلو أن تعبيرًا ثقيلاً ساد على ألسنة الناس وشاع شيوعًا عاما ملحوظًا؛ لأصبح بذلك متطلبًا للخفة بالحذف أو بغيره، وربما كان الشيوع نفسه خفة أدت إلى خفة أخرى عن طريق الحذف؛ لأنه لن يؤدى إلى غموض المعنى لشيوعه، والشيوع - كما يؤكد الدكتور «حسين شرف»: «اتخذ مقياسًا للحكم على الإبدال»[4]، كذلك نرى له أيضًا دورًا كبيرًا فى ظاهرة التخفيف بالحذف.

هذا الشيوع «سبب مهم وقوى فى جنوح اللغة إلى الحذف؛ لأن فيه نوعًا من التخفيف الذى يميل إليه الناطقون بطبيعتهم»[5]، وهذا الحذف يتم نطقًا وكتابة، أو نطقًا فقط، وقد أشار الشيخ «محمد الأمير» فى حاشيته على المغنى إلى:

---

(١) أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٧٥.

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٢٧٤.

(٣) شرح المفصل ٤ / ١٠٢ وعند ابن يعيش (لا ادرى) بدون حذف.

(٤) الإبدال لابن السكيت، تحقيق الدكتور/ حسين شرف، طبعة مجمع اللغة العربية ١٩٧٨م، وانظر مقدمة الكتاب ص ٥٢.

(٥) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ص ٣٧.

«حذف ألف الوصل نطقًا وخطا من (بسم الله الرحمٰن الرحيم)، وأشار إلى أن كثرة الكتابة والاستخدام أدت إلى موجب التخفيف بالحذف»[1]. ولعل تلك الإشارة من الشيخ «محمد الأمير» وغيره هى التى جعلت أحد المحدثين يعلق قائلاً: «وبسبب من إدراك القدماء للحذف فى اللغة تخفيفًا لكثرة الاستعمال ـ وهو أمر واقع بالطبع فى اللغة المنطوقة ـ جعلوا كثرة الاستعمال مبررًا لحذف بعض الحروف كتابة، كحذف ألف الوصل من «بسم الله» خَطا، وذلك لكثرة كتابتها»[2].

إن أسبق النحاة التفاتًا إلى هذه الظاهرة هو «سيبويه»، فقد استعرض كثيرًا من ألوان الحذف، معترفًا بأن كثرة الاستعمال هى سبب فى ذلك التغيير. يقول «سيبويه»: «إن الشىء إذا كثر فى كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مِمًّا هو مثله. ألا ترى أنك تقول: (لم أكُ) ولا تقول: (لم أقُ) إذا أردت: أقل، وتقول: (لا أدر) كما تقول: هذا قاض»[3].

وكثرة الاستخدام هى التى أباحت كثيرًا من ألوان الحذف، مثل: حذف حرف النداء، ونون (لم يك)، ونون الجمع السالم فى قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[4]. بنصب الصلاة، كما أشار إلى ذلك «السيوطى» وغيره من النحاة، حتى إضمار الفعل، إنما كان ذلك لكثرة الاستخدام[5]، كما شاع حذف ياء المتكلم عند الإضافة والتنوين فى الموصوف فى مثل: هذا زيد بن عمرو، وحذف اسم «لا» فى مثل: لاعليك، وحذف حرف الجر فى جملة القسم... إلخ. كل هذا الحذف جاء تخفيفًا على اللسان[6].

---

(١) حاشية الأمير على المغنى ـ مطبعة عيسى الحلبى ٧١.

(٢) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ص ٣٩، وانظر حاشية الأمير على المغنى ١ / ٧.

(٣) الكتاب ٢ / ١٩٦.

(٤) سورة الحج ـ من الآية رقم ٣٥.

(٥) الأشباه والنظائر ١ / ٢٧٧.

(٦) الأشباه والنظائر ١ / ٢٧٤.

السبب الثاني: طول العنصر اللغوى:

لاشك أن طول العنصر اللغوى يؤثر على مستوى فهم الجملة، فالجمل القصيرة أسرع فى الفهم من الجمل الطويلة؛ ويحتاج معه الناطق إلى مجهود عضلى أكبر، وخاصة للجمل الطويلة؛ لهذا فإننا «نجد الحذف كثيرًا عند الاستطالة، كحذف عائد الموصول، فإنه يكثر عند طول جملة الصلة، ويقل عند عدم الاستطالة، وتحذف ألف التأنيث إذا كانت رابعة عند النسب لطول الكلمة»[1]، فكما أدت الاستطالة إلى حذف كلمة من الجملة، فإنها تؤدى إلى حذف الحرف من الكلمة بسبب الاستطالة، مع فارق الطول فى كل منهما. وعلة الاستطالة تظهر فى قول الدكتور «طاهر سليمان حمودة»: «يعكس حديث النحاة والبلاغيين عن تعليل الحذف فى بعض المواضع بطول الكلام إدراكهم ما يعترى التراكيب من ثقل إذا طالت، وأن الحذف يقع فيها تخفيفًا من الثقل، وجنوحًا إلى الإيجاز الذى يمنحها شيئًا من القوة»[2]؛ لهذا كان ثقل استطالة العنصر اللغوى سببًا فى الحذف والتخلص من بعض أجزاء الكلام حتى يخف النطق، ويقل المجهود العضلى الذى يبذله الناطق عند التحدث.

السبب الثالث: ثقل العنصر اللغوى:

ينتج هذا الثقل من طبيعة الكلمات وطريقة نظمها داخل الجملة، فالكلمات الثقيلة فى طبيعتها عندما تتضام إلى بعض العناصر اللغوية الأخرى، نجد أن تغيراً ما قد يحدث. من هذه التغيرات الحذف ـ وهو الغالب ـ حتى يعتدل الكلام فيخف على اللسان، فكلمات مثل: (إن، لكن، لعل) عندما تدخل عليها الضمائر، نقول: إننى، أننى، لكننى، لعلنى. وفي هذا ثقل ينتج عن التماثل والتضعيف. يقول «سيبويه»: «فإن قلت: ما بال العرب قد قالت: إنّى وكأنّى ولعلّى ولكنِّى؟ فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة فى كلامهم، وأنهم يستثقلون فى كلامهم التضعيف، فلما كثر استعمالهم إياها، مع تضعيف الحروف حذفوا التى تلى الياء، فإن قلت (لعلِّى) ليس فيها نون، فإنه زعم أن اللام قريب من النون، وهو أقرب الحروف إليه»[3].

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٢٨.

(٢) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ص ٣٩.

(٣) الكتاب ٢ / ٣٦٩.

وقد أشار «المبرد» إلى أن سبب الحذف فى (لعلّ) هذا الثقل الناتج عن التضعيف. ولعل خير دليل على أن الحذف هنا للثقل أن «ليتنى» لايجوز الحذف منها إلا أن يضطر شاعر فيحذفها[1].

السبب الرابع: التناسب:

ويقصد به المحافظة على موسيقا الفواصل أو السجع فى الكلام، وهو من مظاهر الخفة؛ لأنه يعطى الكلامَ موسيقا رنانة يخف بها وقع الثقل اللفظى فى الكلام، ويؤدى هذا إلى الخفة المعنوية، حيث تسهل متابعة معانى الكلام. والحفاظ على التناسب من أسباب الحذف، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢ وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ ۝٣ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ۝٤ هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ﴾[2].

فقد حذفت الياء من (يسر) للحفاظ على موسيقا الكلام، فيكون متساوقًا مع (وتر وحجر)، وفى مثل قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾[3]، والتقدير: وما قلاك، حيث حذف المفعول به حفاظًا على موسيقا الكلام.

وربما كانت هناك أسباب أخرى للحذف ترتبط بالموقف اللغوى، مثل: حذف الفاعل للخوف منه، أو للخوف عليه، أو للتنزيه، أو للتعظيم.... إلخ، وهذا يرتبط بالموقف اللغوى الذى يتطلب ذلك، ولا مجال للحديث عن ذلك هنا، وربما رأى البلاغيون أسبابًا أخرى تبتعد عن طبيعة الخفة.

لقد ظهر فيما مضى أن ألوان الحذف كثيرة فى الكلام العربى، وأن كثيراً منها يأتى تخفيفًا من ثِقَلٍ واردٍ بالكلام، وفيما يلى سأتتبع الحذف فى الجملة، وسوف أقصر كلامى على حذف الحروف بسبب التركيب؛ لأثبت أن هذه الألوان إنما حُذفت خفة، ولها ما يبررها من أسباب أدت إلى ثقل التركيب، فما بالنا بحذف الكلمات والجمل، فإذا كان حذف الحرف يدل على تلك الظاهرة، فمن

---

(١) المقتضب ١ / ٢٥٠.

(٢) سورة الفجر ـ الأيات من ١ ـ ٥.

(٣) سورة الضحى ـ الآية الثالثة.

باب أولى أن يكون حذف الكلمة أو الجملة أكثر تأكيدًا لها.

أولاً: حذف التنوين:

من خلال النظر والتأمل فى كلمات اللغة العربية، ومن خلال تصريحات النحاة، يتضح أن التنوين دليل على الخفة فى الأسماء، فإذا ثقل الاسم حذف التنوين تفرقة بين الاسم الخفيف والاسم الثقيل، كما نرى فى الاسم الممنوع من الصرف حين تجتمع فيه فرعيتان (علتان): إحداهما لفظية، والأخرى معنوية - غالبًا - فيثقل بها الاسم، فينتج عن ذلك حذف التنوين، ويرتبط بهذا اللون من الحذف كثير من مظاهر الثقل على مستوى الصيغ والتراكيب، كما فى الإضافة اللفظية والمعنوية، وتركيب خمسة عشر، وشبهة التركيب فى «لا النافية للجنس» مع اسمها، كذلك حذف التنوين من الموصوف إذا كان علمًا وَوُصِفَ بابن مضاف إلى علم، وغير ذلك فى كثير من التراكيب التى يحذف منها التنوين لثقلها، والحذف فيها يؤدى إلى الخفة، فكثير من هذه التراكيب يعدها النحاة كالكلمة الواحدة، لوجود نوع من الترابط بين كلماتها، فأدى هذا إلى الثقل الذى أدى بدوره إلى الحذف تخفيفًا. وفيما يلى التراكيب التى يحذف من أجلها التنوين.

حذف التنوين عند الإضافة:

التركيب الإضافى فى اللغة العربية له طبيعة خاصة تختلف عن التركيب نفسه فى اللغات الأخرى، ففى العربية يتم هذا التركيب بوضع المضاف يتبعه المضاف إليه، مثل: قول الحق، صادق الوعد. أما فى اللغات الأجنبية فالأمر يختلف عن ذلك تمامًا فى كثير منها، ولنأخذ مثلا من اللغة الإنجليزية، وفيها يأتى التركيب الإضافى بطريقتين ليس منهما طريقة اللغة العربية:

الطريقة الأولى: استخدام حرف(OF) مثل The school of sister ولو ترجمت هذه العبارة حرفيًا إلى اللغة العربية لقيل «المَدْرَسَة لأختى»

الطريقة الثانية: إضافة حرف (S) بعد المضاف إليه الذى يذكر أولا ويليه المضاف مثل: sister's school

من هنا نرى أن الانجليزية تستخدم (OF) أو (S) دلالة على التركيب الإضافى، أمّا العربية فلا تستخدم شيئًا من هذا، بل إن الدلالة على التركيب الإضافى فيها هو حذف التنوين من المضاف. وربما أدى ذلك إلى صعوبة معرفة هذا التركيب عند بعض دارسى اللغة العربية أنفسهم من طلاب مرحلة الليسانس، مما جعل أحد الباحثين المحدثين يحكم على التركيب الإضافى بأنه: «غريب على من يتعلم العربية»[1]، وأضيف: بل هو غريب على كثير من أبناء العربية من أبنائها أنصاف المثقفين، مع سهولة معرفة هذا التركيب لمن تمرس بالقراءة العربية. والفرق بين العربية والإنجليزية فى ذلك أن العربية راعت الخفة فى تركيبها وحذف ما يمكن حذفه، فقولنا: «مَدْرَسة محمد» أخف كثيراً من قولنا: «المدرسة لمحمد» لفظًا ومعنًى، أو أننى آتِى بالمضاف إليه وبعده حرف آخر رابط بينهما ثم يأتى المضاف.

ولقد حكم النحاة القدامى والمحدثون[2]، بأن الإضافة اللفظية تفيد التخفيف، يقول الأستاذ «عباس حسن» عن حذف النون والتنوين فى الإضافة اللفظية: «فكل من النون والتنوين يُحْدِث ثقلاً على اللسان عند النطق بالوصف مع معمول من غير إضافتهما، فإذا جاءت الإضافة زال الثقل وخف النطق. يتضح هذا الثقل فى مثل: (أنتما خطيبان الحفلَ غداً وساحران الألبابَ فيه. ولاشك أن سامعين الخطابَ وعارفين الفضلَ سيعجبون بكم أشد الإعجاب). وفى مثل (تخير زميلاً مخلصًا المودةَ، باذلاً الجهدَ...). ويختفى الثقل حين نضيف الوصف إلى معموله ونحذف النون والتنوين من آخر الوصف المضاف، فنقول: (أنتما خطيبا الحفل غدًا وساحرًا الألباب... إلخ»[3]. ويؤكد «ابن يعيش» أن الإضافة اللفظية: «إنما تُضافُ لضربٍ من التخفيف، والنية غير الإضافة»[4].

وأستطيع أن أضيف صفة التخفيف إلى فوائد الإضافة المعنوية بالإضافة إلى

(١) فى علم اللغة التقابلى، الدكتور/ أحمد سليمان ياقوت ص ٢٢.

(٢) ابن الحاجب فى الكافية ١ / ٢٨٠، وابن يعيش فى شرح المفصل ٢ / ١١٩، ١٢٢، وابن جنى فى الخصائص ١ / ٢٤٩، والأستاذ/ عباس حسن فى «النحو الوافى»، دار المعارف، الطبعة السادسة ٣ / ٣٢.

(٣) النحو الوافى ٣ / ٣٢.

(٤) شرح المفصل ٢ / ١٢٦.

التخصيص أو التعريف، فلو قلنا: قولُ حقٍّ (بالإضافة) فقد تخففنا من التنوين في المضاف بحذفه، وهذا أخف كثيرًا من قولنا: قولٌ حقٌّ، وقد أجاز بعض النحاة الوصف بالمصدر. ألا نستطيع أن نقول بعد ذلك: إن الإضافة اللفظية والمعنوية تفيدان التخفيف، وإن الإضافة المعنوية تزيد عن الأخرى إفادتها التخصيص أو التعريف؟.

وإذا ثبت لدينا ذلك، فلنا الحق أن نتعجب مما ذهب إليه الدكتور «مهدى المخزومى» حين يقول: «والحق أن التخفيف ليس غرضًا ترتكب الإضافة من أجله، وليس حذف التنوين تخفيفًا، ولو كان الأمر كذلك لما استعمل الوصف منونًا فى حال؛ لأن كثرة الاستعمال تتطلب التخفيف، وما دام التنوين ثقيلاً كما زعموا فيجب حذف التنوين منها دائمًا، تحقيقًا للتخفيف الذى يتطلبه الاستعمال»[1]، ثم يتحدث الدكتور «مهدى المخزومى» عن فوائد الإضافة اللفظية قائلا: «إن أُضيف ـ الوصف ـ خلص للزمان الماضى، وإنْ نُوِّنَ خلص للمستقبل، فإن قلت: هذا كاتبٌ رسالةً (بدون إضافة) كنت قصدت إلى أنه سيكتب الرسالة، فليست المسألة مسألة تخفيف كما زعمو»[2].

والحق أن هذا تصور لايقوم دليل واحد على إثباته؛ لأن الاستعمال السياقى يقرر غير ذلك. هل يستطيع الدكتور «مهدى المخزومى» أن يحدد الزمن ـ كما حدده ـ فى الأمثلة الآتية: عزيزُ النفسِ من يرفضُ الضيمَ، بعدَ قليلٍ يُقبلُ رمضانُ، المؤمنُ فيه صوامُ الفمِ نهارًا عن الطعامِ، حذرُ اللسانِ من اللغو، حبيسُ النفسِ عن الهوى. وردت التراكيب الآتية فى حالة إضافة، وهى إضافة لفظية: عزيزُ النفسِ، صوامُ الفمِ، حذرُ اللسان، حبيسُ النفسِ. هل نستطيع تحديد الزمن فى هذه السياقات بالزمن الماضى، كما أشار الدكتور «مهدى المخزومى» إلى ذلك؟. أعتقد أن العكس هو الصحيح، لأن الزمن هنا هو المستقبل، وذلك واضح تمامًا. ولنقرأ ما يقوله «ابن يعيش». إنه يقول: «وقد يُحذف التنوين من

---

(١) فى النحو العربى قواعد وتطبيق، ص ١٧٨.

(٢) المصدر السابق نفسه.

اسم الفاعل تخفيفًا، وإذا زال عنه التنوين عاقبته الإضافة، والمعنى معنى ثبات التنوين[1]. ويقول «سيبويه»: «وليس يغير كف التنوين ـ إذا حذفته مستخفا ـ شيئًا من المعنى»[2]، ولعل هذا دليل قاطع على أن حذف التنوين فى الإضافة تمَّ تخفيفًا للكلام، بدليل أن المعنى القائم فى العبارة على ثبات التنوين، فلم يؤثر حذفه فى المعنى. فبقى المعنى بعد حذف التنوين كما كان قبل الحذف.

ويرتبط بذلك حذف نون المثنى ونون الجمع عند الإضافة كما فى: ضاربا زيد، وضاربو زيد، فقد أدت الإضافة هنا إلى حذف النون التى تعادل التنوين فى تخفيفها بالحذف، وذلك فى الإضافة اللفظية التى جعل النحاة كل فائدتها التخفيف من التنوين والنون.

ومما يؤكد أن هذا الحذف يفيد التخفيف حسب قوانين النحو، بالإضافة إلى الذوق اللغوى، أن النحاة أجازوا: الضاربا زيد، أو الضاربو زيدٍ، ومنعوا الضاربُ زيدٍ (فى حالة الإفراد). وقد أشار «ابن يعيش» إلى سبب ذلك قائلا: «لما يحصل بالإضافة من التخفيف بحذف النون، فأما إذا قلت: الضارب زيدٍ فهو تغيير له عن مقتضاه من الإعمال من غير فائدة؛ لأنه لم يحصل بالإضافة تخفيف؛ لأنه لم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالإضافة»[3]، أى أن الخفة كانت سببًا فى جواز مثل: الضاربا زيد، والضاربو زيد، ومنع الضارب زيدٍ، لعدم وجود تخفيف فى الحالة الأخيرة بسقوط نون أو تنوين، لعدم وجود أيهما، فلم يجز ذلك التركيب.

وقد أشار «سيبويه» إلى أن فى الإضافة خفة أخرى غير حذف النون أو التنوين، يتضح ذلك فى تعليقه على قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[4].

---

(1) شرح المفصل ٦ / ٦٨.

(2) الكتاب ١ / ١٦٦.

(3) شرح المفصل ٢ / ١٢٢.

(4) سورة سبأ ـ من الآية ٣٣.

يقول «سيبويه»: «فالليل والنهار لايمكران، ولكن المكر فيهما»[1]، وكأنه يريد أن يقول: إن أصل التعبير: بل مكر فى الليل وفى النهار، لكن الحرف الذى يفيد الظرفية حُذف وعاقبته الإضافة، وفى هذا خفة من الجانب اللفظى والمعنوى معًا، وينطبق ذلك على الإضافة التى بمعنى (اللام) والتى بمعنى (من).

حذف التنوين لالتقاء الساكنين:

إذا جاز حذف التنوين للإضافة، فإنه يجوز حذفه عند التقاء الساكنين نظراً لثقل التركيب. يقول «الجرمى»: «حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقًا لغة، وعليها قرئ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾[2] و ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ﴾»[3].

بدون تنوين سابق مع نصب النهار، فقد أدى ثقل التقاء الساكنين إلى حذف التنوين ـ وهو أحد الساكنين ـ والاكتفاء بحركة ما قبله، ومع كثرة ذلك يعده البعض شاذًا[4]، بالرغم من وجود قراءات كثيرة تشير إلى ذلك الحذف. ألا ننظر إلى رأى صاحب كتاب البحر المحيط الذى رأى أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين موجود فى كلام العرب، وأكثر ما يوجد فى الشعر[5]. وفيما يلى نقرأ ماذا قال «ابن جنى» دليلا على مايقوله. يقول ابن جنى: «حدثنا أبو على عن أبى بكر عن أبى العباس أنه قال: سمعت عمارة بن عقيل بن بلاء بن جرير يقرأ: ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ﴾. فقلت له: ما تريد؟ قال: أردت سابقٌ النهارَ. فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلت لكان أوزن، ثم علق «ابن جنّى» قائلاً: «ألا تراه إنما طلب الخفة، يدل عليه قوله: لكان أوزن؛ أى أثقل فى النفس وأقوى من قولهم: هذا درهم وازن، أى ثقيل»[6].

(١) الكتاب ١ / ١٧٦.
(٢) سورة الإخلاص ـ الآيتان ١ ، ٢.
(٣) سورة يس ـ من الآية ٤٠. وانظر المحتسب ٢ / ٨١، والبحر المحيط ٧ / ٣٣٨، وهمع الهوامع ٢ / ١٩٩.
(٤) سيبويه والضرورة الشعرية ص ٨٢.
(٥) البحر المحيط ٨ / ٥٢٨، وانظر المقتضب ٢ / ٣١١.
(٦) الخصائص ١ / ١٢٥، ٢٤٩، وانظر المحتسب ٢ / ٨١.

وهذا يؤكد لنا مدى ثقل التنوين فى مثل هذا التركيب، فحُذف تخفيفًا، والذوق اللغوى يدل على تلك الخفة الناتجة عن الحذف.

حذف تنوين العَلَم الموصوف بابن:

يحذف تنوين العَلم الموصوف بابن المضاف إلى علم آخر، مثل: هذا محمدُ ابنُ عبدِ الله، بحذف تنوين محمد «تخفيفًا لكثرة (ابن) بين علمين»[1]. وليست كثرة الاستعمال وحدها هى السبب فى هذا الحذف، فهناك سبب آخر يضيفه «ابن يعيش» قائلا: «كأنهم جعلوا الاسمين اسمًا واحدًا»[2]، فمن رأى «ابن يعيش» أن الصفة والموصوف كالشىء الواحد، فهى مضارعة للصلة والموصول. وهذا ما أدى إلى حذف حروف أخرى كثيرة غير التنوين من الكلمات، مثل: حذف همزة الوصل لفظًا من ابن عند الإضافة إليها، نحو كتاب ابنى، وحذفها من (اسم) فى قولنا (بسم الله).

وإذا كانت كثرة الاستعمال وصيرورة الصفة والموصوف كالشىء الواحد سببًا فى حذف التنوين لثقل التركيب حينئذ، فهل نوافق الأستاذ «إبراهيم مصطفى» فى قوله عن حذف التنوين هنا: «ولم يستطع النحاة أن يكشفوا عن سبب لتحريم التنوين هنا، وقال أكثرهم: إنه حُذف تخفيفًا»[3].

أعتقد أن الثقل هنا سبب كاف لأن يحذف التنوين، وخاصة أن ذلك يؤازره كثرة الاستعمال التى تتطلب التخفيف، وصيرورة الشيئين كالشىء الواحد التى تتطلب التخفيف، فالنحاة حينما قدموا هذا السبب كانوا على علم تام بأسرار لغتهم، وكان وعيهم حاضرًا وذوقهم حاكمًا.

حذف التنوين من اسم لا النافية للجنس:

يُحذف التنوين من اسم لا النافية للجنس، والسبب فى هذا الحذف ثقل

---

(١) شرح الشافية، نقرة كار ص ١٠٥.

(٢) شرح المفصل ٢ / ٥.

(٣) إحياء النحو ص ١٧٩.

تركيب «لا» مع اسمها منونًا، وكذا خبرها غالبًا[1]. يقول «الرضى»: «حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة». ويشير «المبرد» إلى أن «لا» مع اسمها كالاسم الواحد قائلاً: «فأما ترك التنوين فإنما هو لأنها جعلت هى وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، كخمسة عشر»[2]. وهذا التركيب مما يحذف منه التنوين أيضًا لثقله الذى أدى إلى بنائه، ويؤكد ذلك «سيبويه» بقوله: «النفى فى موضع تخفيف، كما أن النداء فى موضع تخفيف»[3]، ولذا أكد «سيبويه» أن الحذف للاستخفاف فى قول الشاعر:

أَبِى الإسلامُ لا أبَ لِى سِواهُ إذا افتَخَرُوا بقيسٍ أو تميمِ[4]

فقد حذف التنوين من اسم «لا» تخفيفًا عن قولنا: «لا أبًا لى».

حذف التنوين من الاسم الممنوع من الصرف:

من الأبواب النحوية التى تتجلى فيها ظاهرة الحذف للخفة بشكل واضح باب أطلق عليه النحاة «الممنوع من الصرف»، وهذا الباب يؤثر فيه الثقل بشكل مجسد، فحذف التنوين الذى هو علم الخفة، هو حذف تتخفف فيه الكلمة من بعض حروفها المنطوقة لا المكتوبة، وللنطق دور كبير فى حذف مثل هذه الحروف؛ لأن فى النطق إحساسًا بمدى ثقل الكلمة أو الجملة أو خفتهما. وإننى أفضل مصطلح «حذف التنوين» فى باب الممنوع من الصرف؛ وذلك لأن الأصل فى الأسماء التنوين، كما كان الأصل فيها الخفة، وعدم التنوين فرع والفرع هو الأثقل، كما أن الأصل هو الأخف، فوجود التنوين أصلٌ وعدمه فرع، فكان من الواجب أن يوجد التنوين لأصالته، لكنه حذف بسبب الثقل الذى هو مناط حديثنا الآن.

---

(١) شرح الكافية للرضى ١ / ٢٥٥.

(٢) المقتضب ٤ / ٣٥٧، وانظر شرح الشافية للرضى ١ / ٢٥٥.

(٣) الكتاب ٢ / ٢٧٨ ، ٢٨٣.

(٤) البيت من الوافر، وهو منسوب لنهار بن توسعة اليشكرى، انظر الكتاب ٢ / ٢٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٠٤، وهمع الهوامع ١ / ١٤٥.

والملاحظ أن الثقل المعنوى يُعادل الثقل اللفظى فى النتيجة التى يَئُول إليها كل منهما، وهى حذف التنوين. فَعِلَّةُ حذف التنوين من الكلمة اعتمدت على الثقل اللفظى والثقل المعنوى معًا ـ كما سيأتى ـ وهنا يتأكد لنا أن الثقل بنوعيه هو العلة الحاكمة لحذف التنوين فى باب الممنوع من الصرف بكل تفاصيله؛ لهذا إذا قل الثقل ـ لفظيًا أو معنويًا ـ لا يحذف التنوين من الكلمة، وإنما يبقى، ويصبح الحذف ـ إن تم ـ ضرورة شعرية فى الشعر، أو تجاوزًا للقاعدة فى النثر.

ويصاحب حذف التنوين من الكلمة بسبب الثقل تغيير آخر يتم زيادة فى الخفة والوصول إلى مداها، فتجر الكلمة بالفتحة بدلا من الكسرة، وقد ثبت لنا ـ من خلال السياقات اللغوية المختلفة ومن خلال تصريحات النحاة ـ خفة الفتحة عن بقية أخواتها من الحركات، فكان فى الإعراب نوع من التخفيف وتأكيد عليه بسبب الثقل الكامن فى الكلمة.

وفيما يلى سأتناول كيفية الثقل، وكيف يكون سببًا فى حذف التنوين؟ وما هى طبيعة هذا الثقل؟

قبل البدء فى الحديث عن ذلك ينبغى أن نقرر أن فى الدراسات النحوية أمورًا كثيرة اعترف بها النحاة، ولها صلة كبيرة بما نحن فيه الآن، وهذه الأمور هى:

(أ) ثقل الفعل وخفة الاسم:

فالاسم أصل والفعل فرع عليه؛ وذلك لأن الأفعال «تقتضى أزمنة وأمكنة وأحداثًا ومفعولين وفاعلين لأفعالهم، وغير ذلك من معمولات الأفعال»[١]، فالفعل حينما يحتاج إلى الفاعل والمفعول، «فكأنه مركب منهما، إذ لا يستغنى عنهما، والاسم لايقتضى شيئًا من ذلك، إذ هو سمة على المسمى لاغير، فهو مفرد، والمفرد أخف من المركب»[٢]. وقد تحدثنا فى الباب الأول عن ذلك بما يغنى عن إعادة ذكره هنا.

لقد كان الثقل فى الفعل سببًا فى امتناع دخول التنوين عليه؛ لأن التنوين عَلَم

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٣٢٣.

(٢) شرح المفصل ١ / ٥٧.

الخفة، والفعل ثقيل فلا يدخله التنوين، فإذا جاء الاسم ثقيلا، كانت هذه النتيجة التى أشار إليها «ابن يعيش» حينما يقول: «حذف التنوين مما لا ينصرف لثقله حملا على الفعل»[1].

ولم يكن «سيبويه» بعيدًا عن ذلك حينما قال: «واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون»[2]، وهذه قاعدة عامة وضعها «سيبويه» للكلمات التى تشابه المضارع، ونستطيع أن نجعل هذه القاعدة أكثر تعميمًا حينما نقول: إن ما ينطبق على المضارع ينطبق على بقية الأفعال؛ لهذا كانت المشاركة بين الاسم والفعل والتشابه فى الثقل سببًا فى حذف التنوين من الاسم مشاركة للفعل فى عدم جواز دخول التنوين عليه. وعن هذه المشاركة وتلك المشابهة يشير «ابن يعيش» ويؤكد: «أنها مشاركة ومشابهة فى الفرعية، والشىء إذا أشبه الشىء أعطى حكمًا من أحكامه على حسب قوة الشبه، وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكمًا هو فى الأصل للآخر، ولكن الشبه إذا قوى أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يوجب، فكلما كان الشبه أخص كان أقوى، وكلما كان أعم كان أضعف»[3]. وأعتقد أن الشبه القائم بين الاسم والفعل فى الكلمات التى حذف منها التنوين فى باب الممنوع من الصرف يتساوى فى كل من الاسم والفعل، إن لم يكن الاسم أكثر ثقلا فى بعض الأحيان، مما جعل النحاة يؤكدون أنه «إذا اجتمع فى الاسم علتان فرعيتان من العلل التسع أو علة واحدة مكررة... فإنه يشبه الفعل من وجهين، ويسرى عليه ثقل الفعل، فحينئذ منع الصرف، فلم يدخله جر ولا تنوين»[4].

(ب) ثقل الصفة وخفة الاسم:

لقد اعترف النحاة بخفة الاسم عن الصفة، «فالصفة ثقيلة لاقتضائها موصوفًا،

---

(١) شرح المفصل ١ / ٥٧.

(٢) الكتاب ١ / ٢١.

(٣) شرح المفصل ١ / ٥٨.

(٤) المصدر السابق نفسه.

ومشابهتها للفعل فى الدلالة على الحدث»[1]. ويزداد ثقل الصفة إذا كانت على وزن الفعل، فأدى هذا التشابه إلى حذف التنوين، يقول «سيبويه» عن سبب حذف التنوين فى «أَفْعَل» صفة: «لأن الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه، كما استثقلوه فى الأفعال، وأرادوا أن يكون فى الاستثقال كالفعل، إذ كان مثله فى البناء والزيادة وضارعه، وذلك نحو أخضر وأحمر... إلخ»[2]؛ لهذا وجدنا الصفة - وهى فرعية - إذا وجد معها فرعية أخرى تتخلص من التنوين دون تردد.

(جـ) إن التنوين لا يوجد إلا في الخفيف من الكلمات، وإن ترك التنوين من الكلمة وحذفه دليل علي ثقلها:

يقول «سيبويه»: «التنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة على ما يستثقلون»[3]. والتنوين حرف يحذف من الكلمة؛ لكى تقل فى عدد حروفها نطقًا فتخف بهذا الحذف، ويوجد التنوين حين تخف الكلمة فلا يحذف، ويؤكد «ابن جنى» هذا الكلام قائلاً: «ودخل التنوين الكلام علامة للأخف عليهم والأمكن عندهم، وهو الواحد النكرة»[4]، ويهمنا أن ننقل كلام الدكتور «حسين شرف» تعليقًا على عبارة «ابن جنى» السابقة، حيث يقول: «يفيد قوله: وهو الواحد النكرة اختصاص هذا النوع من الأسماء بدخول التنوين، مع أننا لو حققنا الأمر لوجدنا التنوين يدخل الأعلام مثل: زيد وعمرو، والتوفيق بين هذا وما ذكره «ابن جنى» أن الاسم من حيث الثقل وعدمه ثلاثة أقسام:

قسم ثقيل للغاية: وهو ما لاينصرف، وهذا لايدخله التنوين.

قسم خفيف للغاية: وهو الواحد النكرة نحو: غلام ورجل، وهذا تدخله الحركات الثلاث والتنوين.

---

(١) شرح الشافيه، نقرة كار ص ٨٣، والكتاب ١ / ٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٢٨.

(٢) الكتاب ٣ / ١٩٣.

(٣) الكتاب ١ / ٢٢.

(٤) اللمع ص ٩٤.

قسم متوسط: وهو: ما أشبه الفعل من وجه واحد، ومنه الأعلام - مثل: زيد وعمرو - التى فيها التعريف فرع من التنكير، فحمل هذا النوع على الواحد النكرة حتى لا يمنع من الصرف لعلّة واحدة، ويكون «ابن جنى» اكتفى بذكر الأصل واستغنى به عن ذكر ما يحمل عليه»[1].

هكذا يقسم الدكتور «حسين شرف» الاسم من حيث الثقل وعدمه إلى هذه التقسيمات الثلاثة. منها هذا القسم الأخير الذى عده متوسطًا بين الثقل والخفة، وهو قسم شبيه بالفعل من وجه واحد، وهذا ما جعله منصرفًا، فهو «لا يمنع من الصرف لعلّة واحدة» وهذا يذكرنا بما قاله «ابن يعيش» منذ قليل عن الشبه بين الاسم والفعل، وهى أن «الشبه إذا قوى أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يوجب». فقد وجدنا أنه حينما ثقل الاسم بالمشابهة القوية حذف التنوين فى القسم الأول، وحينما كانت المشابهة ضعيفة لم يوجد الحكم، ومظهر ذلك فى القسم المتوسط، وهو ما أشبه الفعل من وجه واحد، وهو الفرعية فى الاسم المعرفة (العلم)، كما كان الفعل فرعًا عن الاسم، ولم يكن هذا الشبه قويًا ليحذف التنوين من الكلمة.

إن الاسم المنون متمكن فى بابه، وغير المنون غير متمكن فى بابه لوجود هذا الشبه. يقول «الزجاج»: «إن التنوين علامة لأمكن الأشياء عندهم، وقد يكون متمكنًا لا تنوين فيه، فيترك التنوين فى المتمكن الذى هو ثقيل عندهم، وذلك كل ما لاينصرف غير منون؛ ليفصل بين المستوفى التمكن وبين الناقص التمكن»[2]، وختم «الزجاج» كلامه بعبارة تجسد ظاهرة التخفيف، وكانت هذه العبارة تعليقًا على ما قاله من أن التنوين يحذف من الثقيل، وهى: «هذه عله التنوين فى جميع ما ينصرف، وعلة تركه فى جميع ما لاينصرف»[3].

---

(١) اللمع (هامش) ص ٩٥.

(٢) ما ينصرف وما لاينصرف، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق السيدة هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث عام ١٩٧١م، ص١.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ١.

إن صرف الاسم ووجودُ التنوين فيه هو ابتعاد له عن الفعل، وهذا يمنع اللبس الذى يمكن إيجاده لو منعنا كلمات اللغة كلها من التنوين، أو نونت جميعها. يقول «ابن يعيش»: «وصرف الاسم حكم عليه بالخفة وعدل به عن شبه الفعل، هذا مع ما فى صرفه من إزالة لبس»[1]، أى اللبس بين الاسم والفعل فى حالة تساويهما بوجود التنوين أو عدمه، من هنا كان لابد من هذه العملية التنظيمية الدقيقة لكلمات اللغة، ولا يخشى من الكلمات التى حذف منها التنوين من أن تلتبس بالفعل؛ لأن هذه الكلمات كلمات خاصة، ولها طبيعتها المستقلة، وتختلف عن بقية الكلمات الاسمية بما فيها من فرعية أو فرعيتين.

(د) هناك قاعدة غاية في الأهمية، ولها تأثير كبير في باب الممنوع من الصرف وفي غيره من الأبواب النحوية، وهي ما أطلق عليه النحاة: الأصل والفرع:

وقد وجهت هذه القاعدة باب الممنوع من الصرف بصفة خاصة، وأبوابًا نحوية أخرى كثيرة بصفة عامة، فقد اعترف النحاة وأقروا بثقل الفرع وخفة الأصل[2]، ويتجلى ذلك فى أمور كثيرة منها:

١ ـ التنكير أصل والتعريف فرع عليه.

٢ ـ التذكير أصل والتأنيث فرع عليه.

٣ ـ المفرد أصل والمثنى والجمع فرعان عليه.

٤ ـ المفرد أصل والمركب فرع[3].

فالتنكير أصل لما فيه من العموم والتعريف فرع؛ لأنه يحتوى على المعنى العام والخاص معًا، وها هو ذا «سيبويه» يعترف بثقل المعرفة عن النكرة مرتين فى صفحة واحدة حينما يقول عن كلمات مثل أربع وأيدع (صبغ أحمر):

---

(١) شرح المفصل ٤ / ١٠٢.

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٢٧٠.

(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٠، ٢٢، والمقتضب ٣ / ٣٥٠، ٣٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢٨، ٥٧، والخصائص ٢/ ٤١٥، والهمع ٢/ ١٤٩، والأشباه والنظائر ١/ ٢٦٥ وما بعدها.

«لاتنصرف فى المعرفة؛ لأن المعارف أثقل، وانصرفت فى النكرة لبعدها من الأفعال، وتركوا صرفها فى المعرفة حيث أشبهت الفعل لثقل المعرفة عندهم»[1]، وثقل المعرفة عن النكرة ثقل معنوى؛ لما فيه من شغل الذهن بشىء خاص تدل عليه الكلمة فى حالة تعريفها، بخلاف النكرة، فإن التعميم فيها لايشغل الذهن كثيراً، إذا أضفنا إلى ذلك تلك العلامة أو الأداة التى لابد من وجودها فى المعرفة وجدنا أن المعرفة تزيد ـ عادة ـ فى حروفها عن النكرة[2] عن طريق من طرقها، كذلك يحكم النحاة بأن النكرة أكثر من المعرفة فى الكلام، والكثرة مظنة الخفة، كما يشير إلى ذلك «السيوطى»[3]، فالنكرة أصل، وقد وجدت أولاً، والسبب كما يقول الدكتور «أحمد ياقوت»: «ذلك لأن الأشياء ـ أيا كانت ـ تكون فى أول أمرها مجهولة غير معروفة، ثم تعرف بعد ذلك ويستبين أمرها فتصير معرفة، وهذا أمر عقلى»[4]، وبهذا يتضح لنا أن «النكرة هى الأصل، وهى الأخف عليهم والأمكن عندهم، والمعرفة فرع، فلما كانت النكرة أخف عليهم ألحقوها التنوين دليلاً على الخفة؛ ولذلك لم يلحق الأفعال لثقلها»[5].

كذلك كان لثقل التأنيث دور كبير فى سبب حذف التنوين من الكلمة، وذلك لطبيعة التأنيث، فهو فرع عن التذكير، والفرع أثقل من الأصل، وقد أشار كثير من النحاة إلى خفة المذكر وثقل المؤنث[6]، وأن لذلك دوره الكبير فى حذف التنوين من الكلمة وبالتالى توجيه إعرابها.

ويلاحظ أن الحكم بثقل المؤنث حكم قاعدى واستعمالى، فهو متحقق أثناء النطق، فلو قارنّا بين جملتين مثل: الرجل موجود، والمرأة موجودة، وحاولنا

(١) الكتاب ٣ / ١٩٤.
(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٢٦٥.
(٣) الأشباه والنظائر ١ / ٢٦٩.
(٤) فى علم اللغة التقابلى ص ١١٤.
(٥) شرح المفصل ١ / ٥٧.
(٦) المقتضب ٣ / ٣٥٠، ٣٥٢، والخصائص ٢ / ٤١٥، وهمع الهوامع ٢ / ١٤٩.

تأمل كل من الجملتين بشىء من التأنى لظهر لنا أن الحكم بثقل الجملة الثانية لن يبعد عن الحقيقة، فتكرار التاء مع الضغط عليها لثقلها نطقًا يثير فى النفس شيئًا إذا قُورنت بالجملة الأولى، ولنتخيل أننا نقوم بتعليم طفل صغير، فأى الجملتين أيسر نطقًا. وسواء كان الثقل لفظيا أو معنويا، فإن فى ذلك ثقلا عن التذكير، وهذه التاء فى المؤنث تؤدى إلى تكثير حروف الكلمة، كما تؤدى إلى شغل الذهن بالتأنيث الذى هو فرع عن التذكير، وهذا ما جعل «ابن جنى» يتوصل إلى هذه النتيجة التى يقول فيها: «ألا تراك لو نزعت عن الاسم تأنيثه لصرفته؛ لأنك لم تبق فيه بعد إلا شبهًا واحدًا من أشباه الفعل»[1]؛ لهذا حكم على كلمة «يوسف» اسم امرأة بأنها أثقل منه اسم رجل، وليتأمل من أراد: جاء يوسف، وجاءت يوسف، ويبدو أن الذهنِ يميل إلى استدعاء المذكر بمجرد البدء فى النطق، ليس ذلك إلا لكثرة المذكر وكثرة الحديث عنه، فإذا ما كان الكلام على مؤنث فإن ذلك يحتاج إلى شىء من التباطؤ فى متابعة العبارة. هذا على مستوى المعنى، أما على مستوى اللفظ فإن هاء التأنيث كما أطلق عليها «سيبويه»: «إنما هى بمنزلة اسم ضُم إلى اسم فجُعِلاَ اسمًا واحدًا، نحو حضرموت»[2]. ثم قدم الدليل فى الصفحة نفسها حين قال: «ويدلك على أن الهاء بهذه المنزلة أنها لم تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة قط، ولا الأربعة بالخمسة؛ لأنها بمنزلة عَشَرَ وَمَوْت». وواضح أن التاء تزيد من حروف الكلمة فتؤدى إلى الثقل اللفظى بجوار الثقل المعنوى، ومن الممكن أن يكون الثقل لفظيا فقط، كما فى معاوية وطلحة، أو يكون الثقل معنويًا فقط إذا كانت الكلمة مؤنثة ولا تاء فيها، مثل: زينب وسعاد، وكل أنواع التأنيث تؤدى إلى الثقل الذى يساهم فى حذف التنوين من الكلمات، وبهذا يمكن القول بأن الكلمات المؤنثة التى تحمل ثقلاً

(١) الخصائص ١ / ١٧٩.

(٢) الكتاب ٣ / ٢٢٠.

لفظيًا ومعنويًا فى وقت واحد أكثر ثقلاً من الكلمات التى تحمل ثقلاً لفظيًا أو معنويًا فقط.

ونستطيع أن نحدد من خلال ما مضى أن فرعية التأنيث لوجهين:

أحدهما: أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شىء، وحيوان، وإنسان، فإذا علم تأنيثها ركب عليها العلامة وليس كذلك المؤنث.

الثانى: أن المؤنث له علامة على ما سبق فكان فرعًا»[1].

لقد حكم النحاة بناء على المشهور من قواعدهم أن المفرد أصل، والمثنى والجمع فرعان عليه، وبهذا يثقل المثنى والجمع عن المفرد، بل إن «السيوطى» حكم بأن: «التثنية أخف من الجمع»[2]، ويبدو أن ذلك الثقل مرتبط باللفظ من ناحية، ثم بالمعنى من ناحية ثانية، فالتثنية تأتى بإضافة ألف ونون أو ياء ونون على المفرد، أما الجمع فيأتى بزيادة واو ونون أو ياء ونون على المفرد، أو يكون بتغيير مفرده، سواء كان بتغيير حروفه أو حركاته أو تغييرهما معًا، أو إضافة ألف وتاء على مفرده، ولا شك أن الألف فى المثنى أخف من الواو فى الجمع كما حكم بذلك النحاة[3]، فأدى ذلك إلى ثقل المثنى والجمع عن المفرد وثقل الجمع عن المثنى؛ ولهذا حكم «نقرة كار» بأن: «الجمع ثقيل لفظًا ومعنى فيستثقل فيه أدنى ثقل»[4]، وإذا كان المثنى محددًا باثنين فإن الجمع ليس محددًا، وهذا هو مناط الثقل المعنوى، فحينما أقول: رجال أو مهندسون فإن فى ذلك شيئا من

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٩.

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ١٠٦.

(٣) الكتاب ٤ / ١٦٧، وشرح شواهد الشافية ٤ / ١٨.

(٤) شرح الشافية ص ٨٢.

الإبهام أو الغموض، فالذهن يحار هل هم قليلون أم كثيرون؟ وربما شُغل الذهن بعددهم أو أوصافهم... إلخ.

هذا الثقل فى الجمع إذا كان فى صورته العادية المشهورة فهو أثقل من الواحد كثيراً باعتراف النحاة[1]، فما بالنا بصيغة منتهى الجموع على وزن مفاعل ومفاعيل مثل: مساجد ومفاتيح.

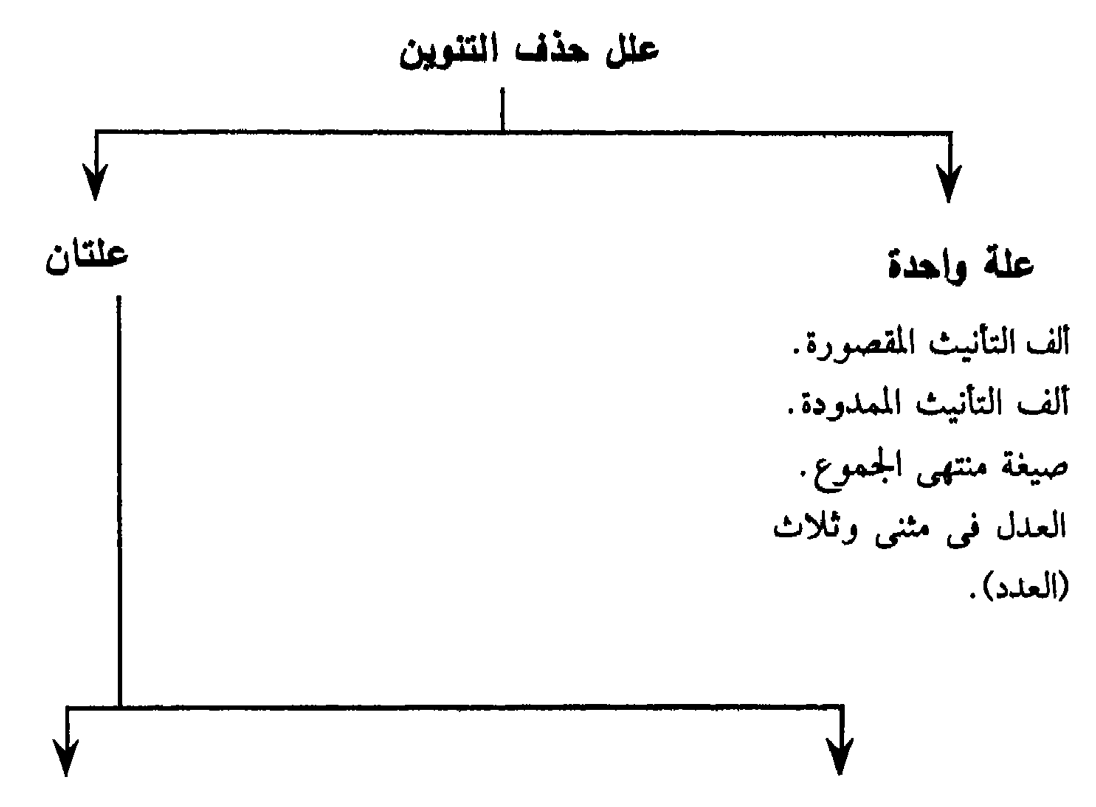
إذا كان الإفراد أصلا فى الكلمة فإن التركيب فرع عليه؛ ولهذا يصبح وجوده قائمًا بين الفرعيات التى تساهم فى حذف التنوين، بل إنه قد ورد عند «الأشمونى» تلك القاعدة الهامة التى يقول فيها: «ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث، فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف، بأن أسكنوا ياء «معد يكرب» ونحوه، وإن كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح نحو رامية وعارية، وقد يضاف أول جزْأَى المركب إلى ثانيهما»[2]، لاشك أن هذا اعتراف بمراتب الثقل، فثقل التركيب أشد من غيره، مما أدى إلى مزيد تخفيف من تسكين وإضافة ينتج عنهما حذف التنوين من الجزء الأول ومن الجزء الثانى.. إلخ.. وسيأتى التخفيف فى مثل هذا التركيب.

الملاحظ أن الفرعية فى الكلمة تؤدى إلى ثقلها، فيظل الأصل خفيفًا بالنسبة لها، لكن يلاحظ أيضًا أن الفرعية الواحدة لا تكفى لحذف التنوين من الكلمة، إلا إذا كان لهذه الفرعية دلالة الفرعيتين وثقلهما، وسيظهر ذلك من خلال التعليق على ما أسماه النحويون «علل المنع»، أى علل حذف التنوين.

---

(١) شرح المفصل ١ / ٦٣، ٥ / ٣٥، ١٠ / ٨١، ٩٣.

(٢) شرح الأشمونى ٣ / ٢٤٩.



العلمية مضافًا إليها واحدة مما يأتى:

- التأنيث ـ بدون ألف.
- العجمة.
- التركيب المزجى.
- زيادة الألف والنون.
- وزن الفعل.
- العدل.
- ألف الإلحاق.
- ألف التكثير.
- الألف والتاء.

الوصفية مضافاً إليها واحدة مما يأتى:

- زيادة الألف والنون.
- وزن الفعل.
- العدل.

أما عن هذه العلل أو الفرعيات التى أثرت فى حذف التنوين من الكلمة، فكما هو ملاحظ أن هناك علة واحدة (لها قوة العلتين)، وهناك علتان. وقد أشار النحاة أن لمنع الكلمة من التنوين (حذفه) لابد من وجود فرعيتين: إحداهما لفظية

وأخرى معنوية أو علة واحدة تقوم مقام العلتين[1]، وربما كان ذلك الثقل واضحًا فى العلمية مضافًا إليها الفرعية الأخرى، كذلك فى الوصفية مضافا إليها الفرعية الأخرى، أما ما أطلق عليه النحاة «العلة الواحدة» فلابد أن نتوقف أمامه بشىء من التأنى. لقد أشار النحاة إلى أن هذه العلة قائمة مقام العلتين، والحق أن هذه العلة ـ كما أطلقوا ـ ليست علة واحدة، ولكنها علتان متداخلتان، هذه العلل كما رأيناها فى الشكل السابق.

ألف التأنيث المقصورة والممدودة.

صيغة منتهى الجموع.

العدل فى حالة النكرة مع العدد، كما فى مثل: مثنى وثلاث ورباع.

أما عن الكلمات التى تنتهى بألف تأنيث مقصورة أو ممدودة ففيها فرعيتان:

الفرعية الأولى: معنوية؛ لأن التأنيث فرع عن التذكير.

الفرعية الثانية: لفظيه جاءت بإضافة ألف التأنيث المقصورة، مثل: سكرى، وغضبى. أو ألف التأنيث الممدودة، مثل: حمراء، وصحراء، والملاحظ أن هذا الموضع يحتوى على علتين متداخلتين غير ظاهرتين، ولكنهما أقوى من العلتين الظاهرتين؛ لأن حذف التنوين هنا يتم سواء كانت الكلمة معرفة أم نكرة، وذلك للزوم هذه العلامة وأصالتها داخل الكلمة، فأثرت تأثيرًا كبيرًا، وما يقوله «ابن يعيش» دليل على ذلك.. يقول: «إنما كان هذا التأنيث وحده كافيًا فى منع الصرف؛ لأن الألف للتأنيث، وهى تزيد على تاء التأنيث قوة؛ لأنها يبنى معها الاسم وتصير كبعض حروفه ويتغير الاسم معها عن بنية التذكير»[2]. فالألف ليست على نية الانفصال بخلاف التاء، وقد عد «الأشمونى» ذلك اللزوم فرعية أخرى؛ لأن الألف «لازمة كما هى فيه بخلاف التاء، فإنها فى الغالب مقدرة

---

(١) المقتضب ٣ / ٣١٩.

(٢) شرح المفصل ١ / ٥٩.

الانفصال، ففى المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث، وفرعية من جهة لزوم علامته بخلاف المؤنث بالتاء»[1]. ويوضح «المبرد» الفرق بين الألف والتاء قائلا: «إن ما كان فيه الهاء فإنما لحقته، وبناؤه بناء المذكر، نحو قولك: جالس، كما تقول: جالسة. وما كان فيه الألف فإنما هو موضع للتأنيث على غير تذكير خرج منه، فامتنع من الصرف فى الموضعين لبعده عن الأصل، ألا ترى أن «حمراء» على غير بناء أحمر؟ وكذلك «عَطْشَى» على غير بناء عطشان»[2]، ومثل هذه التفسيرات نجدها لدى «سيبويه» فى الكتاب[3]. بهذا يتضح لنا أن هناك علتين متداخلتين كانتا سببًا فى حذف التنوين من مثل هذه الكلمات.

أما عن صيغة منتهى الجموع، أو ما أطلق عليه «المبرد»: «ما كان من الجمع على مثال لايكون عليه الواحد»[4]، أو كما أطلق عليه «سيبويه»: «ما كان من الجمع على مثال مفاعل ومفاعيل»[5]، فإن هذه ليست علة واحدة؛ لأنها احتوت على فرعيتين: «فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية، فاستحق منع الصرف»[6]. والمعروف أن الجمع فرع عن المفرد، فهو ثقيل باعتراف النحاة، فلا خلاف حول هذه الفرعية، أما الفرعية الثانية فقد رأى البعض أنها خروج الاسم عن صيغ الآحاد كما مضى. ورأى قوم: «أن العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقًا أو تقديرًا، فالتحقيق نحو أكالب وأراهط، إذ هما جمع أكلب وأرهط، والتقدير نحو مساجد ومنابر، فإنه وإن كان جمعًا من أول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر نحو أكالب وأراهط، فكأنه أيضًا جمع جمع»[7]، وذلك بسبب عدم النظير كما قال «ابن يعيش»[8].

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣ / ٢٣٠.
(٢) المقتضب ٣ / ٣٢٠.
(٣) الكتاب ٣ / ٢٢٠.
(٤) المقتضب ٣ / ٣١٩.
(٥) الكتاب ٣ / ٢٢٧.
(٦) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣ / ٢٤١.
(٧) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣ / ٢٤٣.
(٨) شرح المفصل ١ / ٦٣.

وإذا كان الجمع ثقيلاً فإن جمع الجمع أكثر وأشد ثقلاً، بالإضافة إلى أصالة وزن الجمع فيهما؛ لأن بناء مفاعل ومفاعيل لايكونان فى كلام العرب إلا لجمع أو منقول عن جمع؛ ولهذا كان ذلك الحكم الذى أصدره «الأشمونى» على ما وازن مفاعل ومفاعيل وإن لم يكن جمعًا «أن يُمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما»[1]. وقد أشار «الأشمونى» إلى أن ذلك لم يوجد فى مفرد عربى، وعلى فرض وجوده سيحذف منه التنوين، كذلك لوجاء لفظ أعجمى على هذين الوزنين فإنه يمنع من التنوين باعتبار الجمع لا باعتبار العجمة، مثل: سراويل، وهذا عكس ما ذكره «سيبويه» فقد عد العجمة سببًا فى المنع[2]. والرأى الصواب «للأشمونى»؛ لأن سراويل أعجمى حقًا، لكنه ليس علمًا فلم يوجد فيه إلا فرعية واحدة لا تمنعه من التنوين إن كانت العجمة هى السبب، أما إذا كان السبب هو صيغة منتهى الجموع، فإن فى ذلك علتين فرعيتين ثقلت الكلمة بهما فاستحقت حذف التنوين.

أما ما أشار إليه «الزجاجى» من الكلمات التى يحذف منها التنوين، وهى المعدول من العدد أو النكرة، كما فى مثنى وثلاث ورباع[3]. فيلاحظ أيضًا أن فيه علتين: العلة الأولى: فرعية التثنية أو الجمع؛ لأن الأصل هو المفرد، وهى **علة معنوية، أما العلة الثانية**، فهى العدل، وهذه الألفاظ معدولة اثنين اثنين، ثلاثة ثلاثة، أربعة أربعة. . . إلخ. وهى علة لفظية، وتراكب العلتين يؤدى إلى الثقل، الذى يؤدى إلى حذف التنوين من الكلمة.

وفى هذه المواطن الأربعة كان وجود علتين متداخلتين سببًا فى حذف التنوين، سواء كانت الكلمة معرفة أم نكرة، وإن دل هذا على شىء، فإنما يدل على قوة الثقل هنا، والدليل ما قيل على لسان «ابن يعيش» من أن أمرًا واحدًا يمكن احتماله، فإذا انضم إليه أمر آخر لايمكن احتماله؛ لهذا إذا وجدت فرعية واحدة احتمل ذلك القدر من الثقل فلم يؤثر فى حذف التنوين، وإذا وجدت فرعيتان

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣ / ٢٤٧.
(٢) الكتاب ٣ / ٢٢٩.
(٣) الجمل ٢٢٥.

تفاقم الثقل[1]، فلم يحتمل، وكان ذلك سببًا فى حذف التنوين، فليس هناك علة واحدة؛ لأن العلتين اندمجتا وتداخلتا فأثرتا فى الكلمة. لقد أشرت منذ قليل إلى ما قاله «الأشمونى» من أن سبب منع الكلمة من التنوين أن يكون للاسم فرعيتان مختلفتان، مرجع إحداهما للفظ والأخرى مرجعها للمعنى، أو فرعية تقوم مقام الفرعيتين، وذلك صحيح، فليس شرطًا أن يكون إحدى العلتين لفظية وأخرى معنوية، وما أطلق عليه فرعية تقوم مقام الفرعيتين إنما هما فرعيتان متداخلتان، كذلك ما أطلق عليه (فرعيتان): مرجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى، ليس ذلك صحيحًا، بدليل أن الكلمة يحذف منها التنوين إذا وجدت فيها العلمية والتأنيث المعنوى مثل: زينب. فالعلمية فرعية معنوية، وكذلك التأنيث المعنوى، صحيح أن النحاة حاولوا إرجاع الفرعية الثانية إلى اللفظ باشتراطهم أن تكون الكلمة المؤنثة زائدة عن ثلاثة أحرف، وهذا يرجع إلى اللفظ، إلا أن العلة الأصلية هى التأنيث المعنوى، ولو كان اللفظ أصلا فى حذف التنوين لقيل العلمية وزيادة حروف الكلمة عن ثلاثة أحرف، وقد اعترف «الأشمونى» نفسه فى موطن من المواطن برأى «المبرد»، وهو أن «زينب» ممنوعة من التنوين للعلمية والتأنيث المعنوى.

ليس شرطًا - إذن - أن تكون إحدى الفرعيتين لفظية والأخرى معنوية، فالثقل المعنوى يؤدى إلى النتيجة التى يؤديها الثقل اللفظى، فكلاهما ثقل، وخير دليل على ذلك تساوق الثقل اللفظى والمعنوى، وإسهام الاثنين معًا فى حذف التنوين من الكلمة، فلو أننا نظرنا إلى العلمية والعجمة فى إسحاق وهارون وإلياس ويحيى وأنقرة وباريس وطهران، فسنجد أن التنوين يحذف من هذه الكلمات على الرغم من مشابهتها لأوزان عربية، وهذا يدل على أن العجمة علة معنوية إذا أضيف إليها العلمية حذف التنوين، فدل هذا على أن الفرعيتين معنويتان، وكانتا سببًا فى الحذف.

---

(١) شرح المفصل ١٠ / ٨١.

(٢) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣ / ٢٦٩.

وإذا نظرنا إلى الشكل السابق، حيث توجد علتان يتضح لنا أن قسمًا منه يضم العلمية مع فرعية أخرى، والقسم الثانى يضم الوصفية مع فرعية أخرى. يقول «الرضى»: «وعادتهم جارية بتخفيف الفروع ـ كما ظهر لك فيما لاينصرف ـ لأنها لاحتياجها إلى الأصول فيها ثقل معنوى، فخففوا ألفاظها تنبيهًا عليها»[1].

وهذا النص غاية فى الأهمية؛ لأنه يوضح أن الثقل يأتى من انشغال الذهن بالبحث عن الأصول فهو معنوى، وكان التخفيف دليلا على الثقل وتنبيهًا على الأصل، ويلاحظ أن الأصل لا يخفف لعدم التنبيه إلى شيء، وإنما يخفف الفرع لقابليته للتغيير دائمًا.

فالعلمية، وهى نوع من أنواع التعريف، والتعريف فرع على التنكير تشغل الذهن بتحديد مَنْ أتكلم عنه: هيئته، وصفاته؛ لأنه معروف بالنسبة لى، وذاك نوع من الثقل المعنوى، أما حين أقول: كتاب، رجل، فلا يعنى التحديد بالنسبة لى شيئًا، فهو أىُّ كتاب، وذاك أىُّ رجل، دون احتياج لتحديد الملامح والصفات. والعلمية تكون سببًا فى حذف التنوين من الكلمة إذا أضيف إليها فرعية من الفرعيات التالية:

(أ) التأنيث بدون ألف، سواء كان التأنيث لفظيا معنويا مثل فاطمة، أو معنويًا فقط، مثل: زينب، إحسان، أو لفظيًا فقط مثل: معاوية؛ لأن «المذكر أشد تمكنًا؛ فلذلك كان أحمل للتنوين»[2]، أما المؤنث لثقله فلا يتحمل التنوين.

(ب) العجمة، وهى من أسباب حذف التنوين، «فهى دخيلة على كلام العرب؛ لأنها تكون أولا فى كلام العجم ثم تُعَرَّب، فهى ثانية له وفرع عليه»[3]، فقد عدل باللفظ من أعجميته إلى حالته الجديدة التى أصبح عليها، وربما دخل اللفظ على وزن ليس من كلام العرب فزاده ذلك ثقلاً، ويشترط النحاة لثقل اللفظ الأعجمى شرطين:

(١) شرح الشافية ٣ / ٨٨.

(٢) الكتاب ٣ / ٢٢١.

(٣) شرح المفصل ١ / ٦٦.

الأول: أن يكون اللفظ أعجميَّ التعريف، أى يكون علمًا فى لغتهم.

الثانى: أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف، وذلك نحو: إبراهيم وإسماعيل[1]؛ ولهذا لا يعد اللفظ ثقيلاً بدرجة كافية يحذف من أجلها التنوين إذا كان غير علم فى لغتهم مثل: لجام، أو جاء علمًا على ثلاثة أحرف، سواء كان ساكن الوسط أو متحرك الوسط مثل نُوح ولوط وشَتَر «فالعرب قد صرفت الأعلام الأعجمية إذا بلغت هذه النهاية من الخفة»[2]، والعلة كما يقول «الأشمونى»: «أن العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة عن الثلاثة»[3]، ويبدو أن النهج العام للغة أن الكلمات الخفيفة التى جاءت على ثلاثة أحرف لا يحذف تنوينها، وخاصة إذا كانت متحركة الوسط، مثل الكلمات الثلاثية المؤنثة، .أو الكلمات الأعجمية، سواء كانت بتحريك الوسط أو تسكينه؛ لأن الكلمة بهذا قد تكون بلغت غاية الخفة، وتبقى العجمة والتأنيث المعنوى هى الأسباب المانعة، إذ ليس من العلل الأخرى ما يأتى على ثلاثة أحرف؛ لذا كان الحديث عن هذين الموطنين فقط قال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا ...﴾[4]، بتنوين نوح ولوط مع العجمة؛ لأنهما على ثلاثة أحرف.

(جـ) التركيب المزجى إذا أضيف إلى العلمية يحذف من الكلمة تنوينها، وحينما تمتزج الكلمتان لتصيرا كلمة واحدة، فلاشك أن هذا أشد ثقلا من إضافة حرف إلى كلمة أو حرفين؛ لهذا كان «ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث»[5]، من هنا اشترط النحاة تسكين وسطه إن كان حرف علة، مثل: معد يكرب، وحضرموت؛ لأن زيادة الثقل تستلزم زيادة تخفيف، والمركب حينما يتكون من كلمتين تصبحان «كشىء واحد، ولا يدل كل منهما على معنى، ويكون موقع

---

(1) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣ / ٢٥٦ (ما ينصرف وما لا ينصرف) ص ٢١.

(2) كتاب سيبويه (هامش) ٣ / ٢٤١.

(3) شرح الأشمونى ٣ ./ ٢٥٧، وانظر شرح المفصل ١ / ٧٠ ، ٧١.

(4) سورة التحريم ـ من الآية العاشرة.

(5) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣ / ٢٤٩.

الثانى من الأول موقع هاء التأنيث ـ مع فارق الثقل ـ فما كان من هذا النوع فإنه يجرى مجرى ما فيه تاء التأنيث من أنه لاينصرف»[1].

(د) زيادة الألف والنون، وهى زيادة على الحروف الأصلية للكلمة تؤدى إلى ثقلها، ويلاحظ أن الزيادة اقتصرت على الألف والنون؛ إذ لو وجدت هذه الزيادة مع التنوين فى نهاية الكلمة لكان ثقلا شنيعًا من التقاء مثلين ثقيلين، ولعل هذا يذكرنا بأن «المسئول عن منع كلمة (أشياء) من الصرف وقوعها فى القرآن الكريم فى سياق تتوالى فيه الأمثال لو صرفت فى قوله تعالى: ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾[2]، إذ لو صُرفت لقيل: «عن أشياءٍ إنْ»[3]، ولا يخفى على القارئ ما يؤديه تكرار المقطع (إن) من ثقل ألجأ إليه هذا التماثل الثقيل، وخاصة أن قبلها عن، وتكرار هذا المقطع المنغلق ثلاث مرات شىء ثقيل مرفوض، فكان حذف التنوين تخفيفًا من هذا التكرار، ولا يوجد ثقل فى كلمة «أشياء» فى طبيعتها، لكن السياق هو الذى فرض ذلك على القارئ.

هذا بالإضافة إلى أن زيادة الألف والنون زيادة تضارع زيادة ألف التأنيث، والزوائد فرع على المزيد عليه، نحو: حمراء، وصحراء، والألف فى حمراء وصحراء يمنع الصرف، فكذلك ما يشبهه[4].

(هـ) العدل، ويهمنا أن نتعرف على العدل، وهو «أن تريد لفظًا ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظًا والمراد غيره، ولا يكون العدل فى المعنى، إنما يكون فى اللفظ، فلذلك كان سببًا؛ لأنه فرع على المعدول عنه، فَعُمَر معدول عن عامر علمًا أيضًا، وكذلك زُفَر عن زافر»[5]. من هنا جاء الثقل، حيث يقال

(١) شرح المفصل ١ / ٦٥
(٢) سورة المائدة ـ من الآية رقم ١٠١.
(٣) التطور اللغوى للدكتور رمضان عبد التواب ص ٤٦.
(٤) شرح المفصل ١ / ٦٦.
(٥) شرح المفصل ١ / ٦٢.

لفظ ويقصد به لفظ آخر فى الذهن، فيكون المعنى بطيئًا فى وصوله للذهن، بالرغم من أن العدل هنا للفظ وليس للمعنى، والعدل هو نوع من الاشتقاق، لكنه اشتقاق ليس للمعنى بل للفظ فقط، بعكس الاشتقاق الذى يأتى للمعنى، مثل: ضارب من ضرب، فهذا ليس من الأسباب التى تؤدى إلى حذف التنوين؛ لأنه اشتقاق لمعنى، بل لابد أن يكون للفظ مثل: عمر وعامر، وزفر وزافر.

(و) وزن الفعل، وهذا غاية فى الثقل إذا اجتمع مع العلمية، فهو ثقل لفظى معنوى، فحين نقول: يزيد، وأحمد، علمين، فقد نحتاج إلى شىء من التفكير لنحكم على الكلمة إذا كانت علمًا منقولا أو فعلا مضارعًا، وفى هذا ثقل معنوى إضافة للثقل اللفظى الموجود فى وزن الفعل، وحينئذ «اجتمع فى الاسم شيئان، وهما: شبه الفعل والتعريف.... فتحذف التنوين وتفتح فى موضع الخفض»[1]؛ ولهذا إنْ فَقَدَ الاسمُ كونَه علمًا «فقد دخله جهة واحدة من الفرع، وله فى نفسه جهة تمكين الأصل فلم تمنع الجهة الأصلية جهة واحدة فرعية، فكان الأصل أغلب وأقوى، فإذا اجتمعت جهتان من الفرع غلبتا جهة واحدة من الأصل، فصار الفرع أملك، فعلى هذا قياس كل ما ينصرف»[2]، معنى هذا أن جهتين فرعيتين من نتائجهما حذف التنوين من الكلمة للثقل المعنوى اللفظى، ومن ثَم إذا فقدت جهة منهما غلب الأصل ورجع التنوين.

(ز) ألف الإلحاق، عند إضافتها للعلمية تشتمل الكلمة حينئذ على فرعيتين: الأولى: العلمية، والثانية: انتهاء الكلمة بألف الإلحاق المقصورة، وهذه الألف شبيهة بألف التأنيث من وجهين:

الأول: أنها زائدة وليست مبدلة.

الثانى: أنها تقع فى مثال صالح لألف التأنيث[3] نحو: أَرطَى علمًا، فهو على مثال سكرى، ورَضْوَى؛ لهذا حذف منه التنوين لوجود هاتين الفرعيتين.

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣.
(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣.
(٣) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣ / ٢٦٢.

(ح) ألف التكثير مع العلمية يؤديان إلى حذف التنوين، «وحكم ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق فى أنها تمنع مع العلمية نحو قَبَعْثَرى»[1].

(ط) الألف والتاء مع العلمية، فقد أشار النحاة إلى إلحاق ذلك بعلل المنع مثل: عرفات، إذا كانت علمًا، وربما كان السبب فى ذلك: «زيادة ثقل عرفات بعلامة الجمعية»[2].

القسم الثانى من علل المنع: **الوصفية**، وهى فرع، «فالصفة تحتاج إلى الموصوف كاحتياج الفعل إلى الفاعل، والموصوف متقدم على الصفة، كقولك: مررت برجل أسمر، وثوب أحمر، والصفة مشتقة، كما أن الفعل مشتق، فكانت فرعًا، كما أن الفعل فرع، فإذا انضم إليها سبب آخر منع الصرف»[3]، والفرعيات أو الأسباب الأخرى التى تنضم إلى ذلك ثلاثة، ولا تخرج فى تفسير ثقلها عمًّا مضى من التحليل. وهذه العلل هى:

(أ) العدل: مثل أُخَر معدولة عن آخر.

(ب) زيادة الألف والنون مثل: سكران، عطشان.

(جـ) وزن الفعل مثل: أحمر، أصفر.

ويرتبط بهذا النوع من الثقل بعض القضايا التى تحتاج إلى مناقشة نتوقف أمامها نظرًا لأهميتها فى هذا الشأن، وهى:

القضية الأولى:

إذا كانت الكلمة تثقل بفرعيتين، فيحذف التنوين منها، فما الحكم إذا ثقلت الكلمة بثلاث فرعيات، مثل: حَذَامِ، وقَطَامِ، أسماء مؤنثة، فالأولى معدولة عن «حاذمة» اسم امرأة، والثانية معدولة عن «قاطمة» علمًا على امرأة، فاجتمع فى الكلمة ثلاث فرعيات: التأنيث والعلمية والعدل فما الحكم؟.

---

(1) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣ / ٢٦٣.

(2) شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ١ / ٤٥.

(3) شرح المفصل ١ / ٦١.

الحق أن مثل هذه الكلمات تصبح لها طبيعة خاصة، لالتقاء هذه الفرعيات بها، وقد أدى ذلك إلى بناء هذه الكلمات وأمثالها على الكسر، فيقال حذامِ وقطامِ، وهى «إنما بُنيت لأنها قبل العدل غير مصروفة نحو: حاذمةُ وقاطمةُ، فإذا عدلت زادها العدل ثقلاً، وليس وراء منع الصرف إلا البناء»[1].

وقد كان البناء على الكسر هروبًا من التنوين والضم، وفى هذا خفة للفظ. «وللمبرد» رأى آخر فى سبب البناء على الكسر، يقول: «لأنه كان معدولاً عمَّا فيه علامة التأنيث، فعدل إلى مافيه تلك العلامة؛ لأن الكسر من علامات التأنيث، ألا ترى أنك تقول للمؤنث: إنكِ فاعلة، وأنتِ فعلتِ، وأنتِ تفعلين؛ لأن الكسرة من نوع الياء، فلذلك ألزمته الكسرة»[2]، إذا أضفنا إلى رأى «المبرد» القول بخفة الكسرة عن الضمة ظهر ذلك التناسق اللغوى فى نظامه العجيب.

ومن الجدير بالذكر أن يذكر «الأشمونى» نقلاً عن بعض نحاة لم يذكرهم أن عدل عمر عن عامر له فائدتان: «إحداهما لفظية وهى التخفيف، والأخرى معنوية، وهى تمحيض العلمية، إذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة»[3]، والحق أن هذا الكلام يحتاج إلى مناقشة؛ إذ إن العدل يبتعد بالكلمة عن أصلها، وفى هذا ثقل معنوى، وحذف الألف من عامر ينتج عنه ضم العين، وفى هذا ثقل ظاهر، وخاصة أن الضم جاء مع حرف حلقى غائر، وهو العين. أما عن تمحيض العلمية فربما يكون ذلك صحيحًا إذا كان فى سياق مبهم غامض، أو أن لدينا ما يشبه الموصوف. أما وأن (عامر) مثل: عادل من الأعلام المنقولة وليست المرتجلة، فلها أمثال كثيرة فى اللغة مثل: صالح وعادل ونافع ورابح وناجح وصابر. . . إلخ. وفى الكثرة نوع من الخفة لتعوّد الذهن واللسان على ذلك.

---

(١) شرح المفصل ٤ / ٦٢، والخصائص ١ / ١٧٩.

(٢) المقتضب ٣ / ٣٧٤.

(٣) شرح الأشمونى ٣ / ٢٦٤.

القضية الثانية: من المعروف أن ثقل الفرعيتين يحتاج أحيانًا إلى طول العنصر اللغوى حتى يحذف التنوين، مثل الكلمات المؤنثة تأنيثا معنويًا، والعَلَم الأعجمى بزيادته عن الثلاثة، أما الكلمات الثلاثية فتحتاج إلى تحريك الوسط لزيادة الثقل بالنسبة للمؤنث فقط حتى يحذف التنوين، فما الحكم إذا خفف وسط الكلمة المؤنثة الثلاثية بحذف الحركة؟. لقد انقسم النحاة إلى فريقين:

الفريق الأول: وهو الكثرة من النحاة، أباحوا وجود التنوين وعدمه فى الكلمة، فقد وردت الكلمة فى البيت الواحد بالتنوين مرة وبدونه مرة أخرى، مثل قول الشاعر:

لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْـدٌ ولَـمْ تُغْذَ دَعْـدُ بالعُلَبِ[1]

يقول «سيبويه» تعليقًا على البيت: «فصرف ولم يصرف»[2]، أى: أن (دعد) وردت مرتين فى البيت الواحد مصروفة مرة، وغير مصروفة أخرى، والعلة مِنْ صَرْفِ الكلمة عند تسكين وسطها ما يقوله «ابن يعيش»: «كأن الخفة قاومت أحد السببين، فبقى سبب واحد فانصرف عند هؤلاء، وفيه رد إلى الأصل»[3].

ويوضح «ابن جنى» موقف هؤلاء المجيزين قائلا: «فمن لم يصرف احتج باجتماع التعريف والتأنيث فيه، ومن صرف اعتبر قلة الحروف وسكون الأوسط، فخف الاسم عنده بذلك فصرفه، فأما فى النكرة فهو مصروف البتة، فإن تحرك

---

(١) البيت لجرير من بحر المنسرح، ديوانه ص ٦٧، دار صادر بيروت ١٩٦٠م، والكتاب لسيبويه ٣ / ٢٤١، والمقتضب ٢ / ٧٧، وشرح المفصل ١ / ٧٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠، الخصائص ٣ / ٦١، المنصف ٢ / ٧٧، شرح الأشمونى ٣ / ٢٥٤، والتلفع: الالتحاف بالثوب، وقد ورد فى كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف برواية لم تتقنع، والفضل: الزيادة، والمئزر: الإزار، والعلب: جمع علبة بضم العين، إناء من جلد يشرب به الأعراب، يقول الشاعر: إنها حضرية وناعمة العيش، لاتلبس لبس الأعراب ولا تأكل من مأكلهم فلها طعام خاص.

(٢) الكتاب ٣ / ٢٤١.

(٣) شرح المفصل ١ / ٧٠.

الأوسط لم ينصرف معرفة البتة لثقله بتحرك أوسطه»[1]. ويعلق الدكتور «حسين شرف» على كلام «ابن جنى» قائلاً: «ذكر ابن جنى فى كتابه سر صناعة الإعراب أن حركة أوسطه تنزل منزلة حرف رابع»[2]، «فابن جنى» فى كتابه يعد حركة الوسط بمنزلة الياء فى زينب، والألف فى عناق، فأدى ذلك إلى حذف التنوين من الكلمة، وواضح أن الحركة هنا تعادل الحرف الرابع مما يزيد الاسم ثقلاً عن ثلاثيته، فكان حذف التنوين؛ لأن الحركة فى ذلك تجرى مجرى الحرف، يقول «السيوطى»: «إنْ تحرَّك الأوسط ثَقُلَ الاسمُ فيتعين منع الصرف، نحو: قَدَم (اسم امرأة) فجرت الحركة مجرى الحرف فى منع الصرف، كسعاد ونحوه»[3]؛ ولهذا حينما يسكن الوسط مع ثلاثية الكلمة وهى أقل الأصول «كان ما فيها من الخفة معادلا ثقل التأنيث»[4]؛ ولهذا لو أنا سمينا مؤنثًا باسم مذكر يصبح له من سمات المؤنث بالوضع؛ لأن الاسم فى هذا «قد أخرج من بابه إلى باب يثقل صرفه فكان بمنزلة المعدول»[5]. وقد جاء فى القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ﴾[6]، فمصر عَلَمٌ عنى به البلدة فحذف تنوينها، كما جاء قوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾[7] وذلك ليس بحجة عليه؛ لأنه مصرٌ من الأمصار وليس مصرَ بعينها[8]. وبهذا يحسن أن نقول إن اجتماع العلمية مع التأنيث وتحريك وسط الثلاثى يمنع التنوين، وحذفه أخف من إيجاده.

ويرتبط بهذا ما ذكره «عيسى بن عمر»، و «يونس بن جبيب»، و «أبو عمرو

---

(١) اللمع ص ٢٣٤.

(٢) اللمع (هامش) ص ٢٣٤، وانظر سر صناعة الإعراب ١ / ٣٠.

(٣) الأشباه والنظائر ١ / ١٥٨.

(٤) المقتضب ٣ / ٣٥٠.

(٥) المقتضب ٣ / ٣٥١.

(٦) سورة الزخرف ـ من الآية رقم ٥١.

(٧) سورة البقرة ـ من الآية رقم ٦١.

(٨) المقتضب ٣ / ٣٥١.

الجرمى»، و «أبو عمرو بن العلاء»، فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثًا بمذكر رأوا صرفه جائزًا، وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على ثقل دلالة التأنيث فى الكلمة، «فالذى إحدى حالتيه حال خفة أحق بالصرف»[1]، وهو التذكير؛ لأن ثقل المؤنث لا يتساوى مع خفة المذكر فشتان بينهما «ألا تراك لو نزعت عن الاسم تأنيثه لصرفته؛ لأنك لم تبق فيه بعد إلا شبهًا واحدًا من أشباه الفعل»[2].

وحينما نرى النحاة يجيزون الصرف وعدمه فى المؤنث ساكن الوسط، ولا يجيزون حذف التنوين من الأعجمى، ساكن الوسط، مثل: نوح، ولوط، مع تساويهما فى الخفة لسكون الوسط فيها، فإن ذلك له دلالة مهمة هى: «أن حكم التأنيث أقوى فى منع الصرف من العجمة»[3].

الفريق الثانى: حول الثلاثى ساكن الوسط، وهو رأى «الزجّاج»، ويرى أن عدم الصرف هو القياس، وإذا بقى التنوين يكون ضرورة، ويقول عن كلمة (دَعْد) فى البيت السابق وتحليل النحاة لصرفها وعدمه: «لو كانت العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف»[4].. ثم قال: «فأما الاستشهاد بأن الشاعر فى البيت صرف وترك الصرف، فأما ترك الصرف فجيد وهو الوجه، وأما الصرف فعلى وجه الاضطرار»[5].

واضح أن «الزَّجَّاج» يريد أن يقول: إن القياس ترك الصرف، سواء سكن الوسط أو تحرك، وإذا وجدنا كلمة مصروفة فتعد من قبيل الضرورة. هذا رأيه. ولنا على ذلك ملاحظات:

أولاً: أنه بذلك يسوى بين المؤنث الثلاثى ساكن الوسط ومتحركه، وكلامه

---

(١) المقتضب ٣ / ٣٥١.

(٢) الخصائص ١ / ١٧٩.

(٣) شرح المفصل ١ / ٧١.

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠.

(٥) المصدر السابق نفسه.

يدل على تساويهما فى الثقل فيحذف من الكلمة التنوين ولم يلتفت إلى أن الحركة تعادل الحرف، وسقوطها يعادل سقوط حرف فتخف الكلمة، وأن الثقل هو العامل الأساس فى حذف التنوين فإذا ما انعدم الثقل ظل التنوين باقيًا.

ثانيًا: لو أننا نظرنا إلى قول الشاعر:

ألا حبّذَا هندٌ وأرضٌ بِهَا هِنْدُ وهندٌ أَتَى من دُونِها النَّأْيُ والبُعْدُ[1]

وقرأنا تعليق «ابن يعيش» على البيت، حيث يؤكد أن الشاعر «صرف هِنْدًا فى موضعين من البيت، وليس ذلك من قبيل الضرورة؛ لأنه لو لم يصرف لم ينكسر وزن البيت»[2]، فالشاعر يستطيع أن يمنع (هند) الثالثة من التنوين ويسلم وزن البيت؛ لأن التفعيلة (فعولن) ستصبح (فعول) بالقبض، وهذا زحاف يجيزه العروضيون، فليس ذلك إذن ضرورة اضطر إليها الشاعر لجواز حذف التنوين وإبقائه.

ثالثًا: أن «الزَّجَّاج» قد اعترف فى حديثه أن «عيسى» كان يذهب إلى أن السكون الذى وسط الاسم قد خففه فحطه عن الثقل، ولم يعترض على ذلك، فبدا أنه موافق لفكرة خفة اللفظ.

بهذا نستطيع القول بأن الثقل هو الذى يتحكم فى حذف التنوين من الكلمة، فإذا خفت الكلمة كان أدعى لوجود التنوين فيها، «لأن مراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو الباب»[3]، مضافًا إليها مراعاة المعنى، وحذف الحركة خفة للفظ.

القضية الثالثة: عن إعراب الممنوع من الصرف أو بنائه، وفى ذلك رأيان:

الرأى الأول: أنه معرب، وهو رأى كثير من النحاة، فهو يُرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة.

---

(١) البيت للحطيئة من الطويل: المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل ٢ / ٢٧٥، وشرح المفصل ١ / ٧٠، وديوان الحطيئة ص ٣٩ دار صادر بيروت ١٩٨١م.

(٢) شرح المفصل ١ / ٧٠.

(٣) شرح الكافية ١ / ٣٣، المطبعة العامرة بالآستانة ١٢٧٥هـ.

الرأى الثانى: يقول إن الممنوع من الصرف فى حالة الجر مبنى على الفتح، قال «الرضى» إشارة إلى هذا الرأى: «قال الأخفش والمبرد والزجاج: غير المنصرف فى حال الجر مبنى على الفتح لخفته؛ وذلك لأن مشابهته للمبنى - أى الفعل - ضعيفة، فحذف علامة الإعراب مطلقًا، أى التنوين، وبنى فى حالة واحدة فقط، واختص بالبناء فى حالة الجر؛ ليكون كالفعل المشابه فى التعرى من الجر»[1].

وإذا كان هذا الرأى مفهومًا من كلام «الأخفش والزجاج»، فلا يفهم من كلام «المبرد» شىء من هذا الذى ذكره «الرضى»، ويبدو أن الذى أثار اللبس فى أذهان النحاة أن «المبرد» قدم لباب (ما يعرب من الأسماء وما يبنى) بمقدمة بين فيها أن حق الأسماء أن تُعرب وتصرف، وما امتنع منها من الصرف فلمضارعته الأفعال، وختم كلامه بقوله: «كل مالا يعرب من الأسماء ضارع به الحروف؛ لأنه لا إعراب فيها»، وليس فى ذلك ما يثبت مفهوم «الرضى» مما جعل محقق المقتضب يقول «وصريح كلام المبرد هنا يفيد أن الممنوع من الصرف معرب فى كل أحواله؛ لأنه أشبه الفعل فمنع الصرف ولم يشبه الحرف فيبنى»[2].

أما «الزجاج» فرأيه واضح فى ذلك حين قال: «فالفتح فيه بناء؛ إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل فى الفعل مثله، فأبدل من الكسر بناء الفتح»[3]. «والزجاج» يعد حركة الفتح حركة بناء فى الخفض فقط، ولم يعدها حركة بناء فى النصب، ولا حركة الضم حين الرفع، والسبب كما يقول: «إذا ضارع الاسم الفعل منع ما لا يدخل الفعل»[4]. ولى على «كلام» الزجاج ملاحظات:

أولاً: المضارع معرب فى أحواله إلا حالتين، فجانب الإعراب فيه هو الأغلب،

---

(١) المقتضب ٣ / ١٧١.

(٢) المصدر السابق (هامش) ٣ / ١٧١.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢.

(٤) المصدر السابق نفسه.

ومشابهة الممنوع من الصرف له ليست تامة حتى يبنى، فهى مشابهة ليست ملزمة للبناء.

ثانيًا: أليس من الأفضل أن نقيس الكلمة فى كل أحوالها بمقياس واحد ونحكم عليها من جهة واحدة دون جهتين، فنحكم على حركة الفتح فى الخفض بالبناء، وحركة الفتح فى النصب بالإعراب، أليس هذا تشتيتًا للذهن دون داع؟

ثالثًا: أن الممنوع من الصرف حينما يُضاف أو يقترن بأل يعود كما هو إلى حالته الإعرابية الأصلية فيجر بالكسرة؛ لأنه لن ينون فى هذه الحالة، فيظل التخفيف قائمًا بحذف التنوين، فتكون حركة الفتح عند الجر حركة إعراب فرعية عادت إلى أصلها حينما منعت أل أو الإضافة دخول التنوين على الكلمة، فدل على أنه حينما تأكد من أن ثقل حرف التنوين ليس داخلاً فى الكلمة كان الإعراب أصليا فى كل أحواله، ويبدو أن حركة الفتح جاءت تنبيهًا على أن هذه الكلمة خففت بحذف التنوين منها، والدليل على أن الكلمة تنصرف عند اقترانها بأل أو فى حالة الإضافة ما يقوله «الزجاجى» فى كتابه الجمل: «إن أدخلت على جميع مالا ينصرف الألف واللام أو أضفته انصرف، نحو قولك: مررت بالأحمر والحمراء، والأشقر والشقراء، ومررت بمساجدكم ومنابركم، وكذلك ما أشبهه»[1].

القضية الرابعة: ارتباط الممنوع من الصرف بطابع العصر الحديث:

تشير السيدة «هدى قراعة» إلى أن الذى أنشأ الحاجة إلى باب مالا ينصرف هو الاحتكاك الحضارى، «وتزداد هذه الحاجة إلى المصطلحات التى تتمشى وهذه الحضارة، والسبب فى ذلك ما نحتاج إليه الآن من استحداث كلمات واستعمالات يومية، فنرى أمامنا أمثلة لا يعيننا على النطق بها ومعرفة إعرابها إلا قياسها على تلك الأمثلة الفرضية، كأن يقول النحوى: لو سميت رجلا بالباء من ضرب كيف تنطق به؟». وتشير السيدة الباحثة إلى وجود أمثلة حديثة

(١) الجمل ص ٢٢٦.

كأسماء السيارات تحمل أرقامًا وتنادى بها، أو برامج تسمى بجار ومجرور مثل: بالسلامة... إلخ، فكيف تتصرف اللغة حيال هذا إذا لم تعامل مثل هذه التعبيرات معاملة الممنوع من الصرف؟.

والممنوع من الصرف يرتبط بروح العصر أو بحياتنا الحضارية فى طابع السرعة، وحذف التنوين فى مثل هذه الكلمات يجعل الأداء أكثر سرعة لنطق الجمل، وذلك مرتبط بالخفة والثقل، فكلما كان الأداء أكثر خفة كان أكثر سرعة، وذلك أسهل على الإنسان من طول العنصر اللغوى، ونحن نرى ـ حقا ـ كثيراً من الاختصارات فى عصرنا الحاضر لأسماء شركات أو أسماء آلات... إلخ، إذا طال الاسم، ولنقارن بين هاتين الجملتين من حيث السرعة فى الأداء والخفة فى النطق: «قابلت أحمداً الناجحَ»، و «قابلت أحمدَ الناجحَ». لاشك أن الجملة الأولى ثقيلة إذا قُورنت بالجملة الثانية؛ لهذا كان حذف التنوين أخف كثيراً من وجوده فى التراكيب العربية.

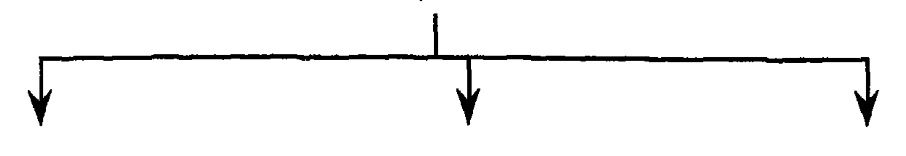
نستطيع أن نخلص أن التنوين يحذف من التركيب لزومًا لوجود أشياء كثيرة هى: دخول (أل) على الكلمة، وللإضافة، ولشبهة الإضافة مثل: لا مالَ لزيد (الحذف فى اسم لا) ولموانع الصرف، وللوقوف فى غير النصب، وللاتصال بالضمير مثل: ضاربك، ولكون الاسم علمًا موصوفًا بما اتصل به، أو أضيف إلى علم من ابن أو ابنة اتفاقًا، ولالتقاء الساكنين، وللتناسب[1].

والتنوين فى حد ذاته ليس ثقيلاً، ولكنه زيادة وتكثير للفظ وللجملة، بدليل أن التنوين ربما جاء فى كلمة تعويضًا عن حرف محذوف للثقل، وربما جاء فى التركيب تعويضًا عن كلمة حذفت، أو جملة حُذفت تخفيفًا واختصاراً، والتنوين يحذف إذا ثقلت الكلمة أو التركيب بسبب من الأسباب، ولكن من ناحية أخرى، كثيراً ما يأتى التنوين فى الكلام عوضًا عن شىء حذف استثقالاً أو اختصاراً، فالحذف للخفة، وجاء التنوين عوضًا عن محذوف مستثقل مع وجو

(١) مغنى اللبيب ٢ / ١٧٣.

الدليل على المحذوف ببقاء المعنى واضحًا دون لبس، وهذا الحذف والتعويض إنما هو مظهر من مظاهر التخفيف.

ويتجلى ذلك فى تنوين العوض الذى ينقسم إلى:



عوض عن حرف عوض عن كلمة عوض عن جملة

أما التنوين الذى جاء عوضًا عن الحرف بحركته فى مثل: جَوَارٍ، وغَوَاشٍ، وهو عوض عن الياء المحذوفة مع حركتها استثقالاً لها على الرأى الراجح، والرأى المرجوح ـ من وجهة نظرى ـ أن التنوين جاء عوضًا عن الحركة فقط[1].

أما التنوين الذى جاء عوضًا عن كلمة حذفت فيلحق الكلمات الآتية: كل، بعض، أى، وحينما أقول: كُلٌّ قائمٌ، فكأن التقدير: كلُّ رَجُلٍ قائمٌ، كذلك بعض، وأى.

أما التنوين الذى جاء عوضًا عن جملة محذوفة فيكون مع (إذ)[2].

قال تعالى عن الروح: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ۝٨٣ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[3]

وتمام المعنى: حين إذْ بلغت الروح الحلقوم تنظرون، فجاء تنوين (إذْ) فى الآية عوضًا عن جملة حذفت هى (بلغت الروح الحلقوم) المكررة فى التقدير، ولو قيلت الآية على تمامها لكان ذلك تطويلاً ثقيلاً يؤدى بدوره إلى الثقل المعنوى وصعوبة إدراك المعنى بسهولة بالرغم من تكرار الجمل، لكن الحذف جاء هنا تخفيفًا وبلاغة، وإن دل هذا على شىء فإنما يدل على عبقرية نظام اللغة العربية التى نقف أمامها فى دهشة وإعجاب لهذا النظام الدقيق الذى يربط أطراف اللغة بعضها ببعض، دون مناوأة لهذه القوانين الشاملة الكشفية المفسرة.

(١) همع الهوامع ٢ / ٧٩.

(٢) المصدر السابق ٢ / ٨٠.

(٣) سورة الواقعة ـ الآيتان: ٨٣ ، ٨٤.

بل إن التنوين أحيانًا يأتى فى المضاف إليه والمفرد عوضًا عن الجمع والألف واللام، مثل قولنا: هذا أول رجل. يقول «سيبويه»: «اجتمع فيه لزوم النكرة، وأن يلفظ بواحد وهو يريد الجمع، وذلك لأنه أراد أن يقول: أول الرجال، فحذف استخفافًا واختصارًا، كما قالوا: كل رجل يريدون كل الرجال، فكلما استخفوا بحذف الألف واللام استخفوا بترك بناء الجمع، واستغنوا عن الألف واللام»[1]. ويتضح لنا أن التنوين هنا جاء نتيجة حذف الجمع وأل، وفى هذا خفة بترك شيئين مقابل التنوين.

وبمثل ذلك جاء التنوين فى باب التمييز فى مثل قولنا: عشرون درهمًا، «إنما أرادوا عشرين من الدراهم، فاختصروا واستخفوا، ولم يكن دخول الألف واللام يغير العشرين عن نكرته، فاستخفوا بتحرك مالم يحتج إليه»[2]. فترك الألف واللام، وبناء الجمع، وحذف (من) أدّى إلى حذف أشياء ثلاثة مقابل التنوين. أيمكن أن يكون فى هذا التنوين ثقل فى الجملة؟، فالتنوين جاء مقابل شيئين أو ثلاثة، وهذا غاية فى الخفّة.

الحذف من جملة الصلة:

أولا - حذف العائد:

لقد ارتبط حذف العائد بجملة صلة الموصول، واشتهر لدى النحاة جواز حذف الضمير من جملة الصلة تخفيفًا لطول مكونات الجملة مع موصولها وكثرة تلك المكونات التى يقول عنها «المبرد»: «إن أربعة أشياء صارت اسمًا واحدًا، وهى: الذى، والفعل، والفاعل، والمفعول به، فخففت منها»[3] بحذف الهاء، وذلك حينما نقول: الذى رأيت محمدٌ، أو رأيت من ضربت، أو أكرمت من أهنت، وهذه المكونات ترتبط ارتباطًا وثيقًا؛ لهذا آثروا التخفيف بحذف أحد هذه الأربعة، فكان الضمير أولى بالحذف تخفيفًا، والسبب كما يؤكد «المبرد» أن

(١) الكتاب ١ / ٢٠٣.

(٢) الكتاب ١ / ٢٠٣.

(٣) المقتضب ١ / ١٩، وانظر الكتاب لسيبويه ١ / ٨٧.

(الذى) «هو الموصول الذى يقع عليه المعنى، والفعل الذى يوضحه، ولم يجز حذف الفاعل؛ لأن الفعل لايكون إلا بفاعل، فحذفت المفعول من اللفظ؛ لأن الفعل قد يقع ولا مفعول فيه، نحو قام زيد، وتكلم عبد الله، وجلس خالد، وإنما فعلت هذا بالمفعول فى الصلة؛ لأنه كان متصلا بما قبله، فحذفته منه كما تحذف التنوين»[1].

من هنا كان حذف الضمير من جملة الصلة ـ تخفيفًا ـ ظاهرةً استحقت الوقوف عندها، فالضمير يحذف كثيراً من التركيب، وخاصة إذا وقع مفعولا به فى جملة الصلة لطول هذه الجملة.

ويبدو أن حذف الضمير اتجاه تخفيفى عام على مستوى التركيب العربى، وخاصة إذا كان هاءً أو كافًا، ويرتبط هذا بالنطق، فثقلهما النطقى أباح حذفهما، بالإضافة إلى أنهما كثيراً ما يكونان فَضْلَة فى الكلام، فيسهل ذلك حذفهما من جملة الصلة والصفة والخبر، كذلك إذا كان أحدهما مفعولا به، وشواهد ذلك كثيرة فى النحو العربى، فحذف الضمير من جملة النعت ورد كثيراً، ومثال ذلك ما ورد على لسان «سيبويه» قول الشاعر:

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بعدَ نَجْدٍ وما شيءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[2]

فقد حذفت الهاء من جملة (حميته) التى وقعت نعتًا؛ لأن النعت مع المنعوت كالصلة مع الموصول، فهما كالشيء الواحد، وما ورد من حذف الضمير فى جملة الخبر عند «سيبويه» قول امرئ القيس:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً على الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوبٌ لَبِستُ وثوبٌ أَجُرُّ[3]

فقد حذف الضمير من جملة الخبر، والتقدير: فثوبٌ لَبِسْتُهُ وثوبُ أجرّه، ولكن النحاة حكموا بأن أحسن أنواع هذا الحذف هو الحذف من الصلة[4]، بل هو

---

(١) المقتضب ١ / ١٩.

(٢) البيت من بحر الوافر، وهو من قصيدة لجرير فى مدح عبد الملك بن مروان. ديوانه ص ٧٧، وانظر الكتاب ٢ / ٨٧، ومغنى اللبيب ٢ / ١٦٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٠٧.

(٣) البيت لامرئ القيس، من بحر المتقارب، ديوانه ص ١٥٩، طبعة دار المعارف ١٩٨٤م، برواية: «فلما دنوت تسديتها ∴ فثويا...». كذلك ورد بالرواية نفسها فى شرح ديوان امرئ القيس لحسن السندوبى ص ٧٩، مطبعة الاستقامة ١٩٣٩م، وانظر الكتاب ١ / ٨٦، والخزانة ١ / ٣٧٣، وقد ورد برواية «فثوبٌ نسيت».

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٠٧، وسيبويه والضرورة الشعرية ص ١١٨.

الأكثر، وذلك لطول جملة الصلة بكل مكوناتها، والدليل على أن الطول سبب الحذف ما أشار إليه «ابن مالك» من ربطه بين طول جملة الصلة والحذف، فلا يجوز الحذف إلا إذا طالت الصلة « كقول بعض العرب: ما أنا بالذى قائل لك سوءًا، أراد: ما أنا بالذى هو قائل لك سوءًا، فحسن الحذف لطول الصلة بالمجرور والمنصوب، فإن زاد الطول ازداد الحذف حسنًا، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾[1]، والتقدير - والله أعلم: وهو الذى هو فى السماء إلـه وفى الأرض إلـه، فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف، وفي الاستطالة ثقل يؤدى إلى التخفيف بالحذف[2]؛ لأن طول العنصر اللغوى سبب قوى للحذف.

وقد حسن الحذف من جملة الصلة؛ لأن الموصول لايستغنى عن جملة الصلة، أما الموصوف فيمكن أن يستغنى عن جملة الصفة، فلا يتأكد لنا أن الصفة مع الموصوف كاسم واحد، كما كان ذلك مع الصلة والموصول، إذْ أن «سيبويه» شبه حذف الهاء من جملة الصلة كحذف حرف الباء من كلمة «اشهباب»؛ لأنهم كرهوا طول الكلمة؛ ولأن الصلة مع الموصول كالكلمة الواحدة فحسن الحذف منها.

ثانياً - حذف النون من الاسم الموصول:

يحاول ناطق اللغة العربية التخفيف من طول العنصر اللغوى عن طريق حذف أحد أجزائه - بقدر الإمكان - إذا كان الحذف ليس مؤديًا إلى لبس أو غموض أو إجحاف، من هنا كان طول جملة الصلة سببًا فى حذف النون من الاسم الموصول فى (اللذان - اللتان - الذين)، كما كان الطول سببًا فى حذف العائد.

وإذا كان العرب قد التزموا حذف النون من المثنى والجمع عند الإضافة لثقل التركيب بصيرورة المضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد فيخفف بحذف مالا يخل به، إذا كان الأمر كذلك فإن حذف النون من الاسم الموصول كان للسبب نفسه،

(١) سورة الزخرف - من الآية رقم ٨٤.

(٢) شرح التسهيل ١ / ٢٣٢.

وقد عد النحويون أن هذا النوع من الحذف فى الشعر ليس ضرورة، ولكنه خفة، وعَدُّوا من ذلك قول الشاعر:

أَبَنِى كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّىَّ اللّذا   قَتَلا المُلُوكَ وفكّكا الأَغْلاَلاَ[1]

فحذف النون من (اللذان) بدليل عَمَّىَّ.

وقوله:

وَإِنَّ الذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهَم   هُمُ القَوْمُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خَالِدِ[2]

فحذف النون من (الذين) بدليل (دماؤهم)، وسيبويه يبين سبب مثل هذا الحذف وهو كثير - قائلا: «حيث طال الكلام»[3]، وما الإطالة إلا ثقلٌ تتخلص اللغة منه هنا بالحذف، و «ابن يعيش» يعلق على البيت الأخير قائلا: «الشاهد فيه حذف النون من (الذين) استخفافًا على ما تقدم، والذى يدل على أنه أراد الجمع قوله: (دماؤهم)، فعود الضمير من الصلة بلفظ الجمع يدل على أنه أراد الجمع، ومثله قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾[4]، المراد (الذين) لقوله: «خاضوا»[5].

هكذا يتآزر الشعر مع الآيات القرآنية فى إثبات أن حذف النون هنا ليس ضرورة شعرية، وإنما هو حذف للخفة بسبب الاستطالة، وكثرة الآيات التى وردت بحذف النون من الاسم الموصول أو بحذف العائد من جملة الصلة كثيرة، وتدل على أن هذه الظاهرة تستحق التفسير الذى نؤكد فيه أن الحذف جاء خفة لكثرة الاستخدام دون وجود مبرر آخر للحذف إلا عند البلاغيين، أو عند قليل

(١) البيت للأخطل، من بحر الكامل، ديوان الأخطل ٦١، المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٨١م، والكتاب ١ / ١٨٦ برواية (سَلَبا الملوك)، وهمع الهوامع ١ / ٤٩، وقد نسب للفرزدق، وشرح المفصل ٣ / ١٥٤، ١٥٥، وشرح الأشمونى ١ / ١٤٧.

(٢) البيت للأشهب بن رميلة، من بحر الطويل، وانظر الكتاب ١ / ١٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٥٥، وعنقود الزواهر ٢٩٠. وروى البيت «وإن الألى» وعلى هذا لاتخفيف ولا شاهد.

(٣) الكتاب ١ / ١٨٦.

(٤) سورة التوبة - من الآية ٦٩.

(٥) شرح المفصل ٣ / ١٥٦.

من النحويين الذين حاولوا تفسير مثل هذا الحذف أنه للحَمْل على المعنى، ولكن الأقرب إلى القبول أن هذا الحذف جاء خفة لاستطالتهم للاسم الموصول المرتبط بجملة الصلة مع كثرة الاستعمال، فقد أدى هذا إلى التخفيف من غير وجه كما يشير إلى ذلك «السيوطى»[1] إلا بسبب التخفيف.

إن النحويين ذهبوا إلى ماهو أبعد من حذف النون من الاسم الموصول، فقد أجاز البْعض حذف الياء أيضًا، وبعضهم أجار حذف الياء مع حركتها فصارت (اللَّذْ)، فجاز فى هذا الاسم أربعة أوجه، وقد فعلوا ذلك. كما قالوا: «يا غلامِ، ويا صاحبِ، بالكَسرة اجتزاءً بها عن الياء»[2]، وإن دل هذا على التخيل والتطرف فى القول؛ لأنهم أطلقوا لأنفسهم العنان فى إعطاء أنفسهم حق الحذف ولو كان ذلك على حساب المعنى، وهذا فهم غَالَى فيه النحاة، وقد تصور بعضهم أن (أل) الاسم الموصول جاء نتيجة حذف الاسم الموصول نفسه، واكتفوا بلام التعريف فأقاموها مقام الذى، ولأنهم وجدوا أنه لايمكن إدخالها على الجملة نفسها فهى من خصائص الأسماء؛ لهذا «حولوا لفظ الفعل إلى اسم الفاعل وأدخلوا عليه اللام وهم يريدون الذى»[3].

وقد ذهب الكوفيون إلى أن الحذف ليس مرتبطًا بطول الصلة أو قصرها، فيمكن حذف النون سواء طالت الصلة أو قصرت[4]، وذهب آخرون إلى نسبة حذف النون من اللَّذَيْن والَّذِين إلى قبائل بعينها[5]، لكن كثرة هذا الحذف وشيوعه وورده فى القرآن والشعر وكلام الفصحاء يجعلنا أكثر يقينًا أن هذا الحذف شائع، وإن ورد أكثر شيوعًا عند قبائل بعينها فإنما كان ذلك لأنها أكثر ميلاً من غيرها إلى التخفيف.

---

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٢٧٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٣٩، والأشباه والنظائر ١ / ٢٧٥.

(٣) شرح المفصل ٣ / ١٥٤.

(٤) اللغة والنحو، د. حسن عون ص ٦٥.

(٥) الصراع بين القراء والنحاة، د. أحمد علم الدين الجندى ـ مجلة مجمع اللغة العربية جـ ٣٨، ص ٩٠.

حذف حروف الجر:

إنَّ ظاهرة حذف حروف الجر ظاهرة شائعة فى الكلام العربى لفتت أنظار الدارسين نتيجة هذا الشيوع منذ بداية النحو وتقعيد اللغة، فقد أشار النحويون القدامى إلى هذه الظاهرة وإلى كثرة هذا الحذف، واعترفوا بصحة التركيب مع وجود هذا الحذف، فقد أجازوا حذف بعض الحروف وبقاء عملها قياسًا مثل: رُبَّ، وأجازوا النصب على نزع الخافض، والنصب هنا يعد مظهراً آخر من مظاهر الخفة نتج عن حذف حروف الجر، والتخلص من الكسرة، وتبدو الخفة من المقارنة بين الجملتين: ذهبت إلى الشام. ذهبت الشام. والذى دعا إلى إجازة هذا الحذف أن العرب أصحاب اللغة كانوا يتجهوَن إلى تخفيف ما كثر استعماله، فيجيزون تخفيفه بحذفه أو تغييره بطريقة ما، وإن دل هذا على شىء، فإنما يدل على ميل العرب إلى التخفيف، فهم قد يضمرون أو يحذفون مما كثر فى كلامهم «لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج»[1].

ومظاهر حذف حروف الجر كثيرة ومتنوعة، ولها من الدقائق واللطائف ما جعل الدكتور «عبد القادر حسين» يعد ذلك الحذف بلاغة فى الكلام وفصاحة فى الأسلوب، مؤكدًا «أن حذف حرف الجر عند «سيبويه» أكثر من أن يُحصى، وتلجأ العرب إليه لتخفيف الكلام، وخوفًا من ثقله على اللسان»[2]؛ ولهذا سنحاول الإلمام بحقيقة هذا الحذف.

يقول «ابن يعيش» عن حذف هذه الحروف: «وقد كثر حذفها مع أن الناصبة للفعل، وأن المشددة الناصبة للاسم، نحو: أنا راغب فى أن ألقاك، ولو قلت: أن ألقاك من غير حرف جر جار، وكذلك تقول فى المشددة: أنا حريص فى أنك تحسن إلىّ، ولو قلت: أنك تحسن إلىَّ من غير حرف جر جاز»[3]. فيجوز القول: أنا راغب أن ألقاك، وأنا راغب فى أن ألقاك، ويجوز أنا راغب أنك

(١) الكتاب ٢ / ١٦٣، وانظر سيبويه والضرورة الشعرية ص ١٧٥.
(٢) أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٧١ ، ٧٢.
(٣) شرح المفصل ٨ / ٥١.

تحسن إلىّ، وأنا راغب فى أنك تحسن إلىّ، بالحذف أو الإبقاء دون خلل فى اللفظ أو المعنى، لكن لو جئنا بالمصدر مثل: «أنا راغب فى لقائك» لم يجز حذف حرف الجر كما جاز مع أنْ وأنّ، والسر فى ذلك أنَّ «أنْ» وما بعدها من الفعل وما يتعلق به الاسم والخبر ومتعلقاته بمعنى المصدر، فطال فجوزوا معه حذف حرف الجر تخفيفًا، كما حذفوا الضمير المنصوب من الصلة، نحو قوله تعالى: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[1]، «ولم يجوزوا مع المصدر المحض»[2].

يَثْبت لنا أنه يجوز حذف حرف الجر مع أن الناصبة والفعل والفاعل وكذلك مع أنَّ المشددة واسمها وخبرها، فإذا جئنا بالمصدر صريحًا فلا يجوز حذف الجار، والسر فى ذلك أن الفعل مع «أنْ» يحتاج إلى فاعل، وربما إلى مفعول ومتعلقات أخرى، وهذا تطويل ينتج عنه حذف الجار، وكذا مع أنّ المشددة واسمها وخبرها، فيجوز الحذف بسبب الاستطالة. والمصدر الصريح ليس معه هذه الاستطالة فلا حذف معه، ودَلَّ هذا على أن ثقل الطول فى العنصر اللغوى كان سببًا فى إجازة الحذف، فإذا ما قصرت العبارة لم يجز الحذف.

وهناك بعض الجمل التى حُذف منها حرف الجر، فأدى ذلك إلى نصب الكلمة وهو ما أطلق عليه النحاة: النصب على نزع الخافض فى مثل: سافرت الشام، وذهبت المسجد، وانطلقت الصيف، فقد كان أصل هذه الجمل، سافرت إلى الشام... إلخ لكن الذى حدث هو حذف حرف الجر، وهو تخفيف بالحذف نتج عنه تخفيف آخر، وهو تحويل حركة الكسر فى «الشام» و «المسجد» و «الصيف» إلى حركة الفتح، والفتح أخف من الكسر، فكان هذا تخفيفًا من وجهين.

وهذا النوع من الحذف له دلالة مهمة عند بعض المحدثين، منهم الدكتور «إبراهيم السامرائى» الذى يقول: «ومسألة نزع الخافض فى العربية وانتصاب الاسم بعد سقوط الجار شىء يشير إلى أن الأصل فى الأفعال اللزوم، ثم يتخفف

(١) سورة الفرقان ـ من الآية ٤١.

(٢) شرح المفصل ٨ / ٥١.

في الاستعمال فيصبح الفعل متعديًا»[1]، ومثَّل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا﴾[2].

والتقدير: اختار من قومه، ووصل إلى نتيجة يقول فيها:

«يتبين لنا أن الفعل قاصر مكتف بمرفوعه، نحو: كرم زيد، وحسن عمرو، وقام بكر، ولازم يتعدى إلى مفعوله بحرف جر، ثم يتوسع في هذا طلبًا للخفة والإيجاز سيرًا مع العربية التي جرت على هذه الناحية، فصارت سمة من سمات البلاغة»[3].

وبالرغم من أن هذا الكلام يفيدنا في نتائج هذا البحث، بحيث نستطيع أن نقول ـ حسب كلام الدكتور «السامرائي ـ إن التخفيف كان سببًا في إيجاد الفعل المتعدي نفسه نتيجة التخفيف بحذف حرف الجر ـ بالرغم من ذلك فإننا لا نوافق الدكتور «السامرائي» على ما ذهب إليه؛ لأنه يصعب تطبيق ما قاله على فعل مثل: «ضرب» الذي وضع ليتعدى بنفسه ـ حسب معناه الشائع ـ دون استخدام حرف من حروف الجر، ومثله في اللغة كثير، مثل: قتل، شنق، علم، دَرَى... إلخ.

من هنا كان الأفضل لنا أن نقول: إن طلب الخفة قد أثر في الأفعال المتعدية بأحد حروف الجر، فجعلها تتعدى بنفسها، ومن هذه الأفعال في اللغة عدد لابأس به مثل: دخل، ذهب، انطلق، وصل، سافر، شكر، علا، عض.... إلخ. فهذه الأفعال الأصل أن تتعدى عن طريق حرفٍ من حروف الجر، لكن الحذف للتخفيف والإيجاز جعلها تتحول إلى أفعال متعديةٍ بنفسها في الكلام الفصيح.

ونستطيع أن نقول: إن ذلك نوع من التطور الاستخدامي للغة، إلا أننا لا نستطيع أن نجزم أن كل أفعال اللغة يثبت فيها هذا المفهوم. وهذا ما جعل «نقرة كار» يقول: «وشذ رحبتكَ الدار، أي: رحبت بك الدار، فلما كثر استعماله حذف

---

(1) الفعل: زمانه وأبنيته ص ٨٦.
(2) سورة الأعراف ـ من الآية ١٥٥.
(3) الفعل: زمانه وأبنيته ص ٨٩.

حرف الجر تخفيفًا»[1]، فتعدى الفعل بهذا الشكل شاذ، لكن كثرة الاستخدام هي التى أباحت ذلك، فالفعل لازم فى الأصل، تعدى بعد الحذف، ومع ذلك عُدَّ شاذا، وهذا يؤدى إلى مراجعة كلام الدكتور «السامرائى».

ويرتبط بمثل هذا النوع من الحذف حذف حرف القَسَم، و«سيبويه» يجيز قول: (اللهَ لأفعلن) بحذف حرف الجر الذى يفيد القسم قائلا: «حذفوه تخفيفًا وهم يَنْوونه»[2]؛ ولهذا يعلق أحد البلاغيين على كلام «سيبويه» قائلاً: «إن سيبويه يبين لنا السر البلاغى فى هذا الحذف، وهو أنه يرجع إلى حب العرب للتخفيف»[3].

وهذا يؤكد أن التخفيف بالحذف غرض بلاغى، كما عده البلاغيون بسبب حب الناطق للتخفيف، والاعتراف بأن التخفيف سر بلاغى يقرب البلاغة من النحو كثيرًا فى هذه الناحية.

ويحسن بنا أن نشير إلى أن أصل جملة القسم أن يوجد فعل القسم مع حرفه، فنقول: أحلف بالله... أو أقسم بالله... ولكنهم كما يقول «ابن يعيش»: «لما كثر استعمال ذلك فى الحلف آثروا التخفيف، فحذفوا الفعل من اللفظ وهو مراد، ليعلَّق حرف الجر به، ثم أبدلوا الواو من الباء توسعًا فى اللغة ولأنها أخف؛ لأن الواو أخف من الباء وحركتها أخف من حركة الباء»[4].

والحق مع «ابن يعيش»، فالملاحظ أن تخفيف جملة القسم جاء بحذف الفعل وبقاء الباء متعلقة به؛ لأنه منوىٌّ مُراد، ثم تلا ذلك إبدال الباء واوًا لخفة الواو، فهى هوائية شفوية تأتى بدون ضغط على أعضاء الجهاز النطقى، أما الباء فتأتى عن طريق ضغطة قوية على الشفتين، كما أن الفتحة على الواو أخف من الكسرة على الباء، فأدى ذلك إلى قلب الباء واوًا مفتوحة، لثقل الباء مكسورة وإذا أضيف إلى ذلك حذف الفعل، ظهرت ملامح الخفة فى هذا الأسلوب، وتلا

(1) شرح الشافية ص ٢٣، وانظر أساس بناء الأفعال، لأحمد رشدى ص ٦٩.
(2) الكتاب ٣ / ٤٩٨ وينوونه: يُقَدِّرُونه.
(3) الدكتور عبد القادر حسين: أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٧١، والكتاب ٣ / ٤٩٨.
(4) شرح المفصل ٨ / ٣٤.

ذلك التغيير جواز حذف الواو،وبقاء المقسم به مجروراً دليلاً على إرادة القسم، ولا لبس مع خفة الحذف.

يرتبط بهذا المفهوم الجملة التى تحتوى على ظرف، فإن النحاة يشيرون إلى أن الظرف منتصب على تقدير (فى)، وليس الظرف متضمنًا معناها، وإلا لكان بناؤه واجبًا، وإنما حذفت (فى) لضرب من التخفيف، وقد اعترف النحاة بأن الحرف (فى) فى حكم المنطوق به. فحينما نقول: قمت اليوم، ونمت مساء، يكون التقدير: قمت فى اليوم، ونمت فى المساء، كذلك (لقيته الأمسِ)، فأصل العبارة لقيته بالأمس. يقول «سيبويه»: «لكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفًا على اللسان»[1].

ويرتبط بذلك حذف حرف الجر من أسلوب التمييز حينما نقول: «عشرين درهمًا» ـ وقد مر من قبل ـ فهم قد أرادوا «عشرين من الدراهم»، لكنهم اختصروا واستخفوا وحذفوا حرف الجر، وأل، والجمع[2]. ونتج عن ذلك مظهر تخفيفى آخر، وهو نصب الكلمة بدلا من الكسر، فوصَلَ التخفيف مداه، ولاشك أن قولنا: «عشرون درهمًا» أخف كثيراً من قولنا: «عشرون من الدراهم».

الحذف مع التركيب المزجى:

الحذف فى باب العدد:

ينقسم العدد من حيث التركيب وعدمه إلى نوعين:

النوع الأول: عدد مركب.

النوع الثانى: عدد غير مركب.

وهذان النوعان يتسمان بالخفة البالغة، ففى كليهما حذف ينأى بالأسلوب عن الثقل، ويدل النظر والتأمل فى طريقة التخفيف فيهما على براعة النظام فى اللغة العربية والدقة الفريدة لها وفى رأيى لو أننا استعرضنا الخفة فى باب العدد كنموذج، لكان ذلك كفيلاً بإثبات تلك الظاهرة فى اللغة العربية بشكل مؤكد.

---

(١) الكتاب ٢ / ١٦٣.

(٢) الكتاب ١ / ٢٠٣، والعلة النحوية لمازن المبارك ص ٦٢.

ففى حالة العدد غير المركب ـ ونستطيع أن نسميه العدد المفرد ـ فى هذه الحالة نجد أن قواعد النحاة تشير إلى مخالفة العدد للمعدود تذكيراً أو تأنيثًا فى الأعداد من ٣ ـ ١٠[1]، فنقول: ثلاثة رجال، وثلاث نساء، أو أربع طالبات، فالمعدود إذا كان مذكراً كان لابد من وجود التاء بالعدد، وكذلك العكس. والملاحظ أن قواعد اللغة تؤكد عدم اجتماع التاء فى العدد والمعدود معًا؛ حتى لايصبح التركيب ثقيلاً على الناطق، وفى حالة الجمع يراعى مفرده، فإن كان جمع مؤنث روعى أن الثقل يكون معنويًا بالجمع، ولفظيًا بوجود ألف وتاء، ولو روعى المفرد نرى أن الثقل يمكن أن يكون لفظيًا بوجود تاء، أو معنويًا فقط؛ لهذا تحذف التاء إذا كان المعدود مؤنثًا ـ مفردًا أو جمعًا ـ وتأتى التاء فى العدد مع المعدود المذكر؛ لأن المذكر خفيف فتناسبه التاء فى العدد، ولايختلط المذكر بالمؤنث، وفي هذا تعادل دقيق بين كلمات اللغة، حيث جاءت التاء مع المذكر الخفيف، وحذفت مع المؤنث الثقيل، هذا بالإضافة إلى أن المعدود فى هذه الحالة يكون مضافًا إليه، وهنا يجب حذف التنوين من العدد، فيكون ذلك أيضًا من مظاهر الخفة، وبهذا يحذف شيئان من هذا الأسلوب:

(أ) التاء مع المؤنث الثقيل؛ حتى لا يوجد تاءان فى كلمتين متواليتين.

(ب) التنوين؛ لأن التركيب فى حالة إضافة.

بهذا نستطيع أن نقرّ هاتين الملاحظتين:

أولاً: أن تلك القواعد لا تتعارض مع قواعد الخفة الأخرى أو فكرة الأصل والفرع عند النحاة، وإنما هى قوانين متكاملة لا تعارض بينها، فكما أن مخالفة الحروف أو تباعدها فى تكوين الكلمة تؤدى إلى خفة النطق، وكذلك تَخَالُف العدد والمعدود، حينما تأتى التاء مع المعدود المذكر لخفته، وتحذف هذه التاء مع المعدود المؤنث لثقله.

وبهذه المخالفة لن يحدث لبس بين المذكر والمؤنث فى الكلام، ولنا أن نتخيل مدى الثقل واللبس لو أن العدد والمعدود اتفقا في الاحتفاظ بالتاء أو فى التخلص

(١) العددان ١ ، ٢ يوافقان المعدود، وذلك لخفتهما بالنسبة للجمع، فلا ثقل فيهما.

منها؛ لهذا لا ندهش حينما يشير الدكتور «محمد حماسة عبد اللطيف» إلى أن «من الوسائل التى يستدل بها على تأنيث الاسم تذكير العدد له»[1]. إذ إن ذلك من نظام اللغة الدقيق.

وإن كان الجمعُ جمعَ مذكرٍ فإن التذكير أصل ويطغى بخفته على الجمع، فالجمع المذكر يقابل جمع المؤنث، ويبقى التذكير والتأنيث لهما حكم الأصل والفرع فيكون جمع المذكر مثل مفرده بالنسبة للعدد، فنقول: خمسة طلاب، وخمسة مهندسين. فجاءت التاء باعتبار المعدود مذكرًا، ويكون ثقل جمع التذكير مقابلا لثقل جمع التأنيث.

أما فى حالة العدد المركب فنجد النحاة والناطقين يتوسعون فى تخفيفه بحذف بعض حروفه؛ بحيث لا يؤدى إلى لبس مع التخلص من ثقل وجد فيه؛ لأن التركيب فى هذه الحالة ـ كما يقول «سيبويه» ـ «شيئان جعلا شيئًا واحدًا»[2]، وذلك فى الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر؛ لهذا كان التخفيف فى هذه الحالة أكثر اتساعًا، ونلاحظ ما يلى:

(أ) مع العدد (١) لا يحدث شىء، نظرًا لخفته.

(ب) مع العدد (٢) حين تركيبه نقول مع المذكر اثنا عشر، واثنتا عشرة مع المؤنث، فنلاحظ أنه يوافق المعدود لخفة التثنية عن الجمع، ومع ذلك ـ لثقله عن المفرد ـ خف التركيب بحذف النون المشبهة للتنوين، كما حذف منه حرف العطف، فأصل التركيب: اثنان وعشرة، أو اثنتان وعشرة، فحذفت النون والواو تخفيفًا من التركيب.

(جـ) الأعداد من (٣ ـ ٩) عند تركيب هذه الأعداد مع عشرة يلاحظ أن العدد الأول يستخدم كما لو كان فى حالة الإفراد، فهو يخالف المعدود تذكيرًا وتأنيثًا،

---

(١) محاضرات فى الصرف والعروض ص ٩، مكتبة الزهراء.

(٢) الكتاب ٣ / ٢٩٧.

أما العدد (عشرة) فى حالة التركيب فهو يوافق المعدود تذكيرًا وتأنيثًا، فنقول: ثلاثة عشر رجلا، وثلاث عشرة امرأة. ويلاحظ أن العدد (عشرة) هنا خالف طبيعته فى حالة الإفراد؛ لأنه فى حالة الإفراد يخالف المعدود، وهنا فى حالة التركيب يوافق المعدود تذكيرًا وتأنيثًا؛ نظرًا لأن العدد الأول يخالف؛ لهذا «حذفت التاء من (عشرة) لوجود مثيلها فى الجزء الأول وفق القاعدة العامة لكثير من اللغات، وهى التى تقتضى حذف العنصر الثانى المكرر»[1]، مثل: ثلاثة عشر رجلا، «وتبقى التاء بلا حذف فى الجزء الثانى إذا حذفت من الأول[2] كما فى ثلاث عشرة امرأة. فقد ظهر نظام اللغة فى محاولة التخلص من التاء فى (عشرة) فى حالة وجودها فى العنصر الأول والإبقاء عليها حين لم تكن به، وهذا يوافق القاعدة العامة، وهى ثقل تماثل التاء، ولنا أن نتخيل لو كانت التاء وجدت بالعددين والمعدود معًا: إن اللغة حافظت على التاء مرّة وحذفتها أخرى فى شىء من الدقة.

بالإضافة إلى حذف التاء نجد أن فى مثل هذه التراكيب يحذف التنوين فى الجزأين، وحرف العطف، فأصل التركيب ثلاث وعشرة من الرجال، فظلت اللغة تتخلص من أثقال التركيب حتى صار هكذا، وحذف العاطف والتنوين من الأهمية بمكان؛ لأن حذفهما يساعد على المزج والربط بين الكلمتين فى التركيب فصارتا كأنهما كلمة واحدة فيما كثر استعماله، فتخف مثل هذه التراكيب على اللسان.

أما ألفاظ العقود فلا حذف معها، لعدم تغييرها عن طبيعتها.

ثانياً: الحذف من الظروف المركبة تركيباً مزجياً:

الظرف يأتى مفردًا أو مركبًا، وهو فى حالة الإفراد روعيت فيه مظاهر الخفة بحذف حرف الجر الدال على الظرفية (فى)، أما فى حالة التركيب فمظاهر الخفة أكثر وضوحًا؛ لأن الظرف فى حالة التركيب أثقل منه فى حالة الإفراد، فكان

---

(١) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ص ٥٩.

(٢) المصدر السابق نفسه.

أكثر احتياجًا للخفة، ويشير «ابن هشام» إلى أن ما ركب تركيب المزج من الظروف: زمانية أو مكانية، مثل: فلان يأتينا صباح مساء، قائلا: «الأصل صباحًا ومساءً، فحذف العاطف، وركب الظروف قصدًا للتخفيف تركيب خمسة عشر»[1]، ومثال ما ركب من الظروف المكانية تركيبًا مزجيا ما يقوله الصرفيون: «سُهِّلت الهمزة بينَ بينَ، وأصله بينها وبين حرف حركتها، فحذف ما أضيف إليه (بين) الأولى و(بين) الثانية، وحذف العاطف وركب الظرفان»[2]. أليس ذلك تخفيفًا من عدة طرق؟: **أولها:** حذف العاطف. **ثانيها:** البناء على الفتح مع خفته. **ثالثها:** حذف التنوين، فجاء التركيب خاليًا من كل هذا، وفى ذلك خفة ظاهرة، وشبيه بذلك الأحوالُ المركبة تركيبًا مزجيًا، مثل: فلان جارى بيتَ بيتَ، والأصلُ بيتًا لبيتٍ، فحذف الجار والتنوين وركب الاسمان[3].

كذلك تكون الخفة فى الأعلام المركبة مثل «حضرموت»، يؤكد النحاة أن ما يحذف منها هو التنوين من كلا الجزأين، مع إجازة أن يضاف الجزء الأول إلى الثانى، مع منع صرف الثانى استثقالا للكلمة بعد التركيب، أو مع صرفه، والأفضل عدم صرفه كما يقول «سيبويه»: «إنما استثقلوا صرف هذا؛ لأنه ليس أصل بناء الاسم»[4]، أى: ليس هذا التركيب هو الأصل.

حذف النون من مضارع كان:

لقد أجاز النحاة حذف النون من مضارع كان تخفيفًا للكلام، فحذفها لا يؤدى إلى لبس أو إجحاف، لكن النحاة وضعوا لهذا الحذف شروطًا يحسن أن نستعرضها فيما يلى:

١ ـ أن يكون الفعل مضارعًا.

٢ ـ أن يكون الفعل مجزومًا.

(١) شرح شذور الذهب، ابن هشام، دار الأنصار ١٩٧٨م، ص ١٠٣.
(٢) شرح شذور الذهب ص ١٠٦.
(٣) شرح شذور الذهب ص ١٠٧.
(٤) الكتاب ٣ / ٢٩٧.

٣ ـ أن يكون الفعل مجزومًا بالسكون.

٤ ـ أن يكون ما بعده متحركًا.

٥ ـ ألا يقع بعده ضمير متصل[١].

فالشرط الأول يدل على تكثير حروف المضارع عن الماضى، والشرطان الثانى والثالث يحافظان على أمن اللبس؛ لأنه لو كان الجزم بحذف النون فى حالة اتصال الفعل بواو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة لأدى الحذف إلى لبس وإجحاف بالصيغة، والشرط الخامس وهو اشتراط عدم وجود ضمير متصل لئلا يؤدى الحذف إلى ثقل آخر بتوالى متحركات كثيرة لو حذفت النون الساكنة مع وجود الضمير، مثل: محمد لم يكه ذلك المنافق، أما الشرط الرابع وهو أن يكون ما بعد الفعل متحركًا، وقد اعترض كثير من النحاة على هذا الشرط، قال «ابن مالك» عن حذف هذه النون: «ولا يمنع من ذلك ـ الحذف ـ ملاقاة ساكن وفاقًا ليونس»[٢]. وأجاز «بهاء الدين بن عقيل» هذا الحذف، ومثل لذلك بقول الشاعر:

إِذَا لَمْ تَكُ الحاجاتُ من هِمَّة الفتى فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْهُ عَـقْدُ التَّمَائِمِ[٣]

ثم قال: قال المصنف: وليس بمضطر لتمكنه من أن يقول:

«إذا لَمْ يكُن مِن هِمَّةِ المَرْءِ ما نَوَى»[٤].

فقد حذفت النون فى (لم تك الحاجات) مع وجود ساكن بعدها، وهذا ليس اضطرارًا فى الشعر، وما أروع أن يغير الكلام بطريقة عملية وسهلة يستطيعها شاعر مبتدئ فيصبح: «إذا لم يكن من هِمَّة المرء ما نوى»، فدل بذلك على أن ذلك ليس اضطرارًا.

وقد عارض «ابن هشام» ذلك الشرط بقوله: «يونس أجاز الحذف تمسكًا بنحو

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٢٤٠، وشرح قطر الندى ص ١٣٨.

(٢) تسهيل الفوائد ص ٥٦.

(٣) البيت من بحر الطويل، وقد ورد «عقد الرتائم» وهى خيوط لسان العرب ١٨ / ١٥٧٩ (رتم)، والمساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٢٧٦، وهمع الهوامع ١ / ١٢٢.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٢٧٦.

قوله:

فَإِنْ لَمْ تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً[1] ».

لقد عارض النحويون هذا الشرط، وفى معارضتهم حق من جهتين:

(أ) وجود ذلك بكثرة فى الشعر والنثر.

(ب) أن ذلك أخف نطقًا وتذوقًا، بدلاً من القول بأن النون ساكنة فى هذه الحالة، التقت مع ساكن آخر فتحركت بالكسر لالتقاء الساكنين، وفى هذا ثقل يذهب بالحذف، ولنقارن بين العبارتين:

«كنت مريضًا ولم يكنِ الموتُ بعيدًا عنى»، و «كنت مريضًا ولم يكُ الموتُ بعيدًا عنى».

أعتقد أن الثانية أخف استخدامًا بحذف النون، وقد اكتملت شروط النحاة فى آيات قرآنية وأشعار العرب وكلامهم الفصيح، وحذفت حذفًا جائزًا فى قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[2]. واعترفَ النحاة بأن النون «حُذفت لسكونها استخفافًا»[3].

حذف إحدى النونين:

تحذف إحدى النونين تخفيفًا حين اجتماعهما فى التركيب، ويتجلى ذلك فيما يلى:

(أ) تجتمع نون الضمير مع النون فى (إن وأن ولكن وكأن) يقال: إننا وأننا ولكننا وكأننا. لكن اللغة العربية تنفر من هذا التماثل لثقله، ونتيجة لذلك فإنها تتخلص - جوازًا - من إحدى النونين، والأفضل أن تكون النون الثانية هى المحذوفة..

---

(١) هذا شطر بيت من بحر الطويل وبقيته: «فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم». أوضح المسالك ص ٤٨، والمقتضب ٣ / ١٦٧، وهمع الهوامع ١ / ١٢٢.

(٢) سورة مريم - من الآية ٢٠.

(٣) المقتضب ٣ / ١٦٧.

وهى نون الضمير، فقد نقل «السيوطى» عن «ابن الصائغ» قوله: «إن ما يحذف من المكررات إنما يحذف للاستثقال، وإنما يقع الاستثقال فيما يتكرر، لافى الأول»[1]، والحق مع «ابن الصائغ»؛ لأن الثقل يحصل بالثانى، وإلا فلم يجوزوا هذا الحذف قبل وجوده؟. كذلك فالمحذوف هو النون غير المشددة، أما المشددة فبقيت كما هى، وهذا يدل على أن إجازة الحذف تمت نتيجة للثقل بتكرار النون فأجازوا حذفها، والسياق يؤكد أنها مرادة فى الكلام.

(ب) تجتمع نون الوقاية مع نون الرفع فى الأفعال الخمسة، وفى هذه الحالة تحذف إحدى النونين تخفيفًا، مثل: أَتَأْمُرُونى؟ أتشاهدونى؟ والأصل: تأمروننى وتشاهدوننى، ولقد انقسم النحاة حول المحذوف إلى فريقين: فقد ذهب جماعة - منهم «سيبويه» «وابن مالك» - إلى أن المحذوف نون الرفع، وذهب آخرون - منهم «المبرد» و «السيرافى» و «الفارسى» و «ابن جنى» و «ابن هشام» وأكثر المتأخرين - إلى أن المحذوف هو نون الوقاية، وتعليل الفريق الثانى قائم على «أن الثقل نشأ من الثانية، فهى أحق بالحذف»[2]، والحق مع الفريق الثانى؛ لأن الثقل اللفظى فى هذه الحالة هو الذى أباح الحذف، فلا حذف بدون الثقل الذى نشأ عن التقاء النونين، فتحذف الثانية اكتفاء بالأولى مع دلالة السياق.

(جـ) تجتمع نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة مع نون الأفعال الخمسة فى حالة الرفع، فتلتقى ثلاث نونات، فتحذف إحداهما تخفيفًا؛ وذلك لعدم صحة التركيب، فليس من كلامهم جَعْل ثلاثة أشياء كشىء واحد، ولهذا كان لابد من حذف إحدى هذه النونات، وقد ذهب «سيبويه» إلى حذف نون الرفع، يقول «سيبويه»: «إذا كان فِعْلُ الجميع مرفوعًا ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: لتفعَلُنّ ذاك ولتذْهَبُنّ؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالا. وتقول: هل تَفْعَلُنّ ذاك؟، تحذف نون الرفع؛ لأنك ضاعفت النون، فحذفوها إذ كانت تحذف، وهم فى ذا الموضع أشد استثقالا للنونات»[3].

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٣٥.
(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٣٤.
(٣) المساعد على التسهيل ٢ / ٦٧١.

أما إذا جاءت نون التوكيد مع فعل اتصل به ألف الاثنين، فلا حذف لهذه الألف، وإنما الذى يحذف فقط نون الرفع وإحلال نون التوكيد محلها؛ وذلك لخفة الألف، ولئلا يؤدى حذفها إلى الالتباس بالواحد[1]، وإذا جاءت مع نون النسوة فلا حذف لإحدى النونات، والسبب وجود فاصل بين هٰذه المتماثلات فتقول: تَضْرِبْنَانِّ وتَعْرِفْنَانِّ «وإنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها، كما حذفوا نون الجميع للنونات ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد»[2]. ويشير «القوشجى» إلى أن هذه الألف المجتلبة لايجوز حذفها؛ «لأن الألف إنما اجتلبت للفصل، فلو حذف عاد ما هرب منه»[3].

والملاحظ أن نون الرفع هذه تحذف لسببين:

الأول: توالى الأمثال وفى ذلك ثقل تكرهه اللغة، فحذفها أولى.

الثانى: ما أشار إليه «القوشجى» من أن هذه النون لابد من حذفها أينما كانت؛ وذلك لأن الفعل أصبح مبنيا[4]، وهذا ما أدى إلى حذف النون، بالرغم من أن الثقل الذى حدث جاء من خلال نون التوكيد التى تُحَوِّلُ الفعلَ إلى حالة البناء بدل الإعراب، لهذا حُذفت نون الرفع، ولم تحذف النون الثانية فى هذه الحالة.

والملاحظ كثرة التخفيف مع نون التوكيد ونون الرفع، فكثير من حروف العلة تسقط ونون الرفع، وهذا يتطابق مع قاعدة أعلنها النحويون، وهى: زيادة الثقل تستدعى زيادة التخفيف، وفى التقاء ثلاث نونات ثقل لايحتمل. ونستطيع باستعراض حالات التوكيد بالنون خاصة مع الضمائر أن نؤكد تلك الظاهرة التخفيفية التى اتضحت لنا من خلال الحديث السابق بشكل واضح.

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٢٣، ٥٢٤، وعنقود الزواهر ص ١٧٧.
(٢) الكتاب ٣ / ٥٢٦.
(٣) عنقود الزواهر ص ١٧٧.
(٤) عنقود الزواهر ص ١٧٧.

حذف ما يسمى فعل الكينونة

الحق أن العربية تنفرد بالكثير من المظاهر التى تدل على أنها لغة راعت مظاهر الخفة مع عدم الإخلال بالمعنى أو اللفظ، ويظهر هذا من خلال التخلص مما سُمى أفعال الكينونة، أو كلمات الكون العام، أو ما يسمى فى اللغات الأجنبية الأفعال المساعدة، فلا وجود لها فى العربية لفظًا وإن كانت مَنْوِيَّةً مقدرة. وهذه ظاهرة تخص اللغة العربية وحدها، فما دام الكون عاما لايستغرق من الذهن سوى معرفة هذا الكون المطلق فلماذا نأتى بهذه الأفعال؟.

وهى واجبة الحذف فى الحالات الآتية:

(أ) الخبر شبه الجملة (الظرف أو الجار والمجرور).

(ب) الخبر الواقع بعد (لولا) فى كون عام.

(جـ) خبر (لا) النافية.

يقول الدكتور «طاهر سليمان حمودة»: «ونحن نرى أن ثبات هذه الظاهرة فى العربية ووضوحها يفوق غيرها من اللغات لما جُبلَت عليه العربية فى خصائصها الأصلية من ميل إلى الإيجاز»[1].

ويعدّ حذف الأفعال أو كلمات الكون العام فى الأحوال السابقة من أهم مظاهر التخفيف، فاللغات الأخرى تحتفظ بها، مع أنها كما يقول «فندريس»: «كلمات مُفَرّغة»، حينما يقول: «الأفعال التى تسمى بالأفعال المساعدة كلمات مفرغة، ففى الإنجليزية فعل To do «يفعل» تستعمل أداة نحوية للاستفهام مثل: do you see? هل ترى؟، وللنفى I do not see لا أرى»[2]، وترجمة هذه العبارة حرفيًا: أنا لا أستطيع أن أرى، على اختصارها فى العربية، فهى جزءان (لا أرى) وفى الإنجليزية أربعة أجزاء.

(١) ظاهرة الحذف ص ٩.

(٢) اللغة ص ٢١٧.

ولعل ذلك الحذف يرتبط بنوع آخر من أنواع الحذف قد ورد كثيرًا فى القرآن، وهو حذف الكلمة إن دلت على العموم. يقول تعالى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾[1].

والتقدير: وأوتيت منه شيئًا[2]. وإن كان هذا الحذف جائزا، أما فى الأفعال المساعدة فهو واجب. وكلاهما من مظاهر التخلص مما لا يضيف إلى المعنى شيئًا، وفى هذا خفة ظاهرة.

تعقيب

بعد هذا العرض أستطيع أن أقرر أنه لاشك أن ظاهرة التخفيف عن طريق الحذف كثيرة ومتشعبة على المستويات المختلفة، إفرادًا وتركيبًا، فقد أجاز النحاة حذف الكلمة ـ حاملة وظيفة نحوية ـ مثل: المبتدأ، والخبر، والصفة، والموصوف، والمثنى، والمضاف، والمضاف إليه، والمعطوف عليه، والمفاعيل، والحال... إلخ، واشترطوا فى كل ذلك أن يكون هناك دليل فى الكلام على المحذوف، بحيث لا يختل المعنى، كذلك لا يختل اللفظ بحيث يصحّ تجاور الكلمات المختلفة بعد الحذف، ويكون عدم الإخلال هذا قائمًا على قرينة لفظية أو معنوية، تدل على أن المحذوف لفظًا مرادٌ معنى، فكأنه موجود وقائم فى الذهن.

بل إن النحويين قد أباحوا حذف الجملة من سياقها إذا لم يؤثر ذلك على المعنى، وقد رأينا فى قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[3].

فقد حُذفت الجملة وجاء التنوين عوضًا؛ لأنها فُهمت من سياقها عن طريق قرينة لفظية أو معنوية، أو حتى عن طريق التنغيم الذى أصبح له دوره الكبير فى العصر الحديث.

وينبغى أن نعلم أن المحك الرئيسى للتخفيف بالحذف هو المعْنَى فالتخفيف ـ أيا كانت مظاهره ـ لا ينبغى أن يكون على حساب المعنى بأى حال من الأحوال،

(١) سورة النمل ـ من الآية ٢٣.

(٢) الخصائص ٢ / ٣٧٢.

(٣) سورة الواقعة ـ الآيتان: ٨٣ ، ٨٤.

فحينما تكلم «ابن يعيش» عن المبتدأ والخبر ودلالتهما يقول: «لابد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغنى عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز الا تأتى به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً، وقد جاء ذلك مجيئاً صالحاً»[1]. وهذا يوضح لنا أن المعنى شيء أساسى فى أىّ جملة، ولن يكون التخفيف بالحذف مؤدياً إلى لبس أو غموض، وإلاّ احتُمِل الثقل للحفاظ على المعنى، أو لئلا يوجد التباس. وحديث «ابن يعيش» يستحق أن يكون مجال تطبيق على كل الأبواب النحوية، بحيث يكون حديثه فى حكم القاعدة الشاملة. يقول الدكتور «محمد حماسة عبد اللطيف»: «وما يقوله «ابن يعيش» هنا قاعدة عامة تنطبق على كل العناصر المكونة للجملة، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية، وسواء كان العنصر المحذوف مبتدأ، أو خبراً، أو مفعولاً به، أو غير هذا وذاك من العناصر المكونة للجملة»[2].

وبهذا لانستطيع أن نغفل الدور الرئيسى للمعنى على مستوى حذف المفردات أو الجمل، فلا حذف عند اللبس.

لقد تناول النحاة القدامى والمحدثون مظاهر الحذف بكل تفاصيله فقد تناولها «ابن جنى» فى خصائصه، و «ابن يعيش» فى شرحه المفصل، و «ابن هشام» فى مغنى اللبيب، وفى العصر الحديث أُفرد للحذف كتاب مستقل، هو (ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى) للدكتور «طاهر سليمان حمودة»، ويقيننا أن الكلام عنها قد استوفاه هؤلاء شكلاً لا جوهراً فى نظرية غير متكاملة؛ لأن الكلام أخذ جانباً شكلياً مرتبطاً بالجملة أو الكلمة دون تفسير ذلك الحذف - فى غالب الأحيان - وقد حاولت هنا أن أعيد النظر فيما قدمه هؤلاء أو جاء على ألسنة الناطقين شكلاً ومضموناً، بحيث يتضح الثقل الكامن وراء الحذف، ولعلّى أكون قد أوضحت ذلك فيما قدمت.

---

(١) شرح المفصل ١ / ٩٤.

(٢) النحو والدلالة ص ١٣٦.

(٣) ابن جنى فى الخصائص ٢ / ٢٧٣، والسويطى فى الاشباه والنظائر ١ / ٣٤، ونقرة كار فى شرح الشافية ص ٢٣.

ومن الغريب أن يعترف بعض النحاة بأن هذا الحذف ليس قياسًا[3]، «فابن جنى» يقول عن حذف الحروف: «إن أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة، فأما وجه القياس فى امتناع حذفها من قبل أن الغرض فى الحروف إنما هو الاختصار، ألا ترى أنك إذا قلت: (ما قام زيد) فقد نابت (ما) عن أنفى»[1].

وهنا لابد أن نفرق بين نوعين من الحروف:

النوع الأول: الحروف التى نابت مناب الأفعال، مثل: ألا، ليت، يا... إلخ.

النوع الثانى: الحروف التى جاءت مؤدية معنى وليس نائبة عن الأفعال، مثل: حروف الجر.

وربما كان الحكم بأن الحذف غير قياسى حكمًا صحيحًا على تلك الحروف التى جاءت نائبة عن المعانى اختصارًا مثل: (ما) بمعنى أنفى، و (يا) بمعنى أدعو، وهمزة الاستفهام بمعنى أستفهم... إلخ، ربما كان ذلك الحذف ـ إن تم ـ غير قياسى؛ لأن حذفها هنا اختصار، وقد جاءت هى هنا اختصارًا لمعانى الأفعال، والنحاة يحكمون بأن «اختصار المختصر إجحاف به»[2]، أما وأن الحذف جاء تخفيفًا فى حذف حروف الجر وغيرها من بقية الحروف، وخففت بالحذف لكثرة الاستعمال، واشتهر هذا الحذف أو ذاك مع أمن اللبس معنًى ولفظًا، فلماذا لا يعد قياسًا؟. فطابع العصر هو السرعة ويناسبه التخفيف بالحذف مادام ذلك لا يؤثر على المعنى أو اللفظ أو قواعد اللغة بصفة عامة، وما كَثُرَ استعماله كانوا إلى تخفيفه أحوج. ألم يعترف النحاة وعلى رأسهم «سيبويه» أن كثرة الاستعمال هى التى أباحت حذف (رُبَّ) تخفيفًا وبقاء عملها وحكموا بقياسية ذلك؟[3].

لهذا نقول: إن كل ألوان الحذف تصبح قياسية بشروط هى:

١ ـ إذا فُهم المعنى مع وجود الحذف، وكان اعتبار وجوده قائمًا فى الذهن.

٢ ـ إذا لم يؤد الحذف إلى لبس فى اللفظ أو المعنى.

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ٢٧١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٥.

(٣) الكتاب ٢ / ١٦٣، والهمع ٢ / ٣٦، وشرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ / ٣٣٢.

٣ ـ إذا لم يتعارض مع قواعد اللغة على مستوياتها المختلفة.

٤ ـ إذا لم يؤد إلى ثقل آخر مرفوض.

٥ ـ إذا كثر استخدامه وتداوله على ألسنة الفصحاء من الناطقين للغة.

وسيكون ذلك الدليل الأكبر على أن الذوق العربى قد تقبل ذلك الحذف، فكم نحن محتاجون إلى لغة يخف نطقها، ويسهل منالها، ويقرب فهمها فى ذلك العصر.

ويهمنا أخيرًا أن نتساءل: هل كل حذف يؤدى إلى التخفيف؟ ، وللإجابة عن ذلك لابد أن نقر أن حذف الحركة أو الحرف أو الكلمة أو الجملة هو ـ حقًا ـ تقصير للعنصر اللغوى، لكن أحيانًا يؤدى هذا الحذف إلى ثقل مرفوض. وحينما يشير «ابن جنى» إلى أن حذف الفاء كان تخفيفًا فى قول الشاعر:

مَنْ يَفْعلِ الحسناتِ اللَّه يشكُرُها   والشرّ بالشر عند اللَّهِ مِثْلاَنِ[1]

وقول الشاعر:

فأما القتالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ   ولكنَّ سَيْرًا فى عراض المواكب[2]

وقول الشاعر:

فأما الصدورُ لا صدورَ لجعفر   ولكنَّ أَعْجَازًا شديدًا صريرها[3]

إننا إذا سلمنا «لابن جنى» بالتخفيف فى البيت الأول بحذف الفاء مع كونها رابطًا يربط بين الجملتين فى المعنى ولا غناء عنها، فمن الحق أن نقول: إن الحذف فى البيتين الثانى والثالث يؤدى إلى ثقل مرفوض، ففى قول الشاعر (فأما

---

(١) البيت لحسان بن ثابت، من بحر البسيط، سر الصناعة ١ / ٢٦٧، والكتاب ٣ / ٦٤، ٦٥، ١١٤، وروى البيت: من يفعل الخير فالرحمن يشكره، وعلى ذلك لا حذف، والمنصف ٣ / ١١٨، وهمع الهوامع ٢ / ٦٧، والمحتسب ١ / ١٩٣، وشرح المفصل ٩ / ٣، وشرح الأشمونى ٤ / ٢٠.

(٢) البيت للحارث بن خالد المخزومى، وهو من بحر الطويل. سر الصناعة ١ / ٢٦٧، والخزانة ١ / ٤٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٤، والمقتضب ٣ / ١١٨، وقد مر البيت من قبل.

(٣) لم ينسب البيت إلى أحد، وهو من بحر الطويل، سر صناعة الإعراب ٢ / ٢٦٧، وشرح المفصل ٧ / ١٣٤، والخزانة ١ / ٤٥٢.

القتال لا قتال) أدى الحذف إلى التقاء المتماثلين، واللغة ترفض ذلك وتستثقله وتحاول التخلص من أحدهما، وفى البيت الثالث (فأما الصدور لا صدور) يظهر لنا تقارب مخرجى الراء واللام وتتابعهما، وهذا أيضًا مستثقل، حتى الحذف فى البيت الذى كان يمكن التجاوز عنه لو لم يكن الحرف المحذوف رابطًا بين الجملتين روى برواية أخرى ـ وهو الوحيد فى ذلك فى الأبيات الثلاثة ـ بقوله (من يفعل الخير فالرحمن يشكره) دون حذف، ويبدو أن «ابن جنى» عدل عن ذلك حينما اعترف فى المنصف بأن ذلك الحذف[1] للضرورة، مؤكدًا ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[2].

وبمثال آخر هو: أما زيد فقائم، وقد اعترف معه بذلك «البغدادى» فى الخزانة، و «السيوطى» فى الهمع، وقبلهم جميعًا اعترف «سيبويه» عن البيت الأول ـ بصفة خاصة ـ بأن الشاعر قد قاله مضطرًا[3]. وليحكّم القارئ ذوقه فى هذه العبارات: أيهما أخف؟، بعيدًا عن طول العنصر اللغوى بوجود الفاء:

الصدور لا صدور ، الصدور فلا صدور.

القتال لا قتال، القتال فلا قتال.

فتكرار اللام وتحريك اللسان من موضع واحد مرتين، وتقارب مخرجى الراء واللام أدى إلى الثقل، ونستطيع أن نتخفف من هذا الثقل بتباعد المخرج مع وجود اللام والفاء، والراء والفاء.

ألا يدعو ذلك إلى الاعتراف بأنه ليس كل حذف للتخفيف؟. وهذا ما نذهب إليه فى مثل هذه التراكيب، فوجود الفاء هنا ضرورة لابد منها لفظيًا ومعنويًا، فهى تربط أجزاء الكلام بعضه ببعض، فالفاء تجعل الكلام الجواب والكلام المجاب ينعقدان انعقاد الجملة الواحدة، وليستا بجملتين، ولو قال قائل: لا تشتمه

---

(١) المنصف ٣ / ١١٨.

(٢) سورة فصلت ـ من الاية ١٧.

(٣) الكتاب ٣ / ٦٤.

فيشتمك، معناه: لايكن منك شتيمة له داعية إلى شتمه إياك - حسبما يقرره «ابن جنى» نفسه[1]. ألا ترى أن الفاء اختصرت الجملتين لفظًا، وأدت إلى ترابط الجملتين معنى. فلابد من وجودها، ولا يعد حذفها تخفيفًا.

* * *

(١) سر الصناعة ١ / ٢٧٥ ، ٢٧٦.

الاستتار والتخفيف

ينبغى لنا أولا أن نفرق بين الاستتار والحذف لما بينهما من تشابه، «فالاستتار يكون فى ضمائر الرفع، ويكون الحذف فى أى جزء من أجزاء الجملة»[١].

وإن كان «لايخفى مافيهما من إكمال النص ذهنيًا»[٢]، وهذا دليل على أن عنصرًا مّا ليس موجودًا، مع احتياج الجملة إليه، سواء كانت اسمية أو فعلية؛ لأنها قائمة على الفائدة، ومادام الموقف اللغوى يتطلب الإفادة عن طريق تقدير المحذوف، فلا بد من تقديره لاكتمال المعنى، وفيما يلى سنوضح وجه الخفة فى الاستتار:

إن الضمائر ـ وهى العنصر الأقل حروفًا بالنسبة للاسم الظاهر ـ قد جاءت وحلت محل الاسم الظاهر وقامت بأداء المعنى؛ لأن المضمرات إنما جىء بها للاختصار والإيجاز[٣]، ولكن قد يستتر الضمير، ويتخلص منه فى ظاهر الكلام ـ عن طريق الوجوب أو الجواز ـ ويكون ذلك تخفيفًا من إطالة العنصر اللغوى جملة أو تركيبًا.

لقد سُمى عدم وجود الضمير استتارًا ولم يُسَم حذفًا؛ لأن الاستتار على تقدير الوجود، والحذف على تقدير عدمه، فهم قالوا بوجودها ـ الضمائر ـ مختفية لتكون المطابقة والربط بها مكفولين؛ إذ لابد من ضمان توفير القرائن التى تدل على المعنى، ولو قالوا بحذفها لكانت هى نفسها فى حال الحذف بحاجة إلى

(١) الأصول، د. تمام حسان ص ١٦٤.

(٢) الضرورة الشعرية فى النحو العربى د. محمد حماسة ص ١١٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٠٨.

قرينة تدل عليها؛ إذ لا حذف بدون قرينة[1]، ومعنى ذلك أنها فى حالة وجود مستتر، وتعد قرينة دالة على المعنى مع استتارها، ولو قيل عنها إنها محذوفة لكانت هى نفسها تحتاج إلى قرينة تدل على حذفها، مع أنها هى قرينة لأشياء أخرى كالمطابقة فى الجملة، أما الحذف فيحتاج إلى قرينة تدل على المحذوف، وهذا من أوجه الفرق بين الاستتار والحذف.

وإذا تحدثنا عن بنية الضمائر فسنجد أنها تقل كثيرًا فى عدد حروفها عن الكلمات الظاهرة، فإذا جاء الضمير متصلا، فإنه يكون على حرف واحد أبدًا، مثل التاء (للتكلم والخطاب)، والهاء (للغائب)، والكاف (للمخاطب) بكل أحوالها، كما فى: ضربتُ (بالضم والفتح والكسر)، ضربه ضربها، ضربهم، ضربكَ، ضربكما، ضربكم، ضربكن[2]، والضمير إنما يأتى على حرف واحد؛ لأنه يعتمد ويتكئ على بنية الكلمة الملصق بها هذا الضمير.

وإذا جاء الضمير منفصلا فإنه «يكون على أكثر من حرف، لانفصاله عمًّا يعمل فيه واستقلاله بنفسه، فهو جار لذلك مجرى الظاهر»[3]؛ ولهذا فلابد أن يأتى على أكثر من حرف؛ لأنه يُعدّ كلمة مستقلة فى هذا الموضع.

وإذا كان الضمير دليلاً على الإيجاز والتخفيف، فإن «ابن يعيش» يعد استتار الضمير منويا «غُلُوًا فى الإيجاز، وذلك عند ظهور المعنى وأمْن الإلباس»[4]؛ وذلك لأنه جِئ به.. **أولاً:** إيجازًا واختصارًا للكلام، ثم تخلصت اللغة من وجوده.

ثانيًا: لعدم الخوف من الإلباس، وهذا غُلوّ ووصول بالتخفيف إلى مداه، مادام المعنى واضحًا وأمْن اللبس قائمًا.

من هنا يبدو أن علاقة قائمة بين استتار الضمير والتخفيف، لكن السؤال المطروح الآن: ما علاقة جواز الاستتار ووجوبه بالثقل والخفة؟.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٥٦.
(٢) الضمير فى كل هذه الأحوال هو التاء والهاء والكاف، وماعداها حروف لتحديد الجهة.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٠٨.
(٤) المصدر السابق نفسه.

بالتأمل والنظر المدقق سنرى أن هناك علاقة وثيقة بينهما، وهى دلالية لفظية قائمة على المعنى الجملى، فحيث يكون الأمر متطلبًا إبراز الضمير أحيانًا فإنما يكون هذا قائمًا على نقص فى الدلالة، أو لاحتياج المعنى إلى تحديد تتطلبه الجملة، وفى هذه الحالة يكون الاستتار جائزًا، وإذا لم يكن الأمر متطلبًا ذلك يكون الاستتار واجبًا، إذْ لا احتياج إلى وجود الضمير، فالدلالة محددة، والمعنى واضح لا خفاء فيه، وخاصة إذا كان لدينا فعل من أفعال المضارع فيكون حرف المضارعة له دلالته التى تتضح من خلال حديث الدكتور «تمام حسان» الذى يقول فيه: «إن مما يعيننا على الوصول إلى فهم صحيح لهذا الفرق هو النظر إلى العلاقة بين حروف المضارعة وضمائر الرفع المتصلة، فحيث يكون دلالة حرف المضارعة على الشخص مطردة بمعنى أنه لا يشاركه فى الدلالة عليه حرف مضارعة آخر، فإن وجود المضارعة يكون حاسمًا فى الدلالة على الشخص، ومن ثم يكون استتار الضمير واجبًا، فالهمزة مثلا تدل على المتكلم الفرد، ومن ثَم يستتر الضمير وجوبًا فى (أَقُوم)، والنون تدل على المتكلمين، ولا يشاركها فى ذلك غيرها، ومنَ ثم يكون استتار الضمير واجبًا فى (نقوم)، ولا يبدأ المضارع فى حالة الخطاب إلا بالتاء، ومن ثم تدل التاء على الخطاب دلالة محددة ويستتر الضمير وجوبًا فى تقوم مسندًا للمخاطب. أما فى حالة الغيبة فليست الياء ولا التاء نصا فى معناها. ومن هنا كان استتار الضمير جوازًا فى: يقوم، وتقوم مسندًا إلى الغائبة، ومن حيث يطرد معنى الخطاب فى الأمر يستتر الضمير معه وجوبًا فى نحو (قُمْ)»[1].

واضح أن اللغة ترفض الجمع بين حرف المضارعة والضمير مادامت دلالة حرف المضارعة واضحة وفى مأمن من اللبس، وذلك حتى لاتثقل الجملة بعناصر يمكن الاستغناء عنها، ويتم هذا عند وجود قرينة لفظية (حرف المضارعة) أو قرينة معنوية[2]، والسبب كما يقول: «ابن يعيش»: «أن تصريف الفعل ومافى

(١) االلغة العربية معناها ومبناها ص ١٥٨، ١٥٩، وانظر شرح المفصل ٣ / ١٠٩.

(٢) مثل دلالة فعل الأمر للمخاطب فى: قم، واكتب، فهى دلالة حاسمة لاتحتاج إلى إبراز الضمير؛ ولهذا يستتر وجوبًا فى هذا الموطن.

أوله من حروف المضارعة يدل على المعنى ويغنى عن ذكر علامة له»[1]؛ لهذا يتم الاستتار لقصد الإيجاز والتخفيف والانصراف عن إسهاب لافائدة من ورائه إلا ثقل اللفظ، وإن كان الدكتور «تمام» يشير إلى أن قرينة الأمر إنما «هى وضع صورة الفعل الذى استتر فيه الضمير بإزاء صور الأفعال الأخرى ذوات الضمائر المتصلة فتكون (المقابلة) ـ أى القيمة الخلافية والمخالفة ـ إساسًا لفهم خصوص الضمير المستتر بواسطة صورة فعله دون حاجة إلى ذكر الضمير»[2].

وقد عد الدكتور «تمام» المخالفة قرينة، ويقصد بها عدم وجود الضمير بالفعل، وهى قرينة سلبية تختلف عن القرينة الإيجابية، وهى التى أشار إليها النحاة فى الأمر للواحد المخاطب، حيث يستتر الضمير وجوبًا لوضوح الدلالة، ونحن لاننكر تلك القيمة الخلافية، ولكن نضيف إليها تلك القيمة الإيجابية، وهى دلالة الأمر، وهى أقرب إلى الذهن؛ وذلك لأن قرينة المخالفة تحتاج لمعرفتها إلى مقارنة هذا الفعل (أمر مخاطب) بالأفعال فى الحالات الأخرى، وفى هذا إثقال على الناطق من ناحية المعنى لغموضه وعموميته، ويحتاج إلى زمن أطول حينما لا نضع تلك الدلالة فى الاعتبار.

وما قلناه من أمر المخاطب المفرد من حيث إن الدلالة قرينة نتخفف بواسطتها من الضمير يمكن أن يقال عن بقية الأحوال التى يستتر فيها الضمير وجوبًا. هذه الحالات هى:

١ ـ أفعال الاستثناء: مثل: حضر الرجال ماعدا رجلا.

٢ ـ أفعال التعجب: مثل: ما أحسن الإخلاص!

٣ ـ أفعال التفضيل: مثل: قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾[3].

٤ ـ اسم الفعل المضارع: مثل: أف، وأوه بمعنى: أتوجع وأتضجر، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا، وكذلك اسم الفعل الأمر مثل: صَه.

---

(١) شرح المفصل ٣ / ١٠٩.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢١٧.

(٣) سورة مريم ـ من الآية ٧٤.

٥ ـ المصدر النائب عن فعله، مثل: مساعدة المحتاج، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت[1].

والدلالة محددة فى كل المواطن السابقة، فلا داعى للتزيّد بإضافة الضمير فى الجملة.

وإذا ما أردنا تفسير استتار الضمير جوازًا فعلينا أن نذكر مواضع الاستتار ثم نعقب عليها، ويتم استتار الضمير جوازًا فى المواطن الآتية:

١ ـ فعل الغائب أو الغائبة فى الماضى: مثل: محمد أدى الأمانة، وأخته عرفت الوفاء.

٢ ـ المضارع المبدوء بالياء للغائب: مثل: محمد يكتب درسه.

٣ ـ اسم الفعل الماضى: مثل: هيهات الإخلاص عن قوم لم يعرفوه.

٤ ـ فاعل المشتقات: مثل: محمد ضارب أخاه، والمستتر فيها ضمير الغائب.

تعقيب: نلاحظ أن استتار الضمير جوازًا مرتبط بالضمير الغائب فى كل أحواله، ويبدو أن دلالة ضمير الغائب تبقى غير واضحة ـ بالنسبة للمتكلم والمخاطب ـ لغياب مدلوله، بدليل أنه أقل الضمائر معرفة. إذ إنه أبعد من أخويه معرفة. وبالمقارنة بين الاستتار الواجب والجائز، سنجد أن مَواطِنَ الاستتار الواجب تنحصر ـ فى معظمها ـ بين ضمير المتكلم وضمير المخاطب، ماعدا أفعل التعجب، وأفعال الاستثناء، وهى صيغ جامدة، وأفعل التفضيل، وهو فى حكم الجامد، فلم يمكن التصرف فى هذه الصيغ لعدم إمكان ذلك؛ ولهذا ظل استتار الضمير واجبًا فيها مع أنه ضمير الغائب..

ونلاحظ أيضًا أن الضمير ظل جائز الاستتار مع المضارع فى حالتيه الخاصتين بالغائب والغائبة مبدوءًا بالياء والتاء، فالغائب ربما احتاج إلى تحديد أو توضيح عن طريق الضمير، ويكفى غيابه لجواز ذكر الضمير وعدم وجوب الاستتار، أما ضمير المتكلم والمخاطب فهما محددان بحضور مدلولهما؛ لهذا وجب استتارهما.

---

(١) النحو الوافى، الاستاذ/ عباس حسن، دار المعارف (طـ٨)، ١ / ٢٢٩، ٢٣٠.

وهنا ينبغى أن نعلم أن هذا الحذف ـ جائزًا أو واجبًا ـ يتم مادامت هناك قرينة، يقول الدكتور «تمام حسان»: «وهكذا تعين القرائن كالقيمة الخلافية والربط بالمرجع وحروف المضارعة على تحديد معنى الضمير المستتر»[1].

وربما كان الدكتور «تمام» يقصد الربط بالمرجع ما قصدناه من تلك الدلالة الإيجابية التى لها كبير علاقة بالاستتار.

وفى هذا المضمار يشير الدكتور «محمد حماسة عبد اللطيف» إلى أن سبب الاستتار ـ ومعه التأويل والتقدير والحذف ـ إنما يأتى «نتيجة واضحة من نتائج إهمال العنصر الاجتماعى فى اللغة، وسلخ اللغة عن (الموقف) الذى تقوم فيه الحركة والإشارة والنظرة والانفعال والهدوء وتعبير الوجه والنبر والتنغيم، وتضافر القرائن، وغير ذلك من ملابسات الحدث اللغوى بما لايقوم به الكلام نفسه فى الفهم والإفهام»[2]. وإن صَحَّ هذا الكلام بالنسبة للتأويل والتقدير والحذف، فإنه لا يصح للاستتار، وخاصة الاستتار الجائز فى ضمائر الغيبة؛ لأنه ـ كما بينّا ـ يرتبط بشخص غائب ليس موجودًا حتى تكون الحركة والإشارة والنظرة والانفعال... إلخ مجدية فى الجملة، وذلك بسبب غياب المتحدث عنه لابسبب (الموقف) الذى تقوم فيه الحركة والإشارة بما لا يقوم به الكلام نفسه، لهذا فإن سلخ اللغة لا عن الموقف هنا بل عن الشخص نفسه؛ باعتبار أن الحديث عن غائب لا وجود له فى (الموقف).

والضمير المستتر يعدّ جزءًا من المعنى، كأن الناطق قد قام بنطقه، وإنما تخفف الناطق بحذفه فآثر الإيجاز والتخفيف بتركه، «وهذا أمر سائغ فى كل لغة، بل هو فى العربية أكثر، لميلها إلى الإيجاز وإلى التخفيف بحذف ما يفهم»[3]. ونحن أحوج إلى هذا الاستتار فى الجمل والتراكيب التى يكون فيها العنصران كالشىء الواحد، مثل: التراكيب الإضافية «فالتخفيف فى المضاف بحذف

(١) اللغة العربية: معناها ومبناها ص ٢١٨.

(٢) الضرورة الشعرية فى النحو العربى ص ١١٤.

(٣) إحياء النحو ص ٣٥.

التنوين، وفى المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة»[1]، كما يقول «ابن الحاجب»، من مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَـٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾[2]، بدون تنوين (بالغ) وجر (أمره). صحيح أن الضمير مستتر فى حالة الإضافة وقطعها، ولكنه عند الإضافة يستتر وجوبًا حتى لا يفصل بين المتضايفين، أما فى حالة عدم الإضافة فيجوز ذكر الضمير، ويبقى «لابن الحاجب» الحق فيما قاله، و«لعاصم» قراءته بجر (أمره) بدون تنوين (بالغ).

* * *

---

(١) شرح الكافية ١ / ٢٨١.

(٢) سورة الطلاق ـ من الآية الثالثة، وهى رواية حفص والمفضل عن عاصم ـ كتاب: السبعة فى القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقى ضيف، دار المعارف (طـ ٢) ص ٦٣٩.

الاختصار والتخفيف

الاختصار مظهر من مظاهر التخفيف اللغوى، فهو تقصير لعنصر لغوى لاينتج عنه إخلال بالمعنى أو غموض له، وهو يختلف عن الحذف والاستتار، فكلاهما إسقاط لعنصر لغوى، أما الاختصار فليس إسقاطًا، ولكنه عبارة عن: وقوع عنصر لغوى محل عنصر لغوى آخر، بحيث يتضمن الأول معنى الثانى مع اختلافه عنه فى قلة عدد حروفه، مثل: وقوع الحرف موقع الفعل وفاعله، وهذا يُعد غاية فى الاختصار[1]، فالعرب تختصر الكلام ليخففوه لعلم المستمع بتمامه[2]، فالاختصار جائز مادام المعنى ليس منتقصًا أو غامضًا عمَّا أراد المتكلم، وهذا هو المحك الرئيسى للتخفيف؛ لأن «الأصل فى الأصوات التى تؤلف الكلمات ألا تزيد ولا تنقص، وتكون حروفها على قدر معناها وما يراد بها من التعبير»[3]، «فإذا ما خرج اللفظ إلى انتقاص بعض حروفه مع أدائه المعنى نفسه كان ذلك اختصارًا أو حذفًا؛ لهذا فالأداة ـ على قلة حروفها ـ حينما تقع موقع الفعل وتؤدى عمله ومعناه فإن ذلك يكون اختصارًا وإيجازًا وتخفيفًا على الناطق، وهذا ماجعل «السيوطى» يؤكد أن الاختصار: «هو جل مقصود العرب، وعليه مبنى أكثر كلامهم»[4].

---

(١) شرح المفصل ٢ / ١٥، ٨ / ٧، والخصائص ١ / ٨٢، والأشباه والنظائر ١ / ٣٢، ٣٣. وانظر: أبو على والدراسات الصوتية، للدكتور على جابر المنصورى، المورد مجلد ١٤، عدد ٣ ص ٩٣.

(٢) أثر النحاة فى البحث البلاغى، للدكتور/ عبد القادر حسين ص ١٣٥.

(٣) أبو على والدراسات الصوتية، للدكتور/ على جابر المنصورى ص ٩٣.

(٤) الأشباه والنظائر ١ / ٢٨.

منطلقا من مفهوم الاختصار بهذه الصورة ينبغى أن ننظر فى أبواب النحو العربى لنرى كيف تجسدت هذه الظاهرة؟.

وأول ما يصادفنا من الظواهر اللغوية فى العربية (الضمائر)، وهى «أخصر من من الظواهر، خصوصًا ضمير الغيبة، فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة، ففى قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً﴾[1]..

قام مقام عشرين ظاهرًا؛ ولذا لا يعدل إلى المنفصل مع إمكان المتصل»[2]، و «السيوطى» على حق فيما قاله. فإذا تخيلنا أن الضمير (هم) فى (لهم) قد قام مقام عشرين ظاهرًا، هى ما بدأت به الآية نفسها فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ...﴾.

ويقول المولى فى نهايتها: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾.

أليس ذلك اختصارًا وتخفيفًا فى الأداء اللغوى بواسطة الضمير؟. ومن الدقة أن تصل اللغة بالتخفيف إلى مداه فتقر القاعدة النحوية: أنه لا يعدل إلى المنفصل مع إمكان المتصل، فالمتصل أقل حروفًا من المنفصل، بالإضافة إلى أن المتصل هو والكلمة المتصلة به كالعنصر الواحد، فهما كلمتان تداخلتا فصارتا كالكلمة الواحدة، وهذا تخفيف أدى إلى القاعدة: لا يعدل عن المتصل إلى المنفصل مع إمكان الأول، والسبب كما يؤكد «ابن جنى»: «أن المتصل أخف

(١) سورة الأحزاب ـ من الآية ٣٥.

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٢٨.

عليهم وآثر فى نفوسهم»[1]؛ ولذا قال «ابن يعيش»: «إنهم لا يعدلون إلى الأثقل عن الأخف، والمعنى واحد، إلا لضرورة»[2]، فالضمير المتصل أكثر وأيسر من استعمال المنفصل، كما يؤكد «ابن جنى»: «أن الأسماء المضمرة إنما رُغِب فيها وفُزِع إليها طلبًا للخفة بعد زوال الشك بمكانها، وذلك أنك لو قلت: زيدٌ ضربت زيدًا، فجئت بعائده مظهرًا مثله، لكان فى ذلك إلباس واستثقال»[3] ـ فالإلباسُ أن يظن القارئ أن (زيدًا) الثانى غير الأول، فإذا قيل زيد ضربته فقد علم بالمضمر أن الضرب إنما وقع بِزَيْدٍ المذكور فلا لبس، والاستثقال أن الضمير وهو على حرف واحد وقع موقع ثلاثة أحرف، وأضاف «ابن جنى» إلى التخفف من طول الكلام سببًا وجيهًا للاختصار، وهو «قبح التكرار المملول»، وقال: «فلما كان الأمر الباعث عليه والسبب المقتاد إليه إنما هو طلب الخفة به كان المتصل منه آثر فى نفوسهم وأقرب رحمًا عندهم»[4]. ونستطيع أن نضيف إلى خفة الضمائر عن الظواهر «أنها أبلغ فى التعريف من الظاهر»[5]، وإذا كان الأمر كذلك فإن الضمائر فى استخدامها أكثر وقعًا وقبولا من الناحية اللفظية والمعنوية إذا مادعت الحاجة إليها ولم يكن هناك لبس.

وإذا انتقلنا إلى حروف المعانى، فسنجد أنها جاءت: «اختصارًا عن الجمل التى تدل معانيها عليها»[6]؛ ولهذا تغدّ هذه الحروف اختصارًا لعنصر لغوى آخر يحمل معناه ودلالته، وكثيرًا ما يعمل عمله، والجدول الآتي يوضح ذلك:

---

(١) الخصائص ٢ / ١٩٢.

(٢) شرح المفصل ٣ / ١٠٢.

(٣) الخصائص ٢ / ١٩٣.

(٤) الخصائص ٢ / ١٩٣، وانظر شرح المفصل ٣ / ١٠١، ١٠٢.

(٥) شرح المفصل ٣ / ٨٥.

(٦) شرح المفصل ٨ / ٧، والأشباه والنظائر ١ / ٣٣.

الحرف (الأدوات)	الفعل (أو المعنى) الذى ينوب عنه الحرف	ملاحظات
حروف العطف	أعطف	وقيل للإغناء عن إعادة العامل.
حروف الاستفهام	أستفهم	يُضاف إليها أسماء الاستفهام.
حروف النفى	أنفى	
حروف الاستثناء	أستثنى أو (لا أعنى)	تضاف أفعال الاستثناء وأسماؤه.
لا م التعريف	أعرف	
التنوين	خفِّ اللفظ	
حروف الجر	تختلف معانيها بظروف السياق	
حروف النداء	أدعو (أنادى)	
حروف الشرط	لاستغراق جنس أو نوع المتحدث عنه.	يضاف أسماء الشرط.
إن + أن	عوضًا عن تكرير جملة = أكَّدت	
ليت	تمنيت	لذا يطلق على هذه الحروف شبيهة بالأفعال.
لعل	رجوت	
لكنّ	استدركت	
كأنّ	شبهت	

هذه الأدوات بصفة عامة ـ اسمية أو فعلية أو حرفية ـ قد جاءت اختصاراً لعنصر أكثر طولا فقامت مقامه، بل إن منها حروفًا عملت عمل الأفعال، يقول «السيوطى»: «إذا قلت: ما قام زيد، فقد أغنت (ما) عن (أنفى)، وهى جملة (فعل وفاعل)، وإذا قلت قام القوم إلا زيدًا، فقد نابت (إلا) عن أستثنى، وإذا قلت: قام زيد وعمرو، فقد نابت الواو عن أعطف، وكذلك ليت نابت عن

أتمنى، و (هل) عن أستفهم، والباء فى قولك: ليس زيد بقائم، نابت عن حقا وألبتة فى غير ذى شك... إلخ»[1].

ونلاحظ أن البعض قد أطلق على حروف المعانى ـ غالبًا ـ أدوات، نظرًا لأن كُلا منها يعدّ أداة لعمل معين يعمله الفعل المتضمن معناه كحروف الاستثناء أو النداء..، كذلك نلاحظ أن هناك أسماء حملت معانى الأفعال، وهذه الأسماء أقل فى بنيتها من بنية الفعل، يقول «ابن جنى»: «ألم تسمع إلى ماجاءوا به من الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها، كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهى فى الأبعاد والطول، فمن ذلك قولك: كم مالك؟، ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك: أعشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون أم مائة أم ألف؟ فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك قط؛ لأنه غير متناه، فلما قلت (كم) أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ولا المستدركة»[2].

وحينما نقول: أين بيتك؟، فقد أغنت (أين) عن ذكر الأماكن كلها، وكذلك مَنْ عندك؟ فقد أغنت (مَنْ) عن ذكر الناس كلهم، وكذا أسماء الشرط، فحينما نقول: مَنْ يقم أقم معه، فقد أغنت مَنْ الشرطية عن ذكر الناس جميعًا، ولولاه لقيل: إن يقم زيد أو عمرو أو جعفر... إلخ[3].

فهذه الأسماء تدخل ضمن ظاهرة الاختصار؛ لأنها تختصر كلامًا كثيرًا فى لفظ واحد.

وهناك نوع آخر من الأسماء يحمل دلالة الفعل بشكل أكثر مبالغة وهو أسماء الأفعال والأصوات، فالغرض منها الإيجاز والاختصار والمبالغة فى أداء المعنى، ووجه الاختصار والإيجاز فيها مجيئها للواحد والواحدة والمثنى والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة لا تتغير، فنحن نقول فى الأمر للواحد المخاطب: صه يا محمد، وللواحدة: صه يافاطمة، وللاثنين: صه يا محمدان... وهكذا ولو جئنا

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٣٣، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٥.

(٢) الخصائص ١ / ٨٢، وانظر الأشباه والنظائر ١ / ٢٩.

(٣) الخصائص ١ / ٨٢.

بالفعل لالتصق بكل واحد منها ضمير المأمور والمنهى، أما المبالغة فيشير إليها «ابن يعيش» مؤكدًا أن قولنا (صه) أبلغ فى المعنى من (اسكت)[1]. ويبدو أن هذه المبالغة تأتى من قصر اللفظ وسرعة فهم الأمر منه واضحًا، وذلك السكون الواقع بعد حركة واحدة مما يدل على أهمية الأمر بالنسبة للمتحدث والمستمع. وما انطبق على (صه) ينطبق على باقى أسماء الأفعال والأصوات من حيث المبالغة فى الدلالة والإيجاز.

ومن الأسماء التى لوحظ فيها الاختصار بشكل واضح (العلم) إنما جىء به اختصارًا وتركًا للتطويل بتعداد الصفات، فلولا العلم لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرف المخاطب، فأغنى العلم عن جميع ذلك كما ذكر «السيوطى»[2]. ولكننا بطبيعة الحال نحتاج مع العلم إلى قرينة تعين على المراد، كأن يكون الحديث عن شخص موجود، أو شخص معروف لدى المتحدثين، أو توجد هناك قرينة أخرى تعين على معرفة الشخص المتحدث عنه، وإلا فإننى حينما أقول: محمد، فإن كثيرًا من الناس يحملون هذا الاسم، يتفقون معه أو يختلفون فى الصفات، فكيف أعرفه إذا لم توجد هناك قرينة أخرى تعين على المراد؟.

ومن هذه الأسماء التى جاءت اختصارًا (نائب الفاعل)، والسبب كما يقول «السيوطى»: «أنه دال على الفاعل بإعطائه حكمه، وعلى المفعول بوضعه»[3]، فإذا قلنا: ضُرِبَ الطالبُ، فإن نائب الفاعل قد أغنى عن الفاعل برفعه بدلا منه، وأغنى عن ذكر المفعول بوضعه؛ لأنه كان فى الأصل مفعولا ثم عدل عنه، فأصبح فى حكم المفعول معنى وفى حكم الفاعل لفظًا، وفى هذا اختصار وتقصير لعنصر لغوى مع أداء دلالته.

ومن الأسماء التى تدل على الاختصار العدد، «فإن عشرة ومائة وألفًا قائم مقام درهم ودرهمين ودراهم إلى أن تأتى بجملة ما عندك مكررًا هكذا»[4]، ومن

---

(١) شرح المفصل ٤ / ٢٥.
(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٣٠.
(٣) الأشباه والنظائر ١ / ٢٨.
(٤) الأشباه والنظائر ١ / ٣٠..

ثَمّ بالغوا فى الاختصار حينما قالوا: ثلاثمائة درهم، وجاءوا بالعدد الثانى (مائة) مفردًا، وكذا بالمعدود؛ لأنهم أرادوا الاختصار والتخفيف من ثقل الجمع، «فخففوا بالتوحيد مع أمن اللبس»[1].

ومن الأسماء التى تدل على الاختصار أيضًا: الموصول الاسمى المشترك، وهو الذى وضع بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والمثنى والجمع، وهذا النوع من الأسماء هو:

مَن ——— للعاقل.

ما ——— لغير العاقل.

أل ——— للعاقل وغيره.

ذو ——— فى لغة طيئ للعاقل وغيره.

ذا ——— للعاقل وغير العاقل.

أى ——— للعاقل وغير العاقل.

كل هذه الأسماء الموصولة تستخدم للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، والملاحظ تقصير العنصر اللغوى فى جملة هذه الأسماء عن مثيلتها بالنسبة للأسماء الموصولة الخاصة، مثل: الذى والتى واللذان واللتان. . .إلخ، ويظهر ذلك فى الأمثلة الآتية:

قابلت مَنْ نجح (للمفرد المذكر)..

قابلت مَن نجحتْ (المفردة المؤنثة).

قابلت مَن نجحا (المثنى المذكر).

قابلت مَن نجحتا (المثنى المؤنث).

قابلت مَن نجحوا (جمع المذكر).

قابلت مَن نجحن (جمع المؤنث).

فقد استخدم لفظ (من) للنوع والجنس بكل أحوالهما بلفظ واحد دون أن يتغير، بالإضافة إلى ذلك أنه قليل الحروف عن الموصولات الخاصة، وفى ذلك تخفيف على الناطق.

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٣٠.

ومن الأسماء التى يتضح فيها الاختصار (المثنى والجمع)، فالنحاة يؤكدون أن المثنى والجمع أصلهما العطف[1]، فلفظ: المحمدان. أصله: محمد ومحمد، ولفظ المحمدون. أصله: محمد ومحمد ومحمد. هذا هو الأصل فى المثنى والجمع. وقد عدل عن هذا الأصل عدولاً ملتزمًا. وقد أدى هذا إلى قول «ابن مالك»: إن استعمال التثنية بدلا من العطف تخفيف يشبه الإعلال الملتزم، فكما لايرجع التصحيح فى مثال: أعان واستعان، إلا فى شذوذ أو اضطراب.. كقول «الراجز»:

كأن بين فكّها والفكّ
فَارةَ مِسْكٍ ذُبِحَت فى سُكّ[2]

«أراد بين فكيها، فجاء بالأصل المتروك»[3]، وهذا يدل على أن الأصل العطف، وأنه عدل عنه ولا يصح العودة إليه عدولاً قياسيا.

ومبالغة فى التخفيف فقد أجاز النحاة تثنية غير المتفقين لفظًا كالعمرين، ولكن فى هذه الحالة «ينبغى أن يغلب الأخف لفظًا، كما فى العُمَرَيْنِ والحَسَنَيْنِ؛ لأن المراد بالتغليب التخفيف، فيختار ماهو أبلغ فى الخفة، وإن كان أحدهما مذكرًا والآخر مؤنثًا لم ينظر إلى الخفة، بل يغلب المذكر، كالقَمَرَيْنِ فى الشمس والقمر»[4]. والملاحظ أن تغليب المذكر إنما هو تغليب للتخفيف أيضًا، فالمذكر أخف من المؤنث، و«الرضى» على حق فيما قاله، فالعُمَرَان المقصود بهما: «عمر بن الخطاب وأبو بكر الصديق»، أحدهما أخف فكان له غلبة التثنية، ولم تكن للثانى.

ومنْ الأبواب النحوية التى يظهر فيها الاختصار والإيجاز باب البدل، فحينما نقول: مررت بعبد الله زيد، فإن (زيدًا) بدل من عبد الله.

---

(١) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ١٢١، وشرح الكافية للرضى ٢ / ١٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٧٢، والأصول: تمام حسان ص ٢٣٣.

(٢) البيتان من الرجز لم يعرف قائلهما ـ لسان العرب (فكك) حـ ٣٨ ص ٣٤٥٢ ـ طبعة دار المعارف، وشرح التسهيل لابن مالك تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ١ / ٧٢، و المخصص ١١ / ٢٠٠، وشرح المفصل ٤ / ١٣٨، ٨ / ٩١، ورواية المخصص «فأرة مسك» فارة المسك: رائحته أو وعاؤه، السّك: الضيق. ويقصد الشاعر: كأن بين فكيها بئرًا من المسك يفوح عطره.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٧٢.

(٤) شرح الكافية للرضى ٢ / ١٧٢.

ويؤكد النحويون أن البدل على نية تكرار العامل. ويفسر «ابن يعيش» ذلك بأن أصل الجملة أن تكون جملتين؛ أى: مررت بعبد الله، مررت بزيد، لكن ذلك يدفع إلى التوهم، فقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف (عبد الله) ولا يعلم أنه زيد، وقد يجوز أن يكون عارفًا بزيد ولا يعلم أنه عبد الله، فتأتى بالاسمين جميعًا لمعرفة المخاطب ولو جاءوا بالجملتين أو بإدخال حرف العطف مثل: مررت بعبد الله وزيد، لو فعلوا ذلك لتوهم المخاطب أن الثانى غير الأول. فجاءوا بالبدل فرارًا من اللبس وطلبًا للإيجاز[1].

ويعلق الدكتور «محمد حماسة عبد اللطيف» على كلام «ابن يعيش» قائلاً: «إذا قلت أثنيت على أخيك عمرو، فإن تقديرها هو: (أثنيت على أخيك) و (أثنيت على عمرو). وقد حدث أثناء التنفيذ العملى والنطق الفعلى أن حذف المكرر، وهو «أثنيت على» ونطقت الجملتان فى صورة جملة واحدة لسببين:

أولهما: الخوف من اللبس بتصور شخصين بدلا من شخص واحد.

والآخر: طلب الإيجاز والاختصار والاكتفاء بالعامل الأول، فأدت هذه الطريقة إلى بيان الاسم الأول مع تحقق الوفاء بالوضوح والإيجاز لدلالة الأول عليه»[2].

هكذا تحقق فكرةُ (البدل) فى النحو العربى اختصارًا وإيجازًا مؤداه أن جملة واحدة تقوم مقام جملتين وتفى بالهدف دون لبس. فلماذا نأتى بجملة ثانية ينتج عنها:

أولا: تطويل العنصر اللغوى.

ثانيا: اللبس بتصور شخصين بدلا من شخص واحد. من هنا كان الإيجاز والاختصار.

ومن الأبواب التى يظهر فيها الاختصار والإيجاز بابًا (النسب والتصغير) فالتصغير عبارة عن نعت للمصغّر؛ ولهذا فاللفظ المصغّر بإضافة الياء إليه مع حذف النعت، إنما هو أخف من اللفظ الذى جاء مكبرًا مع منعوته، كذلك اللفظ

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٦٤ بتصرف.

(٢) التوابع فى الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الزهراء بدون تاريخ ص ١٥٢.

المنسوب إليه فيه معنى الصفة التى حذفت وحلّت محلها الياء المشددة، فهو أخف من اللفظ غير المنسوب إليه مع صفته. يقول «الرضى»: «اعلم أنهم قصدوا بالتصغير والنسب الاختصار كما فى التثنية والجمع وغير ذلك، إذ قولهم: رجيل أخف من رجل صغير، وكوفى أخصر من: منسوب إلى الكوفة، وفيها معنى الصفة كما ترى»[1].

وإذا تأملنا بابى التصغير والنسب فسنجد أنهما محل تخفيف، فبالإضافة إلى أن الياء تأتى تعويضًا عن الصفة المحذوفة ودليلاً عليها، نجد ـ من ناحية أخرى ـ تخفيفًا من نوع آخر، وهو حذف مايمكن حذفه من بنية الكلمة، بشرط ألاَّ يؤدى الحذف إلى لبس أو إجحاف باللفظ؛ لهذا فإن هذين البابين من أكثر الأبواب ميلاً إلى الإيجاز والاختصار والخفة.

ومما يدل على أن العربية تلجأ إلى الاختصار استخدامها لعلامات التأنيث المختلفة، فكان من الممكن ـ بل الأصل ـ أن يوجد لفظ للمذكر وآخر للمؤنث، مثل: رجل وامرأة، أسد ولبؤة، ولكن العربية لجأت إلى طريق آخر، حيث جاءت التاء للتفرقة بين المذكر والمؤنث فى إيجاز ملحوظ، فتقول: مهندس ومهندسة وطالب وطالبة.

وقبل أن ننهى حديثنا عن الاختصار لابد من إبداء عدة ملاحظات هى:

الملاحظة الأولى: (عن عمل الحروف التى جاءت اختصاراً للأفعال).

وللحديث عنها سنرى أن النحاة قسموها إلى ثلاث أقسام:

١ ـ قسم مختص بالأسماء.

٢ ـ قسم مختص بالأفعال.

٣ ـ قسم مشترك بين الاسم والفعل[2].

---

(١) شرح الشافية للرضى ١ / ١٩٢، وانظر أبنية الصرف فى كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثى ص ٣٤٠.

(٢) الجنى الدانى للمرادى ـ دار الآفاق ببيروت (ط٢) ١٩٨٣م ص ٢٥ ، ٢٦.

أما القسم المختص بالأسماء[1] فقد قسمه «المرادى» فى كتابه الجنى الدانى إلى قسمين:

القسم الأول: أن يتنزل الحرف من الاسم منزلة الجزء منه.

القسم الثانى: ألا يتنزل منزلة الجزء.

والقسم الأول لا يعمل شيئًا فيما بعده مثل: لام التعريف، **والقسم الثانى** يعمل فيما بعده؛ لأن مالازم شيئًا ولم يكن كالجزء منه أثر فيه غالبًا، وأصل عمله الجر[2] ولا يعمل الرفع ولا النصب إلا لشبهه بالفعل مثل: إن وأخواتها، وهذا ما يؤكد فكرة الاختصار والإيجاز بواسطة هذه الحروف. والملاحظ أن الحرف إذا تنزل منزلة الجزء من الاسم لا يعمل؛ لأنه يعدّ من بِنْيَة الاسم، وجزء الكلمة لايعمل فيها، وإنما يكون العمل من خارجها لامن داخلها.

أما عن عمل الأسماء التى تضمنت بعض المعانى اختصاراً، مثل: (مَنْ) بمعنى أستفهم، أو (غير) بمعنى الاستثناء، فهى لاتعمل، وبعضها يعمل مثل: أدوات الشرط الاسمية، فهى تعمل الجزم. والمحك الرئيسى لعمل هذه الأسماء يقتضى ألا يكون الاسم معمولا لعامل قبله، مثل: غير بمعنى أستثنى، فإذا استثنينا بها قلنا: قام القومُ غيرَ زيد، فقد نُصبت (غير) بالفعل قبلها، فهى معمولة له لتأثرها بالعامل قبلها؛ ولهذا تعدّ اسمًا غير عامل فيما بعدها. وإذا جاءت إلا وحلت محلها مثل: قام القوم إلا زيد، انتقل العمل إلى مابعد إلا؛ لأن (إلا) حرف لايعمل فيه العامل[3]، وهذا يُظهر لنا أن (غير) لاتعمل فيما بعدها؛ لأنها معمولة لما قبلها، وهى اسمية، فإذا ماحلت (إلا) محلها فإنها تعمل؛ لأنها أداة

---

(١) هذه الحروف هي التى تهمنا، أما الحروف الخاصة بالفعل فلا تدخل معنا هنا؛ لأنها لا تأتى اختصاراً لشىء بل لمعان وضعت لها أصلا، وأما الحروف المشتركة فإنها لاتعمل، مثل: ما النافية، وهل، والهمزة للاستفهام، إلا ما جاء منها عاملاً فى بعض اللهجات مثل: (ما) الحجازية، حيث إنها تعمل عمل (ليس) عند الحجازيين، ومثلهما بعض الحروف الأخرى.

(٢) الجنى الدانى ص ٢٦.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٨.

حرفية تضمنت معنى الفعل وهى ليست معمولة له. لكن يجب ألا نكون متفائلين أمام عمل هذه الحروف؛ لأن ذلك جعل بعض الباحثين يذهبون مذاهب شتى، فيها كثير من الوهم والتخيل، ويظهر هنا مما قاله الدكتور «السيد يعقوب بكر» عن علم الأدوات التى تحمل معنى الفعل، مثل: إن، حيث يقول عنها: «إنها تحمل معنى الفعل المتعدى: (انظر)، المتطور عن المعنى الإشارى هذا أو ذاك، وهذا المعنى الفعلى هو السبب فى نصب اسم إن فى العربية، وقولنا: إن زيداً قائم تقديره: إن = انظر زيداً هو قائم، وقائم ليس فى الواقع خبراً لزيد، فان زيداً مفعول به لإنَّ، ولكنه خبر لضمير محذوف تقديره هو»[1].

أليس ذلك تقديراً قائماً على التخيُّل؟ وهذا مما يزيد اللغة صعوبة؛ لهذا يجب أن يكون عمل هذه الحروف كما جاء ، بحيث يكون معنى الحرف مفهوماً فى الذهن ومنويا لدى القارئ والناطق، ويؤخذ الإعراب كما هو دون توهم بعيد عن الواقع اللغوى.

الملاحظة الثانية: (عن حذف هذه الحروف).

فى حديثنا السابق أكدنا أن هذه الحروف جاءت اختصاراً، ومن هنا فحذفها لايجوز «وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هى أيضًا، واختصار المختصر إجحاف به»[2]. و «ابن يعيش» يؤكد هذا الكلام، ولكنه من ناحية أخرى يبيح الحذف «إذا كانت هناك قوة فى الدلالة على المحذوف»[3]. و«لابن يعيش» الحق فيما قاله لورود الحذف فى القرآن، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[4].

ويوسف هنا مُنادَى لحرف نداء محذوف، وحرف النداء جاء اختصاراً للفعل:

---

(١) دراسات لغوية. الدكتور/ السيد يعقوب بكر ـ مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، المجلد ١٨، مايو ١٩٥٦م، مطبعة جامعة القاهرة ـ ص ١٠٨ (بتصرف).

(٢) الخصائص ٢ / ٢٧٣.

(٣) شرح المفصل ٢ / ١٥.

(٤) سورة يوسف ـ من الآية ٢٩.

أدعو أو أنادى، ولكن الحرف حُذف لقوة الدلالة بوجود قرائن حفظت للمحذوف معناه ودلالته بل وعمله؛ إذ الاسم فى مثل هذا السياق لايكون إلا مُنادًى، وُجد الحرف أم حُذف؛ ولهذا جاز حذفه.

الملاحظة الثالثة: (وهى قائمة على تساؤل هو: هل جاء الاختصار نتيجة لتطور لغوى، أو أنه روعى فى أصل وضع اللغة؟).

والحقيقة أن أى جواب عن هذا التساؤل لابد أن يكون قائمًا على التخيل، فليس بين أيدينا من الوثائق ما يعين على إجابة مؤكدة شافية، وإن كنت أرى - والله أعلم - أن ذلك قد رُوعى فى أصل وضع اللغة، إذا ليس من المعقول أن يكون مثنى محمد كان فى بادئ الأمر: (محمد ومحمد)، ثم قيل: (المحمدان)، وإنما المعقول أن يكون البحث عن المثنى بعد وضع المفرد، قد تم بوضع تلك العلامة التى اصطلح عليها واتفق، والتى دلَّتْ على المثنى، مع الوضع فى الاعتبار سَبْق المفرد للمثنى والجمع، ومَن يدرى، فلعل وثيقة ما يظهرها أحد الباحثين لتكون دليلاً على هذا أو خلافه، ويكون قد أسدى للعربية خدمة جليلة؛ لأنه كشف عن سر من أسرار اللغة فى هذا الزمن السحيق المجهول.

* * *

التعادل اللغوى والتخفيف

من أهم الظواهر التى شدت انتباهى خلال البحث عن نظرية «التخفيف» ظاهرة «التعادل اللغوى» لاحظت أن بعض النحويين القدامى قد التفتوا إليها، حيث أطلق عليها البعض «التعادل»[1]، وبعضهم أطلق عليها مسميات مختلفة مثل: الاعتدال أو المعادل[2]، وتنعكس هذه الظاهرة فى سلوك اللغة حيث كان التوازن قائمًا بين الخفة والثقل فى كلمات اللغة وجملها، فلا نجد مظاهر الثقل تجتمع فى كلمة أو جملة، ومظاهر الخفة تجتمع فى كلمة أخرى أو جملة ثانية، ولكننا نجد هذا التعادل القائم وهذا التوازن الملاحظ فى الكلمات والجمل، فالكلمة الثقيلة لفظيا أو معنويا نجد أن السلوك اللغوى يراعى التخفيف حين التصرف فيها بالجمع أو التصغير أو النسب أو الإعراب... إلخ. والكلمات الخفيفة خفة لفظية أو معنوية يكون لها من القواعد السلوكية غير ما للكلمة الثقيلة، فإذا كان اللفظ الثقيل يراعى عند التصرف فيه ألا يؤدى التصرف فيه إلى ثقل أكبر، فإن اللفظ الخفيف لايراعى فيه ذلك لخفته.

ولئلا تتشابه القواعد فيحدث لبس نجد أن تغيير القاعدة للكلمات يراعى فيه الخفة للفظ الثقيل، ولا تراعى للفظ الخفيف، بل أحيانًا تتصرف الكلمة مع اللفظ الخفيف بشكل يؤدى إلى الثقل حتى يحدث هذا التوازن والاعتدال، فالأسماء أخف من الأفعال؛ لهذا نجد التنوين خاصًا بالأسماء؛ لأنه زيادة على

(١) الأشباه والنظائر للسيوطى، ١ / ١٠٦، ١٠٧.

(٢) الزجاجى فى الإيضاح، ص ١٠٦، والرضى فى شرح الكافية ١ / ٣٠، وابن يعيش فى شرح المفصل ٤ / ١٤١، ونقرة كار فى شرح الشافية ٣٠٨.

لفظ الكلمة يتحمله الاسم، وهو لفظ خفيف، وعلى العكس من ذلك، فحينما ثقل الفعل وجدناه يتحمل الجزم والسكون، فالجزم فى الأفعال لثقلها، فتخفيفها بالجزم لأنه حذف، سواء حذفت الحركة أو الحرف.

وقد روعى ذلك الفرق فى الإعراب، فتحمل الاسم الجر وهو أثقل من الجزم؛ ولهذا اعترف النحاة بأن الأسماء كانت أحمل للخفض لخفتها؛ ليعتدل الكلام بتخفيف الثقيل، وإلزام بعض الثقيل للخفيف[1].

بل الاسم قد لوحظ فى داخله فكرة التعادل، حينما كانت النكرة هى الأصل وهى الأخف عليهم والأمكن عندهم، والمعرفة فرع، والفرع أثقل من الأصل، لهذا يقول «ابن يعيش»: «فلما كانت النكرة أخف عليهم ألحقوها التنوين دليلا على الخفة»[2].

وفى تصورى أن وجود التنوين فى العلم، وهو معرفة هو الاستثناء الذى يثبت القاعدة، وهو دليل أيضًا على وجود ما أسميته فى هذا البحث بمراتب الخفة والثقل، فقد وجد التنوين فى العلم بالرغم من أنه معرفة؛ لأنه أقرب المعارف إلى النكرات، فحينما أقول: محمد، فإنه وإن كان علمًا لايدل على محمد بعينه إلا إذا كان الاسم مرتبطًا فى ذهنى وذهن محدثى بشخص محدد، أما إطلاقه بشكل عام فهو غير محدد؛ ولهذا فهو منون، وإذا حاولنا تحديده بطريقة مّا حذف تنوينه؛ وذلك كأن يقع منادى، فإنه فى هذه الحالة يُبنى على الضم كما نعلم، فنقول: يا محمدُ، يا خالدُ، وقريب منه النكرة المقصودة. فإن اللفظ المنكر حينما يتحدد معناه ووجهته فإنه يُبنى على الضم مثل: ياغافلُ. حينما تقال لشخص معين، وإن دل هذا على شىء فإنما يدل على أن الاسم النكرة أخف، يليه العلم المعرفة، فهو خفيف بالنسبة للفعل وثقيل بالنسبة للنكرة؛ لهذا صح دخول التنوين فى بعض أحواله، يلى ذلك الفعل، وهو

---

(١) الإيضاح ص ١٠٦.

(٢) شرح المفصل ١ / ٥٧.

ثقيل، فلا يدخله التنوين أصلاً، فدل هذا على التعادل الدقيق، حيث دخل التنوين ـ وهو زيادة ـ على الخفيف من الكلمات وحذف من الأثقل وهو الفعل، وروعى ذلك فى الإعراب، كما رأينا حيث دخل الفعلَ الجزمُ بالحذف أو التسكين، وفى ذلك خفة، ودخلَ الاسمَ الجرُّ، وهو ثقيل بالنسبة للجزم.

وهناك تعادل بين الاسم والفعل من نوع آخر فطن إليه «السيوطى» حينما لاحظ أن تاء التأنيث الساكنة اختصت بالفعل، واختصت المتحركة بالاسم لثقل الفعل فناسبه تسكين التاء، ولخفة الاسم كان له التاء المتحركة، فالسكون أخف من الحركة، فأعطى الأخف للأثقل، والأثقل للأخف تعادلاً بينهما[1].

كذلك إذا نظرنا إلى العدد والمعدود المذكر والمؤنث، فسنجد أن التاء إنما لحقت عدد المذكر وسقطت من عدد المؤنث؛ لأن المؤنث ثقيل فناسبه حذف التاء للتخفيف، والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليعتدلا[2]، حتى لاتجتمع تاءان فى عبارة المؤنث، وتخلو منها عبارة المذكر فيكون الثقل فى ناحية باجتماع تاءين والخفة فى ناحية أخرى بخلوها من التاءين، وبهذا التعادل اللفظى يحدث تعادل معنوى من نوع آخر نجده لدى «ابن يعيش» فى قوله: «لما أريد الفرق بين المذكر والمؤنث، وكان المذكر أخف من المؤنث أسقطوا الهاء (التاء) من المؤنث ليعتدلا»[3].. فنقول: سبعة طلاب، وسبع طالبات، توجد التاء مع المعدود المذكر وتسقط مع المعدود المؤنث؛ لهذا اتخذ الصرفيون عدم وجود التاء مع المعدود دليلا على تأنيثه.

ومن العجيب أن يرفض هذه الفكرة ـ التى تدل على دقة اللغة ويقبلها العقل والذوق ـ الدكتور «شوقى النجار»، فهو لايرضى عن تفسيرات النحاة لهذا التعادل، فقد قال تعليقًا على ماذكره «ابن فارس» من أن المؤنث أثقل من المذكر فخفف بإسقاط الهاء (التاء) ليعتدل الكلام[4] ـ مع أن هذا الكلام أكده كثير من

---

(١) الأشباه والنظائر ١ / ١٠٧.

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ١٠٧.

(٣) شرح المفصل ٦ / ١٩.

(٤) المذكر والمؤنث لابن فارس، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى (طـ١) سنة ١٩٦٩م.

النحاة[1] ـ يقول الدكتور «شوقى النجار»: «إذا صح ماذكره «أحمد بن فارس» من أن المؤنث أثقل ولا أدرى ذلك ـ فكان من الأليق ألا تسقط الهاء، خلافاً لما ذكر ليعتدل الكلام، فيكون العدد مؤنثًا بالتاء مع المعدود المؤنث ليحدث التوازن والاعتدال، إذا كيف يستقر التوازن والاعتدال مع عدد خفيف ومعدود ثقيل أو العكس؟»[2]. ثم قال: «فإذا كان العدد مؤنثًا بالتاء كان الأولى والأنسب أن يأتى مع المعدود المؤنث لكى يتعادلا وليس العكس!»[3].

ولنا ملاحظتان على هذا الكلام:

أولاً: الدكتور «شوقى النجار» لايعترف بثقل المؤنث عن المذكر، مع أن وجود التاء به وفرعيته عن المذكر يثبتان ذلك.

ثانياً: أن التعادل من وجهة نظره أن يأتى العدد المؤنث مع المعدود المؤنث فتوجد علامتا تأنيث فى العدد والمعدود، ومن ناحية ثانية يأتى العدد المذكر مع المعدود المذكر، فلا تاء فى كل منهما. هذا هو التعادل من وجهة نظره، وهو رأى مخالف للعقل والمنطق، فقد أصبحت جملة المؤنث ثقيلة بِجُزْأَيْهَا، وجملة المذكر خفيفة بِجُزْأَيْهَا، وليس هذا تعادلاً فى الكلام، إنما هو إجحاف به. أمِنَ العدل أن نقول ثلاثة مكتبات، ثم نقول ثلاثَ رجال، فتكون الصيغة الأولى ثقيلة بتاءين والثانية لا ثقل فيها على الإطلاق؟.. إنما ذلك إثقال لصيغة على حساب الأخرى. ثم يقول الدكتور «النجار» عن هذه التاء: «إنه لاتوجد علة لحذفها مع المعدود المذكر، أما مع المعدود المؤنث فقد تحتم حذفها حتى لايدخل تأنيث على تأنيث»[4]. ولم يقل لماذا ترفض اللغة دخول تأنيث على تأنيث هنا.

ومن العجب أن يرفض الدكتور «النجار» فكرة التعادل القائم على التخفيف بالرغم من وضوحه ودلالة المنطق عليه، وهو يؤمن بالتخفيف فيما قدم من تفسير

---

(١) السيوطى فى الأشباه والنظائر ١ / ١٠٧، وابن يعيش فى شرح المفصل ٦ / ١٩ وغيرهما.

(٢) مشكلات لغوية ١٤٠٤هـ. مطبوعات تهامة بالسعودية ـ الطبعة الأولى ص ٤٨ وما بعدها.

(٣) المصدر السابق ص ٢٨.

(٤) مشكلات لغوية ص ٤٩.

حول سقوط تاء العدد مع المعدود المؤنث حينما يقول: «يكتسب المضاف أيضًا من المضاف إليه أشياء أخرى مثل: التعريف نحو: غلام فوزى، والتخصيص نحو: غلام وزير، والتخفيف نحو: مهندسو المصنع. . . الخ»[1]. ثم عاد الدكتور «شوقى النجار» ليقرر مرة أخرى أن المضاف يكتسب بالإضافة أشياء كثيرة مثل: اكتساب التأنيث والتذكير والتعريف والتخصيص والتخفيف[2]، وأضاف بعد ذلك: «أن حذف تاء التأنيث من العدد عند إضافة المعدود المؤنث إنما هى أحد مظاهر هذا الاتجاه السامى العام»[3]، ويقصد بذلك الاتجاه: التخفيف والاختصار بالحذف، كما قال.

والغريب من الدكتور «النجار» أن يفسر حذف التاء مع المعدود المؤنث بأنه لعدم دخول تأنيث على تأنيث، ثم يعترف فى الكتاب نفسه «بأنك تجد قدرًا يعسر حصره مما ينقض هذه الدعوى وأتى بأمثلة كثيرة مثل: طرفاء طرفاءة، قصباء قصباءة، وحلفاء وحلفاءة، وباقلاء وباقلاءة»[4].

والملاحظ أنه قد اعترف وأكد فى أول كتابه بأنه لايجوز دخول تأنيث على تأنيث ثم اعترف بغير ذلك، وقدم الأمثلة - بعد ذلك - وهى تنقض كلامه. . . إن هذا تناقض واضح من الدكتور «النجار»، فهو يرفض فكرة الخفة والثقل والتعادل اللفظى من خلالها، ثم يعود إلى الإيمان بالخفة والثقل.

يبدو أن الذاتية قد فرضت نفسها عليه، وأنه ابتعد عن الموضوعية فى أثناء البحث اللغوى، فهو يقول: «إن تاريخ الدراسات اللغوية خير شاهد على عدم صلاحية المنطق أساسًا للدراسات اللغوية، إذ المنطق لايمكن أن يفسر لنا لماذا كان تمييز الأعداد من ٣ - ١٠ جمعًا، بل جمع قلة، فى حين أن جموع الكثرة

---

(١) مشكلات لغوية ص ٤٧.

(٢) المصدر السابق ص ٤٩.

(٣) المصدر السابق ص ٤٩.

(٤) مشكلات لغوية ص ١٥٨، ١٥٩.

يأتى تمييزها مفردًا نحو مائة مدرسة وألف طالب ، وكان المنطق يقتضى عكس ذلك. هذه أمثلة شاهدة على فساد الاعتماد على المنطق أو العقل فى إقامة فلسفة لغوية»[1].

ويمكن الرد على هذا الكلام الفاسد من الناحية المنطقية العقلية عن طريق ظاهرة التعادل اللغوى التى رفضها، فإنها تفسر ذلك، فكما كان تأنيث العدد مع المعدود المذكر، والعكس، كان تمييزُ جمع القلة جمعًا، وتمييزُ جمع الكثرة مفردًا؛ ليحدث هذا التعادل اللغوى الدقيق، فنقول فى جمع القلة: سبعة رجال وسبع طالبات، وفى جمع الكثرة مائة مدرسة وألف مسجد؛ ليكون جمع القلة مناسبًا للمعدود جمعًا، ويكون جمع الكثرة مناسبًا للمعدود مفردًا، وفى هذا تعادل منطقى دقيق لم يتنبه إليه الدكتور «شوقى النجار»، وإنما تنبه إليه آخرون مثل الأستاذ «عبد الخالق فاضل» الذى اعترف بأن التاء فى الثلاثة وأخواتها إنما هى تاء جمع لا تاء تأنيث؛ لهذا قال: «فى حالة عد الإناث قد استثقلوا اجتماع التاءين - تاء جمع العدد وتاء تأنيث المعدود - فى مثل: خمسة بقرات، فأسقطوا إحدى التاءين تخفيفًا، ولقد كان التطور اللغوى منطقيا جدا هذه المرة، إذ أسقطوا تاء الجمع لا تاء التأنيث؛ لأن معنى الجمع مفهوم بذاته فى اسم العدد، أما لو أنهم أسقطوا تاء التأنيث من البقرات والفتيات والوالدات لتغير معنى التأنيث الذى أراده القائل؛ فلذلك امتنعوا منه»[2].

وإذا نظرنا إلى الأعداد المركبة فسنجد أن اللغة صنعت تعادلاً دقيقًا؛ لأن الأصل فيها العطف، «فالأصل فى خمسة عشرة: خمسة وعشرة، فلما حولا إلى التركيب حذف العاطف والتنوين، وحذفت التاء من عشرة لوجود مثيلها فى الجزء الأول وفق القاعدة العامة فى كثير من اللغات، وهى التى تقتضى حذف العنصر الثانى المكرر، فيقال خمسة عشر، وتبقى التاء بلا حذف فى الجزء الثانى إذا حذفت من الأول»[3]. فالمعدود إذا كان مذكرًا تبقى التاء فى العدد الأول

(١) مشكلات لغوية ص ١٤٠.

(٢) التأنيث فى العربية ص ٢٣٨، ومجلة اللسان العربى مجلد ٨ الجزء الأول لعام ١٩٨١.

(٣) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ص ٥٩.

وتحذف من الاثنين فتقول: ثلاثة عشر رجلاً، وإذا كان المعدود مؤنثًا تبقى التاء مع العدد الثانى وتحذف من الأول فتقول: ثلاث عشرة امرأة، ويستثنى من ذلك اثنا عشر واثنتا عشرة، فهما يوافقان المعدود تذكيراً وتأنيثًا؛ ولذلك حدث فيهما تخفيف من نوع آخر، وهو حذف التنوين من العددين، أو النون المشبهة للتنوين،[1] يقول الأستاذ «عبد الخالق فاضل»: «إنهم وازنوا لغرض التخفيف ـ أيضًا ـ بين التاءين (تاء خمسة عشرة) فى الأعداد المعشرة؛ فصاروا إذا نطقوا التاء فى أحد شطرى العدد أسقطوها من الآخر، فقالوا: خمسة عشر حصانًا، وخمس عشرة فرسًا؛ أى أنهم استعملوا تاء واحدة لكل من المذكرَ والمؤنث فى كل من الحالتين»[2]، وما هذه الموازنة التى أشار إليها الباحث إلا نوع من التعادل بين الخفة والثقل؛ لكيلا يجتمع الثقل فى لفظ واحد.

وقد لوحظ التعادل فى باب النسب حينما أراد النحاة النسب إلى باب (فَعِيلة وفَعُولة)، مثل: حنيفة وشنوءة من ناحية، حيث نقول: حنفى وشنئى، وباب (فَعِيل وفَعُول)، مثل: حنيف وشنوء نقول: حنيفى وشنوئى من ناحية أخرى، وقد علق «ابن جُماعة» على علتى إبقاء الياء والواو مع المذكر، والحذف مع المؤنث فى (فَعولَة وفَعِيلة) بقوله: «والمؤنث أولى بالحذف لاستثقالهم إياه، أى لأنه اجتمع فيه ثقل اللفظ والمعنى، وفى المذكر ثقل اللفظ فقط»[3]. وقال «السيوطى» عن سر ذلك الحذف: «إن المؤنث ثقيل فناسب الحذف منه تخفيفًا بخلاف المذكر»[4]، بل إن اعتراف «السيوطى» ورأيه فى أن الجمع أثقل من المصغر[5]، جعله يفسر اختصاص جمع التكسير بالألف فى: مساجد ودراهم؛ لأن الألف أخف، وخص المنسوب إليه بالياء لأنها ثقيلة[6]، والمنسوب إليه أخف، فيحدث تعادل بين الخفيف والثقيل.

(١) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ص ٥٩.
(٢) التأنيث فى العربية ص ٢٣٩، واللسان العربى مجلد ٨ جـ ١ لعام ١٩٧١م.
(٣) شرح الشافية ص ١٠٤.
(٤) الأشباه والنظائر ١ / ١٠٧.
(٥) لأن الجمع هو اختصار لثلاثة ألفاظ مع حرفى العطف على أقل تقدير، والمنسوب اختصار للفظين فقط، كما فى قاهرىّ (أى المنسوب للقاهرة).
(٦) الأشباه والنظائر ١ / ١٠٧.

وإذا قارنا بين المثنى والجمع فسنجد أن تعادلاً واضحًا قد تم، فقد كسرت نون المثنى وفتحت نون الجمع «للفرق، فحصل الاعتدال فى المثنى بخفة الألف وثقل الكسرة، وفى الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة»[1].

فالتثنية أخف من الجمع، والكسرة أثقل من الفتحة، فخص الأخف للأثقل والأثقل للأخف للتعادل على ماذكره «ابن فلاح» فى المغنى ونقله عنه «السيوطى»، بل إن «ابن فلاح» قد لاحظ أنه قد فتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع؛ لأن نون التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة، ففتح ما قبل ياء التثنية وكسر ماقبل ياء الجمع طلبًا للتعادل؛ لتقع الياء بين مفتوح ومكسور أو مكسور ومفتوح، وقد تم هذا طلبًا للتعادل[2].

وإذا أمعنا النظر فى باب الممنوع من الصرف فسنجد وراءه تعادلاً واضحًا وملموسًا، فالكلمة تُمنع من التنوين إذا اجتمع فيها علتان أو علة تقوم مقام علتين فهى فى حكمهما، وقد تم هذا تعادلاً وخفة، فالكلمة إنما تخف بحذف التنوين، وبقاء التنوين فى الكلمات التى تمتلك سببًا واحدًا يحدث تعادلاً لغويًا «فلو نزعت عن الاسم تأنيثه لصرفته؛ لأنك لم تبق فيه بعد إلا شبهًا واحدًا من أشباه الفعل[3]، فدل ذلك على أن المنع من التنوين للثقل مما هو معادل لألفاظ أخرى نُونت لعدم ثقلها.

ونستطيع بهذا المفهوم أن نشير إلى أن ضم حرف المضارعة من ماضى الفعل الرباعى مثل: أكرم يُكرم، وفتحه مع مضارع الثلاثى مثل: كرم يكرم - قد تم فى صورة هذا التعادل اللغوى، فقد «خص الضم به ليعادل قلة الرباعى ثقل الضم، وكثرة الثلاثى خفة الفتحة»[4]، فالرباعى أقل والضم أثقل، فجعل الأثقل للأقل، والأخف للأكثر طلبًا للتعادل، أما فى الخماسى والسداسى فإن حرف المضارعة يفتح نظرًا لتزايد ثقل الفعلين.

---

(١) شرح الكافية للرضى ١ / ٣٠، وشرح الشافية للرضى (هامش) ٢ / ٢٢٥، وشرح نقرة كار ص ٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٤١.
(٢) الأشباه والنظائر ١ / ١٠٧.
(٣) الخصائص ١ / ١٧٩.
(٤) شرح الشافية لنقرة كار ص ٣٥.

لقد ورد من قبل أن الفاعل كان له حركة الضم، والمفعول كان له حركة النصب، وفى هذا تعادل؛ لأن ثقل الرفع مواز لقلة الفاعل، وخفة النصب موازية لكثرة المفعول، ويكون كثرة ممارسة الخفيف موازية لقلة ممارسة الثقيل[1].

وقد مرت إشارات أخرى كثيرة فى هذا البحث تثبت وجود هذه الظاهرة فى العربية بشكل مجسد، ولا يستطيع إنكارها أحد، ولعل أحد الباحثين يقوم بدراسة هذه الظاهرة؛ لكى يكشف عن عبقرية هذه اللغة ونظامها الدقيق.

* * *

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٥، والرد على النحاة ص ١٥١، ص ١٥٢، والأشباه والنظائر ١ / ١٠٦، ١٦٧. وانظر ص ٢٤٣ من هذا البحث.

ظاهرة التخفيف بين المؤيدين والمعارضين

بعد أن استجلينا الأمر واضحًا حول تلك الظاهرة التى تجسدت فى الدراسات النحوية، وثبت بما لايدع مجالاً للشك أن تلك الظاهرة لها تأثيرها على ناطقى اللغة، أصواتها وصرفها ونحوها، أو بمعنى آخر كان للناطقين أثر كبير فى توجيه اللغة من خلال ظاهرة التخفيف، حتى تجسدت بحيث لايستطيع أحد إنكارها. لقد أكد وجودها الدارسون القدماء والمحدثون على حد سواء، كذلك أكدتها الملاحظة اللغوية والاستقراء القائم على النظر الدائم المستمر ومتابعة التطور اللغوى، ولقد وصل علماء اللغة الغربيون والأمريكيون إلى قوانين عامة تؤكد على وجود هذه الظاهرة فى كل اللغات، وإن كانت تتفاوت من لغة إلى لغة، فها هو ذا العالم اللغوى الأمريكى «هويتنى» يفسر التغير الذى يحدث فى اللغات بأنه نزوع نحو السهولة وتوفير الجهد؛ ولهذا يؤكد «هويتنى» أن كل ما نكتشفه من تطور فى اللغة ليس إلا أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الذى يبذل فى النطق، وأن هناك استعدادًا للاستغناء عن أجزاء الكلمات التى لايضر الاستغناء عنها بدلالتها، ومن دلائل هذه النزعة لجوء الإنسان إلى الاختصار فى الكتابة بأن يسلك الطريق الأقصر بدلا من اللف والدوران، مادام ذلك لا يؤثر فى المعنى تأثيرًا يجعل التوفير فى المجهود أمرًا يضر أكثر مما يفيد[1]، ويقول العالم اللغوى «دو سوسير»: «لقد عزى سبب التغيرات الصوتية إلى قانون «الجهد الأقل» الذى يُسْتبدل فيه نطقان بنطق، أو نطق صعب بآخر سهل. إن قانون «الجهد الأقل» يمكن أن يوضح عددًا معينًا من الحالات، كالانتقال من

---

(١) التطور اللغوى، للدكتور/ عبد الرحمن أيوب ص ٢٤ ، ٢٥.

الانفجارى إلى الاحتكاكى، وسقوط المجموعات الكبيرة من المقاطع الأخيرة فى كثير من اللغات»[1]. وهذا هو الاتجاه العام لكل اللغات بما فيها اللغة العربية ، التى قطعت شوطًا كبيرًا فى هذا الاتجاه، على العكس من اللغة الألمانية التى لاتدخل فى ثنايا هذه القاعدة العامة التى تحدث عنها «هويتنى» و«دوسوسير»، فالألمانية «قد قدمت الظاهرة العكسية، ويجب أن تعزى إلى الجهد الأعظم»[2].

فإذا كان ضياع النفس أو الهمس يُعَدُّ تقليلا للجهد، فماذا يقال عن اللغة الألمانية التى تضيف مهموسًا آخر عندما لايكون موجودًا، وعلى أية حال، فالألمانية فريدة فى هذا المضمار؛ حيث إن الاتجاه العام للغات هو النزوع إلى «التخفيف»، و «الجهد الأقل» لا إلى الثقل والجهد الأعظم. وقد أكد «جسبرسن» أنه: «ليس هناك أدنى شك فى أن الاتجاه العام لجميع اللغات هو نحو تقصير الصيغ والكلمات»[3].

وإذا كان علماءُ اللغةِ الأمريكيون والغربيون يؤكدون ذلك، فإن علماء اللغة العرب المحدثين يؤكدون هذا الاتجاه بالنسبة للغة العربية ـ فيما عدا قلة منهم ـ حتى إن بعضًا ممن ذهبوا إلى رفض ظاهرة التخفيف تراجعوا عن ذلك حينما كشف الاستقراء خفايا اللغة وأسرارها، فأصبحوا من أعظم المدافعين عن تلك الظاهرة كما سنرى.

ومن أوائل من اعترفوا بهذه الظاهرة من اللغويين العرب المحدثين الدكتور «إبراهيم أنيس» حيث يقول: «من قوانين التطور الصوتى أن الإنسان فى نطقه يسلك أيسر السبل»[4]. وقد أشار إلى أن هذا الاتجاه عام لدى المحدثين من اللغويين فقال عنهم: إنهم «وجدوا أن الاتجاه فى تطور البنية للكلمات نحو الاختصار والاختزال لانحو التكثير والتضخيم؛ أى أنهم شاهدوا أن اللغات فى أقدم صورها

(١) فصول من علم اللغة العام ص ٢٥٩.
(٢) المصدر السابق ص ٢٦٠.
(٣) من أسرار اللغة ص ٧٦.
(٤) المصدر السابق ص ٦٠.

المعروفة لنا كانت تتضمن كلمات كثيرة الحروف، طويلة البنية، متعددة المقاطع، وأن هذه الكلمات بتوالى العصور قد أصبحت قصيرة البنية قليلة المقاطع، وقد تم هذا نتيجة الميل العام لدى الإنسان فى كل شئونه الاجتماعية ـ ومنها اللغة ـ نحو أيسر السبل وبذل أقل مجهود»[1]. وهذا يوضح لنا أن ذلك الاتجاه التيسيرى التخفيفى يرتبط بالاتجاه العام لدى أفراد المجتمع الكبار والصغار على حد سواء. من هنا حق للغويين أن يلاحظوا تطور لغات الأمم البدائية؛ حيث كانت كلماتها فى بادئ الأمر متعددة المقاطع، وهذا يمثل مرحلة قديمة من مراحل التطور اللغوى فى العالم، وتبين أن الميل إلى التخفيف هو اتجاه تطورى للغات الحديثة، فوجدنا النحت، واختزال الجمل إلى حروف، وحذف الحركات، وتقليل المقاطع، وحذف حروف يعسر نطقها، وغير ذلك من مظاهر التخفيف.

وقد أرجع الدكتور «إبراهيم أنيس» كثيرًا من التغيرات على مستوى اللغة الفصحى والعامية إلى ظاهرة التخفيف، مثل نطق «الذال» العربية «دالا»، وتطور الثاء إلى «تاء» فى لغة الكلام المصرية، و «الظاء» التى تنطق «ضادًا»، و «القاف» فى اللهجات المصرية همزة، و «الضاد» التى تنطق «دالا»، وقد وصل إلى أسباب هذا التطور الصوتى قائلا: «وهذا التطور هو إحدى نتائج نظرية السهولة التى نادى بها كثير من المحدثين، والتى تشير إلى أن الإنسان فى نطقه يميل إلى تلمس الأصوات السهلة التى لاتحتاج إلى جهد عضلى، فيبدل مع الأيام بالأصوات الصعبة فى لغته نظائرها السهلة»[2].

والملاحظ فى هذه الاعترافات من اللغويين الأجانب والعرب على حد سواء أنها تثبت وجود ظاهرة التخفيف فى كل اللغات، وأن لها تأثيرًا واضحًا فى سلوك اللغات وقواعدها، بل إن وجودها فى العربية أكثر وضوحًا من غيرها.

وإذا كان الأمر بهذا الوضوح وذلك الكشف فنحن نتعجب أشد العجب من هؤلاء الذين رفضوا هذه النظرية التى ظهرت بشكل مجسد فى الكلام العربى؛ لأنهم حينما رفضوها وأنكروها إنما أنكروا شيئًا ملموسًا ومجسدًا.

---

(١) من أسرار اللغة ص ٧٥، ٧٦.

(٢) الأصوات اللغوية ص ١٥٢.

من هؤلاء الرافضين لها الدكتور «عبد الرحمن أيوب»، فهو يعترض على كلام «هويتنى» و «جسبرسن» فى حديثهما عن «المجهود الأقل». . يقول الدكتور «أيوب» تعليقًا على كلام «هويتنى»: «وإذن فالمجهود الذى يريده «هويتنى» هو المجهود الذى تبذله الأعضاء الصوتية فى النطق، ونحن لانجد فى الكلام هذا القدر من المشقة حتى يلجأ الإنسان إلى توفير ما يبذل من جهد»[1].

ويقول عن «جسبرسن»: «يلاحظ الكاتب نفسه أنه ليس من اليسير أن تميز الأصوات التى يسهل نطقها من الأصوات التى يعسر على الإنسان أن ينطق بها؛ وذلك لأن السهولة أو العسر أمر نسبى»[2]. ثم يؤكد الدكتور «أيوب» أن أحدًا لايستطيع أن يدعى أن «الدال» أو «الزاى» أكثر سهولة فى نطقها من «الذال»، ينتج عن هذه السهولة ظهور الذال الفصيحة «زايا أو دالا» فى اللهجة المصرية الحديثة فى مثل «ذل» و«زل» و «ذباب» و «دباب»، ثم قال: «إن ما قد يتصوره البعض من سهولة فى نطق صوت من الأصوات أو صعوبة فى نطق صوت آخر ليس سوى أثر من آثار العادة اللغوية التى تنطق بهذا ولا تنطق بذاك، وليس وضع طرف اللسان بين الأسنان بالأمر المجهد، ولا وضعه خلفها بالأمر المريح، ولو كان هذا حقيقيا لانقرض صوت «الذال» من جميع لغات البشر استجابة لدعوى من يقول بجنوح الإنسان إلى التخلص من الأصوات التى يتطلب النطق بها جهدًا أو عسرًا»[3].

إن هذا الكلام من الدكتور «أيوب» فيه مخالفة للحقيقة، ويحمل فى طياته نقيضه؛ إن تخلص اللغة من بعض الأصوات التى تتطلب وضع طرف اللسان بين الأسنان استجابة لمطلب العادة اللغوية، إنما تم ذلك لثقل وجده الناطقون، حتى بعض الفصحاء منهم يتخلون كثيراً عن نطق هذه الحروف بطريقة صحيحة، ولم ينقرض صوت «الذال» من جميع لغات البشر؛ لوجود مقاومة من الفصحاء

(١) التطور اللغوى ص ٢٥.

(٢) التنطور اللغوى ص ٢٦.

(٣) المصدر السابق ص ٢٦.

وإنْ كانت لاتقوى أمام كثرة الناطقين، والانقراض أو التخلى ـ تمامًا ـ عن حرف من حروف اللغة ليس سهلاً بهذه الصورة مادام هناك بعض الناطقين لديهم تلك المقاومة على النطق الصحيح.

وأعتقد أن فرقًا كبيراً يوجد بين لغة اليوم ولغة عصر متقدم مثل العصر الجاهلى، وهذا يدل على أن تطور اللغة يحتاج إلى وقت طويل لانقراض صوت أو إضافة آخر، وما الذى أدرانا، فربما يتم هذا الانقراض؟ ولينظر الدكتور «أيوب» إلى اللهجة المصرية العامية، هل تستخدم هذه الحرف «الذال»؟ أعتقد أن الإجابة بالنفى هى الصحيحة. إن انقراضه من العامية يؤكد صحة مالم يؤمن به الدكتور «أيوب». ولينظر إلى عبارة «جسبرسن» والتى جاءت فى كتاب الدكتور «أيوب» نفسه حين يقول: «مثل هذه الكلمات تنزع إلى اتخاذ الطريق الأقل مقاومة»[1].

إن هذه العبارة تعنى أن الكلمات تنزع إلى الطريق الأكثر سهولة ويسراً وخفة. وهذا ماجعل الدكتور «رمضان عبد التواب» يعلق على كلام الدكتور «أيوب» السابق قائلاً: «إن هذا القول المتعجل ليفترض فى هذه القوانين الحتمية والشمول، وهذا مالم يقل به أحد؛ فإن كل قانون صالح للعمل أساسًا، غير أن هناك ظروفًا معقدة متشابكة فى الحياة اللغوية اليومية تعوق سير هذه القوانين ممَّا يجعلها فى كثير من الأحيان محدودة بأزمنة خاصة أو أماكن معينة»[2]، ولعلنا نضيف أن القانون الذى ينطبق على مجموعة من الكلمات ليس ضروريًا أن ينطبق على غيرها؛ لوجود قوانين أخرى حاكمة لهذه الظواهر اللغوية. فلكل قانون لغوى ظروفه، ولكل ناطق ظروفه، فهناك كما يقول الدكتور «إبراهيم أنيس»: «عوامل خاصة وظروف لغوية خاصة وجدت فى بعض الكلمات دون البعض الآخر، وفى بعض البيئات دون البعض»[3]، مما يؤدى إلى تغير ما.

والقول الأكثر قبولاً أن عنصر السهولة والخفة وحده ليس سببًا فى تطور

(١) التطور اللغوى ص ٢٦ نقلا عن كتاب «اللغة» لجسبرسن ص ٢٦٢.

(٢) التطور اللغوى ص ٥٥.

(٣) الأصوات اللغوية ص ١٧٩.

اللغات، ولكن يدخل معه عناصر أخرى، مثل: الشيوع، وتجاور الأصوات.. فالأصوات اللغوية إذا شاع استخدامها فى الكلام كانت عرضة لهذه التغيرات الصوتية التى أطلق عليها: الإبدال، أو الإدغام، أو الحذف، وغير ذلك من مظاهر التخفيف التى تناولناها من قبل.

إن الرجوع إلى الحق فضيلة، وهو سمة العالم إذا وَجَد أنه ابتعد عنه رجع إليه غير مبالٍ بما يُقال؛ لهذا وجدنا الدكتور «تمام حسان» يعلن فى بعض كتبه رفضه لما يسمى بظاهرة التخفيف قائلا: «ومن التعليلات التى تعللها النحاة فى التماس أصول الظواهر اللغوية الميل إلى السهولة فى النطق، والقول بهذا الميل إلى السهولة كان من الآراء الشائعة بين علماء اللغة إلى زمن قريب، ولكنه الآن من الآراء التى لا يُؤْذَن لها بدخول صلب المنهج»[1]. وردَّ الدكتور «تمام» على كلام الدكتور «أنيس» الذى يؤكد فيه أن اللغات الحديثة فى ميلها إلى سهولة النطق تخلو من المجموعات المتنافرة من الحروف التى يتعثر الإنسان فى نطقها، وإن هذه اللغات تميل إلى التقصير من بنية الكلمات؛ لتكون الكلمات القصيرة أخف نطقًا من الكلمات الطويلة البنية، وغير ذلك من مظاهر التخفيف. أقول: لقد رد الدكتور «تمام» على كلام الدكتور «أنيس» مؤكدًا أن الميل إلى السهولة فى النطق هو آخر ما يتحكم فى تطور اللغة وصيغها، وأن المسألة ليست مسألة خفة أو ثقل، وإنما تنفرد كل لغة بطريقة خاصة فى أنماطها الصوتية، فيسمح بعض اللغات بشىء ويحرمه البعض الآخر، وأن البعض الذى سمح به لم يسمح به لخفته ولم يحرمه البعض الذى حرمه لثقله، بل الأمر أمر الاختيار العرفى الاعتباطى فحسب[2].

وبالطبع لن نقف أمام كلام الدكتور «تمام» مناقشين له؛ لأنه رجع عنه فى ثقة العلماء، واعترف فى أكثر من موضع أن المتكلم من شأنه أن يعدل عن الأصل للاقتصاد فى جهد النطق بدفع المشقة وطلب الخفة[3]، ويكفى أن أقول: إن

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٤٧.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان ص ٤٨، ٤٩.

(٣) الأصول ص ١٥٨، واللغة العربية والحداثة، مجلة فصول المجلد الرابع عدد ٣ لعام ١٩٨٤م ص ١٣٢، واللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٦٣ وما بعدها.

فكرة هذا البحث إنما هى من بنات أفكار الدكتور «تمام حسان» فكان هذا البحث من اقتراحه، وبهذا يتأكد لنا ـ بشكل عملى ـ إيمانه بظاهرة التخفيف بعد أن عارضها فى بداية حياته العلمية.

ومن الذين رفضوا فكرة الثقل والخفة الدكتور «محمد عيد» حين يقول: «أما الإحساس بالخفة والثقل فيمكن أن تفهم قيمته ببيان من يحس هذا الإحساس، هل هو الناطق العربى أو الدارس اللغوى؟. وواضح أنه الأخير، فهو الذى يفترض فى مثل: (ميعاد وميزان) أن الأصل (موعاد وموزان)، وأن العلة الثانية لقلب الواو فيهما ياء هى الإحساس بالخفة ، فالأمر يرجع إلى الباحث، يرجع إلى فرضه هو وإحساسه هو، أما الناطق العربى، فأغلب ظنى أنه لم ينطق (موزان ولا موعاد) على الاطلاق!، فعمل النحاة فى هذه العلة يطلق عليه «التخريج الظنى» فى دراسة اللغة، والتخريج الظنى يقف فى جانب مخالف لوصف النص اللغوى؛ لأن القول الأول افتراض ذاتى، والوصف بطبيعته موضوعى، الأول منشؤه اجتهاد العقل، والثانى عمله فائدة النص، فافتراض الإحساس بالخفة أو الثقل تعلة العلل النحوية الثانية افتراض دخيل على الدراسة اللغوية»[1].

والدكتور «محمد عيد» فى كلامه هذا يؤكد أن الدارس اللغوى هو الذى يحس بالثقل أو الخفة، أما الناطق اللغوى فلا يحس بذلك الإحساس، حتى عمل النحاة قائم على «التخريج الظنى» فى دراسة اللغة؛ لأنه قائم على الافتراض، وهذا كلام مخالف للعقل والمنطق؛ لأن الدارس اللغوى للخفة والثقل لا يقوم بالدراسة إلا بناء على إحساسه كناطق، أو بناء على نطق الآخرين. من هنا فإن الدراس لا يدخل على اللغة إلا كناطق للغة، متمرس بها، متدرب عليها، ويبدو أن الدكتور «عيد» قد تأثر بـ «ابن مضاء»، حينما تحدث عن العلل الثوانى والثوالث، وأنه يمكن الاستغناء عنها؛ لأنها علل ذهنية وافتراضات ظنية، وهذا ما أدى إلى قول الدكتور «محمد عيد» بذلك.

لكن الدكتور «إبراهيم أنيس» قد أكد ـ وله الحق فى ذلك ـ أن الناطق اللغوى

(١) أصول النحو العربى ص ١٧٥.

هو الذى يحس بالخفة أو الثقل أولا، ثم الدارس اللغوى، وما المانع أن يكون الناطق اللغوى قد نطق بالأصل ثم عدل عنه إلى غيره بسبب الثقل؟ وقد أشار إلى ذلك الدكتور «كمال بشر»، وتناولت ذلك فى الباب الأول من هذا البحث[1].

ومن الذين اعترضوا على هذه النظرية الدكتور «على أبو المكارم»، ومن رأيه أن مصطلح التخفيف مرن يفسر ظواهر كثيرة. يقول الدكتور «على أبو المكارم» عن حذف العامل فى باب التحذير والإغراء: «على الرغم من أن «ابن النحاس» متبعًا «سيبويه» قد فسر هذا الحذف بأنه لكثرته فى الكلام، فكأنه للتخفيف عنده مما يبدو مناقضًا لتفسير الرمانى الذى ذكرناه»[2]، فإن اصطلاح التخفيف فى النحو العربى مرن، ويفسر ظواهر كثيرة، مما يدفعنا إلى عدم الاعتداد بمعارضة هذا التفسير لتفسير «الرمانى» الذى يقرر فيه صراحة أن التحذير موضع إعجال لايحتمل تطويل الكلام؛ لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام[3].

ولنا على كلام الدكتور «على أبو المكارم» عدة ملاحظات:

أولاً: إذا كان سبب الحذف فى أسلوب التحذير هو الإعجال الذى لايحتمل تطويل الكلام - وهو فى ذلك موافق لرأى «الرمانى» - أقول إذا كان هذا السبب صحيحًا بالنسبة للتحذير فى مثل: (السيارة) مما يخاف وقوعه، فما الذى يقوله الدكتور «على أبو المكارم» فى مثل التحذير من الإهمال فيمن قال: (الإهمال). هل يقال ذلك لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام؟ وهل يعد هذا الحذف من قبيل الإعجال؟ أعتقد أن الإجابة الصحيحة بالنفى.

ثانيًا: ترى ما الذى يقوله الدكتور «على أبو المكارم» فى أسلوب الإغراء؟ أليس الإغراء أسلوبًا يحتاج إلى الإسهاب والتطويل لإغراء المستمع أن يلتزم بالشىء. أم أن الإغراء يحتاج إلى اختصار؛ لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام؟،

---

(١) انظر ص ٨٨ من هذا البحث.

(٢) أشار الرمانى إلى أن التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف، فهو فى موضع إعجال لايحتمل تطويل الكلام، لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام.

(٣) الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ص ١٤٢.

وإذا كان الخوف سببًا فى الاختصار، فكيف يكون الترغيب والإغراء سببًا فى الاختصار؟ ولا يكفى قول الدكتور «أبو المكارم»: «إن فى أساليب الإغراء ملامح من التحذير، مردها إلى الموقف اللغوى فى كل منها، وما يسود من رغبة فى نفع المخاطب وتجنيبه مواقع الخطر»[١]. وأنا أعتقد أن الرغبة فى نفع المخاطب والتلاؤم النفسى لهذه الرغبة يكون سببًا فى تطويل الكلام على المستوى النفسى الذى تحدث عنه الدكتور «على أبو المكارم»، لكن المنطقى أن يكون شيوع هذا الأسلوب وكثرته سببًا فى الاختصار، ولا نمنع القول بأن أسلوب التحذير كان ضمن أسباب الاختصار فيه العامل النفسى أو التعجيل الذى لايحتمل تطويل الكلام أو الموقف اللغوى. أما الإغراء فليس فيه من أسباب الحذف إلا محاولة التخفيف من بعض عناصر الكلمة مع وضوح الدلالة.

ثالثًا: أن الدكتور «على أبو المكارم» يعترف بأن أسلوب التحذير والإغراء بكل صورهما إنما كانا للاختصار عن طريق حذف بعض الصيغ، بل إنه يشير إلى أن هذا الحذف قد يجب فى تراكيب معينة[٢].

وقريب من هذا الموقف ما علق به الدكتور «إبراهيم السامرائى» على حديث الدكتور «مهدى المخزومى» حينما تصور أن المتكلم حينما يرى رجلاً يهم بالقيام بعمل فيدرك الخطر، فيخطر له أن ينبهه بأقصر لفظ وأوجز عبارة، فلا حاجة إلى فعلٍ فى هذه الحالة؛ لأنه لايجد فرصة تكفى أن يذكر الفعل[٣].. يعلق الدكتور «السامرائى» قائلا: «هذا تفسير لاحاجة إليه فى مسائل لغوية مادتها الألفاظ»[٤]، ويحكم على هذا الإيضاح بأنه شىء قريب من الخيال، ويؤكد «أن نصب هذه الأسماء الكثيرة لا تثير فى أنفسنا حاجة إلى البحث عن عامل، فليس ذلك من منهجنا، فإننا نكتفى بالإشارة إلى ورود هذه الأسماء منصوبة، ولانقول

---

(١) الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ص ١٤٣.

(٢) الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ص ١٤٢.

(٣) فى النحو العربى، د. مهدى المخزومى، ط بيروت ١٩٦٤م ص ٢١٢.

(٤) الفعل زمانه وأبنيته ص ١٢٩.

بالعامل لها، ذلك أن المنهج الذى نأخذ أنفسنا به هو وصف الكلام الذى يستعمله المصريون»[1].

والحق أن كلام الدكتور «السامرائى» يدعو إلى الدهشة، مع تحفظى على كلام الدكتور «مهدى المخزومى»، فما الذى يعرفنى أسلوب التحذير أو الإغراء إذا لم أقدر الفعل العامل؛ لأن تقدير العامل ـ من وجهة نظرى ـ شىء مهم وضرورى بالنسبة للمعنى؛ إذْ من المعروف أن الشىء المحبوب للإغراء، والمكروه للتحذير، لكن ما الذى نصنعه حينما يغمض الموقف، حينما تكون كثرة العمل مضرة لشخص ما فنقول له: «العملَ» ـ على سبيل التحذير ـ مع أن من المعروف الشائع أننى حينما أقول: «العمل»، فالذى يتبادر إلى الذهن أسلوب الإغراء، ويكون التقدير: «الزم العمل»، فيكون إغراء فى موضع التحذير بدون تقدير العامل، كذلك ما الذى يتبادر إلى الذهن حينما أقول: زيداً وعمراً، هل نستطيع أن نعلم ذلك تحذيراً أو إغراء إلا من خلال تقدير الفعل؛ لهذا فأنا لست مع الدكتور «أحمد كشك» فيما ذهب إليه من أن كل صور التحذير «ليست منصوبة باحذر كما رأى النحاة، ولكنها مساوية لهذا الفعل برمته»[2]. فحينما أقول: «القطار» أو: «القطارَ القطارَ» (مكررة)، أو: «إياك والقطار»، إنما جاءت ـ كما يقول الدكتور «أحمد كشك» ـ كل هذه المنطوقات شبيهة بقولنا: «حاسب ـ اوعى ـ احذر». والتعليق على هذا أنه ليس مقبولا من حيث المعنى. إذ كيف تكون كلمة «القطار» بمعنى كلمة «حاسب» أو «احذر» أو «اوعى» ؟ ولم يسمع فى المعاجم اللغوية ما يشير إلى ذلك، وهذا من الخيال الخصب لدى الدكتور «أحمد كشك»، فلا أعتقد أن كلمة «القطار» تتساوى مع كلمة «حاسب»، وربما يقصد الدكتور «كشك» «حاسب القطار»، وفى هذه الحالة يكون رأى القدماء صحيحًا حينما قَدَّروا فعلاً يدل على التحذير، ويكون المعنى «احْذَرِ الْقِطَارَ» بحذف العامل، ولا تكون كلمة «القطار» تعنى «حاسب القطار» بدون تقدير المحذوف، وهذا هو المنطقى. يدل عليه قول

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته ص ١٢٩.

(٢) من وظائف الصوت اللغوى، الدكتور/ أحمد كشك ص ٩٦.

«السيوطى» فى هذا الشأن: «إنما وجب إضمار الفعل العامل فى المنادى وفى التحذير؛ لأن الواضع تصور فى الذهن أنه لو نطق به لكثر استعماله، فألزمه الإضمار طلبًا للخفة؛ لأن كثرة الاستعمال مظنة التخفيف»[1]؛ ولهذا كان حكم بعض النحاة بأن القياس النحوى يتوقف ـ إلى حد ما ـ على قانون الاقتصاد فى المجهود ـ أى قانون التخفيف والسهولة والتيسير ـ هذا القانون الذى يتجنب إثقال الذاكرة بمتاع غير مفيد، والصيغ التى يقتضيها القياس صيغ عليلة[2]، أو هى صيغ ذكرها لايفيد معنى جديدًا فى السياق.

ومن النحاة الذين ينتقدون فكرة الخفة والثقل، مَنْ يقول عنهم الدكتور «أحمد علم الدين الجندى»: «ينتقد بعض الباحثين فكرة الثقل والخفة فى الحركات عند القدماء، ويرى أنها فكرة ناقصة؛ لأنها مبنية على ظاهر اللفظ لا على باطنه المحرك الذى هو النشاط العصبى الدماغى بالنسبة إلى تحكم الإنسان فى كلامه»[3].

والملاحظ أن القدماء حينما أقروا فكرة الخفة والثقل فى الحركات لم يكن هذا عبثًا أو اعتباطًا، بل كان مبنيا على واقع استقرائى، فالضمة قوية وثقيلة؛ لهذا كانت عَلَم الإسناد، فوجدت مع العناصر الأساسية للجملة، وعادة ما تكون هذه العناصر أول الكلام أو فى كلام مستأنف، فتكون لها قدرة على تحمل الحركات الثقيلة.

أما الفتحة فلأنها أخف الحركات فناسبها أن تكون فى الفَضلات، وهى من عناصر تطويل التركيب اللغوى فناسبتها حركة الفتح الخفيفة المستحبة، أما حركة الكسر فكانت متوسطة بين الفتح والكسر فى الخفة والثقل، فدخلت على بقية الأسماء للمخالفة، وفى المخالفة تعادل وخفة.

---

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٢٧٦.

(٢) التطور اللغوى للدكتور/ رمضان عبد التواب، ص ٦٨، وأسس علم اللغة، «ماريوباى»، ص ١٤١.

(٣) علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق ص ٢٨٧، ومجلة معهد اللغة العربية بأم القرى، عدد ٢ لعام ١٩٨٤م.

ومن هنا يحق لنا أن نؤكد أن القدماء لم يخطئوا فى اعترافهم بالثقل والخفة فى الحركات؛ لأنهم كانوا على حق، وهذا ما أكده الواقع اللغوى من خلال الدراسة الصوتية والصرفية من هذا البحث.

وفى النهاية نستطيع أن نؤكد أن ظاهرة التخفيف تجسدت فى واقع اللغة العربية بشكل واضح المعالم على المستويات المختلفة للغة، وقد اكتملت جوانب هذه النظرية من خلال قواعد القدماء، هذه القواعد التى توصل إليها النحاة بعد مراقبة اللغة ومتابعة الناطقين، حتى استوت بهذا الشكل الدقيق الواضح المعالم، ومن رأيى أن التخفيف من أكبر الظواهر التى أثرت فى اللغة على مدى تاريخ طويل لانعرف عنه شيئًا سوى هذه اللمحات المتبقية من هذه الكلمات التى ظلت مستخدمة حتى الآن، وربما تأكد ذلك لنا من خلال وثائق ما تزال مطمورة يكشف عنها التاريخ فى وقت ما.

* * *

الخاتمة

هذا البحث كشف لجانب من جوانب نظام اللغة العربية ظهر من خلال قواعد النحاة حول ظاهرة التخفيف، وليست هذه الأحكام التخفيفية ناشئة من فراغ، أو مخالفة لقواعد المنطق والذوق، ولكنها جاءت متسقة مع الذوق اللغوى والاستعمال للغة العربية، ومتسقة مع بقية القواعد المنظمة لجوهر اللغة.

وإذا كان من الممكن الاختلاف حول هذه النظرية بشكل أو بآخر، فيكفى النحويين القدامى أنهم وضعوا تلك القواعد المنظمة التى لم تكن بعيدة عن ذوق المتحدثين قديمًا أو حديثًا، وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن عقلية العرب القدامى الفذة التى راعت الخفة من خلال الذوق والقواعد اللغوية إلى حدّ أن يكون لفكرة التخفيف هذا الدور العظيم فى النحو العربى، وحتى لو لم تكن هذه الظاهرة مكتملة الجوانب فيكفى أنها كانت واحدة من الظواهر التى حدّدت ملامح اللغة العربية. وأستميح القارئ الكريم عذرًا إذا كنت قد أكثرت من الإشارة إلى أقوال هؤلاء النحاة خلال هذا البحث؛ لأننى كنت حريصًا على ذلك، فما دام للذوق دور فى الحكم فإن ذلك أدعى للاختلاف حول ما يقال؛ لهذا كنت حريصًا على أن أسوق الكلام حاملا الدليل معه.

والبحث ينبغى أن يكون له مرتكزات أساسية وإنجازات ونتائج منها ما يلى:

- إثبات أن ظاهرة التخفيف نظرية متكاملة، اتكأت عليها الدراسات النحوية بمستوياتها المختلفة، هذه الظاهرة نتجت عن الاستخدام اللغوى، فوضع لها النحاة هذه القواعد التى قام البحث بدراستها.

- تجسيد ظاهرة التعادل فى الكلام العربى نطقًا وتقعيدًا، وهى عبارة عن ذلك التوازن الكامن فى كلمات اللغة عند تغيرها من حالة إلى أخرى، فالكلمات الثقيلة ثقلا لفظيًا أو معنويًا، قد روعى فيها جانب الخفة فى السلوك اللغوى للناطقين والـمَقَعِّدين لها عند التصرف فيها بالتثنية أو الجمع أو التصغير أو النسب أو الإعراب... إلخ، والكلمات الخفيفة خفة لفظية أو معنوية يكون لها من القواعد السلوكية غير ما للكملة الثقيلة، بحيث يراعى عند التصرف فى اللفظ ألا يؤدى هذا التصرف - فى اللفظ الثقيل - إلى ثقل آخر يضاف إلى ثقلها، فتراعى الخفة للفظ الثقيل، والثقل للفظ الخفيف، حتى يحدث اختلاف بين اللفظين شكلاً، ومعه التوازن والاعتدال. وقد وضح ذلك على المستوى اللغوى بكل مظاهره من أصوات وصرف وتركيب. ولعل أحد الباحثين يلتفت إلى هذه الظاهرة ليتناولها تفصيلاً.

- إن الإعراب بطرقه المختلفة - أصليا أو فرعيا، ظاهرًا أو مقدرًا، حذفًا أو إثباتًا - إنما هو مظهر من مظاهر الخفة فى اللغة، فالإعراب المقدر يوجد عندما تثقل حركات الإعراب على حروف العلة أو تتعذر، ويوجد الإعراب الفرعى حينما يتعسر جلب الحركات على الحروف استثقالا لها، ويوجد الإعراب بالحذف عندما يثقل الإعراب بدون الحذف، والإعراب وسيلة للحفاظ على التعادل اللغوى، فالكثير يناسبه الحركات الخفيفة لكثرته، والقليل تناسبه الحركات الثقيلة لقلته، فتأكدت القاعدة التى تثبت أن الأثقل للأقل، والأخف للأكثر، وهذا قمة التناسق بين الكلمات والجمل.

- إن الاختصار، بالرغم من أنه ليس إسقاطًا لعنصر لغوى، فإنه نوع من التخفيف، فهو تقصير لعنصر لغوى طويل، ولا ينتج عن هذا التقصير إخلال بالمعنى أو غموض له، أو إحلال عنصر لغوى مكان عنصر لغوى آخر أكثر طولا منه؛ بحيث يتضمن معناه مع قلة حروفه عنه، وربما أضاف إلى المعنى معنى آخر، والواضح أنه مجسد فى العربية منذ التحدث بها والنظر فيها؛ ولهذا لانعجب إذا وجدنا كثيرًا من أصحاب اللغات الأجنبية مثل: الإنجليزية يَلْجَئُون

إلى الاختصار لأسماء المؤسسات والهيئات. . . إلخ. لهذا أقترح أن تصل اللغة فى فكرة الاختصار إلى أبعد مدى تستطيع أن تفعله مع عدم الإخلال بالنظام اللغوى أو المعنى، ويأتى هذا عن طريق مجموعة من العلماء امتلكوا زمام اللغة، ويُقْدِمون على هذه الخطوة الجريئة عن طريق التوسع فى النحت أو الاختزال، أو تقصير البنى الطويلة، أو وضع مصطلحات تحل محل جمل كاملة.

ـ لابد من النظر فى مخزون تراثنا اللغوى من كتب الأصول فى الصرف والنحو وأمهات كتب اللغة، حتى نستطيع أن نصل إلى اكتشاف عبقرية النظام فى اللغة العربية مستخدمين الوسائل الحضارية الحديثة وأجهزة الإحصاءات، عندها سنرى أن هذه النتائج التى يتوصل إليها من خلال الإحصاءات لن تختلف كثيراً مع ماذهب إليه القدماء، بالرغم من عدم توافر أجهزة البحث لديهم، وهذا ما توافر لعلمائنا فى العصر الحديث، فقد كان القدماء لا يمتلكون إلا الملاحظات الذاتية، ومع هذا وصلوا إلى هذه النتائج القيمة فى العلوم اللغوية.

ـ إن الحذف فى اللغة سواء كان لحركة أو لحرف إنما يتم فى كثير من أحواله طلبًا للخفة، بشرط ألا يكون الحذفُ مُخِلا بشكل الكلمة أو الجملة مع وجود قرينة لعدم الإخلال بالمعنى، وظهر أن كثيرًا من أسباب حذف الحروف يرتبط ارتباطًا وثيقًا بفكرة الخفة والثقل، مثل: الحذف لثقل التقاء الساكنين، أو الوقف، أو عدم التجانس بين الحروف والحركات، أو ثقل تتابع المتحركات، أو ثقل التقاء المتماثلين، أو طول العنصر اللغوى بإضافة بعض الحروف لإفادة معنى لم يكن موجودًا من قبل، وكذلك فإن كثيراً من أسباب الحذف على مستوى الجملة يكمن وراءها الثقل، سواء كان ناتجًا عن طول العنصر اللغوى أو ثقله فى نفسه مع قصره، أو لعدم التناسب فى الجملة، فإن ذلك يرجع فى مجمله إلى الثقل، فالحذف على مستوى الجملة لا يتم اعتباطًا، لكن له أسبابه التى تؤكد فى كثير من أحوالها أن الحذفْ يتم تخفيفًا، سواء لحذف الحرف كالتنوين فى الممنوع من الصرف، أو لحذف كلمة مثل: حذف الخبر فى جملة «لولا»، أو حذف جملة كاملة. . . إلخ.

ـ إن معظم التطورات لكلمات اللغة تعتمد على مراعاة جانب الخفة عند التغيير، وذلك مثل: التغييرات التى تحدث عند تصريف الأفعال بعضها من بعض، أو التغيُّرات التى تحدث عند التصغير أو النسب أو التثنية أو الجمع . . . إلخ، بل إن بعض هذه الأبواب إنما وضع تخفيفًا فى اللغة منذ بدايته، مثل: التصغير والنسب.

ـ هذا البحث قد خطا خطوة فى اكتشاف جزء من النظام اللغوى، وأرى ـ ويُعَدّ هذا اقتراحًا ـ أن ذلك يتطلب استمرارًا ودأبًا ومجهودًا، للوصول إلى نتائج مجسدة فى تسهيل وتيسير اللغة للمتعلمين العرب صغارًا وكبارا، وللأجانب الذين يُقرّون بثقل اللغة العربية، ولا يمكن لبحث واحد أن يصل إلى حدّ الكمال، فالدراسات المتتابعة كفيلة بهذا الكشف والوصول إلى نتائج أظنها مفيدة فى هذا الشأن، وهذه الأبحاث لا تظهر نتائجها إلا بعد مناقشتها ونقدها وتهذيبها. هنا سنجد الجديد فى عالم اللغة.

ـ إن مظاهر التخفيف لاتتداخل مع الظواهر الأخرى، ولا تتعارض معها، فالنظام اللغوى ليس قائمًا على التناقض نطقًا وتقعيدًا، من هنا وجدنا أن هناك تساوقًا بين ظاهرة التخفيف وفكرة «أمن اللبس» حتى لايختلط بناء ببناء، أو معنى بمعنى، كما وجدنا فى (سُرُر) و (سَرّ) فلا يجوز الإدغام فى الأولى لعدم التباسها بالثانية؛ ولهذا كانت هذه القاعدة التى تؤكد أنه إذا أدى التخفيف إلى فساد فى اللفظ أو المعنى عدل عنه إلى الأصل، وهذا ما أدى إلى عدم الإدغام فى المتماثلين للإلحاق كما فى «جَلْبَبَ».

ـ من المؤكد خطأ الفصل بين القواعد المنظمة للغة ومعناها، وربما آل الأمر إلى مانحن فيه الآن من ضعف لغوى على ألسنة المتحدثين بالعربية الفصحى بسبب الفصل بين القاعدة والمعنى، وقد رأينا أن الثقل اللفظى يتداخل مع الثقل المعنوى فى سبيل الوصول إلى هدف تعده اللغة مظهرًا من مظاهر التخفيف.

ـ لهذا أقترح أن تكون دراسة اللغة ـ وخاصة قواعد النحو والصرف ـ مترابطة

بحيث لا يُفصَل بينهما، فشكل اللغة يدرس فى ظلال معناها، ومعناها يدرس فى ظلال شكلها، وهذا أقصر السبل إلى التلقين الصحيح للغة، والكتب التعليمية لن تصل إلى أهدافها إلا إذا استخدمت هذا المنهج، والمؤكد أن هذه الكتب لا تستخدمه.

- إن الاندفاع أو التسرع فى تفسير كل الظواهر اللغوية التى لايوجد لها تفسير على أنها للتخفيف نوع من العجز أو القصور فى تحليل الظواهر، فليس كل حذف للتخفيف، وليس كل تغيير للتخفيف، ولا يجوز أن نطلق لأنفسنا العنان فى تفسير كل شىء وإرجاعه إلى الخفة.

فالتطور اللغوى ليس دائمًا إلى الأخف، ولكنه أحيانًا يكون إلى الأثقل، وذلك لظروف وملابسات معينة.

- إن المناسبة الصوتية - وهى إحدى مظاهر الخفة - لها دورها فى توجيه الإعراب فى النحو العربى. صحيح أن الخفة عن طريق التناسب الصوتى تجعل اللغة تضحى ببعض القوانين اللغوية، وظهر ذلك فى الجر بالمجاورة للتناسب، أو الحذف للتوافق فى الفواصل أو التصحيح للمناسبة مع إعلال الحرف الذى صح، وغير ذلك من إهدار بعض القوانين اللغوية التى تضعف أمام ظاهرة المناسبة. والتخفيف ينبغى ألا يتعارض مع قواعد اللغة، وإذا تعارض مع قواعد اللغة فلا يجوز اللجوءُ إليه، وإذا لجأ إليه الناطق فإن ذلك يعد مذهبًا ضعيفًا عند النحاة، فقواعد التخفيف لاتتعارضُ مع القواعد اللغوية العامة، وإذا خرجت عن ذلك فلا يُقاس عليها؛ لأن ذلك تم على حساب القاعدة الإعرابية.

- تحديد معنى بعض المصطلحات النحوية المضطربة فى باب المناسبة الصوتية، مثل: التماثل، والتقارب، والإتباع، والمجانسة، ونتج عن مفهوم المجانسة تغيير فى النتائج العامة التى حكمت ظاهرة التخفيف، والتى وضعها النحاة، مثل قولهم: إن الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها لوجود المجانسة، مع أن النحاة يعترفون بأن الفتحة أخف من الضمة بشكل عام.

- إن البناء فى كلمات اللغة قائم على مراعاة التخفيف، سواء كان البناء ثباتًا أو حذفًا، أى سواء كان البناء على وجود الحركة أو الحرف، أو على حذف أى منهما، فالبناء قائم على المناسبة والانسجام بين الحروف والحركات فى حالة الثبات، أو على التخلص من ثقل وارد فى الكلمة فى حالة الحذف، ومع استقرائى لكلمات اللغة المبنية من الأسماء والحروف وجد أن تفسير النحاة لها قائم على الخفة، مع ملاحظة أن كثيرًا منها بُنى على الفتح الخفيف، وأن قليلا منها بُنى على الضم والكسر، وهما ثقيلان إذا قيسا بالفتح، وفى ثنايا البحث ما يثبت ذلك.

- ينبغى التأكيد على أن التخفيف له دور كبير فى توصيف ظاهرة الإبدال بكل مظاهرها، ومنها الإعلال، وذلك مرتبط بخفة الحروف أو ثقلها، وانسجامها مع الحركات، وتجانسها، والتوازن بين الخفة والثقل فى نسيج الكلمات التى تتألف منها اللغة عن طريق تمازج الأصوات بعضها ببعض.

* * *

الفهـارس

أولا: فهرس الآيات القرآنية (*)

* الآيات مرتبة حسب سور القرآن العظيم، مع مراعاة الترتيب الداخلى لأرقام الآيات.

ثانيًا: فهرس الأشعار

(السين)

(اللام)

(الميم)

(النون)

(الهاء)

ثالثًا: فهرس الأرجاز

(النون)

رابعًا: فهرس أنصاف الأبيات

المصادر والمراجع

١ ـ القرآن الكريـم.

٢ ـ الإبدال ـ ابن السكيت ـ تقديم وتحقيق د/ حسين محمد شرف، مراجعة الأستاذ/ على النجدى ناصف ـ مجمع اللغة العربية ـ ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٣ ـ أبنية الصرف فى كتاب سيبويه ـ د/ خديجة الحديثى ـ مكتبة النهضة، بغداد ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.

٤ ـ أبنية الفعل فى شافية ابن الحاجب «دراسات لسانية ولغوية» ـ د/ عصام نور الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٥ ـ أثر النحاة فى البحث البلاغى ـ د / عبد القادر حسين ـ دار نهضة مصر بالفجالة ـ ١٩٧٥م.

٦ ـ إحصائيات جذور معجم لسان العرب ـ د/ على حلمى موسى ـ مطبوعات جامعة الكويت عام ١٩٧٢م.

٧ ـ إحياء النحو ـ إبراهيم مصطفى ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ ١٩٣٧م.

٨ ـ أساس البلاغة ـ الزمخشرى ـ دار الكتب المصرية ـ ١٣٤١هـ / ١٩٢٣م.

٩ ـ أساس بناء الأفعال ـ أحمد رشدى ـ مطبعة دار الخلافة ـ ١٢٥٠هـ.

١٠ـ أسس علم اللغة، ماريو باى ـ ترجمة د/ أحمد مختار عمر ـ الطبعة الثانية ـ عالم الكتب ـ ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

١١ ـ الأشباه والنظائر فى النحو ـ السيوطى ـ مطبعة دائرة المعارف العثمانية ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٥٩هـ.

١٢ ـ الأصوات اللغوية ـ د/ إبراهيم أنيس ـ دار النهضة العربية ـ الطبعة الثالثة ـ عام ١٩٦١م.

١٣ ـ الأصول ـ د/ تمام حسان ـ دار الثقافة بالمغرب ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٤ ـ أصول تراثية فى علم اللغة ـ د/ كريم زكى حسام الدين ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٨٥م.

١٥ ـ أصول النحو العربى ـ د/ محمد عيد ـ عالم الكتب بالقاهرة ـ ١٩٧٨م.

١٦ ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ـ ابن خالويه ـ دار الكتب المصرية ـ مكتبة المتنبى بالقاهرة ـ ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م.

١٧ ـ الإعراب سمة العربية الفصحى ـ د/ محمد إبراهيم البنا ـ دار الإصلاح بمصر ـ ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

١٨ ـ إعراب القرآن المنسوب إلى الزَّجَّاج ـ تحقيق ودراسة إبراهيم الأبيارى ـ الناشرون: دار الكتب الإسلامية ـ دار الكتاب المصرى ـ القاهرة. دار الكتاب اللبنانى ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

١٩ ـ الاقتراح فى علم أصول النحو ـ السيوطى ـ تحقيق د/ أحمد محمد قاسم ـ مطبعة السعادة بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

٢٠ ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف ـ لأبى بركات بن أبى سعيد الأنبارى ـ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ـ مطبعة الاستقامة بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م.

٢١ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ـ ابن هشام ـ مطبعة صبيح بالأزهر ـ ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٢ ـ الإيضاح فى علل النحو ـ الزَّجَّاجى ـ تحقيق مازن المبارك ـ دار النفائس ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

٢٣ ـ البحث اللغوى عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ـ د/ أحمد مختار عمر ـ دار المعارف بمصر ـ ١٩٧١م.

٢٤ ـ بحوث لسانية بين نحو اللسان ونحو الفكر ـ نعيم علوية ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٥ ـ بحوث ومقالات فى اللغة ـ د/ رمضان عبد التواب ـ مكتبة الخانجى بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م.

٢٦ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ـ ابن مالك ـ تحقيق/ محمد كامل بركات ـ دار الكتاب العربى بالقاهرة ـ ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.

٢٧ ـ التصريف العربى من خلال علم الأصوات الحديث ـ الطيب البكوش ـ الشركة التونسية بتونس ـ ١٩٧٣م.

٢٨ ـ التطور اللغوى ـ د/ رمضان عبد التواب ـ مطبعة المدنى بمصر ـ ١٩٨١م.

٢٩ ـ التطور اللغوى ـ د/ عبد الرحمن أيوب ـ دار الطباعة القومية بالفجالة ـ ١٩٦٤م.

٣٠ ـ التطور النحوى ـ برجشتراسر ـ أخرجه وصححه وعلق عليه د/ رمضان عبد التواب ـ مكتبة الخانجى بالقاهرة ـ ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٣١ ـ تفسير البحر المحيط ـ لأبى حيان الأندلسى ـ دار الفكر ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٣٢ ـ تفسير القرطبى أو (الجامع لأحكام القرآن) ـ لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى ـ القاهرة ـ مطبعة دار الكتب المصرية ـ الطبعة الثالثة ـ ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م.

٣٣ ـ تقريب النشر فى القراءات العشر ـ ابن الجزرى، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض ـ مطبعة مصطفى الحلبى بمصر ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٨١هـ / ١٩٦١م.

٣٤ ـ التيسير فى القراءات السبع ـ تأليف الإمام أبى عمرو عثمان بن سعيد الدانى ـ إستانبول ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٣٠م.

٣٥ ـ الجنى الدانى فى حروف المعانى ـ الحسن بن قاسم المرادى ـ تحقيق د/ فخر الدين قباوه ـ محمد نديم فاضل ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٣٦ ـ حاشية الأمير على مغنى اللبيب ـ ابن هشام ـ مطبعة عيسى الحلبى بمصر ـ (بدون تاريخ).

٣٧ ـ حاشية الشيخ ياسين على التصريح ـ مطبعة عيسى الحلبى (بدون تاريخ).

٣٨ ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ـ مطبعة عيسى الحلبى ـ (بدون تاريخ).

٣٩ ـ خزانة الأدب ولب لباب العرب ـ البغدادى ـ طبعة بولاق ـ ١٢٩٩هـ.

٤٠ ـ الحجة فى القراءات السبع ـ لابن خالويه ـ تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ـ دار الشروق ـ بيروت ـ ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

٤١ ـ الخصائص لابن جنى ـ تحقيق / محمد على النجار ـ دار الكتب المصرية بالقاهرة ـ ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.

٤٢ ـ دراسات فى علم اللغة ـ الدكتور / كمال بشر ـ دار المعارف بمصر.

٤٣ ـ دراسات فى كتاب سيبويه ـ د/ خديجة الحديثى ـ وكالة المطبوعات ـ الكويت ـ ١٩٨٠م.

٤٤ ـ دروس فى علم الأصوات العربية ـ جان كانتينو ـ نقله إلى العربية صالح القرمادى ـ الجامعة التونسية ـ منشورات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ـ ١٩٦٦م.

٤٥ ـ دلالة الألفاظ ـ د/ إبراهيم أنيس ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٥٨م.

٤٦ ـ دور الكلمة فى اللغة ـ ستيفن أولمان ـ ترجمة د/ كمال بشر ـ الناشر مكتبة الشباب ـ الطبعة الثالثة ـ ١٩٧٢م.

٤٧ ـ ديوان الأخطل ـ مع تعليق الأب أنطون صالحانى اليسوعى ـ المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ـ ١٩٨١م.

٤٨ ـ ديوان امرئ القيس ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف ـ ذخائر العرب ـ الطبعة الرابعة ـ ١٩٨٤م.

٤٩ ـ ديوان جرير ـ دار صادر ـ بيروت ـ ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م.

٥٠ ـ ديوان جرير ـ مع تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه ـ دار المعارف بمصر ـ ١٩٦٩م.

٥١ ـ ديوان حسان بن ثابت ـ تحقيق سيد حنفى حسنين ـ دار المعارف ـ ١٩٨٣م.

٥٢ ـ ديوان الحطيئة ـ دار صادر بيروت ـ ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٥٣ ـ ديوان العجاج ـ برواية عبد الملك بن قريب الأصمعى ـ تحقيق د/ عزة حسن ـ بيروت ـ مكتبة دار الشرق ـ ١٩٧١م.

٥٤ ـ ديوان علقمة التميمى (علقمة الفحل) بشرح الأعلم الشنتمرى ـ صححه الشيخ / ابن أبى شنب، خزانة الكتب العربية ـ مطبعة جول كربونل بالجزائر ـ عام ١٩٢٥م.

٥٥ ـ ديوان لبيد بن ربيعة العامرى ـ دار صادر ـ بيروت ـ (بدون تاريخ).

٥٦ ـ ديوان النابغة ـ تحقيق كرم البستانى ـ دار صادر ـ بيروت (بدون تاريخ).

٥٧ ـ الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبى ـ دراسة وتحقيق د/ محمد إبراهيم البنا ـ دار الاعتصام ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٥٨ ـ سر صناعة الإعراب ـ لابن جنى ـ تحقيق مصطفى السقا وآخرين ـ الجزء الأول ـ دار إحياء التراث القديم ـ ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م.

٥٩ ـ سيبويه والضرورة الشعرية ـ د/ إبراهيم حسن إبراهيم ـ مطبعة حسان بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٦٠ ـ شَذَا العَرْف فى فن الصرف ـ الشيخ / أحمد الحملاوى ـ المكتبة الثقافية ـ بيروت ـ ١٣٧٣هـ / ١٩٥٣م.

٦١ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ـ ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

٦٢ ـ شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ـ مطبعة عيسى الحلبى (بدون تاريخ).

٦٣ ـ شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ـ تحقيق د. عبد الرحمن السيد ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

٦٤ ـ شرح التصريح على التوضيح ـ للشيخ خالد الأزهرى ـ مطبعة عيسى الحلبى بمصر ـ (بدون تاريخ).

٦٥ ـ شرح ديوان امرئ القيس ـ حسن السندوبى ـ مطبعة الاستقامة بالقاهرة ـ ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م.

٦٦ ـ شرح الشافية لابن جماعة ـ المطبعة العامرة ـ ١٣١٠هـ.

٦٧ ـ شرح شافية ابن الحاجب ـ لرضى الدين الاستراباذى ـ تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ـ مطبعة حجازى بالقاهرة ـ الطبعة من عام ١٣٥٦هـ إلى ١٣٥٨هـ.

٦٨ ـ شرح الشافية للجاربردى ـ المطبعة العامرة ـ ١٣١٠هـ.

٦٩ ـ شرح الشافية لزكريا الأنصارى ـ المطبعة العامرة ـ ١٣١٠هـ.

٧٠ ـ شرح الشافية لنقرة كار وبهامشه حاشية الفاضل العصام عليها ـ مطبعة دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى الحلبى وشركاه.

٧١ ـ شرح شذور الذهب لابن هشام ـ دار الأنصار ـ ١٩٧٨م.

٧٢ ـ شرح شواهد ألفية ابن مالك للعينى ـ مطبعة عيسى الحلبى (بدون تاريخ).

٧٣ ـ شرح شواهد الشافية للبغدادى ـ تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ـ مطبعة حجازى بالقاهرة ـ الطبعة من عام ١٣٥٦هـ إلى ١٣٥٨هـ.

٧٤ ـ شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصارى ـ المكتبة التجارية الكبرى ـ ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م.

٧٥ ـ شرح الكافية ـ ابن الحاجب ـ المطبعة العامرة بالآستانة ـ ١٢٧٥هـ.

٧٦ ـ شرح الكافية فى النحو ـ رضى الدين الاستراباذى ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٧٧ ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافى ـ تحقيق د/ رمضان عبد التواب وآخرين ـ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ عام ١٩٨٦م.

٧٨ ـ شرح المفصل لابن يعيش ـ دار الاستقامة بالقاهرة ـ (بدون تاريخ).

٧٩ ـ الصحاح ـ إسماعيل بن حماد الجوهرى ـ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ـ دار الكتاب العربى بمصر ـ ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م.

٨٠ ـ ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلى ـ تحقيق السيد إبراهيم محمد ـ دار الأندلس ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م.

٨١ ـ الضرورة الشعرية فى النحو العربى ـ د/ محمد حماسة عبد اللطيف ـ دار مرجان للطباعة بمصر ـ ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٨٢ ـ ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ـ د/ طاهر سليمان حمودة ـ الدار الجامعية للطباعة والنشر ـ الإسكندرية ـ ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م.

٨٣ ـ الظواهر اللغوية فى التراث النحوي ـ الظواهر التركيبية ـ د/ على أبو المكارم ـ القاهرة الحديثة للطباعة ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨م.

٨٤ ـ العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ـ د/ محمد حماسة عبد اللطيف ـ مكتبة أم القرى بالكويت ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٨٤م.

٨٥ ـ علم الأصوات ـ برتيل مالمبرج ـ تعريب ودراسة د/ عبد الصبور شاهين ـ الناشر مكتبة الشباب بالمنيرة ـ ١٩٨٥م.

٨٦ ـ علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ـ د/ محمود فهمى حجازى ـ الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ـ ١٩٧٠م.

٨٧ ـ علم اللغة العربية ـ مدخل تاريخى مقارن فى ضوء التراث واللغات السامية ـ د/ محمود فهمى حجازى ـ وكالة المطبوعات بالكويت ـ ١٩٧٣م.
٨٨ ـ فصول فى علم اللغة العام ـ ف. دى. سوسير ـ ترجمة د/ أحمد نعيم الكراعين ـ دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ـ ١٩٨٥م.
٨٩ ـ الفعل زمانه وأبنيته ـ د/ إبراهيم السامرائى ـ مطبعة العانى ـ بغداد ـ ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.
٩٠ ـ فى التطور اللغوى ـ د/ عبد الصبور شاهين ـ مكتبة دار العلوم بالقاهرة ـ (بدون تاريخ).
٩١ ـ فى صوتيات العربية ـ د/ مُحيى الدين رمضان ـ مكتبة الرسالة الحديثة بعمّان ـ ١٩٧٩م.
٩٢ ـ فى علم اللغة التقابلى ـ د/ أحمد سليمان ياقوت ـ دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ـ ١٩٨٥م.
٩٣ ـ فى النحو العربى ـ قواعد وتطبيق على المنهج العلمى الحديث ـ د/ مهدى المخزومى ـ مطبعة مصطفى الحلبى ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.
٩٤ ـ القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث ـ د/ عبد الصبور شاهين ـ دار القلم ـ بيروت ـ ١٩٦٦م.
٩٥ ـ الكافية فى النحو ـ تأليف ابن الحاجب (جمال الدين أبى عمرو عثمان بن عمر) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
٩٦ ـ كتاب السبعة لابن مجاهد ـ تحقيق د/ شوقى ضيف ـ الطبعة الثانية ـ دار المعارف ـ ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٩٧ ـ الكتاب ـ سيبويه ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
٩٨ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ـ تأليف مكى بن أبى طالب القيسى ـ تحقيق د/ محيى الدين رمضان ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الثالثة ـ ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٩٩ ـ كلام العرب: من قضايا اللغة العربية ـ د/ حسن ظاظا ـ دار المعارف ـ مصر ـ ١٩٧١م.

١٠٠ـ لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة د/ عبد العزيز مطر ـ دار المعارف بمصر ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

١٠١ـ لسان العرب ـ ابن منظور ـ دار المعارف بمصر ـ تحقيق / عبد الله على الكبير وآخرين ـ سلسلة انتهى طبعها عام ١٩٨٤م.

١٠٢ـ اللغة ـ ج فندريس ـ تعريب / عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ ١٩٥٠م.

١٠٣ـ اللغة بين المعيارية والوصفية ـ د/ تمام حسان ـ دار الثقافة ـ المغرب ـ ١٩٥٨م.

١٠٤ـ اللغة العربية معناها ومبناها ـ د/ تمام حسان ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٧٩م.

١٠٥ـ اللغة والنحو ـ د/ حسن عون ـ مطبعة رويال بالإسكندرية ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٥٢م.

١٠٦ـ اللمع فى العربية ـ ابن جنى ـ تقديم وتحقيق وتعليق د/ حسين محمد شرف ـ عالم الكتب بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

١٠٧ـ اللهجات العربية فى التراث ـ القسم الأول ـ فى النظامين الصوتى والصرفى ـ د/ أحمد علم الدين الجندى ـ الدار العربية للكتاب ـ ١٩٨٣م.

١٠٨ـ ليس فى كلام العرب ـ لأبى عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه ـ بتصحيح أحمد بن أمين الشنقيطى ـ مطبعة السعادة بمصر ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٢٧هـ.

١٠٩ ـ ما ينصرف وما لاينصرف ـ أبو إسحاق الزجاج ـ تحقيق هدى محمود قراعة ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث ـ ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.

١١٠ـ مجاز القرآن ـ لأبى عبيدة معمر بن المثنى (المتوفى عام ٢١٠هـ) عارضه بأصوله وعلق عليه د/ محمد فؤاد سزكين ـ مكتبة الخانجى، ودار الفكر ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.

١١١ـ المحتسب ـ ابن جنى ـ الجزء الأول ـ تحقيق على النجدى ناصف، ود/ عبد الحليم النجار، ود/ عبد الفتاح إسماعيل شلبى ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ـ ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م، الجزء الثانى ـ تحقيق على النجدى ناصف، ود/ عبد الفتاح شلبى ـ القاهرة ـ ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.

١١٢ـ المخصص ـ لأبى الحسن على بن إسماعيل النحوى الأندلسى المعروف بابن سيده ـ تحقيق لجنة إحياء التراث ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ (بدون تاريخ).

١١٣ـ المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى ـ د/ رمضان عبد التواب ـ الناشر/ مكتبة الخانجى بالقاهرة، ودار الرفاعى بالرياض ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م.

١١٤ـ المذكر والمؤنث لابن فارس ـ تحقيق د/ رمضان عبد التواب ـ مكتبة الخانجى ـ الطبعة الأولى ـ عام ١٩٦٩م.

١١٥ـ المستوى اللغوى للفصحى واللهجات والنثر والشعر ـ د/ محمد عيد ـ عالم الكتب ـ ١٩٨١م.

١١٦ـ مشكلات لغوية ـ د/ شوقى النجار ـ مطبوعات تهامة بجدة، المملكة العربية السعودية ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١١٧ـ معانى القرآن ـ الفراء ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٨٠م.

١١٨ـ معجم شواهد العربية ـ الأستاذ / عبد السلام هارون ـ مكتبة الخانجى بمصر ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.

١١٩ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ـ الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى ـ مكتبة التراث الإسلامى ـ بيروت ـ (بدون تاريخ).

١٢٠ ـ مغنى اللبيب ـ جمال الدين بن هشام الأنصارى ـ مطبعة عيسى الحلبى ـ (بدون تاريخ).
١٢١ـ مفتاح العلوم للسكاكى ـ مطبعة مصطفى الحلبى ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م.
١٢٢ـ المقتضب ـ لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد ـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ـ ١٣٨٥هـ.
١٢٣ـ الملكة اللسانية فى نظر ابن خلدون ـ د/ محمد عيد ـ عالم الكتب بالقاهرة ـ ١٩٧٩م.
١٢٤ـ من أسرار اللغة ـ د/ إبراهيم أنيس ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٥٨م.
١٢٥ـ من وظائف الصوت اللغوى ـ د/ أحمد كشك ـ مطبعة المدينة بدار السلام ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
١٢٦ـ المنصف شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازنى ـ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ـ مطبعة مصطفى الحلبى ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م.
١٢٧ـ المنهج الصوتى للبنية العربية ـ رؤية جديدة فى الصرف العربى د/ عبد الصبور شاهين ـ مطبعة جامعة القاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
١٢٨ـ النحو والدلالة د/ محمد حماسة عبد اللطيف ـ مطبعة المدينة بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
١٢٩ـ النحو العربى ـ العلة النحوية ـ نشأتها وتطورها ـ د/ مازن المبارك ـ المكتبة الحديثة ـ دمشق ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.
١٣٠ـ النحو الوافى ـ الأستاذ / عباس حسن ـ دار المعارف بمصر ـ الطبعة الثامنة ـ ١٩٨٦م.
١٣١ـ نظرية إيقاع الشعر العربى ـ محمد العياشى ـ المطبعة العصرية بتونس ـ ١٩٧٦م.

بحوث ومقالات

١ ـ الإبدال الصوتى فى الكلمات العربية المقترضة فى لغة الهوسا ـ د. مصطفى حجازى السيد حجازى ـ مجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء ٤٣ ـ ١٩٧٩م.

٢ ـ أبو على النحوى والدراسات الصوتية ـ د. على جابر المنصورى ـ المورد ـ وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ـ المجلد ١٤ ـ العدد الثالث ـ ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٣ ـ إتباع حركات الأبنية فى الشعر وموقف النحاة منه ـ د. محمد حماسة عبد اللطيف ـ مجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء ٤٠ عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

٤ ـ أسس وقواعد الكتابة السهلة الممتعة، دراسة لغوية نفسية إحصائية ـ د. فؤاد البهى السيد ـ مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء ٢٨ ـ ١٩٧١م.

٥ ـ بناء الثلاثى وأحرف المد ـ د. إبراهيم السامرائى ـ مجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء ٢٤ ـ شوال ١٣٨٨هـ / يناير ١٩٦٩م.

٦ ـ التأنيث فى العربية ـ عبد الخالق فاضل ـ مجلة اللسان العربى ـ المجلد الثامن ـ الجزء الأول ـ ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م.

٧ ـ التحليل الإحصائى لأصوات اللغة العربية ـ د. محمد على الخولى ـ مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى بالسعودية ـ العدد الثانى ـ ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٨ ـ التراث اللغوى وكلمة (حتى) عندنا وعند غيرنا ـ د. عمر فروخ ـ مجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء ٤٩ ـ ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٩ ـ التطور اللغوى بين القوانين الصوتية والقياس ـ د. رمضان عبد التواب ـ مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء ٣٣ ـ ربيع الثانى ١٣٩٤ هـ / مايو ١٩٧٤م.

١٠ ـ التطور اللغوى وقانون السهولة والتيسير ـ د. رمضان عبد التواب ـ مجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء ٣٦ ـ ذو القعدة ١٣٩٥هـ / نوفمبر ١٩٧٥م.

١١ ـ التعاقب والمعاقبة بين الجانب الصوتى والصرفى ـ د. أحمد على الدين الجندى ـ مجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء ٤٠ ـ ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
١٢ ـ تفسير بعض مشكلات العربية الفصحى ـ د. عبد الغفار حامد هلال ـ مجلة كلية اللغة العربية بالسعودية ـ جامعة الإمام محمد بن سعود ـ العدد السادس ـ ١٩٧٦م.
١٣ ـ دراسات لغوية ـ د. السيد يعقوب بكر ـ مطبعة جامعة القاهرة ـ ١٩٥٨م ـ ومجلة كلية الآداب ـ المجلد الثامن عشر ـ الطبعة الأولى ـ مايو ١٩٥٦م.
١٤ ـ دراسة فى حركية عين الكلمة الثلاثية فى العربية ولهجاتها ـ د. أحمد علم الدين الجندى ـ مجلد مجمع اللغة العربية ـ الجزء ٢٩ ـ صفر ١٣٣٢هـ / مارس ١٩٧٢م.
١٥ ـ دراسة نقدية لكتاب المنهج الصوتى للبنية العربية ـ د. سعد مصلوح ـ المجلة العربية للدراسات اللغوية ـ معهد الخرطوم الدولى ـ العدد ٢ ـ ١٩٨٤م.
١٦ ـ دور الكمبيوتر فى البحث اللغوى ـ د. إبراهيم أنيس ـ مجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء ٢٨ ـ ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.
١٧ ـ السكون فى اللغة العربية ـ د. كمال بشر ـ مجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء ٢٤ ـ شوال ١٣٨٨هـ / يناسر ١٩٦٩م.
١٨ ـ الصراع بين القراء والنحاة ـ د. أحمد عليم الدين الجندى ـ مجلة مجمع اللغة العربية:
ـ الجزء ٣٣ لعام ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
ـ الجزء ٣٤ لعام ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
ـ الجزء ٣٨ لعام ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
ـ الجزء ٣٩ لعام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
١٩ ـ ظاهرة الإعلال والإبدال فى العربية بين القدماء والمحدثين ـ د. محمد حماسة عبد اللطيف ـ مجلة مجمع اللغة العربية:
ـ الجزء ٤٦ لعام ١٩٨٠م.

ـ الجزء ٤٨ ـ ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م.

٢٠ ـ علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق ـ د. أحمد علم الدين الجندى ـ مجلة معهد اللغة العربية ـ جامعة أم القرى ـ العدد الثانى ـ ١٩٨٤م.

٢١ ـ العلاقة بين طول الكلمة وشيوعها فى العربية ـ د. محمد على الخولى ـ جامعة الدول العربية ـ مكتب تنسيق التعريب بالمغرب ـ مجلة اللسان العربى ـ العدد ٢١ ـ ١٩٨٢ / ١٩٨٣م.

٢٣ ـ فى الإعراب ومشكلاته ـ د. أحمد علم الدين الجندى ـ مجلة مجمع اللغة العربية:

ـ الجزء ٣٢ لعام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

ـ الجزء ٤٤ لعام ١٩٧٩م.

ـ الجزء ٤٦ لعام ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م.

٢٣ ـ القلب المكانى للغة العربية ـ د. حسين محمد شرف ـ مجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء ٤٢ ـ ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٢٤ ـ قواعد تعريب الألفاظ ـ د. جعفر ميرغنى ـ المجلة العربية للدراسات اللغوية ـ المجلد الثانى ـ العدد الثانى ـ ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م ـ معهد الخرطوم الدولى للغة العربية.

٢٥ ـ اللغة العربية والحداثة ـ د. تمام حسان ـ مجلة فصول ـ المجلد الرابع ـ العدد الثالث ـ (أبريل، مايو، يونية، ١٩٨٤م).

٢٦ ـ اللغة والنقد الأدبى ـ د. تمام حسان ـ مجلة فصول القاهرية ـ المجلد الرابع ـ العدد الأول ـ ديسمبر ١٩٨٣م.

٢٧ ـ مسطرة اللغوى ـ د. إبراهيم أنيس ـ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ الجزء ٢٩ ـ صفر ١٣٩٢هـ / مارس ١٩٧٢م.

٢٨ ـ مفهوم علم الصرف ـ د. كمال بشر ـ مجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء ٢٥ ـ ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.

٢٩ ـ من خصائص العربية ـ د. تمام حسان ـ مجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء ٤٧ ـ ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

٣٠ ـ من قضايا جمع التكسير ـ د. محمد أبو الفتوح شريف ـ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ الجزء ٤٦ ـ ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م.

رسائل جامعية

١ ـ عنقود الزواهر فى التصريف للقوشجى (رسالة ماجستير) ـ أحمد مصطفى عفيفى ـ مكتبة كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٨٣م.

٢ ـ فلسفة المنصوبات فى النحو العربى (رسالة دكتوراه) ـ عائد كريم علوان ـ مكتبة كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٧٥م.

فهرس الموضوعات

الباب الثالث

التخفيف علي المستوي الصرفي

الباب الرابع

التخفيف على مستوى الجملة

تكشف هذه الدراسة عن أسرار ظاهرة التخفيف فى اللغة الفصحى ، وتوضح الأسس التى قامت عليها ، وذلك من خلال استخدام المتحدثين للغـة ،أو تطـورها ونموها . وقد ظهرت أهمية القواعد النحوية ، وكذلك الذوق الراقى للناطقين العرب فى رصد مظاهر التخفيف ، وتأصيل جوانبه المختلفة . يستطيع القارىء إدراك الحكمة والبراعة فى كيفية تخلص اللغة من كل ثقيل ، واحتفائها بكل ماهو سهل ويسير ، ويستطيع أيضا أن يتابع بنفسه عبقرية اللغة فى مراعاة الخفة تغيّراً أو حذفاً على ألسنة الناطقين، حينئذ يستطيع الشعور بالتخفيف الوارد فى أصوات اللغة وكلماتها وجملها .

ظاهرة التخفيف

فى النحو العربى

دكتور أحمد عفيفى